قضايا ونظرات

تجديد الوعي بالعالم الإسلامي والتغيير الحضاري

تقرير ربع سنوي | العدد الخامس والعشرون | أبريل ٢٠٢٢

ملف العدد: أوروبا: دور ومكانة عالمية جديدة؟

الذاكرة التاريخية للتطور الأوروبي الحديث وأثرها في مآلات التكوين وتوجُّهات وسياسات الدور العالمي

د. نادية محمود مصطفى

تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الأوروبي

د. نسيبة أشرف

الأبعاد الاقتصادية للحرب الروسية ضد أوكرانيا (الطاقة، والغذاء)

عبد الرحمن عادل

الملف النووي الإيراني: السياسة الأوروبية تجاه قوة نووية إسلامية

شيماء بهاء الدين

الاتحاد الأوروبي والديمقراطية في العالم العربي: معضلة القيم والأمن

د. علياء وجدي

مركز الحضارة للدراسات والبحوث
Civilization Center for Studies and Researches

تجديد الوعي بالعالم الإسلامي والتغيير الحضاري

قضايا ونظرات

تقرير ربع سنوي

يصدر عن مركز الحضارة للدراسات والبحوث

العدد الخامس والعشرون - أبريل ٢٠٢٢

إشراف

أ. د/ نادية مصطفى

مدير التحرير

مدحت ماهر

سكرتير التحرير

مروة يوسف

الموقع الإلكتروني: www.hadaracenter.com

المراسلات: alhadara1997@gmail.com

محتويات العدد

رؤية معرفية ٣

د. نادية محمود مصطفى، الذاكرة التاريخية للتطور الأوروبي الحديث وأثرها في مآلات التكوين وتوجُّهات وسياسات الدور العالمي..... ٤

ملف العدد.. أوروبا: دور ومكانة عالمية جديدة؟ ٢٠

أ- أوروبا: الداخل والقوى الكبرى..... ٢١

وليد القاضي، العلاقة الخاصة: كيف يرتِّب الاتحاد الأوروبي علاقته مع الولايات المتحدة الأمريكية؟ ٢٢

أحمد طارق البوهي، بريطانيا ما بعد البريكسيت: الهوية، الاستراتيجية، الاقتصاد ٣٤

رجب السيد عز الدين، قراءة في خطابات مرشحي اليمين المتطرف في فرنسا لانتخابات ٢٠٢٢ ومآلاتها ٤٤

أحمد عبد الرحمن خليفة، أولويات أوروبا عند التعامل مع الصعود الصيني ٥٨

د. نسيبة أشرف، تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الأوروبي ٧١

عبد الرحمن عادل، الأبعاد الاقتصادية للحرب الروسية ضد أوكرانيا (الطاقة، والغذاء) ٨٨

أسماء البنا، صعود اليمين المتطرف والشعبوية، وآثارها على اللجوء والإسلام في أوروبا ٩٥

ب- أوروبا والعلاقات مع العالم الإسلامي..... ١٠٩

دعاء حسين حسين - محمد جمال علي، التوترات الأوروبية – التركية: مشاهد ودلالات ومآلات..... ١١٠

شيماء بهاء الدين، الملف النووي الإيراني: السياسة الأوروبية تجاه قوة نووية إسلامية ١١٧

أحمد محمد، السياسات الأوروبية تجاه القضايا العربية: دراسة في الموقف من القضية الفلسطينة وتدفقات الهجرة ١٣٥

د. علياء وجدي، الاتحاد الأوروبي والديمقراطية في العالم العربي: معضلة القيم والأمن ١٤٨

مروة يوسف، أفغانستان وقضايا الاتحاد الأوروبي تجاه العالم الإسلامي: اللجوء والإرهاب ١٧٠

نبيل شبيب، الأقليات المسلمة في أوروبا: ما الجديد؟ ١٨٠

د. عبير إبراهيم يونس - د. مادي إبراهيم كانتي، السياسات الأوروبية في ساحل الصحراء.. ما بين الإرث الاستعماري وأمن الاتحاد الأوروبي (مالي والسودان نموذجًا) ١٨٩

رؤية معرفية

الذاكرة التاريخية للتطور الأوروبي الحديث وأثرها في مآلات التكوين وتوجُّهات وسياسات الدور العالمي

أ. د. نادية محمود مصطفى(*)

تكررت أسئلةٌ عدّة حول مكانة أوروبا في النظام العالمي بين مجموعة القوى العالمية؛ سواء الجديدة الصاعدة (الصين)، وتلك التي تجدد قواها (روسيا)، في ظل ما كان يسمى نظام الأحادية الأمريكية عقب تفكك الاتحاد السوفيتي، ثم في ظل ما يسمى الآن نظام التعددية الجديدة.

وفي هذا الإطار يمكن القول إن تحولات دور ومكانة أوروبا في العالم تتحَدد بناءً على متغيرين خارجيين أساسيين: علاقات أوروبا مع القوى الكبرى وأطراف مختلفة عبر العالم، والتعامل الأوروبي –الجماعي والفردي- مع القضايا العالمية والإقليمية. ناهيك بالطبع عن تأثير متغيرات داخلية تتصل بالتكوين المجتمعي والسياسي والاقتصادي. وتقع قضية الأمن الأوروبي في قلب هذه التفاعلات الإقليمية الأوروبية وعبر الإقليمية والعالمية؛ حيث تتعدد أنماط تحديات الأمن الأوروبي التي تفرزها كافة هذه التفاعلات وما يرتبط بها من قضايا.

وينبثق عن هذين المتغيرين عددٌ من الأسئلة:

ما الجديد في تطورات أوروبا ودورها العالمي؟ هل من نهج جديد يتبعه الاتحاد الأوروبي، أو قوى أوروبا الأساسية؟ كيف تتعامل أوروبا مع تحولات القوة الأمريكية، وصعود قوى مثل الصين وروسيا؟ وكيف تتعامل أوروبا مع القضايا الأساسية على الأجندة العالمية؛ مثل: الأمن الإنساني، الملفات النووية، البيئة، الهجرة واللجوء، تجدد صعود اليمين والتيار الشعبوي وخاصة داخل أوروبا نفسها، الحروب السيبرانية، الحروب التجارية عبر الأطلسي وعبر العالم؟ وماذا عن التوسع الأوروبي شرقًا عبر الناتو والاتحاد الأوروبي وأثره على علاقاتها مع روسيا؟ وكيف تختبر الأزمة الأوكرانية المتصاعدة منذ عامٍ كافة تحديات الأمن الأوروبي وخاصة منذ بداية العدوان الروسي على أوكرانيا في ٢٠٢٢/٢/٢٣؟ وكيف تؤثر مثل هذه الأحوال والتطورات على علاقة أوروبا بالعالم العربي والإسلامي وسياساتها تجاهه؟ حيث إن قضية الأمن الأوروبي –عبر عقود مضت- لصيقة بالأمن العربي وأمن العالم الإسلامي.

لا تكفي الإجابة عن هذه الأسئلة بالنظر إلى خبرة العقود الثلاثة الأخيرة فقط (كما سيظهر في أوراق الملف)، ولكن الذاكرة التاريخية الحضارية لخبرة التطور الأوروبي لا تزال لها أهمية كبيرة علميا وفكريا[1]؛ حيث تكشف هذه الذاكرة عن أنماط هذا التطور والقوى المؤثرة عليه، والأهم تكشف لنا عن ماهية "أوروبا" القارة نفسها؛ سواء داخل حدودها أو في امتدادتها إلى جوارها الجغرافي المختلف حضاريًّا: شرقًا وغربًا وجنوبًا؛ وسواء أكانت فاعلًا ذا دور مركزي عالمي أو كانت مفعولًا به.

(*) أستاذ العلوم السياسية غير المتفرغ، ورئيس أسبق لقسم العلوم السياسية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، مدير مركز الحضارة للدراسات والبحوث بالقاهرة..

(١) حول مفهوميّ: الذاكرة الحضارية"، و"المفاصل التاريخية" انظر: نادية محمود مصطفى، الهجمات الحضارية على الأمة وأنماط المقاومة: بين الذاكرة التاريخية والجديد منذ الثورات العربية، العدد الثالث عشر من أمتي في العالم: "المشروع الحضاري الإسلامي: الأزمة والمخرج"، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، ٢٠١٧)، ص ص ٢٧-٣١.

(١)

كانت أوروبا القديمة ذات امتدادات خارجية في جوارها الحضاري الجغرافي المختلف شرقًا وجنوبًا، خاصة في ظل الإمبراطوريتين الإغريقية ثم الرومانية، بتكويناتهما العقدية وهياكلهما الاجتماعية والاقتصادية وأنماط سياساتهما، وذلك قبل ظهور المسيحية وبعدها ثم ظهور الإسلام في قلب الشرق.

وكانت الصراعات الرومانية-الفارسية في قلب تفاعلات العالم قبل ظهور الدولة الإسلامية. ومع تمدد الدولة الإسلامية، في ظل توالي موجات الفتوح الإسلامية (الأولى بقيادة رسولنا الكريم (صلى الله عليه وسلم) وخلفائه الراشدين، ثم الثانية موجة فتوح الخلافتين الأموية والعباسية، ثم الثالثة موجة الفتوح العثمانية)، ومع توالي هذه الموجات من الفتوح تمت تصفية امتدادات الإمبراطورية الرومانية خارج حدود أوروبا، مقابل امتداد فتوح إسلامية في غرب أوروبا (الأندلس) أولًا، ثم في شرقها، ومن ثم تراجعت أدوار أوروبا حتى داخل حدودها. وكانت الهجمة الصليبية بحملاتها المتتالية على الشام وفي قلبها القدس -ولمدة ١٥٠ عامًا- هي الاستثناء في هذا المسار التاريخي منذ ظهور الإسلام، حتى حين آخر؛ أي حتى جاء عصر النهضة الأوروبية الحديثة الذي دشن موجة امتدادات أوروبية جديدة إلى خارج حدودها متنوعة الأنماط والتأثيرات؛ باسم الاستعمار الأوروبي.

فلقد أضحت أوروبا (القارة الموصوفة الآن بالقارة العجوز) عبر تاريخها الحديث -أي منذ بداية نهضتها الحديثة ابتداءً من نهاية القرن الخامس عشر الميلادي- مصدرًا لتحولات فكرية واقتصادية وسياسية وساحة لتفاعلات أوروبية–أوروبية، امتدت آثار كل منها خارج أوروبا لتؤثر وتتأثر أيضًا بما يحدث في أرجاء العالم من تحولات وتفاعلات؛ وفي القلب من ذلك العالم الإسلامي الذي تداولت أركانه أدوارًا عالمية مركزية.

عبر هذه القرون وحتى الآن كان على المحك عدة أموريتم اختبارها على التوالي عبر المفاصل التاريخية الكبرى من تاريخ أوروبا مع العالم؛ لعل أهمها:

- أي الأمم الأوروبية كان يقود أوروبا أو يتزعمها وما نمط العلاقة بين هذه الأمم والدول التي مثلتها.. صراعية أم تعاونية.. ولماذا؟

- متى وكيف أضحت أوروبا مركز النظام العالمي؟ ومتى وكيف تراجعت عن هذا المركز؟ ومن الذي كان يتحداها من القوى الدولية الأخرى؟

- وإذا كانت الأديان السماوية أشرقت بنورها في الشرق وانتقلت للغرب وفي قلبه أوروبا، ومثلت تحديًا متعدد الأبعاد؛ فطرحت (المسيحية) تحديات روحية وعقدية، وأضاف الإسلام تحديات وجودية سياسية وعسكرية واقتصادية لنماذج الحياة والمجتمع والسياسة الأوروبية القديمة.. فماذا جاءت به أوروبا لتقوم نهضتها الحديثة؟ وما طبيعة هذه النهضة وما أفرزته من نموذج حضاري؟

- **بعبارة أخرى، اقترنت ثلاثة أمور هيكلية بالحديث عن تطور دور أوروبا الحديثة ومكانتها ومركزها العالمي**: حالة العلاقات الأوروبية ومدى وجود كيان جماعي أوروبي والتنافس على قيادته والهيمنة عليه من عدمه، موضع أوروبا من التنافسات والتوازنات العالمية، طبيعة النموذج الحضاري الذي تحمله أوروبا بناءً على طبيعة الرؤية للعالم التي شكلتها قوى التحولات في التاريخ الأوروبي الحديث سواء من داخلها أوروبا أو من خارجها.

إن المتابعة السريعة لأهم ملامح وخصائص مراحل هذا التطور الحديث لابد أن تقود إلى حُسن فهم كل ما يدور الآن، بل مُنذ بداية القرن الواحد والعشرين عن مآل دور أوروبا ومكانتها في ظل نظام عالمي جديد: أحادي أمريكي أم متعدد الأقطاب؟ وما انعكاسات هذا المآل على أمن وقوة ومصالح العالم الإسلامي؟

(٢)

كانت أوروبا (القارة) في مرحلة تاريخية مفعولًا به على أرضها من جانبين: الجانب الأول الفتوح العربية الإسلامية في أقصى جنوبها الغربي منذ القرن الثامن الميلادي والتي أسسَت للأندلس ولعدة قرون تلت. والجانب الثاني الفتوح العثمانية الإسلامية من الشرق منذ بداية القرن الرابع عشر الميلادي. وبعدها بدأت أوروبا تأخذ دور الفاعل المتحدي، باسترجاع الأندلس تدريجيًّا حتى تصفية آخر ممالكها (غرناطة) في نهاية القرن الخامس عشر الميلادي؛ في نفس فترة استحكام الحكم العثماني لشرق أوروبا والبلقان بعد فتح القسطنطينية (١٤٥٣م) ثم إتمام فتح كوسوفا (١٣٨٩م).

كانت الدولة العثمانية تلعب دورًا فاعلًا منذ بداية القرن السادس عشر الميلادي باعتبارها مركز القوة العالمية وحتى نهاية القرن السابع عشر[٢]، حين بدأت تتزايد التحديات الأوروبية لهذا الدور المركزي، وحتى تأكد انتهاؤه في ١٧٧٤م[٣]؛ لتدخل الدولة العثمانية ولمدة ما يزيد عن القرن ونصف القرن مرحلة التصفية؛ سواء لممتلكاتها في أوروبا أو الأقاليم العربية.

ولقد شهدت هذه القرون الممتدة من الشد والجذب بين أوروبا والإمبراطورية الإسلامية -في شرق وغرب أوروبا ذاتها- تحولات أوروبية محورية نتاج تطورات متراكمة في أوروبا شكلت طبيعة النظام الأوروبي ذاته، وطبيعة نموذجه الحضاري، وتوجهاته الخارجية نحو العالم.

فقد كانت الكشوف الجغرافية -بعد استرداد الأندلس- ثم الثورة الفكرية والعلمية ضد استبداد الكنيسة والإقطاع والملكيات، ثم الثورة الصناعية بموجاتها المتتالية، ثم الثورة الفرنسية بأفكارها السياسية والاجتماعية وما تلاها من توسعات الحروب النابليونية وانتكاساتها، كانت ثورات متراكمة متحاضنة غيرت من أوضاع أوروبا وحالتها، وقادت إلى **أربع خصائص هيكلية ظلت تشكل التوجهات والسياسات الأوروبية؛ وهي**: العلمانية الوضعية في إطار ما يسمى التنوير والحداثة، والرأسمالية التجارية ثم الصناعية، والاستعمار المركنتيلي ثم التقليدي، وصراع القوميات والدول القومية ذات السيادة.

ولقد امتزجت هذه الخصائص الهيكلية في تأثيرها المتبادل لتفرز نموذجًا حضاريًّا استعلائيًّا يرفع شعار "المركزية الحضارية الأوروبية" من ناحية، ومهمة "الرجل الأبيض" من ناحية أخرى، وحتمية العلاقة بين المصلحة والقوة بالأساس والبقاء للأقوى من ناحية ثالثة.. وغيرها من مفردات "الاستعلاء الأوروبي" خلال السعي للهيمنة على مقدرات العالم وشعوبه بأساليب "استعمارية" عنصرية عنيفة ودموية، اعترفت بها ووثقتها اتجاهات فكرية -أوروبية وغير أوروبية- في تأريخ التطور الأوروبي والغربي بصفة عامة عبر عصوره المتتالية.

وقد تخضب هذا النموذج بدماء الشعوب غير الأوروبية والشعوب الأوروبية نفسها؛ فقد تناثرت الدماء الأوروبية دائمًا فيما بين الأوروبيين أنفسهم؛ سواء باسم صراع الأسر الملكية والإمبراطورية، أو صراع القوميات الأوروبية والمذاهب المسيحية، أو التنافس على زعامة أوروبا والهيمنة عليها بزعم نشر المبادئ التحررية والوحدوية (حال الثورة الفرنسية والحروب النابليونية مثلًا) أو باسم الحفاظ على التوازنات الأوروبية وتحقيق المصالح القومية الاقتصادية (حالة بريطانيا وألمانيا بعد توحيدها مثلًا).

فبينما احتدم التنافس الاستعماري الأوروبي منذ القرن السادس عشر الميلادي، على العالمين الجديد والقديم على حد سواء، كانت الحروب الأوروبية-الأوروبية أكثر احتدامًا على ساحة القارة ذاتها (حرب المئة عام المذهبية ١٥٤٨- ١٦٤٨): الحروب العثمانية الأوروبية، والحروب النابليونية، وحروب الوحدتين الألمانية والإيطالية، وحربا البلقان، وصولًا إلى الحربين العالميتين الأولى ثم الثانية.

---

(٢) كانت معاهدة كارلوفيتز ١٦٩٩ كاشفة عن هذا التغير، انظر: د.نادية مصطفى، العلاقات الدولية في التاريخ الإسلامي: منظور حضاري مقارن، (القاهرة، مركز الحضارة للدراسات السياسية، دار البشير للثقافة والعلوم، ٢٠١٥)، ص ص٢٣٥- ٢٨٢.

(٣) كانت معاهدة كوجوك كينارجي ١٧٧٤ كاشفة عن هذا التغير، انظر: (المرجع السابق، ص ص ٢٤٢-٢٤٦).

وتناوبت الدول الأوروبية الكبرى محاولات الهيمنة المنفردة على أوروبا، ابتداءً من الصراع بين الهابسبورج والبوربون (بين الإمبراطورية النمساوية–المجرية (الرومانية المقدسة سابقًا)، وفرنسا)، فالصراع الفرنسي–البريطاني، والتحالفات الأوروبية ضد روسيا القيصرية خلال سعيها للتوجه غربًا (مصطدمةً بالدولة العثمانية في شرق أوروبا والبلقان بالأساس) إلى الصراع الألماني–البريطاني– الفرنسي، والروسي-العثماني والذي قاد إلى الحرب العالمية الأولى بين حلف الوفاق والحلف المركزي.

ولم تكن التحالفات والتحالفات المضادة الأوروبية مقصورة على إدارة التوازنات على القارة الأوروبية فقط، ولكن امتدت لتدير العملية الاستعمارية الممتدة عبر أرجاء العالم، تلك الإدارة التي شهدت مقاصات بين الدول الأوروبية الكبرى لاقتسام مناطق النفوذ والسيطرة على حساب الشعوب المستعمرة وحقوق تقرير المصير. ولم تكن معاهدات تسويات ما بعد الحرب العالمية الأولى، ابتداءً من فرساي إلى تريانون إلى سيڤر، إلى ياني، إلى آخر النماذج الواضحة في بداية القرن العشرين على تلك المقاصات.

وجرى ذلك خلال أفول الدور المركزي العالمي لأوروبا أو أفول ما يسمى النظام الدولي الأوروبي منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، ليُفسِح الطريق أمام نظام دولي يتشارك الصراع فيه على النفوذ العالمي عدة قوى غير أوروبية، وهي الولايات المتحدة واليابان حيث أخذ يتحول النظام الدولي من نظام دولي ذي مركزية أوروبية منذ نهاية القرن الثامن عشر، (بعد المركزية العثمانية العالمية) وحتى أول القرن العشرين (بداية المركزية غير الأوروبية)؛ ليصبح النظام ذا أبعاد عالمية، وخاصة منذ الحرب العالمية الثانية.

بعبارة أخيرة، فإن دورًا ومكانةً عالمية لأوروبا- كما يتضح من تطور تاريخها الحديث وحتى اندلاع الحرب العالمية الثانية- لم يكونا رهنا بقدرات أوروبا الذاتية فقط، ولكن بطبيعة صعود قوى أخرى غير أوروبية، ومقاومة الشعوب المستعمَرة، وطبيعة العلاقات بين القوى الأوروبية الكبرى ذاتها، والأكثر أهمية من هذا وذاك هو أن تلك "الأوروبا"؛ أي تلك المساحة الجغرافية الممتدة، لم تكن تمثل أبدًا كيانًا حضاريًّا واحدًا أو مجتمعًا دوليًّا واحدًا ومن ثم كيانًا سياسيًا موحدًا. فلقد كان هناك دائمًا شرق أوروبا وغربها تحت تسميات مختلفة؛ ولعل أقربها إلى الذاكرة العربية والمسلمة حتى منتصف القرن العشرين: انقسام أوروبا بين الإمبراطورية البيزنطية (الرومانية الشرقية)، والإمبراطورية الرومانية المقدسة (الرومانية الغربية والباباوية)، ثم انقسامها لاحقًا بين دول المحور (ألمانيا والنمسا والدولة العثمانية)، ودول الوفاق (بريطانيا وفرنسا وروسيا) قبل الحرب العالمية الأولى وخلالها، وانقسامها كذلك بين دول المحور (ألمانيا، إيطاليا، اليابان)، ودول التحالف (فرنسا وبريطانيا وروسيا ثم الولايات المتحدة) في الحرب العالمية الثانية وخلالها.

وفي المقابل، وبعد أن صعدت عدة قوى في العالم الإسلامي منذ القرن السادس عشر الميلادي (الصفوية، المغولية الهندية)، إلى جانب (العثمانية والمماليك)، وبعد أن احتلت الدولة العثمانية مركز القوة العالمية، توالت أنماط التوسع الأوروبي الحديث: الاستعمار الماركنتيلي ثم العسكري، على أرجاء هذا العالم حتى تم اقتسامه بعد الحرب العالمية الأولى، إلا أن عمليات وحركات المقاومة الحضارية الشاملة (العسكرية وغير العسكرية)، لم تكفّ ولم تضعفْ.

وبقدر ما قدمت القرون الثلاثة الأخيرة -الثامن عشر والتاسع عشر والعشرون- أنماطًا من محددات الدور الأوروبي العالمي امتدادًا أو انكماشًا وانعكاساتها على العالم الإسلامي بصفة خاصة، بقدر ما قدمت خبرة النصف الثاني من القرن العشرين والربع الأول من القرن الحادي والعشرين أنماطًا أخرى من تطور التكوين والتوجهات والسياسات الأوروبية في ظل تأثير مجموعة متجددة من المحددات الداخلية والإقليمية والعالمية دفعت بأوروبا نحو مزيد من "التجمع" ونحو مزيد من الأدوار الإقليمية وعبر الإقليمية وليس العالمية، في نفس الوقت الذي برزت نماذج حضارية غير أوروبية تنافس أوروبا عالميًا.

فكما خرجت أوروبا منهكة من الحرب العالمية الأولى في مقابل صعود الاقتصاد والنفوذ الأمريكي الذي كان حاسمًا في ترجيح كفة دول الوفاق على الدول المركزية في هذه الحرب، فقد ظل النظام الدولي حتى ما بعد الحرب العالمية الثانية هو نظام توازن متعدد القوى وتشارك

في التنافس على قيادته قوى غير أوروبية: مع استمرار نمو وقدرات ودور الولايات المتحدة غربًا واليابان شرقًا، ومع تدعيم الاتحاد السوفيتي لقواه المختلفة (منذ ١٩٢٢) رغم سياسات الحصار الأوروبية عليه، كما أخذت الصين تنفض عن كاهلها أعباء التدخلات والامتيازات الخارجية واللامركزية وتتحرك نحو نظام سياسي واجتماعي جديد (شيوعي) بعد انتصار الثورة الشيوعية على ما سُمي معسكر القومية.

في المقابل، كانت الإمبراطوريتان الاستعماريتان الكبريان (بريطانيا وفرنسا) تواجهان أنماط المقاومة ضد استعمارهما وترزحان تحت أعباء اقتصادية وسياسية داخلية، وخاصة بعد تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى (١٩٢٩-١٩٣٣) على أرجاء العالم المختلفة. وكانت ألمانيا تنفض عن كاهلها أوزار تسويات الحرب العالمية الأولى ضدها فتعيد النازية إحياء الروح القومية الألمانية وتجدد مشروع المجال الحيوي وتدعم من قواها العسكرية على نحو غير مسبوق. ومن ثم، زادت التحذيرات -وقتها- داخل فرنسا وبريطانيا من موجة حرب جديدة قادمة تفجرها ألمانيا. ولم تنجح التوازنات والتحالفات الأوروبية-الأوروبية، والمضادة لها، في منع اندلاع هذه الحرب العالمية الثانية؛ تلك الحرب التي قوضت، خلال مسارها وتسوياتها ما قد بقي لأوروبا من دور مركزي عالمي (كما سنرى).

(٣)

في ضوء هذه اللمحات السريعة والموجزة عن مراحل من تطور الوضع الأوروبي عالميا عبر التاريخ الحديث حتى الحرب العالمية الثانية، وابتداء من نمو مركزية الدور الأوروبي العالمي وحتى أفوله، يمكن أن نضيف **ملامح أخرى عن الخصائص الهيكلية في هذا التطور وتوجهاته وسياساته**. وتبرز هذه الخصائص في مجموعها سمتي **التناقضات والمعايير المزدوجة** اللتين ما فتئتا تمسكان برقبة خبرة التطور الأوروبي الحديث حتى الآن.

فمن ناحية: كان التأسيس الدستوري للحريات ولتنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم قد مثل إحدى أهم نتائج ثورات الفكر والسياسة ضد استبداد الكنيسة والملوك وأمراء الاقطاع. وكانت البداية في انجلترا (الملكية الدستورية الوحيدة عند نهاية القرن السادس عشر أو السابع عشر) إلا أن ثورات التحرر ابتداءً من الثورة الفرنسية ثم ضد قواعد ومبادئ مؤتمر فينيا ١٨١٥ لم يقدر لها النجاح السريع (١٨١٥ – ١٨٤٨)، وبالمثل محاولات التوحيد للقومية الألمانية والإيطالية لم تنجح سريعًا في نفس الفترة رغم توافر شروط عديدة (الفكر، والاقتصاد)، إلا بعد أن فرضت القوة العسكرية الحسم لصالح الوحدتين (١٨٧٠- ١٨٧١) في مواجهة القوى المضادة لها، وخاصة الإمبراطورية النمساوية المجرية من ناحية وفرنسا من ناحية أخرى.

وبعد أن تفجرت الثورة الفرنسية، وحتى نجحت في إرساء الجمهورية الأولى، فقد أظهرت الحروب النابليونية ما طال أن أخفته فرنسا تحت عباءة نشر مبادئ الثورة من طموحاتها للهيمنة على أوروبا؛ وهي طموحات قديمة ظلت تشكل أنظمة التنافس الأوروبية –الأوروبية بين فرنسا والنمسا وبريطانيا، ثم ألمانيا.

وإلى جانب هذا التناقض بين توجه التحرر الفرنسي من استبداد الملكية، وتوجهها للهيمنة على شعوب ونظم أوروبا، برز التناقض أيضًا بين مبادئ الثورة الفرنسية ثم الجمهوريات الفرنسية الثلاثة المتتالية وبين التوجه نحو الاستعمار خارج أوروبا: الحملة الفرنسية أولًا على مصر والشام (١٧٩٨- ١٨٠٢)، ثم استعمار الجزائر ١٨٣٠، ثم تونس ١٨٨١ تحت ذرائع عدة. كانت الدوافع الاقتصادية والهيمنة تصاحبها دوافع "التبشير الديني" أيضًا.

وستظل هذه التناقضات بين مبادئ وقواعد التحرر وحقوق تقرير المصير وبين التوجهات الاستعمارية لصيقة خبرة السياسات الأوروبية حتى الآن ولو بدرجات مختلفة.

ولقد تكرر هذا النمط من التناقض في خبرات أوروبية تالية: فرغم أن "مبادئ ويلسون" الأربعة عشرة رفعت لواء حق تقرير مصير الشعوب في تسويات ما بعد الحرب العالمية الأولى، إلا أن القوميات الأوروبية -وخاصة الألمانية (المنهزمة)- لم ينطبق عليها هذا الحق؛ كما عانت غيرها من القوميات -كالقومية البلقانية مثلًا- من عدم تطبيقه. في المقابل تم توظيف الفكرة القومية لتفكيك أواصر الدولة العثمانية؛ سواء على مستوى أقاليم البلقان وشرق أوروبا أو الأقاليم العربية كذلك، وبالمثل لم تتحقق أهداف الثورة العربية الكبرى (التي تم تحريكها ضد الدولة العثمانية باستخدام مفهوم "القوميات" العربية في مواجهة التركية)، وكان اقتسام الانتداب الفرنسي–البريطاني أقاليم الشام، ثم وعد بلفور ١٩١٧ هما المقابل المفروض من قوى الاستعمار المنتصرة في الحرب العالمية الأولى.

ومن ناحية أخرى: إذا كانت النظم العلمانية التحديثية في أوروبا، بعد التخلص من استبداد الكنيسة وأنماط حكمها، قد انعكست على نظم الحريات والحقوق السياسية في ظل نظم دستورية أوروبية، إلا أن الوجه الآخر للعملة -أي تداعيات الرأسمالية الصناعية على المجتمعات والنظم- لم يكن دائمًا بنفس القدر الإيجابي. فرغم مظاهر التقدم المادية المتنامية، إلا أن العاقبة السيئة كانت أكبر على الإنسان. وظل التناقض بين الحريات السياسية والحقوق الاقتصادية، ناهيك عن الثقافية، قائمًا ويمثل جوهر أزمة الديمقراطيات الأوروبية الوليدة، تلك الأزمة المستمرة حتى الآن والتي لم تشهد عبر تطوراتها، إلا حلولًا تكيّفية تساعد نفس النظم الرأسمالية الملتحفة بالديموقراطية التمثيلية على الاستمرار بعد إصلاحات غير هيكلية.

وبالمثل انتقلت هذه التناقضات خارج أوروبا؛ سواء طوعًا مع حركات الأفكار والأفراد والأموال، أو قسرًا في ظل الاستعمار المباشر التقليدي، (ثم بعد ذلك: الاستعمار الجديد، عقب الاستقلال السياسي)، فإن فرض نظم التعليم والقوانين والإدارة والسياسة والاجتماع الأوروبية على المستعمرات ثم على ما يسمى الدول حديثة الاستقلال (من خلال النخب غربية التوجه) لم يثمر في هذه الأرض بقدر ما أثمر في الأرض التي نبت فيها ومن واقع خبرتها. بل لقد ترتب على الصراع بين الوافد والأصيل ما أسماه الحكيم طارق البشري *"الصدع الذي تحول إلى فلق ضخم يحول دون* تحقيق النهوض الحقيقي في المجتمعات العربية والإسلامية"، التي ظلت أسيرة *"ثنائيات نكدة"* (الإسلام-الديمقراطية، المدنية-العسكرية، الأصالة-المعاصرة، العقل-الوحي، ..).

ومن ناحية ثالثة: كان لأوروبا، القديمة والحديثة، دائمًا عدوٌ خارجي يتم على ضوء الصورة النمطية المصطنعة له إطلاق دعوات تجميع صفوف المتنافسين من الأوروبيين، بل وربما الدعوة إلى توحيدهم ولو في إطار رمزي مؤقت. فتاريخيًا: كانت الفارسية العدو للرومانية، ثم الخلافات الإسلامية (الراشدة والأموية والعباسية) العدو للبيزنطية (الرومانية الشرقية)، وتم تحديد الإسلام كعدو للكنيسة البابوية وللرومانية الغربية، ومن ثم كانت الحملات الصليبية بدعوة من البابا لملوك أوروبا لاستعادة القدس، ثم كانت الدولة العثمانية الوليدة العدو ليس للبيزنطية فقط حتى إتمام إسقاطها بفتح القسطنطينية، ولكن أيضًا العدو الذي سيطر على شرق أوروبا والبلقان، والذي يقول البعض إنه مثَّل التحدي الذي دفع لخلق هوية أوروبية جامعة؛ أي تكوين أمة أوروبية واحدة ذات شعوب تجتمع على التصدي للتهديد الإسلامي العثماني من الشرق بعد أن فرغت منه في الجنوب الغربي بتصفية الأندلس.

فلقد ظلت التساؤلات قائمة حول هذه الهوية وخصائصها الجامعة... هل التقاليد اليهودية المسيحية أم الديموقراطية والرأسمالية الحديثة العلمانية الوضعية، أم ماذا؟

وبالمثل أضحت روسيا القيصرية، الإمبراطورية المتنامية منذ بطرس الأكبر في القرن الثامن عشر في نفس وقت بداية أفول الدولة العثمانية، عدوًا جديدًا تستميت كلٌ من بريطانيا وفرنسا، ثم ألمانيا، في منع امتداد يده غربًا (إلى شرق أوروبا) أو جنوبًا ليلتهم نصيبًا من تركة الدولة العثمانية، أو يؤمّن معابره (مضيقي الدردنيل والبوسفور) للبحار الدافئة. ولهذا؛ لطالما كانت روسيا إما هدفًا لأحد التحالفات الأوروبية أو طرفًا فيها ضد تحالفٍ أوروبي آخر؛ أي ظلت روسيا القيصرية حاضرةً في معادلات التوازنات والتوازنات المضادة في لعبة

الصراع بين بريطانيا وفرنسا وألمانيا. هذا الحضور كان يأخذ نمطًا بندوليًا: يتجه نحو الغرب حين تحين الفرصة (بعد استعادتها القرم ١٧٧٤ من الدولة العثمانية) أو يتجه شرقًا من جديد للتوسع بعد غلق الفرص أمامه في الغرب (بعد هزيمة روسيا في حرب القرم ١٨٥٦)، ثم بعد أن تُحكِم قبضتها على وسط آسيا والقوقاز تعود من جديد غربًا (الأزمة البلقانية ١٨٧٥). وظل الفاعل الروسي تتأرجح تحالفاته بين فرنسا وبريطانيا وألمانيا (العصبة القارية) حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى، وبعد أن شارك فيها خرج منها لقيام الثورة الشيوعية وفق تسوية محجفة به مع ألمانيا ١٩١٧ (بريست ليتوفسك)... وهكذا، **فإن روسيا رغم تأرجح تحالفاتها مع قوى أوروبا، ظلت دائمًا عدوًا استراتيجيًا وليس حليفًا استراتيجيًا.**

بعبارة أخرى، كان العدو الخارجي يحرك التحالفات والتحالفات المضادة الأوروبية-الأوروبية، ولكنه لم يساعد -حتى ما بعد الحرب العالمية الثانية- على تأسيس كيان جماعي أوروبي، أيًا ما كانت طبيعته أو درجته. وفي المقابل برزت الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها حليفًا حضاريًا استراتيجيًا دائمًا لأوروبا –منذ الحرب العالمية الأولى فصاعدًا- فتدعمت معه ركائز التحالف العسكرية والاقتصادية والسياسية تدريجيًا وباستمرار حتى وصلت بعد الحرب العالمية الثانية إلى تأسيس هذا التحالف في شكل مؤسسي (حلف شمال الأطلنطي/الناتو) والذي أضحى ركيزة أمن أوروبا داخليًا وخارجيًا. ولكن ظلت الولايات المتحدة الزعيم والقائد في هذا التحالف الذي يحدد الشروط والقواعد -بدرجة أو بأخرى- كما فعلت بريطانيا في ظل "السلام البريطاني".

ومن ناحية رابعة: تأتي التناقضات بين سيادة الفكر الواقعي الوضعي وتجلياته وبين عدم فعالية الفكر الليبرالي والنقدي الأوروبي. فلم تكن التناقضات الثلاثة السابقة في مجموعها إلا نتاج تأثير سيادة الفكر الوضعي الواقعي وتغلبه على تشكيل توجهات وسياسات أوروبا الخارجية بصفة خاصة.

ولا يمنع هذا بالطبع من الإشارة إلى أمرين أساسيين:

- أولهما: أن تغلب وهيمنة أوروبا لم يكن نتاج تعاظم قدراتها الذاتية فقط، ولكن نتاج تهاوي قدرات القوى المنافسة لها والتي كانت في قلب ومركز السياسة العالمية من قبل. ولم يتغلب المركز الأوروبي إلا بثمنٍ فادح تَمثَلَ في الحروب الأوروبية الدموية سواء على ساحة أوروبا، أو تنافسًا على المستعمرات من ناحية، أو تمثل في المقاومة المستميتة من الشعوب المستعمَرة حين احتلالها أو خلاله. فلم يتغلب الخارج على الداخل العربي والإسلامي عسكريًا فقط، ولكن في جوانب أخرى نتيجة الانحدار الحضاري العام الذي أصاب هذا الداخل وأفقده والقدرة على المقاومة الحضارية وليس العسكرية فقط.

- الأمر الثاني: الفكر النقدي والبنائي والليبرالي الأوروبي كان حاضرًا ويكتسب صِبغة تعاونية سلمية، ولكنه لم يكن سائدًا أو فعالًا في التأثير على مسار السياسات العالمية؛ إذ لم تتحقق دعوات: حق تقرير المصير، ونقد الاستعمار والرأسمالية المتوحشة، أو دعوات وقف سباق التسلح وضبطه وتدعيم نظم الأمن الجماعي.. وغيرها.

خلاصة القول: في ضوء هذه المجموعات من التناقضات الناجمة عن الخصائص الهيكلية للخبرة الأوروبية، ما الذي قدمته أوروبا: الإمبراطوريات أو الدول القومية، حين كانت مركزًا للنظام الدولي أو خارجه، ومن واقع خبرة تطورها الداخلي، أو امتداداتها الخارجية المختلفة؟ **ما الذي قدمته هذه الأوروبا الحديثة للعالم؟** وما الذي تقدمه هذه "القارة العجوز" منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في المرحلة المعاصرة منذ خرجت من مركز قيادة العالم لتصبح مفعولًا به؟ وأين موضع العالم العربي والإسلامي من هذه الخبرة المعاصرة؟

ألم تبرز بدرجة أكبر التوجهات البنائية النقدية أو الاتجاهات الليبرالية التعاونية إلى جانب الوضعية الواقعية نتيجة التغير في المعطيات الأوروبية المختلفة؟ وهل استطاعت التأثير على توجهات وسياسات "القارة العجوز" في مواجهة مراكز القوة العالمية الجديدة المتصارعة؟

(٤)

اندلعت الحرب العالمية الثانية من قلب انقسام أوروبا ومن قلب تحدي ألمانيا لنتائج تسويات الحرب العالمية الأولى ومن قلب تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٩–١٩٣٣) التي انطلقت من الولايات المتحدة لتصيب أرجاء العالم ولتكشف ما تبقى من ركائز دور أوروبي عالمي.

وبدأت أوروبا منذ نهاية هذه الحرب ما يعرف بالمرحلة المعاصرة من التطور الأوروبي: فهل تمثل هذه المرحلة انقطاعًا أم استمرارًا لمرحلة تطور وضع أوروبا الحديث عالميًا؟ سؤال يحتاج لتدبر لنصل إلى المرحلة الراهنة من أزمة أوروبا على أعتاب حرب عالمية ثالثة على أرضها بعد اندلاع الحرب الروسية-الأوكرانية.

رغم تعدد تفسيرات اندلاع الحرب العالمية الثانية وآثارها، إلا أن المتفق عليه إجمالًا أن مسارها ونتائجها دشنت نظامًا دوليًّا جديدًا (هيكلًا، وأجندة قضايا، وقيمًا حاكمة، وحالة عامة)، كما دشنت انقسامًا جديدًا على أرض أوروبا بين شرق فُرضت عليه الشيوعية بعد تحرير الجيش الأحمر له من النازية، وبين غرب أوروبا الرأسمالي بعد تحرير الجيش الأمريكي له من النازية من جهة أخرى.

وعليه، لم تعد أوروبا فاعلًا مركزيًّا فيه بقدر ما أضحت أوروبا المنقسمة شرقًا وغربًا، مفعولًا به وبدرجات متنوعة لعدة عقود؛ سواء في ظل الثنائية القطبية الجامدة والحرب الباردة (١٩٤٥- ١٩٦٢)، أو الثنائية القطبية المرنة والانفراج الدولي (١٩٦٢-١٩٨٠)، أو تصفية هذه القطبية (١٩٨٠- ١٩٩١).

ولقد سرت هذه القاعدة: "الفاعل-المفعول" على كل من شرق أوروبا (حلف وارسو والكوميكون) وغربها (الناتو والجماعة الاقتصادية) على حد سواء، وإن كان بدرجاتٍ وسياقات مختلفة.

إن **أوضاع أوروبا الغربية** في النظام الدولي وطبيعة دورها العالمي قد أُختبِرت خلال عدة أزمات وعدة تفاعلات (أوروبية وإقليمية وعالمية)، مقارنة بالقوتين العُظميين، من حيث درجة الاستقلال والتبعية للحليف الأمريكي من ناحية، ومن حيث درجة التوجه نحو تأسيس بنيان جماعي أوروبي اقتصادي وعسكري من ناحية ثانية، ومن حيث طبيعة العدو الخارجي الذي يشكل التوافق أو الانقسام بين مواقف الدول الأوروبية الخارجية وبينها وبين الحليف الأمريكي من ناحية ثالثة. وبالطبع لم تكن أوضاع الداخل في الدول الأوروبية بمنأى عن هذه الاختبارات الثلاثة، فلقد كان المزاج الأوروبي العام يتأرجح ما بين اليمين المحافظ التقليدي واليسار الاشتراكي وخاصة في الدول الأوروبية الكبرى. وكان اليمين الشعبوي المتطرف لا يظهر إلا باستحياء . فلقد كانت أوروبا وما زالت تناضل ضد آثار دمار الفاشية والنازية وضد تهديدات الشيوعية على الأصعدة العسكرية والاقتصادية والفكرية.

ولقد واجهت **دول شرق أوروبا** أزمات داخلية متناثرة، وذلك في إطار المؤسسات التي تحكمت بها هيمنة الاتحاد السوفيتي السابق عليها، حيث فجرت تلك الأزمات اتجاهات سياسية وفكرية معارضة لهذه الهيمنة، وانتهت هذه الأزمات بسحق الجيش السوفيتي لها بالقوة العسكرية (كما في حالات: المجر وبولندا ١٩٥٥–١٩٥٦ ، وتشيكوسلوفاكيا ١٩٦٧-١٩٦٨ ، وبولندا ١٩٨١-١٩٨٢). ولذا لم يكن شرق أوروبا فاعلًا مستقلًا، كما كانت أوروبا الغربية، رغم تبعية الأخيرة النسبية للولايات المتحدة، ولو كانت تلك التبعية في إطار تحالفٍ معها. وظلت جذور تلك المعارضات متقدة في شرق أوروبا حتى أسقطت ثوراتها النظم الشيوعية الحاكمة (١٩٨٩-١٩٩١) معلنة تفكك حلف وارسو ومنظمة الكوميكون بعد تفكك أواصر الاتحاد السوفيتي ذاته.

مما سبق بيانه، يمكن اختزال نتائج تغيرات ٤٥ عامًا (١٩٤٥-١٩٩٠) -على المحاور الأربعة المشار إليها عاليًا- فيما يلي:

من ناحية: نلحظ تحول أوروبا من التبعية الكاملة للحماية النووية الأمريكية في إطار الناتو إلى المطالبة بـ"استراتيجية العامودين: الأوروبي والأمريكي للناتو" إلى العمل على تكوين جيش أوروبي وموحد، إلى الاختلاف مع الحليف الأمريكي حول اقتسام أعباء الناتو، وكان بالطبع العدو الرئيسي في هذه المرحلة هو الاتحاد السوفيتي وشرق أوروبا باعتباره مصدر التهديد العسكري والأيديولوجي الذي يدعو الناتو للمواجهة معه. إلا أن المصالح الاقتصادية بين شرق وغرب أوروبا بدأت تفرض نفسها تدريجيًا وعملت على إذابة جليد الحرب الباردة الأوروبية، كلما زاد "الانفراج الأكبر" بين القوتين العظميين، وكان "ديجول" أول من دق ناقوس التوجه لشرق أوروبا. وكان بناء خط غاز سيبيريا لنقل غاز روسيا إلى أوروبا في النصف الأول من الثمانينيات علامة مهمة على أن سياسة "الستار الحديدي" بين القطبين قد تراجعت وقتها. وبدأت مرحلة من "الاعتماد المتبادل الاقتصادي".

بعد الاعتماد على المعونات الاقتصادية الأمريكية وعقب الحرب العالمية الثانية مباشرة (مشروع مارشال) اتجهت أوروبا –وبدعم وتحفيز أمريكي- إلى تأسيس بنيان جماعي على الصعيد الاقتصادي ابتداءً من "الجماعة الاقتصادية الأوروبية" (١٩٥٥) ككيان سرعان ما أخذ يتسع نطاق عضويته ونشاطه بالتدريج على نحو صب في قدرات أوروبا الاقتصادية للدول المنفردة وجماعيًا، مما كان له صدى على بداية اختلافات أوروبية أمريكية حول السياسات الجماعية الاقتصادية الأوروبية؛ وهي السياسات التي أضحت تنتقل من إجراءات حمائية بسيطة إلى أخرى أكثر شمولًا وإحكامًا.

ومن ناحية ثانية: بعد الانصياع التام في مجال السياسات الخارجية للمواقف الأمريكية، بدأت أوروبا (مع بداية التعاون السياسي الجماعي –في إطار الجماعة الأوروبية وتحت تأثير السياسات الفرنسية المستقلة منذ الرئيس "ديجول" ومن بعده بدرجات مختلفة) بدأت أوروبا تجتهد لاتخاذ مواقف مستقلة منفردة أو جماعية (كما حدث مثلًا تجاه أزمة الشرق الأوسط منذ حرب ١٩٦٧)، وتجاه العالم الثالث وحركة عدم الانحياز (بعد تصفية المستعمرات الأفريقية والآسيوية). ولم تنجح جهود الدول الأوروبية في هذه المرحلة في الانتقال من مستوى التعاون السياسي ثم سياسة خارجية أوروبية مشتركة، إلى سياسة خارجية أوروبية موحدة. وظلت التفاوتات قائمة بين مواقف الدول الأوروبية الكبرى، حول السياسة الخارجية والأمنية وكذلك السياسات الجماعية الاقتصادية والاجتماعية، وأفرزت هذه الأوضاع ثلاثة توجهات واضحة: التوجه البريطاني نحو الحفاظ على تحالف قوي مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتوجه الفرنسي الساعي نحو درجة أكبر من الاستقلالية عن الأطلنطية، وأخيرًا "محور بون–باريس" لتحقيق التوازنات والتوافقات المتنوعة بين الدول الأوروبية وبين تحالف بريطانيا والولايات المتحدة.

ومن ناحية ثالثة: لم تُخفِ عمليات البناء الإقليمي الأوروبي الغربي –نحو الاستقلال والاندماج- جملة من التناقضات التي حكمت مسار التطور الأوروبي الحديث والمعاصر، كما سبقت الإشارة. وهي التناقضات بين القيم والمصالح الحاكمة أوروبيًا وبين القيم والمصالح الحاكمة خارجيًا. ولكن لم تعدْ الصورة بنفس القدر من الفجاجة والنفاق الدولي الذي كانت عليه حين كانت أوروبا مركز النظام العالمي والاستعماري. إذ بدأت أوروبا –بعد الحرب العالمية الثانية وبعد حرب السويس ١٩٥٦- ترتدي قفازات من القوة الناعمة، تسعى من خلالها لاستمرار قيامها بدور عالمي، تاركة القوة الصلدة للحليف الأمريكي والعدو السوفيتي الشيوعي. واتخذت هذه القوة الناعمة أدوات مثل الوساطة الدبلوماسية والمعونات الاقتصادية للحفاظ على ما يسمى "اعتدال" مواقف مواجهة بعضها البعض (وتعد القضية الفلسطينية بعد ١٩٧٣ نموذجًا واضحًا على ذلك).

أما قضايا الديموقراطية وحقوق الإنسان في العالم العربي والإسلامي (الذي يرزح تحت نظم مستبدة خرجت من عباءة العسكرة والمعسكر الشرقي والاشتراكية لتلتحف بأردية جديدة للاستبداد في إطار رأسمالي شبه معسكر)، فقد ظلت قضاياه تلك غائبةً عن أولويات أوروبا المباشرة.

ومن ناحية رابعة: لم تكن الحرب الباردة –على صعيد أوروبا- مقصورة على الأبعاد الأمنية العسكرية ولا الاقتصادية أو السياسية فحسب، ولكن اتخذت أبعادًا فكرية وثقافية أيضًا، وبرزت لها دلالات مجتمعية وسياسية داخلية وعبر الحدود بين شرق وغرب أوروبا. فبقدر ما كانت أبعاد النموذج الشيوعي تتعرض للنقد وتتراجع أمام هجوم الدعايات الغربية عن مجتمعات الرفاه والحرية والتحرر والإبداع والمبادرة، أخذت أيضًا نماذج سياسية ومجتمعية داخل الرأسمالية والديموقراطية الغربية تتعرض لموجات من النقد الذاتي من تيارات فكرية غربية (كأمثال ما بعد الكولونيالة ومابعد الحداثة، والنسوية) ومن حركات مدنية مجتمعية: كالحركة المضادة للعولمة، والحركة المضادة للفساد والاستهلاكية، والمضادة للعنصرية وللحرب، والحركات المدافعة عن حماية البيئة وحقوق الإنسان ..الخ.

وكان ظهور هذه التيارات والحركات في هذه المرحلة بمثابة إعلان عن تعرض الوضعية المادية –كنموذج معرفي وحضاري- بتداعياتها السياسية، لنقد جديد في أثواب جديدة، امتدادًا لما ظهر من نقد في مراحل سابقة من خبرة التطور الأوروبي الحديث حين كان لأوروبا دورٌ عالميٌّ مركزيٌّ، وبقدر ما زادت تجليات تلك التيارات والحركات على الصعيد الأوروبي (وخاصة برلمانات الدول الأوروبية، والبرلمان الأوروبي)، بقدر ما ظلت تأثيراتها خارجه مقصورةً على جهود المؤسسات المدنية والشعبية في نطاق حركات المجتمع المدني العالمي.

(٥)

لم تكن نهاية القطبية الثنائية وانتهاء الصراع الإيديولوجي المباشر بين عالم شيوعي وآخر رأسمالي بداية لنظام عالمي جديد يسوده السلام والاستقرار كما بشرت الولايات المتحدة والغرب، وكما حلمت الشعوب الصغيرة التي عانت من ويلات الاستقطابات بين هذين العالمين، ومن حروب الوكالة بين القطبين على أراضي تلك الشعوب وحول نظمها وثرواتها.

ولكن كانت تصفية القطبية الثنائية بداية لإنهاء انقسام أوروبا الأيديولوجي بين شرق شيوعي وغرب رأسمالي وبداية لانضمام صعب لدول هذا الشرق الأوروبي في مؤسسات الغرب الجماعية العسكرية (الناتو) والاقتصادية السياسية (الاتحاد الأوروبي).

وفي المقابل، لم يعد العالم الثالث عالمًا ثالثًا بين شرق وغرب، ولكنه أضحى "جنوبًا" في مواجهة "شمال" جمع بين عدوي الأمس: الشيوعي والرأسمالي، في إطار صراعي جديد.

كما لم تتأكد الأحادية والهيمنة الأمريكية على العالم أيضًا؛ إذ سرعان ما كان سبتمبر ٢٠٠١ -وما تلاه من تطورات- اختبارًا حادًا لها وتدشينًا لنظام يشهد صعود وتجديد قوى عالمية أخرى تُرسي قواعد تعددية جديدة. وكانت أوروبا الشرقية (وارسو) جزءًا من هذه التفاعلات، ولكن على نحو يختلف عن وضع روسيا والصين. فلم تكن بالطبع تسعى لتحدي استمرار تفوق النظام الدولي الغربي أو القيادة الأمريكية لهذا النظام، إنما أخذت تسعى للانضمام إلى مؤسسات الغرب العسكرية والاقتصادية، وازدادت في الوقت ذاته جهود أوروبا الغربية لحماية مصالحها التي أضحت مهددة بسياسات أمريكية منفردة تجسد الهيمنة الأمريكية. وازدادت وضوحًا الفروق بين الأدوات والتكتيكات الأوروبية الغربية وبين نظائرها الأمريكية، ولكن ظلت التوافقات والرضا بين الحليفين الأوروبي والأمريكي على الاستراتيجية الغربية الكبرى أكثر ثباتًا رغم تحديات توسيع الناتو والاتحاد الأوروبي شرقًا من ناحية، ورغم تحديات الحروب الإقليمية الجديدة عقب ٢٠٠١ من ناحية أخرى.

ولقد اختبرت عدة أزمات وقضايا أوروبية وإقليمية هذه الملامح الكبرى؛ أي استمرار أوروبا (الموسعة وليس الغربية فقط) ركنًا أساسيًّا في التحالف والاستراتيجية الغربية بقيادة أمريكية، واستمرار سعي أوروبا الغربية لتدعيم أركان بنائها الجماعي (الاتحاد الأوروبي منذ ١٩٩١) والتغلب على تداعيات توسعته بضم دول شرق أوروبا: أعضاء الكوميكون وحلف وارسو السابق، والقيام بدور فاعل في مناطق الأزمات التي تهدد مباشرة المصالح الأوروبية، ولكن على نحو تبدو فيه أوروبا وسيطًا أو ذات مواقف وسط مقارنة بمواقف الولايات المتحدة أو روسيا.

وتوالى خلال ربع قرن بروز هذه الملامح ووضوحها عبر عدة صراعات مسلحة: كالعدوان العراقي على الكويت والحرب على العراق لتحرير الكويت (١٩٩٠–١٩٩١)، وجولات التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي منذ مؤتمر مدريد للسلام (١٩٩١)، وحروب تفكيك الاتحاد اليوغسلافي السابق وصراع القوميات بين دول البلقان: حرب البوسنة (١٩٩١- ١٩٩٥) وحرب كوسوفا (١٩٩٩) والحروب الروسية في القوقاز ضد مطالب استقلال جمهورية الشيشان (١٩٩٢- ١٩٩٨)، ثم الحرب على أفغانستان واحتلالها (٢٠٠١- ٢٠٢١)، ثم الحرب على العراق واحتلالها (٢٠٠٣-...) العدوان الإسرائيلي المتكرر على غزة واستمرار حصارها (٢٠٠٨- ٢٠٢١)، وبداية سلسلة حروب الاستراتيجية الأمريكية العالمية لمحاربة "الإرهاب" الظاهرة منها والخفية، والحروب الأهلية والإقليمية العربية (٢٠١١- ...) نتاج تحرك قوى الثورات المضادة ضد الثورات السلمية للشعوب العربية التي قامت بدورها ضد الفساد والظلم والاستبداد والتبعية، ثم المواجهة مع كل من المشروع الإيراني الإقليمي والمشروع التركي الإقليمي في الشرق الأوسط.كما تم اختبار طبيعة العلاقات الأوروبية الأمريكية على صعيد قضايا عالمية كونية جديدة أخذت تأخذ بخناق شعوب العالم؛ على رأسها: أزمة البيئة العالمية، والفقر والجوع وانتهاكات حقوق الإنسان، وفشل عمليات التحول الديمقراطي والتنمية المستدامة في دول ما يسمى الجنوب. وأخيرًا: جائحة كورونا العالمية، وتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الطاقة والغذاء والمال.

وكان لأوروبا ما بعد الحرب الباردة مو اقفها وخصائصها تجاه المحاور الأربعة الهيكلية التي تابعنا من قبل على ضوئها التطور الأوروبي الحديث منذ بداية عصر النهضة، وعلى نحو يضع الخطوط تحت مجموعة من الأنماط والمحددات المؤثرة في تشكيل التوجهات والسياسات الأوروبية في العالم:

فمن ناحية: أظهرت الصراعات الإقليمية المسلحة (العراق، البوسنة، أفغانستان...) وأنماط التدخل الأمريكي والأوروبي فيها كيف أن التحرك الأمريكي العسكري كان يسبق ويدفع نظيره الأوروبي، حيث كانت الدول الأوروبية أكثر تحفظًا، وليس رفضًا تامًا، للحلول العسكرية للأزمات، ولكنها من ناحية أخرى لم تقبل التدخل المنفرد (البوسنة، مالي...) بدون تدخل أمريكي مساند.

كما كانت أوروبا تهتم بجذور الصراعات وأسبابها بقدر الاهتمام بالأبعاد العسكرية للتدخل فيها، ولم تمنع الاختلافات التكتيكية الأوروبية-الأمريكية من استمرار تحرك التحالف الغربي جماعيًا، إلا أن أوروبا بعد كل أزمة، وخاصة العراق والبوسنة، تحركت من أجل تدعيم سياساتها الخارجية والأمنية، وفي هذا يشار إلى أن قيام الاتحاد الأوروبي ١٩٩١ كان نتاج خبرة أوروبا مع أزمات ما بعد نهاية الحرب الباردة مباشرة. ومن ثم ظهرت اتجاهات تدعيم السياسات الخارجية والأمنية الأوروبية في النقاش الأورو-أطلنطي حول استراتيجية الناتو بعد الحرب الباردة وتوسعه شرقًا ودور كل من الحليفين على صعيده.

كذلك لم تكن الاختلافات الأوروبية–الأمريكية على الصعيد الاقتصادي أقل حدة؛ ولكن كانت تتم إدارتها في إطار محركات ودوافع وأهداف الاعتماد المتبادل الاقتصادي المركب وتزايد المنافسة مع قوى أخرى مثل الصين واليابان. ومع ذلك ظلت مسافات واضحة بين المصالح الأوروبية ونظائرها الأمريكية في العلاقات مع كل من الصين وروسيا. فكانت حماية المصالح الاقتصادية الأوروبية، وخاصة الألمانية مع كل من روسيا والصين تحوز الأولوية، حتى لو انفجرت الصراعات الأمريكية الصينية (إدارة ترامب) أو الصراعات الأمريكية الروسية كما يحدث الآن مع الحرب في أوكرانيا. وتمثل هذه الحرب اختبارًا حادًا لأمن إمدادات طاقة أوروبا.

وهكذا، مع كل اختبار أمني أو عسكري عبر العالم، ومع تواتر التحليلات عن الأثر على التحالف الغربي، لا تخرج أوروبا أكثر قوة أو استقلالًا عن الحليف الأمريكي، ولكنها تجتهد لتظهر بمظهر الشريك في اتخاذ القرار، وفي المقابل تظل جميع هذه الأزمات الكاشفة عبر العالم دليلًا ظاهرًا على أن "السلام الصغير" غائب وأن "السلام الكبير" (أي منع نشوب حرب عالمية ثالثة) هو الحاضر، وتتم المقاصّات بين الكبار للحفاظ عليه بأي ثمن، وإن تم الدفع من وراء الكواليس لصالح توازنات القوى الكبرى حتى ولو بالتضحية بالآلاف أو ملايين

من الناس في حروب بالوكالة... **إلا أن حرب أوكرانيا تهدد الآن هذا السلام الكبير على أرض أوروبا ذاتها، وهي للأسف ليست حرب البوسنة أو كوسوفا التي كان ضحيتها "أوروبيون مسلمون" ومن ثم لابد وأن تختلف إدراتها الآن من جانب كافة الأطراف، حتى لو أظهرت نفاقًا دوليًا سبق وشهدته الذاكرة التاريخية الأوروبية مرارًا.**

ومن ناحية أخرى: لم تتوحَّد أوروبا الغربية بدرجة أكبر مما استهدفته منذ إرساء الاتحاد الأوروبي ١٩٩١. ثم مع التوسع شرقًا –أمنيًا واقتصاديًا- زادت تحديات وأعباء استكمال تدعيم البنيان الجماعي الفيدرالي.

بعبارة أخرى، وإنْ انتهى الانقسام المؤسسي والهيكلي بين شرق وغرب أوروبا، إلا أن هدف الوحدة لم يتحقق كاملًا فيما بين الغرب الأوروبي أولًا، وبين شرقه وغربه ثانيًا. وما كان الانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوروبي إلا جرس إنذار، تلته أجراس إنذارات أخرى فرضها أمران يقعان في صميم "الأمن الأوروبي":

– العوائق التي وضعتها روسيا أمام انضمام دول شرق أوروبا إلى الناتو وإلى الاتحاد الأوروبي، والتي وإنْ فشلت في منع هذا الانضمام، إلا أنها وصلت إلى أقصى حدِّها مع أوكرانيا لتهدد الآن بنذر حرب عالمية ثالثة مباشرة، ولتضع من ناحية أخرى موقف كل من المجر وبولندا ورومانيا وسلوفاكيا في الناتو على المحك. فهل ستخرج أوروبا بشرقيها وغربيها أكثر اندماجًا وتوافقًا من هذه الحرب أم بالعكس ستتغلب مصالح الوضع الخاص لكل من الشطرين بذاكرته التاريخية؟

– الأمر الثاني الذي يدق أجراس الإنذار هو ظهور تيارات انفصالية استقلالية داخل الدولة الأوروبية الواحدة، كما في حالة أسبانيا وبلجيكا، ناهيك عن علو تيار المصالح القومية على الجماعية كما حدث خلال الموجة الأولى من جائحة كورونا أو موجات الهجرات إلى أوروبا منذ ٢٠١٤، فكيف ستمثل أزمة الطاقة مع الحرب في أوكرانيا ساحة لاختبار مهم للمواءمات بين المصالح القومية الرافضة لحظر استيراد البترول والغاز الروسي أو الموافقة عليه اصطفافًا مع الموقف الأمريكي؟

بعبارة أخرى: هل ستستطيع دول الاتحاد الأوروبي ذاتها إدارة الاختلافات بينها حول "أمن الطاقة" بصفة خاصة على نحو يحفظ البنيان الجماعي والمصالح القومية لكل دولة؟

ومن ناحية ثالثة: لم يعد العدو الذي يهدد أوروبا "موحدًا ظاهرًا" كما كان في حالة الاتحاد السوفيتي والشيوعية عبر ما يزيد عن نصف القرن. فبعد أن صعدت فزاعة أسلحة الدمار الشامل لدى العراق وإيران، صعدت منذ ٢٠٠١ بصفة خاصة فزاعة "الإرهاب العالمي" و"الإسلامي" تحديدًا، والذي اصطفَّ أعداء الأمس شرقًا وغربًا في مواجهته وجعلوا الأوطان العربية والإسلامية ساحة لاجتثاث جذوره بحسب زعمهم. في حين كان الأمر في الواقع يتصل بالدفاع عن الهيمنة ضد الأفول والتراجع في مواجهة مقاومة المستضعفين في هذه الأوطان ضد تداعيات هذه الهيمنة على الاستقلال والحرية والثروات، بل والثقافة. ومع استحكام النظم المتداعية في الدفاع عن نفسها وتآكل فرص التغيير السياسي والاقتصادي في هذه الأوطان أضحت لعبة "محاربة الإرهاب" ذريعة لاستمرار هذا الاستحكام وهذه التدخلات الخارجية التي تحميه.

استمر ذلك حتى العقد الأخير حتى بدأت تبرز صورة عدو آخر يتصاعد خطره من "الشرق الأقصى" تحديدًا؛ حيث الصين الصاعدة بقوة منذ بداية القرن الحادي والعشرين، وعلى نحو أعاد تشكيل التوجهات والسياسات الأوروبية المتأرجحة بين مصالحها الاقتصادية مع الصين ومع روسيا وبين الصراعات المفتوحة: بين الصين وأمريكا في عهد "ترامب"، وصعود الصراع مع روسيا في عهد "بايدن". ثم جاءت الحرب في أوكرانيا، بعد شد وجذب طيلة أعوام بين روسيا وبين أوكرانيا والناتو، لتُلقي الضوء بوضوح على حال اللعبة الثلاثية الأوروبية–الأمريكية-الروسية من ناحية، وعلى مآل لعبة ثلاثية أخرى روسية–صينية–أمريكية، فهل ستقدر أوروبا –بشرقيها وبغربيها بمؤسساتها

ومصالحها- على الصمود أمام تحديات هاتين اللعبتين المتداخلتين في صميم تشكيل تحولات النظام العالمي الراهن: مَن عدوُّ مَن مِن الكبار؟ ومَن صديق مَن؟

وفي المقابل، تُترك أوطاننا العربية والإسلامية لنظمها المتهالكة المستبدة بشعوبٍ دمرتها واستنزفت طاقاتها البشرية والمادية الحروبُ والانقساماتُ على حد سواء. ولقد ارتوت من دمار هذه الشعوب وأينعت إسرائيل وقوى إرهابية ما زالت تُوظَّف كفزاعة وذريعة لاستمرار انتهاك حقوق الإنسان وتجميد الحريات بكافة أنواعها ما عدا حريات الإباحية وازدراء الأديان والتوحش الرأسمالي، فأين هذا كله من راية حقوق الإنسان والديموقراطية التي ترفعها أوروبا كقوة ناعمة؟

ومن ناحية رابعة: ومع ازدياد توحش العولمة الليبرالية الجديدة وتوحش آثار الحروب الأهلية والمجاعات والفقر، والاستبداد على شعوب الجنوب، ومع تنامي ترسانات الأسلحة الجديدة ذات قدرات التدمير العالية وعن بُعد أو التي تدمر بدون قصف مثل أسلحة الحرب الإلكترونية، ومع تنامي الفجوة العلمية والمالية والحياتية بين مجموعات الشعوب، ومع تزايد صعود قوى اليمين المتطرف والعنصرية في قلب الغرب الديموقراطي، ومع تصاعد أصوات الأصوليات القومية والدينية المتطرفة حاملةً معها أنواعًا جديدة من العنصرية والفاشية ضد المختلف لونًا أو دينًا أو عرقًا أو طبقة... تظل أوروبا –القارة العجوز- حاملةً لبؤر فكرية وعلمية وحركية ذات أبعاد إنسانية ديموقراطية ليبرالية رشيدة وليست زائفة. وكلما تصاعدت أصواتها وحركتها تضامنا مع المستضعفين عبر الحدود، في أرجاء العالم، تتصاعد في مقابلها أصوات الشعبوية واليمين المتطرف الجديد في أوروبا، وهي أصوات متنامية ضد من هو غير أوروبي، وخاصة المسلمين على نحو شبه البعض بمناخ نازية الثلاثينيات في ألمانيا ضد اليهود.. ولكن هذه المرة ليس في ألمانيا فقط، إنما عبر دول أوروبا بدرجات متنوعة وبأنماط مختلفة، ولدرجة دفعت للتساؤل الآن: هل هذا "ما بعد إسلاموفوبيا"؟ وإلى أين يمضي؟

بعبارة أخرى، إنَّ مصدرًا أساسيًّا من مصادر قوة أوروبا، وهو القوة الفكرية الإنسانية دفاعًا عن حق تقرير المصير، وعن الديموقراطية العالمية والعدالة العالمية والمساواة الإنسانية، وعن الحريات والحقوق الاجتماعية والاقتصادية للشعوب، تمر –بدورها- باختبارات صعبة: هل ستصمد خلالها أم ستتراجع بدورها مثل عناصر القوة العسكرية والاقتصادية مقارنة بالكبار الثلاثة الآخرين؟

(٦)

خاتمة النظر في الذاكرة التاريخية لتطور التكوين الأوروبي الحديث و أثره على تطور أنماط ومحددات الدور الأوروبي العالمي في مراحل عدة:

مع اندلاع الحرب في أوكرانيا فبراير ٢٠٢٢، ومن قبلها مع جائحة كورونا العالمية، ومن قبلهما الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، ومع مؤشرات أزمة اقتصادية عالمية، فإن الوضع العالمي الراهن لا يختبر طبيعة الدور والمكانة العالمية الراهنة "لأوروبا" القارة العجوز فقط، ولكن يختبر بالأساس ماهية التحولات Transformations في هيكل النظام الدولي ومنظومة قيمه الحاكمة بعد تراكم مجموعة من التغيرات أو التطورات developments: أولًا داخل التحالف الغربي ذاته، وثانيًا على مساحة القوى العالمية الصاعدة أي الصين وروسيا الاتحادية، بتحدياتها للهيمنة الغربية ولهيكل الأحادية الأمريكية، وثالثًا حالة الجنوب التي استحكم تهميشه، والتدخل الاستباقي في كافة أنواع الحروب ذات المصادر القومية والعرقية والدينية والمذهبية، وإنْ كانت هذه الحروب لا تمثل تهديدًا مباشرًا للمصالح الكبرى المادية -كما يعتقد ساسة واقتصاديو الغرب- إلا أن هذا التدخل يمثل قنبلةً موقوتةً ويحمل في طياته أنماطَ مقاومةٍ متعددة -ظاهرة وباطنة- تمثل تحديًا لن ينتهي للشمال بغربه وشرقه.

ومن الواضح أن "أوروبا" أضحت رهينة لعبة توازن ثلاثية بين الولايات المتحدة وروسيا والصين، ولم تعد أوروبا قادرةً على أن تصبح المكون الرابع لهذه المعادلة كفاعل مستقل موحد صاحب استراتيجية ذات أركان اقتصادية وعسكرية مستقلة، أو أن تعكس خصائص حضارية وذاكرة تاريخية تشكل باستمرار توجهات وسياسات خارجية موحدة ومستقلة، كحالة منافسيها الدوليين كالصين وروسيا.

إن الوعي بهذه المساحة مهم وضروري من جانب الأنظمة والنخب والشعوب العربية والإسلامية التي ما زالت جميعها تراهن -ولو بأشكال وأهداف مختلفة- على وساطات وأدوار توفيقية ومساعدات أوروبية لوقف الحروب أو للتنمية والتحول الديموقراطي أو للتصدي لما تسميه النظم الإرهاب "الإسلامي"!

ومما لا شك فيه أن تداعيات الحرب الروسية على أواكرانيا –خلال نحو شهر حتى الآن- قد ألقت الضوء على عدد من معالم التحولات العالمية المرتقبة، إلا أنها قد أثارت بدرجة أكبر تساؤلات مهمة عن أثار هذه التحولات ودلالاتها بالنسبة لأوضاع أوطاننا العربية والإسلامية: مستقبل النظم المستبدة والرأسمالية المتوحشة في مواجهة مطالب التغيير السياسي والاجتماعي، مستقبل حروب القوميات والمذاهب (الهويات) في مواجهة مطالب تدعيم الدول المدنية الديمقراطية، مستقبل التوجهات الخارجية شرقًا أو غربًا في مواجهة مطالب الاستقلال الوطني، مستقبل مقاومة المشروع الصهيوني وموجات تطبيع النظم مع إسرائيل.

الحمد لله

٢٥ مارس ٢٠٢٢

*****

قائمة مراجع وقراءات حول الذاكرة التاريخية لوضع أوروبا في النظام الدولي

- د.محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ط٤، ٢٠١٤).
- د.نادية محمود مصطفى، العلاقات الدولية في التاريخ الإسلامي: منظور حضاري مقارن، تقديم: المستشار طارق البشري، (القاهرة، مركز الحضارة للدراسات السياسية ودار البشير للثقافة والعلوم، ٢٠١٥).
- Barry Buzan & Richard little, International Systems in World History: Remaking the Study of International Relations, (Oxford: Oxford University Press, 2000).

وحول أوضاع أوروبا المعاصرة منذ نهاية الحرب العالمية:

- د.نادية محمود مصطفى، أوروبا والوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة الثقافة القومية (٨)، ١٩٨٦).
- ـــــــــــــــــ، أوروبا والعرب: من تسوية الصراع العربي الإسرائيلي إلى الشراكة الأوربية المتوسطية، (في): تقرير حال الأمة في عام (١٩٩٧)، وفي: (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨).
- ـــــــــــــــــ ، أوروبا الغربية وأمن الخليج (١٩٨٠-١٩٨٧)، (مجلة الفكر الاستراتيجي العربية، العدد ٢٨، أبريل ١٩٨٩).
- ـــــــــــــــــ ، أزمة الخليج الثانية والنظام الدولي الجديد، في د.أحمد الرشيدي (محرر): أزمة الخليج والأبعاد الدولية والإقليمية، (جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، أكتوبر ١٩٩١).
- ـــــــــــــــــ ، حرب الخليج الثانية: بين السياسة الجماعية والسياسات القومية الأوربية، (في): د.ودودة بدران (محرر) مصر والجماعة الأوربية ١٩٨٩-١٩٩٠، (جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٣).
- ـــــــــــــــــ ، المنطقة العربية والنظام الدولي الجديد، القسم الأول، (في): تقرير الأمة في عام ١٩٩٢-١٤١٢هـ، (القاهرة: مركز الدراسات الحضارية، ١٩٩٣).
- ـــــــــــــــــ ، أبعاد الدور السياسي لأوروبا وحدوده: إشكالية الاستمرارية والتغيير، (شئون عربية، العدد ١٢١، ربيع ٢٠٠٥).
- ـــــــــــــــــ ونجوان الأشول، الاتحاد الأوروبي: بين الغياب والمبادرة عبر أرجاء العالم الإسلامي، في: أمتي في العالم، العدد الثامن: الأمة ومشروع النهوض الحضاري: حال الأمة ٢٠٠٨، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م).
- بشارة خضر، أوروبا والوطن العربي: القرابة والجوار، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٩٣).
- علي الدين هلال، القوى الكبرى والوحدة العربية، (مجلة المستقبل العربي، عدد ٤٦٣، سبتمبر ٢٠١٧).
- أحمد قاسم حسين، الاتحاد الأوروبي والمنطقة العربية: القضايا الإشكالية من منظور واقعي، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،٢٠٢١).

- علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (٥١)، ٢٠٠٥).
- صالح المسلوت، تاريخ أوروبا السياسي في القرن العشرين من قيام الحرب العالمية الأولى حتى نهاية الحرب الباردة ١٩١٤م - ١٩٩١م، (الدمام: مكتبة المتنبي، ٢٠١١).
- عبد العزيز سليمان نوار، محمود محمد جمال الدين، القانون الأوروبي: التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، (ط١، دمشق: دار الفكر العربي، ١٩٩٩).
- عبد العظيم رمضان، تاريخ أوروبا والعالم في العصر الحديث: من ظهور البرجوازية الأوربية إلى الحرب الباردة، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧، ثلاثة أجزاء).

ملف العدد

أوروبا: دور ومكانة عالمية جديدة؟

أ- أوروبا: الداخل والقوى الكبرى

العلاقة الخاصة:

كيف يرتِّب الاتحاد الأوروبي علاقته مع الولايات المتحدة الأمريكية؟

وليد القاضي(*)

مقدمة:

لا يخفى على كافَّة المحلِّلين أن هناك علاقة غاية في الخصوصية على الساحة الدولية فيما بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. فالطرفان يُشكِّلان معًا جُلَّ ركائز الكتلة الغربية وحضارتها، والتي لم تزل تغذيها أطرٌ أيديولوجية وقِيمية واحدة؛ حيث الحياة الليبرالية، باقتصادها الرأسمالي، ونظمها السياسية الديمقراطية، ونزعاتها التحرُّرية، بل ويدعمها منظورٌ أمنيٌّ موحَّد يتم الارتكان إليه في حال طرأت معطياتٌ معيَّنة. ولعلَّه قد أضحى من البديهيات أن التحالف الأوروبي/الأمريكي الذي ترسَّخ على إثر انقضاء الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٤٥ كان هو التحالف الأبرز الذي هيمن على السياسة العالمية منذئذٍ؛ إذ كانت كلمته هي العليا في تحديد شكل النظام العالمي خلال مرحلة ما بعد الحرب، وكذا في إرساء قواعد المؤسسات الدولية التي انطوى عليها، كما شكَّل ذلك التحالف القوة الدافعة التي روَّجت لمبادئ الأيديولوجية الليبرالية على الساحة العالمية، بالتوازي مع تقهقر خصومه، وعلى رأسهم الاتحاد السوفيتي الذي باء بالانهيار في عام ١٩٩١، عقب حربٍ باردة استمرَّت زهاء خمسة عقود.

والواقع أن هذه المسيرة الحافلة بالانتصارات قد أثبتت صدق ما يمكن لذلك التحالف الأوروبي/الأمريكي تحقيقه انبثاقًا ممَّا وصفه رئيس الوزراء البريطاني الأسبق وينستون تشرشل، في خطابه الشهير الذي ألقاه بمدينة فولتون الأمريكية في مارس ١٩٤٦، بـ"العلاقة الخاصة"(١)، للدلالة على متانة العلاقات البريطانية/الأمريكية، وأهمية الاستمرار في توطيدها لمواجهة التحديات الدولية المختلفة، ذلك الوصف الذي ما لبث أن انسحب على مجمل العلاقات الأوروبية/الأمريكية(٢). ومع ذلك، لم يكن تاريخ هذه العلاقات القوية سالمًا من التباينات فيما بين أطرافها؛ إذ اعترتها خلافاتٌ إزاء عددٍ من القضايا الرئيسية؛ لعلَّ أبرزها العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، وغزو العراق عام ٢٠٠٣، وصولًا إلى أشدها وطأة إبَّان عهد الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب الذي أثارت توجُّهاته تحركات أوروبية مشوبة بالتحدِّي، ما فجَّر العديد من التساؤلات، ليس فقط عمَّا إذا كان هناك تراجع في "خصوصية" العلاقات الأوروبية/ الأمريكية، بل وعمَّا إذا كان قد حان انهيار التحالف القائم عليها بالكلية.

وعلى الرغم من حالة الزخم الإيجابية التي شهدتها العلاقات عبر الأطلسي، عقب مغادرة ترامب البيت الأبيض في يناير ٢٠٢١؛ بفضل حرص الرئيس الجديد جو بايدن على أهمية تعزيزها في سياق صراع بلاده الآخذ في التنامي مع كلٍّ من القوتَين الروسية والصينية، فضلًا عمَّا أسهمت به الأزمة

(*) حاصل على الماجستير في العلوم السياسية.

(1) The Sinews of Peace ('Iron Curtain Speech'), A speech delivered by Winston Churchill on 5 March 1946 at Westminster College, Fulton, Missouri, United States of America. Accessed: 7 March 2022, available at: https://cutt.us/TwzR4

(٢) في ذكرى استقلال أمريكا عن بريطانيا: حب مديد بعد حربين، BBC عربي، ٤ يوليو ٢٠٢١، تاريخ الاطلاع: ٢٠ فبراير ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/2TR1I

الروسية/الأوكرانية مؤخَّرًا من استعادة قدر كبير من "خصوصية" تلك العلاقات مرةً أخرى.

ومع ذلك، فإنه لا تزال تحوم شكوك كثيرة بشأن مستقبل تلك العلاقات، لا سيَّما في ظل ما يُجمِع عليه المراقبون من أن الساحة الدولية تشهد حاليًّا بزوغ نظام دولي جديد تنتهي فيه القطبية الأحادية، بما لذلك من تداعيات على وضع الولايات المتحدة، ومن ثمَّ حليفها الأوروبي التقليدي، الذي لم يزل مفتقِدًا القدرة على تحقيق الاستقلال في قراره الاستراتيجي، ناهيك عن ضمان الانسجام فيما بين أعضائه، بما يجعل الاتحاد بلا ريب على مفترق طرق صعب ذي خياراتٍ أصعب، في بيئة دولية جديدة لا زالت قسماتها النهائية غير معروفة.

في هذا السياق، تسعى هذه الورقة إلى الوقوف على الكيفية التي يرتِّب بها الاتحاد الأوروبي علاقته مع الولايات المتحدة الأمريكية. وفي سبيل ذلك، تعرض الورقة بإيجاز إلى أسس العلاقة ومقوِّماتها، ثم التحديات التي ألْقت بظلالها عليها، لاسيَّما التي أحدثتها إدارة ترامب، والتي كان لها بالغ الأثر على الجانب الأوروبي ورؤيته، ومن ثمَّ علاقته بالجانب الأمريكي، ثم تتطرَّق إلى فترة ما بعد ترامب، والأزمة الأوكرانية؛ ارتباطًا بدورها في مخاض النظام الدولي الراهن من ناحية، وفي رأب الصدع الغربي من ناحيةٍ أخرى، ثم تعرض أخيرًا لمجموعة استخلاصات بشأن مسألة البحث، ولآفاق العلاقات الأوروبية/ الأمريكية المستقبلية.

أولًا- العلاقة الأوروبية / الأمريكية الخاصة: أسسٌ ومقوِّمات

تاريخيًّا، تعود العلاقات الأوروبية/الأمريكية إلى ما قبل إعلان استقلال الولايات المتحدة الأمريكية عن الإمبراطورية البريطانية في عام ١٧٧٦، وذلك عبر التفاعلات التي انخرط فيها المستوطنون الأوروبيون لعقودٍ مع سكان أمريكا الأصليين. الأمر الذي أدّى -بشكلٍ أو بآخر- إلى ظهور مشاعر مشتركة، تُكلِّلها الهوية والقِيَم الموحَّدة عبر ضفَّتي الأطلسي. ولقد لعب انخراط الولايات المتحدة ومسارعتها إلى نجدة أوروبا إبَّان الحربَيْن العالميَّتَيْن خلال القرن الماضي دورًا كبيرًا في تعزيز ذلك المنحى، لا سيَّما وأن ضحايا الجنود الأمريكيين في الحرب الثانية كان أقل قليلًا من ضحايا المملكة المتحدة التي اندلعت الحرب على تخومها[١]. الأمر الذي حدا بـ"وينستون تشرشل" إلى نحْت مصطلح "العلاقة الخاصة" لتوصيف الرابطة بين الولايات المتحدة وبريطانيا على نحو ما سلف بيانه، والذي أخذ يتَّسع رويدًا رويدًا لوصف العلاقات الأوروبية/الأمريكية وطبيعتها إجمالًا.

لقد شكَّلت خصوصية تلك العلاقات إحدى الركائز الأساسية التي ساهمت في تشكيل النظام العالمي إبَّان مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، بما في ذلك ما أثبتته من فاعلية خلال الحرب الباردة بين القوَّتَيْن الأمريكية والسوفييتية. ولا يخفى أن تلك العلاقات قد شهدتْ آنذاك نوعًا من التوثيق والتكامل على مستوى كلي بين طرفَيْها؛ مدفوعةً بالتهديدات الأمنية والاستراتيجية التي فرضها الخصم السوفييتي وأتباعه إزاء الكتلة الغربية عمومًا، وأيضًا بحاجة الطرف الأوروبي المُلحَّة في استعادة قوته وتعزيز موارده التي أنهكتها الحرب، بالاعتماد على القوة الأمريكية التي لم تنَل مجريات الحرب كثيرًا من اقتصادها. إذ لاحت في هذا السياق عدة مشروعات هيكلية تدفع قدمًا نحو تعزيز المنظومة الغربية ككل، كان من أبرزها "مشروع مارشال" المُعلَن في عام ١٩٤٧؛ بهدف إنعاش اقتصادات أوروبا المُدمَّرة وإعادة إعمارها؛ وكذا تأسيس حلف شمال الأطلسي "NATO" في عام ١٩٤٩، بمشاركة الولايات المتحدة وكندا وعددٍ من بلدان أوروبا، من بينها المملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا ولوكسمبورج وهولندا والنرويج؛ بغية تعزيز الأمن الجماعي الغربي لردع أي تهديد توسُّعي من قِبَل الاتحاد السوفيتي في القارة الأوروبية.

(١) علي رضا كوهكن، العلاقات الأمريكية الأوروبية في عهد ترامب، فصلية طهران لدراسات السياسة الخارجية، المجلد الرابع، العدد الرابع عشر، خريف ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع: ٢٦ فبراير ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/pI9mN

على أنه قد ساد الاعتقاد خلال تلك الفترة بأن هناك حالة من تقسيم الأدوار فيما بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين؛ إذ اضطلعت الأولى بقيادة العالم الغربي اقتصاديًّا وسياسيًّا واستراتيجيًّا، فيما تقبَّل الطرف الأوروبي التسليم بالتفوُّق أو الهيمنة الأمريكية، بالنظر إلى قدرتها على لعب دور القطب الغربي الذي بإمكانه إحداث نوع من توازن القوى على الساحة الدولية، بما يتضمَّنه ذلك من التصدِّي للتهديدات الجيوستراتيجية الخطيرة التي تهدِّد أمن العالم الغربي إجمالًا. الأمر الذي أسفر بدوره عن انحسارٍ تدريجي لنفوذ القوى الأوروبية على الساحة الدولية، والذي أخذ يتضاءل بالفعل نتيجة فقدانها لمستعمراتها في العالم النامي، بما حدَّ من قدرتها على الوصول إلى مواردها واستغلالها على النحو الذي كان عليه الحال قبلًا[١].

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن العلاقات الأوروبية/ الأمريكية الخاصة قد وجدت ركائزها في ثلاثة مُقوِّمات رئيسية: **الأول:** الروابط الحضارية والثقافية التي تجمع طرفَي الأطلسي معًا، والتي يمكن التعبير عنها بمنظومة الحياة الواحدة التي تميِّز بنيان العلاقات عبر الأطلسي عن كثيرٍ غيره في البيئة الدولية. **الثاني:** المصلحة المشتركة في تعزيز المنظومة الغربية مقابل القوى المعادية لها، والتي سعت أوروبا في سياقها إلى تأمين وجودها ومصالحها، بدعمٍ ورعاية من القوة الأمريكية العظمى. **الثالث:** حقيقة "الاختراق الأمريكي" للساحة الأوروبية، باعتبارها عمقًا استراتيجيًّا لواشنطن على الصعيد العالمي، وهي الحقيقة التي فرضتها طبيعة تقاسم الأدوار المذكورة سلفًا، والتي وعتها البلدان الأوروبية جيدًا[٢].

ثانيًا- العلاقة الخاصة وسط تباين الأهداف وتواتر التحديات

في مقالٍ له في مطلع القرن الجاري، أشار المندوب الدائم الأسبق للولايات المتحدة لدى حلف شمال الأطلسي "Ivo H. Daalder" إلى أن الولايات المتحدة لم تكن راغبة في الواقع في تقاسم المسؤولية مع أوروبا بقدر ما كانت مُصِرَّة على تفوق الحلف الذي تهيمن عليه في المسائل الأمنية الأوروبية؛ بغية ضمان استمرار سيطرتها على كلٍّ من الحلف وأوروبا. هذا فيما كانت الأخيرة غير راغبة في التخلُّص من اعتمادها على واشنطن، ولم يزل يعتريها القلق بشأن الاحتمال المزدوج المتمثل في: التخلِّي الأمريكي عنها أو تعاظم الهيمنة الأمريكية إزائها. ومع ذلك، أشار الكونجرس الأمريكي في تصويتٍ أجراه في ربيع عام ٢٠٠٠ إلى أنه يجب على أوروبا ألا تنظر إلى المشاركة الأمريكية العسكرية والاقتصادية طويلة الأجل كأمرٍ مُسلَّم به[٣].

في الواقع، ومنذ تسعينات القرن الماضي شهدت العلاقة عددًا من التطورات التي أثرت سلبًا نسبيًّا على تصورات كلٍّ من الطرفَيْن تجاه الآخر، فيما عزَّزت المنحى الأمريكي الذي أشار إليه "Daalder"، فلقد أضحت الولايات المتحدة القطب الأوحد المهيمن على الساحة الدولية عقب انهيار الاتحاد السوفييتي وانتهاء الحرب الباردة لصالحها فى عام ١٩٩١، وقد سعت للحفاظ على مكانتها الرفيعة تلك، وضمان هيمنتها على المناطق الاستراتيجية في العالم، وتأمين احتياجاتها من موارد الطاقة في آنٍ واحد، إلى تبنِّي نهج عدائي دائم ذي دعاوى متنوعة مثل مكافحة الإرهاب والاستبداد ودعم الحريات وتعزيز السلم والأمن الدوليين؛ لمحاولة تبرير تصرفاتها ومنحها الشرعية داخل وخارج أراضيها[٤]، إذ احتلت واشنطن أفغانستان والعراق في عامَي ٢٠٠١ و٢٠٠٣ على التوالي، وقادت قوات حلف شمال

(١) المرجع السابق.

(٢) عبد الوهاب بن خليف، العلاقات الأوروبية- الأمريكية.. تجاذبات الهيمنة والتعاون، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة البليدة ٢، الجزائر، المجلد الرابع، العدد الأول، ٢٠١٠، ص ٢١٥.

(3) Ivo H. Daalder, Europe: Rebalancing the U.S.-European Relationship, Brookings Institution, 1 September 2000, Accessed: 17 February 2022, available at: https://cutt.us/qprhF

(٤) عبد الوهاب بن خليف، العلاقات الأوروبية- الأمريكية.. تجاذبات الهيمنة والتعاون، مرجع سابق، ص ص ٢٢٠- ٢٢٣.

الأطلسي في كوسوفو من قبل في عام ١٩٩٩، في أكبر وأشمل عملية جوية تقودها في أوروبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، كما دعمت الثورات الملوَّنة في دول فضاء الكومنولث الروسي في جورجيا (٢٠٠٣) وأوكرانيا (٢٠٠٤) وقيرغيزستان (٢٠٠٥)، فيما واصلت تقديم دعمها لتايوان وهونج كونج ضد الصين، هذا بخلاف استفزازاتها لكلٍّ من إيران وكوريا الشمالية، ارتباطًا بملفيْهما النوويَّيْن، رغم مهادنتها لكلٍّ من الهند وباكستان وصمتها التام عن البرنامج النووي الإسرائيلي، بما أدَّى إلى خروج بيونج يانج من معاهدة منع الانتشار النووي في عام ٢٠٠٣، فيما نَحَت هي وطهران إلى تبنِّي برنامج نووي عسكري[١].

ولقد تسبَّبت سياسة واشنطن تلك في انتشار بؤر التوتر على الصعيد العالمي وتعزيز فرص استدامتها، بما تضمَّنته من كشفٍ لازدواجية المعايير الأمريكية، فضلًا عن دفعها كلًّا من الصين وروسيا تحديدًا، المعنيَّتَيْن بأغلب خطوات واشنطن الاستراتيجية؛ باعتبارهما قوتين محتملتين تنافسانها عالميًّا، إلى تعزيز تعاونهما معًا في عددٍ من الأطر الأمنية والاقتصادية متعدِّدة الأطراف؛ إذ انخرطتا في تأسيس منظمة شنغهاي للتعاون، النافذ ميثاقها في سبتمبر ٢٠٠٣، لتوطيد الأمن ومحاربة الانفصالية على أراضي أعضائها[٢]؛ وكذا مجموعة "BRICS" في عام ٢٠٠٦، والتي أطلقت في عام ٢٠١٤ مبادرتَيْن لإنشاء "بنك التنمية الجديد" و"صندوق ترتيب احتياطي الوحدات" العالميَّيْن؛ في محاولةٍ لمناوئة وتقويض الكيانات التي تسيطر عليها واشنطن، كحلف شمال الأطلسي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والبنك الدولي وغيرها[٣].

هذا إلى جانب تدخُّل موسكو عسكريًّا في جورجيا في عام ٢٠٠٨، وانتزاعها القرم من أوكرانيا في عام ٢٠١٤، فيما واصلت بكين تأكيد حقوقها في بحر الصين الجنوبي، وطرحت في عام ٢٠١٣ مبادرة "الحزام والطريق" التي تُعَدُّ إحدى أكبر مبادرات القرن الجاري، والتي يشارك فيها أكثر من ٦٠ دولة من آسيا وأفريقيا، وحتى أوروبا[٤].

في ذلك السياق المعقَّد، لم يكن موقف البلدان الأوروبية أقل تعقيدًا. فمن جهة، كانت الأخيرة قد حقَّقت تقدُّمًا كبيرًا في التقارب والاندماج، بنفاذ معاهدة ماستريخت المؤسِّسة للاتحاد في عام ١٩٩٣، وهي المعاهدة التي وجَّهت كذلك باتخاذ الآليات اللازمة لتبنِّي سياسة أوروبية خارجية وأمنية مشتركة، بما يساعد على تعزيز قدرة الكيان الأوروبي على العمل المستقل في المجال الأمني والدفاعي، وكذا بغية التغلب على هواجس تخلي واشنطن عنه أو تعزيز هيمنتها عليه، وهو تطور نظرت إليه الأخيرة بعين الريبة[٥]، حتى قامت بإحداث أحد أكبر اختراقاتها في هذا الصدد إبَّان غزو العراق الذي أقنعت فيه واشنطن بعض دول الاتحاد، مثل بريطانيا وإسبانيا وإيطاليا والدنمارك، للوقوف إلى جانبها، فيما عارضته بشدَّة كلٌّ من ألمانيا وفرنسا،

---

(١) انظر الآتي:

- المرجع السابق، ص ٢٢١.
- كميل حبيب، الاستراتيجية العسكرية الأمريكية في كوسوفو، مجلة الدفاع الوطني اللبنانية، العدد ٣٢، أبريل ٢٠٠٠، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/37kr5xn8
- سمير حمياز، التعاون الروسي- الصيني لمواجهة الهيمنة الأمريكية: منظمة شنغهاي نموذجًا، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد التاسع، العدد الثاني، يوليو ٢٠٢٠، ص ص ١٦٢-١٦٣.
- هدى الشيمي، لماذا تفاوت الموقف الأمريكي تجاه الدول الساعية لامتلاك أسلحة نووية؟، موقع مصراوي، ١٧ أغسطس ٢٠١٧، تاريخ الاطلاع: ٥ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/4zyd8uj2

(٢) سمير حمياز، التعاون الروسي- الصيني لمواجهة الهيمنة الأمريكية: منظمة شنغهاي نموذجًا، مرجع سابق، ص ١٦٥.

(٣) رامز الشيشي، الإطار الدولي والقانوني لمجموعة البريكس، المركز الديمقراطي العربي للدراسات السياسية والاقتصادية، ٢٤ يوليو ٢٠٢١، تاريخ الاطلاع: ٦ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://democraticac.de/?p=76225

(٤) عمر جمال، تعزيز الصين لنفوذها عالميا من خلال الدبلوماسية الناعمة ٢٠١٣-٢٠٢٠، المركز الديمقراطي العربي للدراسات السياسية والاقتصادية، ١٣ نوفمبر ٢٠٢١، تاريخ الاطلاع: ٦ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://democraticac.de/?p=78460

(5) Ivo H. Daalder, Europe: Rebalancing the U.S.-European Relationship, Op.cit.

بصورة أظهرت مدى هشاشة السياسة الخارجية الموحَّدة للاتحاد، وبُعْد مسيرته تجاه تحقيق الاستقلالية فيها[١].

من جهةٍ ثانية، أخذت التباينات تتراكم فيما بين الجانبين بشأن الرؤى والأولويات؛ فبينما كان اهتمام واشنطن منصبًّا على تعزيز هيمنتها العالمية على النحو المذكور سلفًا، جذبت قضايا العولمة والهجرة واليد العاملة والمناخ وحقوق الإنسان واحترام القانون الدولي، وكذا التعاون متعدِّد الأطراف وحل النزاعات في إطار الأمم المتحدة، الاهتمامَ الأوروبي[٢]. وفي هذا السياق، يُشار إلى أن مساعي واشنطن قد قضتْ على العديد من آمال الاتحاد بشأن تلك القضايا، بما في ذلك تأليب الأوضاع ضد اثنتَيْن في غاية الأهمية بالنسبة له؛ أي روسيا بعمقها الاستراتيجي والجيوسياسي ذي الأهمية الخاصة لضمان أمن أوروبا الشرقي ومصدرها الرئيسي للغاز؛ والصين وسوقها الضخم واقتصادها العملاق الصاعد، والتي شرع الاتحاد في عقد قمم منتظمة معها منذ عام ١٩٩٨، حتى بلغت مستوى الشراكة الاستراتيجية الشاملة في عام ٢٠٠٣، لتصبح بكين ثاني أكبر شريك تجاري لأوروبا في عام ٢٠٠٩، فيما كانت الأخيرة أكبر شريك تجاري للأولى[٣].

ولربما يُفهَم من استراتيجيات واشنطن إزاء كلٍّ من موسكو وبكين أنها تتضمَّن عنصرًا أساسيًّا يقضي بضمان تبعية الاتحاد الأوروبي للولايات المتحدة دون غيرها، استراتيجيًّا وأمنيًّا واقتصاديًّا، هذا في الوقت الذي يُعقِّد من موقف الاتحاد وتفاعلاته على الساحة الدولية، لكونه محسوبًا حصرًا على واشنطن، وهو ما يصبُّ في صالح الأخيرة مباشرةً.

بيد أن شروخًا عدَّة قد نالت من علاقة الطرفَيْن فور حلول ترامب على البيت الأبيض في يناير ٢٠١٧، والذي فرض بسياساته البراجماتية المحضة تحدياتٍ حقيقية ومُلِحَّة أمام الاتحاد الأوروبي وبلدانه، إلى الحدِّ الذي قرَّر فيه الأخير عدم إدراج الولايات المتحدة في قائمة الدول المُعفاة من حظر السفر إليه في عام ٢٠٢٠، في سياق إجراءات مواجهة وباء Covid-19، في حين وَضَع الصين، التي انخرطت واشنطن في حربٍ تجارية معها منذ مارس ٢٠١٨، ضمن هذه القائمة[٤].

فلقد كان ترامب، بتوجُّهاته الانعزالية وشعاره "أمريكا أولًا"، غير واثق في المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة ووكالاتها وحلف الناتو والاتحاد الأوروبي[٥]، وذلك على عكس الأخير الذي اعتبر تقوية تلك المؤسسات تشكِّل خطوة متقدِّمة توافقت القوى الأوروبية على تبنِّيها لخلق معسكر قوي ضد واشنطن، بينما تعتمد هذه القوى في تأمين نفقاتها العسكرية والاستراتيجية والاقتصادية لنموِّها على واشنطن ذاتها، وهو ما عدَّه نوعًا من الخيانة لبلاده؛ لتكون إدارته هي الأولى التي تنظر إلى الاتحاد كـ "عدو"، أو على أقل تقدير كـ "خصم"، منذ نشوء علاقة التحالف "الخاصة" بين ضفتَي الأطلسي منذ الحرب العالمية الثانية[٦]، ولهذا السبب، سعى ترامب إلى تقويض الاتحاد ومحاولة تفكيكه، مُستغِلاً الظرف الحرِج الذي يمر به

(١) مريم مرغيش، محطات تاريخية - أوروبا والسعي الدائم للخروج من العباءة الأمريكية!، ١٧ مايو ٢٠١٨، موقع Deutsche Welle، تاريخ الاطلاع: ٢٢ فبراير ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://p.dw.com/p/2xtws

(٢) عياد البطنيجي، الولايات المتحدة وأوروبا ومستقبل العلاقة بين ضفتي الأطلسي، البيان، ٢٤ نوفمبر ٢٠٢١، تاريخ الاطلاع: ٢٦ فبراير ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/j965l

(٣) عباس جواد كديمي، بزوغ نجم الصين هو الدافع لعلاقات شراكة استراتيجية طويلة الأمد بين الاتحاد الأوروبي والصين، صحيفة الشعب الصينية، ٤ ديسمبر ٢٠٠٩، تاريخ الاطلاع: ٢٠ فبراير ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/9tiRe

(٤) كريس دويل، أبعاد الصراع والتقارب في المصالح الأمريكية-الأوروبية في الشرق الأوسط، ترينديز للبحوث والاستشارات، ١٤ يوليو ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ٢٦ فبراير ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/5ybmznkn

(٥) المرجع السابق.

(٦) علي رضا كوهكن، العلاقات الأمريكية الأوروبية في عهد ترامب، مرجع سابق.

الأخير من أزمات الهجرة واللجوء وتصاعد التنظيمات الشعبوية والمتطرفة التي يناهض بعضها الاتحاد علانيةً... إلخ.

فلقد أيَّد ترامب بقوة استفتاء خروج بريطانيا من الاتحاد في عام ٢٠١٦، وصرَّح مستشاره للأمن القومي الأمريكي "جون بولتون"، في مايو ٢٠١٩، بأن بلاده ترى في خروج بريطانيا وسيلة لتقوية حلف شمال الأطلسي وجعله أكثر فاعلية[١]، كما سعت إدارته جاهدةً إلى مضايقة الاتحاد في إطار ما تبنَّته من إجراءاتٍ تجارية حمائية متشدِّدة، بالنظر إلى العجز الهائل الذي شهده الميزان التجاري الأمريكي مع أوروبا، والمُقدَّر بأكثر من ١٥١ مليار دولار لصالح الأخيرة، وذلك مع استهداف قوتَي الاتحاد الرئيسيتَيْن ألمانيا وفرنسا[٢]. ففي مارس ٢٠١٨، فرضت الإدارة الأمريكية رسومًا جمركية عقابية بنسبة ٢٥٪ على واردات الصلب و١٠٪ على واردات الألومنيوم من ألمانيا والاتحاد الأوروبي[٣]. ثم عاودت الكرَّة في مارس ٢٠٢٠، عبر فرض رسومٍ إضافية بنسبة ١٥٪ على طائرات "إيرباص" التي يتم تصنيعها في أوروبا، إلى جانب ٢٥٪ على منتجات الاتحاد الأوروبي من النبيذ والأجبان وزيت الزيتون، والتي للصادرات الفرنسية ميزة نسبية فيها[٤].

هذا فضلًا عن قرار ترامب بسحب نحو ١٢ ألف جنديًّا أمريكيًّا من ألمانيا وإعادة نشر بعضهم فى دولٍ أوروبية أخرى، من بينها بلجيكا وإيطاليا، في خطوة أضْفت مزيدًا من التوترات فيما بين القوة الاقتصادية الأوروبية الأولى والولايات المتحدة، وذلك بالطبع إلى جانب مطالباته المتكرِّرة لبرلين برفع إنفاقها الدفاعي في حلف شمال الأطلسي إلى ٢٪ من ناتجها المحلي الإجمالي، في سياق انتقاداته الصريحة للدول الأوروبية على عدم إسهامها المنصف في ميزانية الحلف[٥].

وعلى الصعيد الدولي، انسحب ترامب من اتفاقية باريس الدولية للمناخ في يونيو ٢٠١٧، والتي كانت ثمرة جهود ضخمة قام بها سلفه باراك أوباما والاتحاد الأوروبي، نتج عنها توقيع جُلِّ دول العالم عليها في عام ٢٠١٥. كما قرَّر في ديسمبر ٢٠١٧ الاعتراف بالقدس عاصمةً لإسرائيل، ونقل مقر السفارة الأمريكية إليها، في خطوةٍ عدَّها الاتحاد الأوروبي "ضربة لعملية السلام"، لتزيد سوءًا بقطع تمويل واشنطن لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (UNRWA) في أغسطس ٢٠١٨[٦]. هذا فضلًا عن انسحاب ترامب من الاتفاق النووي الإيراني في مايو ٢٠١٨، وإعادته فرض العقوبات على طهران، مُقوِّضًا بذلك محادثاتٍ مُضنِية استمرَّت لسنوات، ومُهدِّدًا كذلك الصفقات الضخمة التي سرعان ما انخرطت فيها شركات أوروبية عملاقة مثل "إيرباص" و"توتال" و"بيجو" وفولكسفاجن" مع الجانب الإيراني عقب توقيع الاتفاق في عام

(١) مروة نظير، فرصة بريكست: لماذا يدعم "ترامب" خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي؟، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ١٦ يونيو ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع: ٥ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/73Llm

(٢) علي رضا كوهكن، العلاقات الأمريكية الأوروبية في عهد ترامب، مرجع سابق.

(٣) ترامب يفرض رسوما على الواردات . فهل الحرب التجارية قادمة؟، موقع Deutsche Welle، ٨ مارس ٢٠١٨، تاريخ الاطلاع: ٩ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://p.dw.com/p/2tzuF

(٤) رضا محمد هلال، العلاقات الصينية الأوروبية: الاقتصاد أولًا، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري، ٢٩ يوليو ٢٠٢١، تاريخ الاطلاع: ٥ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/5AVQj

(٥) سحب الجنود الأمريكيين من ألمانيا.. العدد أكبر مما كان معلنًا، موقع Deutsche Welle، ٢٩ يوليو ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ٩ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://p.dw.com/p/3g812

(٦) انظر الآتي:

- إسماعيل عزام، ترامب وتحطيم الاتحاد الأوروبي.. عندما يحمل الحليف معول الهدم!، موقع Deutsche Welle، ٢٦ أبريل ٢٠١٨، تاريخ الاطلاع: ٨ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://p.dw.com/p/2wjKM

- واشنطن توقف تمويل وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، موقع France 24، ١ سبتمبر ٢٠١٨، تاريخ الاطلاع: ٨ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/2p8e2ujh

٢٠١٥[١]. يُضَاف إلى ما سبق قرارُ ترامب النافذ في نوفمبر ٢٠٢٠ بشأن الانسحاب من معاهدة "الأجواء المفتوحة" المُبرَمَة في عام ١٩٩٢بين روسيا والولايات المتحدة و٣٢ دولة أخرى، معظمها منضوية في حلف الأطلسي، وذلك رغم الاستعداء الأمريكي لموسكو، ما أثار حدة الهواجس لدى بلدان الاتحاد، لا سيما الشرقية منها المتخوِّفة من الجارة الروسية، كبولندا ودول البلطيق الثلاث[٢].

في الواقع، لم تكن الرسائل التي حملتها شخصية ترامب وقراراته مُحيِّرة للأوروبيين بقدر وضوحها الجليّ؛ حيث بدا أنه يجب على الأوروبيين تقديم ضريبة "منفعة" للولايات المتحدة جرَّاء خدماتها الدفاعية بالأساس، والانصياع لإرادتها، وإلا فليتولَّوا زمام شؤونهم بأنفسهم، ولكن مع مراعاة التعقيدات الضخمة التي فرضتها إدارته على المستويَيْن البيني والدولي.

ومن ثمَّ، فقد شرع الاتحاد مبكرًا بمحاولة تأمين مصالحه في سياقٍ مستقل يشوبه التحدِّي لواشنطن، ففي نوفمبر ٢٠١٧، وقَّعت ٢٣ دولة من الاتحاد الأوروبي على وثيقة لإقامة "تعاون هيكلي دائم في الأمن والدفاع (PESCO)"، بما يؤسِّس لـ "اتحاد دفاعي أوروبي" مستقبلًا[٣]، ولقد أكَّد الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون ضرورة تعزيز تلك الخطوة، وإنشاء "جيش أوروبي موحَّد" مهمَّته حماية أوروبا من "الصين وروسيا وحتى الولايات المتحدة"، داعيًا البلدان الأوروبية إلى أهمية "استخلاص العبر" و"التخلِّي عن السذاجة" في علاقاتها مع واشنطن، مقابل التحلِّي بـ"ذات الروح البراجماتية الأمريكية"[٤]. كما أعلن الاتحاد في مايو ٢٠١٨ عن تمسُّكه الكامل بالاتفاق النووي الإيراني، واتخاذ تدابير لحماية مصالح الشركات الأوروبية المتعاقدة مع طهران، من بينها تفعيل قانون شُرِّع في عام ١٩٩٦ تلتزم الشركات الأوروبية بموجبه بعدم الامتثال للعقوبات الأمريكية[٥].

في سياقٍ متَّصل، أعلن الاتحاد والصين التوصُّل إلى اتفاقية استثمار "تاريخية" في آخر ديسمبر ٢٠٢٠، من شأنها استبدال أكثر من عشرين معاهدة استثمار ثنائية بين دول الاتحاد كافة والصين، وفتح فرص ضخمة لشركات الطرفين في كثيرٍ من المجالات، كالنقل البحري والجوي والتمويل والحوسبة والأبحاث والسيارات والاتصالات، مع احترام الملكية الفكرية للشركات الأوروبية، وحظر عمليات النقل القسري للتكنولوجيا[٦]. وعليه استطاعت بكين لأول مرة التفوق على واشنطن في علاقاتها التجارية مع الاتحاد؛ إذ أضحت شريكه التجاري الأول في عام ٢٠٢٠، بحجم استثمارات بلغ ٥٨٦ مليار دولار[٧].

---

(١) ليلى الطيبي، ما هي الشركات المتضررة من إعادة فرض العقوبات الأمريكية على إيران؟، موقع France 24، ١٠ مايو ٢٠١٨، تاريخ الاطلاع: ٨ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/cz27k2y8

(٢) ترامب يعلن انسحاب الولايات المتحدة من اتفاقية "الأجواء المفتوحة" الدفاعية مع روسيا، موقع France 24، ٢١ مايو ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ٦ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/mry8ybh2

(٣) الاتحاد الأوروبي يضع حجر الأساس للوحدة الدفاعية، موقع Deutsche Welle، ١٣ نوفمبر ٢٠١٧، تاريخ الاطلاع: ٢٩ فبراير ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://p.dw.com/p/2nXoD

(٤) انظر الآتي:

- جيش أوروبي موحد.. فكرة يواجهها أكثر من عقبة، موقع Russia Today عربي، ٦ ديسمبر ٢٠١٨، تاريخ الاطلاع: ٤ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://ar.rt.com/l5tb

- ماكرون يحث الأوروبيين على التخلي عن "السذاجة" في علاقاتهم بواشنطن، موقع Deutsche Welle، ٢٨ سبتمبر ٢٠٢١، تاريخ الاطلاع: ٤ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://p.dw.com/p/40yZc

(٥) الاتحاد الأوروبي سيفعل قانونا لحماية المصالح الاقتصادية مع إيران، موقع BBC عربي، ١٧ مايو ٢٠١٨، تاريخ الاطلاع: ٢٩ فبراير ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/tHs3n

(٦) أحمد قنديل، اتفاقية الاستثمار "التاريخية" بين الصين والاتحاد الأوروبي والتوازنات الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٠ يناير ٢٠٢١، تاريخ الاطلاع: ٢٠ فبراير ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/Ov0Vp

(٧) للمرة الأولى.. الصين تطيح بالولايات المتحدة وتصبح الشريك التجاري الأول للاتحاد الأوروبي، موقع Russia Today عربي، ١٥ فبراير ٢٠٢١، تاريخ الاطلاع: ٧ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://ar.rt.com/ps20

حدث هذا بالتوازي مع انخفاض حجم التجارة الأوروبية/الأمريكية بنحو ٦١,١ مليار يورو في العام المذكور عن العام السابق عليه؛ إذ بلغ ٥٥٥ مليار دولار، مقارنة بـ ٦١٦,١ مليار يورو خلال عام ٢٠١٩[١]. من جهةٍ أخرى، وجد العدو الروسي الذي لطالما ناصبه ترامب العداء، نافذةً كبرى لتعزيز وجوده في قلب أوروبا؛ وذلك بإصرار برلين على إنشاء خط "Nord Stream II" لاستيراد الغاز الروسي؛ لتأمين احتياجاتها من الطاقة، رغم انتقاداتٍ أوروبية عديدة، وكذا رغم أنف الولايات المتحدة التي طمحت إلى زيادة غازها الصخري المُسال الذي يُصدَّر إلى أوروبا منذ عام ٢٠١٦، والذي يفوقه الغاز الروسي بسعره المنخفض وقربه الجغرافي وسهولة نقله[٢].

ثالثًا- رأب الصدع وعودة الزخم للعلاقات الأوروبية/الأمريكية

إبَّان مغادرة ترامب البيت الأبيض في يناير ٢٠٢١، عقد مسؤولو الاتحاد الأوروبي آمالهم على الرئيس الجديد جو بايدن ليقوم بترميم التصدُّعات الضخمة التي أحدثها سلفُه في العلاقات الأوروبية/الأمريكية، وكذا في القضايا الدولية ذات الاهتمام المشترك، معوِّلين في ذلك على خبرته السياسية الطويلة وهضمه لأهمية العمل المؤسَّسي، بما يتضمَّنه ذلك من وجوب استعادة الثقة مع الحلفاء، والتخلِّي عن سمات عدم التنبُّؤ واللايقين التي طَغَتْ بشدَّة على تصرُّفات مَنْ سبقه. والواقع أن الطرفَيْن قد حقَّقَا الكثير في هذا الصدد؛ إذ تمَّ الاتفاق خلال القمة الأوروبية/الأمريكية المنعقدة في منتصف يونيو ٢٠٢١ على إنشاء "مجلس مشترك للتجارة والتكنولوجيا"؛ بغية توسيع التجارة والاستثمار فيما بين "الحليفَيْن"، وكذا تعليق الرسوم الجمركية الأمريكية المفروضة حول الإعانات غير القانونية الممنوحة لشركتَي "إيرباص" و"بوينج" لصناعة الطائرات لمدة خمس سنوات، بما يضع حدًّا لخلافٍ استمر لمدة ١٧ عامًا[٣]، كما تمَّ الاتفاق كذلك في أواخر أكتوبر ٢٠٢١، على إلغاء الرسوم التي فرضتها إدارة ترامب سلفًا على الواردات الأوروبية من الصلب والألومنيوم، فيما تراجع الاتحاد عن تنفيذ إجراءات مضادَّة كان ينوي فرضَها إزاء منتجات أمريكية في ديسمبر من العام المذكور[٤]. أضِف إلى ذلك اهتمام الإدارة الأمريكية بإعادة إحياء الاتفاق النووي الإيراني، والمبادرة في فبراير ٢٠٢٢ بإعادة العمل بإعفاءات ترتبط بالبرنامج النووي المدني للجمهورية الإسلامية، بما يعزِّز من أرضية التفاهم المشتركة بين الجانبَيْن الأوروبي والأمريكي[٥].

وتجدر الإشارة إلى أن التقارب الذي أحدثه بايدن كان كفيلًا بإحداث تصدُّعاتٍ بديلة في علاقات الاتحاد مع بكين؛ إذ رفض البرلمان الأوروبي بأغلبية واسعة في مايو ٢٠٢١ التصديق على

---

(١) رضا محمد هلال. العلاقات الصينية الأوروبية: الاقتصاد أولًا، مرجع سابق.

(٢) انظر الآتي:

- ما هو "نورد ستريم ٢" وما علاقته بالأزمة بين روسيا وأوكرانيا وتأثيره على ألمانيا؟، موقع CNN بالعربية، ٩ فبراير ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ١١ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/E4mYp

- نورهان الشيخ، مستقبل العلاقات الروسية- الأوروبية: الفرص والتحديات، موقع ترينديز للبحوث والاستشارات، ١٠ مارس ٢٠٢١، تاريخ الاطلاع: ٢٨ فبراير ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/2p8fzazs

(٣)انظر الآتي:

- اتفاق بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لتسوية الخلافات بين "إيرباص" و"بوينغ"، موقع France 24، ١٥ يونيو ٢٠٢١، تاريخ الاطلاع: ٨ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/mmzewzph

- قادة أوروبا والولايات المتحدة يتفقون على إنشاء مجلس للتجارة والتكنولوجيا، موقع Russia Today بالعربية، ١٥ يونيو ٢٠٢١، تاريخ الاطلاع: ٨ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://ar.rt.com/qmgd

(٤) الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة يتفقان على إلغاء رسوم على الواردات الأوروبية من الصلب والألمنيوم، موقع France 24، ٣١ أكتوبر ٢٠٢١، تاريخ الاطلاع: ٥ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/3dy9f3ey

(٥) استئناف مفاوضات النووي الإيراني وشولتس يتحدث عن "لحظة حاسمة"، موقع Deutsche Welle، ٨ فبراير ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ٧ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://p.dw.com/p/46g7M

اتفاقية الاستثمار "التاريخية" المُشَار إليها أعلاه؛ بدعوى أن الصين قد اعتدتْ على الحريات الأساسية حينما فرضت عقوباتٍ على برلمانيّين ومواطنين أوروبيّين في مارس ٢٠٢١، وهي العقوبات التي جاءت ردًّا على عقوباتٍ أوروبية صدرت في ذات الحين بحق أربعة مسؤولين صينيّين، على خلفية قمع أقلية الإيجور المسلمة بإقليم شينجيانج[١]. كما طرح الاتحاد في أول ديسمبر ٢٠٢١ مبادرة "البوابة العالمية" للاستثمار في البنى التحتية عالية الجودة وفي قطاعات الصحة والتعليم والمناخ والرقمنة في جميع أنحاء العالم، عبر ضخِّ ما يصل إلى ٣٠٠ مليار يورو حتى عام ٢٠٢٧، وهي مبادرة عُدَّتْ منذ طرحها منافسةً لمبادرة "الحزام والطريق" الصينية، رغم رفض مسؤولي الاتحاد ذلك الادِّعاء[٢].

من جهةٍ أخرى، أفْضت التوتُّرات التي شهدتها الساحة الدولية بشأن أوكرانيا الراغبة في الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي، والتي تطوَّرت إلى حدِّ دخول القوات الروسية الأراضي الأوكرانية في ٢٤ فبراير ٢٠٢٢، إلى إمداد العلاقات الأوروبية/الأمريكية بقدرٍ كبير من "الخصوصية" التي افتقدتها لسنوات؛ ذلك أن تلك الأزمة قد مثَّلت أكبر معضلة أمنية منذ انقضاء الحرب العالمية الثانية، بما تنطوي عليه من احتمالية الدخول في حرب باردة جديدة بين الشرق والغرب أو ربما حرب عالمية جديدة "نووية"، والتي ستكون أوروبا إحدى ساحاتها لا محالة. ومن ثمَّ، فإن وعي أوروبا بالمخاطر الأمنية والاستراتيجية المُحدِقة بها قد فرض عليها ضرورة تعزيز علاقتها مع حليفها الأمريكي الرئيسي على الساحة الدولية، بما في ذلك داخل حلف شمال الأطلسي، الذي أعلن أمينه العام Jens Stoltenberg عن نشر قوات الردِّ السريع التابعة للحلف، لأول مرة في تاريخه، في عددٍ من بلدان الحلف الشرقية والمجاورة لروسيا، تحسُّبًا لأي اعتداء روسي عليها[٣].

فلقد فرض كلاهما عقوباتٍ مشتركة غير مسبوقة على روسيا، من أبرزها عقوباتٍ ضدَّ الرئيس بوتين ووزير خارجيته سيرجي لافروف، وتجميد أرصدة البنك المركزي الروسي وحظر التعامل معه، وإبعاد بعض البنوك الروسية عن نظام "SWIFT" الدولي للتحويلات المالية، وحظر بيع الطائرات ومعدَّاتها، وكذا تصدير العناصر ذات الاستخدام المزدوج مثل المواد الكيميائية أو الليزر إلى روسيا. كما قرَّرت واشنطن حظر النفط والغاز الروسي "بالتشاور الوثيق" مع "الحلفاء"، فيما تعهَّد الاتحاد الأوروبي بإنهاء اعتماده على واردات الغاز والنفط الروسيَّيْن بحلول عام ٢٠٣٠، وذلك رغم اعتماده على روسيا في حوالي ٤٠٪ من الغاز ونحو ٢٧٪ من النفط، بل وأعلن الاتحاد حظر الاستثمارات الأوروبية في قطاع الطاقة الروسي وصادرات السلع الكمالية وواردات منتجات الصلب، ما من شأنه التأثير على منتجات بقيمة ٣,٦ مليار دولار، هذا فيما تمَّ تجميد مشروع "Nord Stream II" الخاص بألمانيا[٤].

(١) الصين تندد بتعليق الاتحاد الأوروبي اتفاق استثمار وتدعوه للتخلي عن "المواجهة"، موقع Euro News، ٢١ مايو ٢٠٢١، تاريخ الاطلاع: ٢٧ فبراير ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/3s6z7bhj

(٢) الاتحاد الأوروبي يكشف عن خطة بميزانية "سخيّة" لبسط نفوذه التجاري عالميا، موقع Euro News، ١ ديسمبر ٢٠٢١، تاريخ الاطلاع: ٢٧ فبراير ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/ye75ubza

(٣) قوات الناتو.. الانتشار في أوروبا الشرقية، موقع Sky News عربية، ٣ مارس ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ١٠ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/y6dz823p

(٤) انظر الآتي:

- روسيا وأوكرانيا: ما هي العقوبات المفروضة على موسكو؟، موقع BBC عربي، ٩ مارس ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ١٢ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/TZhwA

- الاتحاد الأوروبي يوافق على سلسلة جديدة من العقوبات على روسيا، موقع Euro News، ١٥ مارس ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ١٥ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/y65ncn5j

رابعًا- استخلاصاتٌ وآفاقٌ مستقبلية

لعلَّ من بين النتائج المؤكَّدة التي يمكن بلوغها من السرد أعلاه، هو الإشارة إلى التبعية الأوروبية للولايات المتحدة الأمريكية، بغضِّ النظر عن مداها، أو أية تباينات قد تُوحِي بخلاف ذلك. وتلك التبعية مدارها الرئيسي هو "الافتقار الأوروبي الاستراتيجي للأمن"، والذي تعوِّضه الولايات المتحدة؛ بكونها القوة العظمى المهيمنة على الساحة الدولية، والروابط الحضارية والتاريخية التي تجمعها بالجانب الأوروبي. ومن ثمَّ، يمكن الادِّعاء بأن أية خلافات بينية قد تنشأ عن طبيعة القيادة الأمريكية وتأثيرها، أو الرغبة الأوروبية لممارسة نوعٍ ما من الاستقلالية الاستراتيجية، أو تلك الناشئة عن البيئة الدولية وتفاعلاتها، لاسيما فيما يتعلَّق بكلٍّ من روسيا والصين، أو أية مصالح قد تدفع الاتحاد إلى تبنِّي سياسات مناوئة ظاهريًّا لتوجُّهات واشنطن كلها لا تتجاوز الخط الأحمر الذي يفرضه ذلك المدار.

ولذلك الادِّعاء العديد من الشواهد المؤكِّدة له، من بينها مثلًا إصرار قادة الاتحاد حين التوصل إلى اتفاقية الاستثمار التاريخية مع بكين في ديسمبر ٢٠٢٠ على ألَّا تؤثر حال التصديق عليها على علاقة الاتحاد بواشنطن[١]، وأيضًا توقيع الاتحاد الأوروبي من قبلُ اتفاقًا بميزانية ضخمة في سبتمبر ٢٠١٩ مع طوكيو، حليفة واشنطن وخصم بكين، للاستثمار في البنية التحتية وتعزيز الربط بين أوروبا وآسيا[٢]، بما يُفهَم منه محاولة الاتحاد مناهضة التمدُّد الصيني على الساحة الدولية، وهو هدف يصبُّ مباشرةً في صالح واشنطن، التي كانت حينذاك تحت قيادة ترامب الذي "أهان" الاتحاد بسياساته. ولقد كانت التكتيكات الأوروبية تلك واضحة إلى حدِّ مطالبة الرئيس الصيني شي جين بينج الاتحادَ بـ"أن يلعب دورًا أكثر إيجابية في الشؤون العالمية، وأن يُظهِر استقلالًا استراتيجيًّا حقيقيًّا"، وذلك خلال القمة التي جمعته بقادة الاتحاد في يوليو ٢٠٢١، بعد أسابيع قليلة من رفض البرلمان الأوروبي التصديق على اتفاقية الاستثمار المُشار إليها[٣].

ولعلَّ من الدلائل القوية حاليًّا لدعم الادِّعاء أعلاه هو سعي الاتحاد الحثيث إلى حظر وارداته من الغاز والنفط الروسيَّيْن، رغم تشكيلهما جزءًا كبيرًا من العمود الفقري لطاقته، وذلك لأجل أوكرانيا؛ الدولة التي لا تحظى بعضوية الاتحاد ولا بعضوية حلف شمال الأطلسي، ما يدل على أن مصلحة الاتحاد في البقاء والرغبة في مواجهة التهديدات الأمنية الروسية، مُقدَّمة على ما دونها من المصالح، ما يعني بالتالي أن علاقة أوروبا بواشنطن مُقدَّمة على غيرها من العلاقات، ولا ريب أن تلك الأزمة قد أعادت التذكير بأن واشنطن هي الضامن الوحيد والنهائي لأمن الاتحاد على الصعيد العالمي، ناهيك عن دورها المباشر في إعادة إحياء الحلف الذي طالما سيطرت عليه الولايات المتحدة، وسيطرت من خلاله على أوروبا، وذلك بعد ازدياد الشكوك حول فاعليَّته أو أهميَّته فيما بعد انقضاء الحرب الباردة، ما يقتضي وجوب الانقياد الأوروبي لها.

في الواقع، تُدرِك واشنطن أهمية أوروبا جيدًا بالنسبة لها؛ إذ إن الأخيرة تمثِّل قوة ناعمة كبرى دبلوماسيًّا واقتصاديًّا وثقافيًّا على الصعيد العالمي، بما في ذلك تمسُّكها الكبير بمبادىء حكم القانون واحترام حقوق الإنسان مقارنةً بغيرها، ومن ثمَّ فهي قوة موازِنة إلى حدٍّ كبير لخصوم الولايات المتحدة، والذين في صدارتهم روسيا، وكذا الصين التي تسعى إلى تعزيز قوتها الناعمة ونفوذها عالميًّا، عبر مبادراتها الاقتصادية

(١) خديجة عرفة، اتفاقية الاستثمار بين الصين والاتحاد الأوروبي: الفرص والتحديات، موقع الصين اليوم، ٤ فبراير ٢٠٢١، تاريخ الاطلاع: ٢٠ فبراير ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/4omq5

(2) Paul M. Diez, The EU and Japan join forces on China's New Silk Road, ABC Economy, 13 October 2019, Accessed: 23 February 2022, available at: https://cutt.us/xEO7F

(٣) ماكرون وميركل يبحثان مع شي جينبينغ العلاقات الأوروبية الصينية والتحديات المناخية والصحية، موقع France 24، ٦ يوليو ٢٠٢١، تاريخ الاطلاع: ٢٦ فبراير ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/4svj2ek8

الضخمة. بل وتلعب القوة الناعمة الأوروبية في ذات الوقت دورًا مُكمِّلًا لممارسات واشنطن الخشنة الهادفة إلى تأكيد هيمنتها عالميًّا، تلك الهيمنة التي تشمل بشكلٍ غير مباشر ضمان أمن حلفائها، الذين من بينهم وأهمّهم الاتحاد الأوروبي، بما يعني أن المصالح البراجماتية المتبادلة تلعب دورًا كبيرًا في العلاقات الأوروبية/الأمريكية.

والواقع أن مسألة الاهتمام بحقوق الإنسان واحترام القانون توفِّر للاتحاد مساحةً لتدارُك مواقفه إذا بَرَزَ تناقضٌ ما بين رغبته في تحقيق مصالحه الخاصة وسبل الحفاظ على روابطه بواشنطن، وتكفي للدلالة على ذلك أن رفض البرلمان الأوروبي لاتفاقية الاستثمار مع الصين قد جاء على خلفية قمع بكين لأقلية الإيجور المسلمة، رغم أن ذلك القمع قد استمرَّ لسنواتٍ قبل التوصُّل حتى للاتفاقية في ديسمبر ٢٠٢٠، وكذا توقيع الاتحاد لعقوباتٍ على روسيا، على خلفية قضية المعارض الروسي ألكسي نافالني الذي يفضِّله الغرب على بوتين (٢٠٢٠/٢٠٢١)، ومن قبله تسميم الجاسوس الروسي السابق سيرجي سكريبال وابنته (٢٠١٨)، إلى حدِّ طرد نحو ٢٠ دولة بالاتحاد لعددٍ من الدبلوماسيِّين الروس، فيما انضمَّت إليها الولايات المتحدة. وذلك رغم الحاجة الأوروبية للطاقة ولسوق المنتجات الزراعية الذي توفِّره روسيا[١].

بالإضافة إلى ما سبق، فإن مسألة الاستقلال الاستراتيجي والدفاعي الأوروبي عن الولايات المتحدة لن يكون بوسعها هي الأخرى تجاوز الخط الأحمر المذكور سلفًا. فعلى الرغم من مصادقة الاتحاد على تشكيل قوة عسكرية قوامها ٥ آلاف مقاتل، وتعهُّده بزيادة إنفاقه العسكري ليتمكَّن من تنفيذ التدخُّلات العسكرية بمفرده بحلول عام ٢٠٢٥[٢]، أخذًا في الاعتبار ما كشف عنه ترامب سابقًا من تحدياتٍ أمام أوروبا، بل وحتى الانسحاب الأمريكي الفوضوي من أفغانستان في أغسطس ٢٠٢١ دون أية مشاورات مع أوروبا أو إيلاء أي اهتمام للتداعيات الأمنية المنوطة بها.

التوصُّل لسياسة دفاعية أوروبية مستقلَّة تقف أمامها العديد من العراقيل، من أبرزها ما ترتَّب على توسُّع الاتحاد وحلف شمال الأطلسي شرقًا بانضمام بلدان كانت تابعة فيما سبق للاتحاد السوفييتي؛ إذ على الرغم من الثِقَل الجيوسياسي الهائل الذي اقترن بذلك التوسُّع، والطمع في أن يكون ذلك تعزيزًا لأمن أوروبا تجاه خصمها الروسي، إلا أن ذلك يشكِّل في حدِّ ذاته عبئًا على القوى الأوروبية الكبرى ارتباطًا بمسألة تحقيق سياسة خارجية ودفاعية مستقلَّة؛ فرغم الخطوة المتقدِّمة التي تمَّ اتخاذها في نوفمبر ٢٠١٧، لتأسيس "اتحاد دفاعي أوروبي" مستقبلًا، إلا أن التشكيك في تلك الخطوة وعوائدها لم يزلْ قائمًا، حتى إن ذلك قد بدَا بشدَّة في اجتماعٍ لقادة الاتحاد في أكتوبر ٢٠٢١، إذ وُجِد معسكران: الأول بقيادة فرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا، والذي يريد تعزيز استقلال الاتحاد، والثاني يشمل بلدانًا شرقية كبولندا ودول البلطيق التي تخشى روسيا وتريد تقوية أوروبا في إطار حلف شمال الأطلسي[٣]، كما شكَّك الممانعون أيضًا في قدرة فرنسا تحديدًا، كونها تتزعَّم اتجاه الاستقلال الاستراتيجي الأوروبي، على قيادة الاتحاد وضمان أمنه بعيدًا عن واشنطن، بل ويشتبهون في أغلب الأحيان بأن باريس تريد استخدام أوروبا للدفاع عن مصالحها بشكل أساسي[٤]، يُضَاف إلى ذلك العقبات المؤسَّسية التي

---

(١) انظر:

- نورهان الشيخ، مستقبل العلاقات الروسية-الأوروبية: الفرص والتحديات، مرجع سابق.

- تحسن الحالة الصحية لابنة الجاسوس الروسي السابق في بريطانيا، موقع BBC عربي، ٢٩ مارس ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/3t2GF

(٢) عبير سليم، بوريل: الاتحاد الأوروبي في خطر والهجوم الروسي على أوكرانيا يُشكل إنذارًا، موقع الدستور، ٢١ مارس ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ٢٢ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://www.dostor.org/3750125

(٣) انقسام في الاتحاد الأوروبي بشأن استراتيجية دفاعية مشتركة، موقع Deutsche Welle، ٦ أكتوبر ٢٠٢١، تاريخ الاطلاع: ٢٧ فبراير ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://p.dw.com/p/41KF1

(٤) من بإمكانه قيادة أوروبا بعد رحيل ميركل؟، موقع Euro News، ٢٨ ديسمبر ٢٠٢١، تاريخ الاطلاع: ٢٦ فبراير ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/yc3f723u

تشترط الإجماع فيما بين بلدان الاتحاد كافة على أية سياسة دفاعية أوروبية[١]، وهو أمر بعيد المنال في ظلِّ العقبات المذكورة، وفي ظلِّ التحديات الناشئة عن الأزمة الروسية/الأوكرانية مؤخَّرًا، والتي ليس أقلها عودة الحرب الباردة من جديد بين روسيا والغرب، بما يفسح المجال أكثر لتوثيق الروابط الأوروبية/الأمريكية في إطار حلف الناتو.

هذا، ولعلَّه قد بات من الجليِّ أن النظام العالمي ذي القطبية الواحدة الذي تقوده الولايات المتحدة في طور التغيير. وبغضِّ النظر عن شكل النظام الجديد، فإن الاتحاد الأوروبي سيواجه بلا ريب تحدياتٍ جمَّة وضخمة، ارتباطًا بعلاقته مع واشنطن. ومع ذلك، قد يكون من أكبر ما يواجهه مستقبلًا هو عودة ترامب بقراراته البراجماتية المحضة مرةً أخرى للبيت الأبيض. فعلى الرغم من اعتزام بلدان أوروبا، تحت ضغط الأزمة الأوكرانية، إلى زيادة إنفاقها الدفاعي في حلف شمال الأطلسي، وفقًا لما كان يرجوه ترامب، إلا أنه لا يُستبعَد أن تقوم الولايات المتحدة بزيادة الضغط على الاتحاد الأوروبي لبذل المزيد، تحت تأثير "الفزَّاعة الروسية"، فضلًا عن إعادته القيود على بعض المعاملات التجارية كما فعل من قبل، ناهيك عن أوامره في الوقت ذاته بتحديد علاقة الاتحاد ببكين التي امتنعت عن إدانة التدخُّل الروسي في أوكرانيا[٢].

وبغضِّ النظر عن موسكو التي أخذت العلاقات الغربية معها مسارًا لا عودة فيه، إلا أن علاقات الاتحاد ببكين ستشهد مزيدًا من التجاذُبات، ارتباطًا بالاختراق الصيني للساحة الأوروبية عبر آليات الحزام والطريق ومنتدى التعاون بين الصين ودول وسط وشرق أوروبا (١٧+١)، بما في ذلك خشية أن تفتح المشاريع الصينية "السخية" انقسامًا بين القوى المركزية، مثل ألمانيا وفرنسا ودول الشمال ونظيرتها التي عانت أكثر من غيرها من أزمة عام ٢٠٠٨ وتحتاج إلى السيولة لخزائنها العامة، مثل اليونان والبرتغال وإيطاليا وإسبانيا ودول الشرق[٣].

وخلاصة القول هنا أن على الاتحاد إيجاد صيغة ما لتحقيق التوزان في ظلِّ العداء الجيوسياسي والجيواقتصادي الذي من المرجَّح استمراره فيما بين واشنطن وبكين، وذلك بالتوازي مع تسريع وتيرة تعزيز القوة الدفاعية الأوروبية، وتوطيد العلاقات الأوروبية بغيرها من الكيانات الإقليمية الأخرى بغية محاولة امتصاص التداعيات السلبية المرتبطة بتحولات النظام العالمي. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الاتحاد معالجة مصداقيَّته المتآكلة بشأن دفاعه عن حقوق الإنسان، بالنظر إلى التناقض الشديد فيما بين تعامله مع اللاجئين الأوكرانيين "الأوروبيين" وغيرهم من اللاجئين الذين قصدوا أراضيه منذ عام ٢٠١١، والتي تكشف عن معايير مزدوجة قد تؤدِّي إلى تراجع قوته الناعمة في سياق النظام الدولي المنتظر.

*****

(١) The EU Common Foreign and Security Policy, Stiftung Wissenschaft und Politik, Accessed: 26 February 2022, Available at: https://cutt.us/0KVbK

(٢) حرب أوكرانيا: الولايات المتحدة تحذر الصين من مغبة تقديم مساعدات لروسيا، موقع BBC عربي، ١٤ مارس ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ١٥ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/XpmPL

(٣) Paul M. Diez, The EU and Japan join forces on China's New Silk Road, ABC Economy, Op. cit.

بريطانيا ما بعد البريكسيت: الهوية، الاستراتيجية، الاقتصاد

أحمد طارق البوهي(*)

مقدمة:

ظلَّت بريطانيا عبر تاريخها الطويل تحتفظ بعلاقة مخصوصة بالقارة الأوروبية، ومنحَها موقعُها الجغرافي بوصفها جزيرة، قربًا من أوروبا وبُعْدًا عنها في آن، وجعلها ذات مكانة استراتيجية هائلة بالنسبة لأوروبا كلها. وجاءت تفاعلات بريطانيا مع الاتحاد الأوروبي، طوال أربعين سنة، خير مثال على هذه العلاقة الملتبسة، فمنذ انضمام بريطانيا إلى المجتمع الاقتصادي الأوروبي (European Economic Community) عام ١٩٧٣ وحتى تصويتها بالانسحاب من الاتحاد الأوروبي عام ٢٠١٦، ظلَّت أكثر الأعضاء بُعْدًا عن الاتحاد، العضو الذي يجتهد في منع مزيد من التقارب والتكامل[١]، ويسْعى في كل مناسبة إلى التفلُّت من قواعده وتشريعاته[٢]، وظلَّت الوحيدة التي ترفض الانضمام إلى منطقة الشنجن لحرية الانتقال بين دول الاتحاد وترفض الانضمام إلى منطقة اليورو وعملتها الموحدة[٣]، وتمانع تشكيل ترتيبات أمنية واستراتيجية أوروبية إلى جانب حلف شمال الأطلسي[٤]، وحتى قبل أن تعقد بريطانيا الاستفتاء على مغادرة الاتحاد، عمل ديفيد كاميرون، رئيس وزراء بريطانيا، على إقناع مجلس الاتحاد الأوروبي أن بريطانيا ليست ملزمة بأي توسيع لسلطات الاتحاد السياسية وأن شعار "اتحاد أقرب فأقرب" لا ينطبق على بريطانيا[٥].

فإذا نظرنا إلى هوية البريطانيين، وجدناهم يشاركون أوروبا دينها وثقافتها وأثرًا من لغاتها وعاداتها وعرقيَّاتها، وهم مع ذلك، يفتخرون ببلادهم وتاريخها العريق ومجدها الذي لم تبلغه أمة أوروبية غيرها حتى أمست الإمبراطورية التي لا تغرب عنها الشمس، فلا يحتمل أكثرهم رؤية بلادهم جزءًا من كل أو مجرد دولة تابعة لاتحاد كغيرها من الدول تلتزم قوانينه وتنصاع لتشريعاته. وعلى الرغم من الاعتقاد السائد، كان هذا الفخر القومي والغيرة على الهوية البريطانية من موجات المهاجرين وتحكُّم الاتحاد الأوروبي ومؤسساته فوق القومية في قوانين البلاد وتشريعاتها، هي الدافع الأكبر وراء تصويت أغلبية البريطانيين على مغادرة الاتحاد في استفتاء السادس والعشرين من يونيو عام ٢٠١٦، وهم يردِّدون شعار حملة الترك "لنستعد السيطرة مجددًا"[٦].

(*) باحث دكتوراه بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

(1) Cas Mudde, The Comparative Study of Party-based Euroscepticism: The Sussex vs the North Carolina School, East European Politics, Vol. 28, No. 2, 2012, pp. 193–202.

(2) Nauro F. Campos, Fabrizio Coricelli, Why did Britain Join the EU? A New Insight from Economic History, VoxEU, 03 February 2015, Accessed: 9 March 2022, 9:00, available at: https://cutt.us/whmds

(3) Look at: Amy Verdun, European Responses to Globalization and Financial Market Integration: Perceptions of Economic and Monetary Union in Britain, France and Germany, (New York: St. Martin's Press, 2000).

(4) Richard G. Whitman, The UK and EU Foreign and Security Policy: An Optional Extra,Political Quarterly, 2016, Vol. 87, No. 2, pp. 254–61.

(5) European Council, Conclusions of the European Council meeting of 18 and 19 February 2016, Annex 1, Section C, Sovereignty, 2016, available at: https://cutt.us/xoU0Y

(6) Patrick Le Galès (et al.), UK as an Exception or the Banal Avant-garde of the Disintegration of the EU, Socio-Economic Review, Vol. 15, No. 4, October 2016, pp. 42–8.

أما من الناحية الاستراتيجية، فقد ظلَّت بريطانيا قوة منعزلة عن قوى أوروبا وصراعاتها وتقلُّباتها، حتى إذا عظمت قوة إحداها، كانت هناك تعدل ميزانها وتمنع تغلُّب واحدةٍ منها، وهو ما حدث مع كلٍّ من نابليون وهتلر. إلا أنه بعد الحرب العالمية الثانية وما أعقبها من تفكُّك إمبراطوريَّتها، تراجعت قوة بريطانيا، ودخلت مع أقرانها الأوروبيين في الفلك الأمريكي وقبِلت أن تكون قوة في حلف شمال الأطلسي تحت القيادة الأمريكية، وبدأت تعتاد دورها الجديد في النظام العالمي، حتى بلغت تبعيَّتها للولايات المتحدة أوْجها حين تبعت بريطانيا أمريكا في غزو العراق عام ٢٠٠٣، على الرغم من معارضة المجتمع الدولي برمَّته ودون تصريح من مجلس الأمن.

وعلى الجانب الآخر، ظلَّت بريطانيا تعارض مزيدًا من توسيع التعاون بين أعضاء الاتحاد الأوروبي في مجالات الأمن والدفاع والسياسة الخارجية، ونأتْ بنفسها وسياساتها الخارجية عن الارتباط بالاتحاد مفضِّلة نوعًا من التعاون الخفيف الذي لا يقطع صلاتها بحلفائها الأوروبيين ولا يلزمها بأعباء أكبر فيما يتعلق بالأمن والدفاع الأوروبي ولا يمنعها من تتبُّع سياستها المستقلَّة وتقوية علاقاتها بحلفائها غير الأوروبيين[١]. وبعد التصويت بمغادرة الاتحاد الأوروبي عام ٢٠١٦، اعتقد البعض أنه بإمكان بريطانيا الحفاظ على نفس القدر من التعاون الخفيف مع دول الاتحاد الأوروبي في مجالات الأمن والدفاع والسياسة الخارجية، ولكن من خارج الاتحاد ودون تحمُّل التكاليف الباهظة لمزيد من التكامل والتعاون[٢]. فهل تستطيع بريطانيا الإبقاء على هذا التوازن بعد مغادرتها الاتحاد؟

فإن كانت الهوية والاستراتيجية البريطانية في مفترق طرق بعد ترك الاتحاد الأوروبي، فالاقتصاد ليس بأقل منهما مفصلية، ولا يخفى أن الاقتصاد البريطاني المتداعي ورغبة الناس في أي تغيير قد يفلح في قلب أحوالهم، هو ما دفع بريطانيا إلى الانضمام للمجتمع الاقتصادي الأوروبي عام ١٩٧٣[٣]، وكذلك شكَّلت المخاوف الاقتصادية أعمدة رئيسية في حملة التصويت بنعم في استفتاء الثالث والعشرين من يونيو عام ١٩٧٣، التي خاضتها الأحزاب المؤيدة لترك الاتحاد الأوروبي[٤]. وبالطبع ظلَّ الخوف من موجات المهاجرين وما يعقبها من خفض في الأجور وفقدان البريطانيين لأعمالهم أحد أهم المخاوف المتعلقة بالهوية والاقتصاد معًا.

فهل شهدت بريطانيا التقدُّم والانتعاش الاقتصادي المنشود بعد خروجها نهائيًّا من الاتحاد الأوروبي، أم أن هذا ما كان إلا سرابًا بدَّدته حقيقة صعوبات الانفصال ومرارات العزلة؟

في هذا التقرير، نناقش آثار خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (أو ما بات يُعرف بـ "البريكسيت") بعد أكثر من خمسة أعوام كاملة من تصويت البريطانيين بنعم في استفتاء عام ٢٠١٦ التاريخي الذي وضع بريطانيا على أول طريق مغادرة الاتحاد الأوروبي بعد أربعين عامًا عاصفةً من العضوية المضطربة به، ونركز على ثلاث مسائل رئيسية هي: هوية البريطانيين، واستراتيجية السياسة الخارجية وسياسات الأمن والدفاع للدولة البريطانية، وأخيرًا أثر البريكسيت على الاقتصاد البريطاني.

- Noah Carl, James Dennison, and Geoffrey Evans, European but not European enough: An explanation for Brexit, European Union Politics, Vol. 20, No. 2, 2019, pp. 282-304.

(1) Richard G. Whitman, The UK and EU Foreign and Security Policy: An Optional Extra, Op. cit., p. 259.

(2) Malcolm Chalmers, UK foreign and security policy after Brexit, Briefing Paper, Royal United Services Institute for Defence and Security Studies, January 2017, p. 8, available at: https://cutt.us/FmDL8

(3) Nauro F. Campos, Fabrizio Coricelli, Why did Britain Join the EU?, Op. cit.

(4) Matthew J. Goodwin and Heath Oliver, Brexit vote explained: poverty, low skills and lack of opportunities, Joseph Rowntree Foundation, 31 August 2016, Accessed: 11 March 2022, available at: https://cutt.us/BhffF

أولًا- البريكسيت والهوية القومية البريطانية

ربما كانت نتيجة استفتاء البريكسيت معبّرة عن الانقسام الشديد بين الشعب البريطاني على انتماء بريطانيا الأوروبي، فقد صوَّت ٥١٪ فقط على مغادرة الاتحاد[١]، كشفت هذه الأغلبية البسيطة عن اختلاف المجتمع البريطاني حول الهوية القومية البريطانية، هذا الاختلاف الذي نتج عن محاولة خلق سردية وطنية موحَّدة بعد الحرب العالمية الثانية للتخفيف من آثار التراجع الإمبراطوري البريطاني وتأخُّر موقع بريطانيا وأهميَّتها أمام قوة القطبين الأمريكي والسوفييتي[٢]، وعلى الرغم من تأسيس حملة ترك الاتحاد الأوروبي على مزاعم عدَّة، إلا أن النقاشات التي دارت حول التصويت في استفتاء البريكسيت كانت عادة ما تنتهي إلى نقاش حول الهوية القومية البريطانية وماذا يعني كوننا بريطانيين أو أوروبيين[٣]. في هذا الجزء، سنناقش علاقة الهوية الوطنية البريطانية وتصوراتها المختلفة بنتيجة التصويت في استفتاء البريكسيت، وما يعنيه هذا بالنسبة لمستقبل الهوية القومية والأوروبية للبريطانيين.

قبل الحرب العالمية الثانية، انتشرت بين البريطانيين رواية الهوية الوطنية القائلة بخصوصية الأمة البريطانية، هذه الإمبراطورية التي لا تغرب عنها الشمس التي نذَرت نفسها لإخراج الشعوب المتخلِّفة في المستعمرات من ظلام التأخُّر والاستبداد والفساد إلى أنوار التقدُّم والتمدُّن الأوروبي[٤]. أما بعد الحرب العالمية الثانية، فلم يعد من الممكن الحفاظ على هذه السردية الوطنية، وقد بدأت الإمبراطورية في التفكُّك وتعرَّضت لجرح غائر إذ لم تستطع الانتصار على النازيين إلا بعد تدخُّل القوى العظمى الصاعدة، لذلك كان لا بدَّ من خلق هوية وطنية جديدة تناسب وضع بريطانيا الجديد في العالم، وهنا افترقت سردية الهوية الوطنية إلى سرديَّتين يتبنَّى كلٌّ منهما حزب من الحزبين البريطانيين الكبيرين، المحافظين والعمال؛ فالعمال الذين وصلوا إلى سدَّة الحكم في الفترة التي أعقبت الحرب مباشرة، فأرادوا خلق هوية وطنية تستند إلى دولة الرفاه الاجتماعي، وفقًا لأيديولوجيتهم السياسية الاشتراكية[٥]، إلا أن عنصر الفخر القومي الإمبراطوري ظل قابعًا في سردية الهوية الوطنية إلى جانب أو في خلفية العناصر الجديدة، وكان لزامًا على الطبقة السياسية أن تبحث عن فرص أخرى لتفعيل دور بريطانيا في العالم، بعضهم رأي ضالَّته في مستعمرات بريطانيا القديمة، والتي باتت تعرف بدول الكومنولث. فالمخرج قد يكون في الدور القيادي الأبوي الذي من الممكن أن تلعبه الدولة الجديدة في حياة هذه الشعوب الفقيرة المتأخرة، إلا أن نزعة الاستقلال الهندية المتَّقدة، بالإضافة إلى تراجع الدور البريطاني إثر أزمة السويس عام ١٩٥٦، نَثَرَ هذه الأحلام البريطانية الكومنولثية في الريح. ولم يعد أمام بريطانيا إلا هويتها الأوروبية واتصالها الديني والثقافي والعرقي بجيرانها الأوروبيين، لتلعب دورًا أكبر على الساحة العالمية، لذلك كان للهوية دور كبير، إلى جانب العوامل الاقتصادية المذكورة آنفًا، في قرار بريطانيا بالانضمام إلى المجتمع الاقتصادي الأوروبي عام ١٩٧٣[٦].

(1) EU referendum results, BBC news, 24 June 2016, Accessed: 18 March 2022, available at: https://cutt.us/BElQL

(2) Richard T. Ashcroft and Mark Bevir, Brexit and the Myth of British National Identity, British Politics, Vol. 16, No. 2, June 2021, pp. 117-132.

(3) Look at: R.T. Ashcroft, M. Bevir, Conclusion - 'Multiculturalism' in Policy, Law and Theory: Britain, Brexit and Beyond, (in): R. T. Ashcroft and M. Bevir (eds.), Multiculturalism in Contemporary Britain: Policy, Law and Theory,(london: Routledge,2020).

(4) David Marquand, After Whig Imperialism: Can There Be a New British Identity?, Journal of Ethnic and Migration Studies, Vol. 21, No. 2, 1995, pp. 183–193.

(5) Thomas Humphrey Marshall, and Thomas Burton Bottomore, Citizenship and social class, (London: Pluto press, 1992), Vol. 2, pp. 45-46.

(6) Look at: Linda Colley, Britons: Forging the Nation 1707–1837, (New Haven: Yale University Press, 1992).

بيد أن هذه الهوية الأوروبية الجديدة، التي ترى بريطانيا جزءًا من كل أوروبي كبير، كان محتَّمًا عليها أن تصطدم بالهوية البريطانية الإمبريالية القديمة، التي ترى بريطانيا إمبراطورية عظيمة لا ينبغي لها أن تنصاع لأحد من خارجها، وظلَّت هاتان الهويَّتان تتنازعان في بريطانيا طوال أربعين سنة من العضوية في الاتحاد الأوروبي. ولما حانت ساعة الخروج، تكرَّرت النقاشات حول الهوية الإمبراطورية البريطانية والدور العالمي لهذه الأمة الاستثنائية وما التبس بهذه الهوية من كراهية المهاجرين والتوجُّس من كلِّ ما من شأنه أن يلوِّث هذه الهوية البريطانية الصافية[١]. ومن هذا تصريح نايجل فراج، زعيم حزب استقلال المملكة المتحدة وقائد حملة الخروج من الاتحاد الأوروبي، الذي أدلى به في إحدى مؤتمرات الحزب عام ٢٠١٤، بأن البريطانيين لم يعودوا يسمعون اللغة الإنجليزية في كثير من الأماكن في البلاد مثل كثير من المستشفيات والأسواق، ومن ثم سأل مناصريه: "هل هذا هو المجتمع الذي نريد أن نتركه لأبنائنا؟"[٢].

وجرَّت هذه النقاشات بطبيعة الحال الاعتراضات الشعبوية الثائرة على المؤسَّسات الاقتصادية والسياسية الأوروبية والبريطانية وطبقة النخبة التي تديرها في اتجاه مزيد من التكامل الأوروبي على اعناق الطبقة المتوسطة المتضرِّرة من هجرة العمالة وانخفاض الأجور والتنافس في سوق العمل[٣]. قد تبدو هذه الاعتراضات اقتصادية للوهلة الأولى، إلا أن مشكلات الهوية تقبع في القلب منها. وهنا بيت القصيد، فمؤيدو الانفصال عن الاتحاد الأوروبي خلطوا في اعتراضاتهم ونقاشاتهم بين الأسباب السياسية والاقتصادية والثقافية، وبات من الممكن على الجميع إخفاء نواياهم الحقيقية من دعم التصويت بنعم في استفتاء البريكسيت، فبينما استخدم كثير منهم حججًا اقتصادية، إلا أنهم كانوا يضمرون دوافع تتعلَّق بخوفهم على هويتهم البريطانية من الذوبان حتى باتت مسائل السياسة العادية توضع في قالب وجودي هوياتي والعكس بالعكس[٤]، مما ساعد كذلك على ربط مسائل الهوية الأوروبية بمشكلات الهجرة واعتراضات الشعبويّين ونظرتهم إلى النخبة المتعلِّمة والمتنفِّذة باعتبارهم ذوي هوية أوروبية، أي أنهم أوروبيون أكثر من كونهم بريطانيين وأنهم يفضلون مصالح الاتحاد الأوروبي حتى وإن تعارضت مع مصالح الطبقات المتوسطة البريطانية[٥].

وفي ظلِّ هذا النزاع على الهوية، نشأت تسوية بين الحزبين السياسيَّين مفادها فرض قيود صارمة على الهجرات الجديدة مع التأكيد على استيعاب الأقليات في الداخل وحقوقها السياسية والاجتماعية والاقتصادية وقبول التعدُّدية الثقافية للهوية البريطانية، لذلك كان ضغط الاتحاد الأوروبي ومؤسساته فوق القومية على بريطانيا لتخفيف هذه القيود على الحركة ودفعها باتجاه مزيد من التكامل الاقتصادي مع أعضائه سببًا في تأجيج المشاعر القومية المتعلِّقة بالهوية البريطانية، وظنَّ البعض أن الخروج من الاتحاد واستعادة السيطرة على قوانين البلاد، خاصة فيما يتعلَّق بالهجرة، سوف يحلُّ هذا النزاع الداخلي حول الهوية البريطانية.

(1) Ros Taylor, Dunkirk, Bond and All That: The Brexit Myth of British Exceptionalism, LSE politics blog, 23 August 2016, available at: https://cutt.us/JAEXu

(2) Andrew Sparrow, Nigel Farage: parts of Britain are 'like a foreign land', The Guardian, 18 February 2014, Accessed: 07 April 2022, available at: https://cutt.us/nmi0Y

(3) Look at: Albert Weale, The will of the people: a modern myth, (Cambridge: polity press, 2018).

(4) Triadafilos Triadafilopoulos, Illiberal Means to Liberal Ends? Understanding Recent Immigrant Integration Policies in Europe, Journal of Ethnic and Migration Studies, Vol. 37, No. 6, 2011, pp. 861–880.

(5) For more:

- Neil Fligstein, Who are the Europeans and how does this matter for politics? (in): Jeffrey T. Checkel and Peter J. Katzenstein (eds.), European Identity, (Cambridge: Cambridge University Press, 2009), pp. 132-166.

- Adrian Favell, Immigration, migration, and free movement in the making of Europe, (in): Ibid, pp.167 – 189.

والمفارقة هنا هو أن مؤسِّسي المجتمع الأوروبي الاقتصادي، الذي تطوَّر فيما بعد ليصبح الاتحاد الأوروبي، كانوا يهدفون في الأساس إلى تجنُّب الصراعات والنزاعات القومية بين دول القارة والتي أنتجت حربين عالميَّتين في عقود معدودة، فقد كانوا يرون أن التعاون الاقتصادي بين دول القارة سوف يؤدِّي فيما بعد إلى مزيد من الاندماج السياسي التدريجي حتى تتجذَّر هوية أوروبية واحدة تتخطَّى الهويات القومية وتجنِّب أوروبا الوقوع في حرب جديدة تؤجِّجها نار الغيرة القومية والتنافس على النفوذ والسيطرة. باختصار، كان الاتحاد الأوروبي حلًّا اقتصاديًّا لمشكلة تتعلَّق أساسًا بالهوية[١]؛ إلا أن الطابع الاقتصادي القائم على التسويات والتوازنات سرعان ما انحرف بالاتحاد عن هذه الغاية وأفقد مؤسَّساته كثيرًا من قدرتها على إدارة دفَّة التكامل والوحدة السياسية المنشودة، وأدَّى ضعف إحساس البريطانيِّين بالهوية الأوروبية إلى تصويت أغلبهم بنعم في استفتاء البريكسيت عام ٢٠١٦[٢].

ويبدو أن هذا الانقسام في الهوية بين البريطانيِّين، بين أولئك المعتزِّين بقوميَّتهم وتاريخ أمَّتهم البريطانية العريقة، وأولئك الذين يرون أنفسهم مواطنين أوروبيين ينتمون إلى دين وثقافة وعرق أوروبي أوسع من بريطانيا العظمى، لم ينقضِ بانقضاء الاستفتاء، وعلى عكس ما كان يأمل البعض، من أن الاستفتاء حول البقاء أو مغادرة من الاتحاد الأوروبي سوف يحسم هذا النزاع على الهوية البريطانية، فقد أسهم استفتاء البريكسيت في توسيع هُوَّةِ الانقسام على الهوية بين البريطانيين، بل أدخل فيه من لم يكن يَعبأ به أو بالسياسة من عامة الناس، وربما كان جون كيرتس، أستاذ السياسة بجامعة ستراثكليد، أفضل من عبَّر عن هذا الانقسام في المجتمع البريطاني حين عنون تقريره عن هذه المسألة بقوله "كيف أصبحت بريطانيا بلدًا من المغادرين والباقين" في إشارة إلى ما توصَّل إليه بحثه من شدَّة انقسام الناس في بريطانيا حول هُويتهم البريطانية أو الأوروبية بعد عام كامل من التصويت في استفتاء البريكسيت. هذا الانقسام الذي ظهر حتى عند أولئك الذين لم ينتموا لأي حزب أو أيديولوجية سياسية ولم يكن لهم اهتمام بهذه المسائل من قبل[٣]، ولعل ذلك الانقسام سوف يبقى لزمن بعيد.

ثانيًا- الاستراتيجية البريطانية بعد البريكسيت

لم يكن العداء الروسي، تحت قيادة الرئيس بوتين، للغرب وحلف شمال الأطلسي (الناتو) ليخفى على المحلِّلين الاستراتيجيِّين والمراقبين السياسيِّين، إلا أن هذا الغزو الشامل الذي قام به الجيش الروسي لأوكرانيا في الرابع والعشرين من فبراير عام ٢٠٢٢، لم يتنبَّأ به أحد على هذا النحو، مثل هذا الغزو محطة مفصلية ويمثِّل خطرًا داهمًا للمعسكر الغربي، لا سيما أوروبا، وبالطبع بريطانيا، وعبء مجابهة هذا التهديد يقع بالأساس على عاتق حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وهو إطار دفاعي يجمع أوروبا وتركيا وأمريكا وبريطانيا، سواء كانت هذه الأخيرة عضوًا في الاتحاد الأوروبي أم لا. إلا أن هذا لم يمنع الدول الأعضاء في الاتحاد من محاولة خلق ترتيبات دفاعية وأمنية خاصة بها، كي تخفِّف اعتمادها على الولايات المتحدة في ضمان أمنها ولتصبح قادرة على السير في سياستها الخارجية بشكل أكثر استقلالية[٤].

ومن هنا تأتي أهمية الحديث عن الأثر الذي خلَّفته بريطانيا بتركها للاتحاد بعد البريكسيت، مع ما لها من أهمية استراتيجية ضخمة، خاصة وهي أكثر دول أوروبا تمتُّعًا بإمكانات دفاعية

(1) Turkuler Isiksel, Square peg, round hole Why the EU can't fix identity politics, (in): Benjamin Martill, and Uta Staiger (eds.), Brexit and Beyond: Rethinking the Futures of Europe, (London: UCL Press, University College London, 2018), p. 241.

(2) Noah Carl (et al.), European but not European enough: An explanation for Brexit, European Union Politics, Vol. 20, No. 2, 2019, pp. 282-304.

(3) John Curtice, The Emotional Legacy of Brexit: How Britain Has Become a Country of 'Remainers' and 'Leavers', paper, Natcen Social research, 15 October 2018, available at: https://cutt.us/nHLFt

(4) Paul Cornish and Geoffrey Edwards, Beyond the EU/NATO dichotomy: the beginnings of a European strategic culture, International affairs, Vol. 77, No. 3, 2001, pp. 587-603.

متميزة، لا سيما النووية منها، وهي مع كل ذلك من أكبر المساهمين في ميزانية الاتحاد[١]، كذلك، فقد كانت أوروبا توفر لبريطانيا ذخرًا استراتيجيًّا يزيدها تمكُّنًا وقوةً على الساحة العالمية، خاصة إذا أرادت النأي بسياساتها الخارجة والدفاعية عن الولايات المتحدة في المستقبل، ألم تكن "استعادة السيطرة" إحدى أهم شعارات المطالبين بترك الاتحاد الأوروبي؟ فهل حقَّق البريكسيت هذا الاستقلال حقًّا، أم أنه أضعف قوة بريطانيا ونفوذَها في العالم وزاد من أعبائها الاستراتيجية؟ هذا ما سوف نناقشه في هذا الجزء من التقرير.

لم يغب جانب السياسة الخارجية البريطانية ومشكلات الدفاع والأمن عن النقاشات التي دارت قبل وبعد استفتاء البريكسيت، فقد جاء كل طرف من أطراف حملة المغادرة أو البقاء بحجج تدعم موقفه تتعلق بقوة بريطانيا على الساحة الدولية وقدرتها على سَنِّ سياساتها الخارجية الخاصة بها وأثر المغادرة أو البقاء على استراتيجيتها الدفاعية. في هذا الإطار، لم ينكر أي من الطرفين أهمية التعاون مع دول أوروبا في دعم قوة بريطانيا على الساحة العالمية، إلا أن الخلاف الرئيس دار حول ما إذا كان هذا التعاون أكثر جدوى من داخل الاتحاد أم من خارجه.

ففي ظل الأطر التعاونية الأوروبية المتعلِّقة بتلك المجالات مثل السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي (EU's Common Foreign and Security Policy) المعروفة اختصارًا بـ (CFSP) أو السياسة الدفاعية والأمنية المشتركة (Common Security and Defence Policy) المعروفة اختصارًا بـ(CSDP)، تتمتَّع بريطانيا بميزات كبيرة مثل التعاون في تحمُّل تكاليف البحث والتطوير للصناعات الدفاعية وتوزيع أعباء المشاركة في عمليات حفظ السلام وتنسيق عمل القوات المشتركة وغيرها من الميزات التي لا يمكن أن تحقِّقَها دولة منفردة مهما بلغت قدراتها[٢].

رأى مناصرو حملة مغادرة الاتحاد الأوروبي أن بريطانيا يمكنها أن تحافظ على علاقات التعاون مع دول أوروبا الباقية، ولكن من خارج الاتحاد، كي تحافظ في نفس الوقت على استقلال سياستها الخارجية وتتجنَّب التكاليف الأمنية والاستراتيجية التي قد تفرض عليها إذا بقيت عضوًا في الاتحاد[٣]، وقد عبَّرت الحكومة البريطانية في غير ما موضع عن رغبتها الحثيثة في الحفاظ على التعاون مع دول أوروبا في مجالات حيوية، لا سيما مجالات الأمن والدفاع والسياسة الخارجية، طالما لم يتعارض هذا التعاون مع مصالح بريطانيا[٤]، وعبَّرت كذلك في ورقة أصدرتها عام ٢٠١٧، بأنها تثَّمن التعاون مع دول أوروبا في مجالات العلاقات الخارجية والأمن وأنها قادرة على مداومة قدر لا بأس به من هذا التعاون، ولكن من خارج الاتحاد[٥].

أما المدافعون عن بقاء بريطانيا في الاتحاد، فرأوا أن بقاء بريطانيا في الاتحاد يوفِّر لها هذه الميزات دون أن ينفي استقلالها وحريَّتها في انتهاج السياسة الخارجية التي تراها، فطبيعة هذه الترتيبات السياسية الخارجية والدفاعية الأوروبية مثل

(1) Eulalia Rubio, Brexit and the EU budget: threat or opportunity?, Policy Paper, Notre Europe, Bertelsmann Stiftung, 16 January 2017, Accessed: 18 March 2022, available at: https://cutt.us/v83Ca

(2) Amelia Hadfield, Britain against the world? Foreign and security policy in the 'age of Brexit, (in): Benjamin Martill, Uta Staiger (ed.), Brexit and Beyond: Rethinking the Futures of Europe, Op. cit., p. 174.

(3) Malcolm Chalmers, UK foreign and security policy after Brexit, Op. cit.

(4) Review of the Balance of Competences between the United Kingdom and the European Union, HM Government, Foreign Policy, 2013, Accessed: 12 March 2022, available at: https://cutt.us/6Y2DQ

(5) The United Kingdom's Exit From and New Partnership with the European Union, Crown Copyright, Her Majesty's Stationery Office, 2017, Accessed: 12 March 2022, available at: https://cutt.us/JDxJ1

الـ(CSDP) والـ (CFSP) لا تتطلب مركزية صارمة في اتخاذ القرارات ولا تفرض على أعضاء الاتحاد أعباء لا يرغبون في تحمُّلها[١]، كذلك رأى هؤلاء أن خروج بريطانيا من الاتحاد سوف يدفع الدول السبعة والعشرين المتبقية إلى استبعاد بريطانيا من أطرها التعاونية في كافة المجالات، ومنها تلك المتعلقة بالسياسة الخارجية والأمن، فلا يعقل أن يقبل بقية الأعضاء أن تتمتَّع بريطانيا بمميزات هذه الأطر التعاونية دون أن تتحمَّل أدنى تكاليفها. وقد عبَّر كثير من صانعي السياسة الأوروبيين عن هذا المعنى بالتحديد، أبرزهم الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الذي قال إن بريطانيا لا يمكنها الحصول على خير الخيرين وتجنُّب شرِّ الشرَّين، فهذا يغري غيرها بالمغادرة ويجانب العدل والإنصاف بالنسبة لأولئك الذين بقوا في الاتحاد ويتحمَّلون تكاليفه[٢]؛ وعلى الرغم من أنه كان يقصد في هذه المناسبة تحديدًا الجوانب الاقتصادية من الاتفاق، إلا أن ما ينطبق هناك ينطبق هنا، فهو مسلك عام يبدو أن بعض الساسة الأوروبيّين عازمون على سلوكه، أي جعل خروج بريطانيا من الاتحاد صعبًا وقاسيًا لكي تصبح مثلا لا يرغب أحدٌ في تكراره[٣].

لا يرتاب أحد في أن البريكسيت سوف يكون ذا أثر ما على السياسة الخارجية لكلٍّ من أوروبا وبريطانيا واستراتيجيَّتهما في مجالات الأمن والدفاع، إلا أنه من المبكر جدًّا تقييم حجم هذا الأثر وفي صالح أي طرف يكون، وهل يستطيع كلا الطرفين التوصُّل لتسوية يكون من شأنها تخفيف هذا الأثر. فبعد أن أتمَّت بريطانيا خروجها من الاتحاد بشكل نهائي، ما تزال كثير من المسائل عالقة يسودها الغموض بين الجانبين، لا سيما في مسائل الأمن والدفاع والسياسات الخارجية[٤]، ولا يجب أن تصرفنا وحدة المعسكر الغربي في مجابهة روسيا وتضافره على فرض عقوبات اقتصادية قاسية عليها بعد غزوها أوكرانيا، عن الانتباه لما تعنيه مغادرة بريطانيا للاتحاد الأوروبي من عواقب وآثار، ويبدو أن الأمر سيؤول لما حذَّر منه الرئيس ماكرون، فسوف تميل الكفَّة لصالح بريطانيا على الأرجح، فإذا كان لدول الاتحاد الأوروبي طموح في الخروج من التبعية الأمريكية في مسائل الأمن والدفاع، التي يفرضها عليها اعتمادها على حلف شمال الأطلسي (الناتو)، فلن يكون أمامها مناصٌ من التعاون مع بريطانيا، فهي التي تمتلك قدرات فريدة خاصة في مجالات الاستخبارات والتواجد العسكري العالمي، الذي تفتقر إليه دول أوروبا، ناهيك عن قدراتها الاقتصادية والتكنولوجية، ربما كانت فرنسا هي الدولة الوحيدة القادرة على ملء مكان بريطانيا في الترتيبات الأمنية والدفاعية الأوروبية، فهي الدولة النووية الوحيدة الباقية، وربما دعمتها القوة الاقتصادية والتكنولوجية الألمانية، إلا أنهما لن يستطيعا القيام بأعباء هذا الطموح دون معاونة بريطانيا.

أما بريطانيا، فهي كما كانت دائمًا، جزيرة منعزلة عن مناطق التوتُّر في شرق ووسط أوروبا، وهي أكثر دول أوروبا تحصُّنًا من التهديد الروسي وأكثرها صلةً بالعالم غير الأوروبي مثل أمريكا وأستراليا وكندا، وأكثرها اكتفاءً بقدراتها الدفاعية والأمنية، ولذلك فهي أكثرها قدرةً على تحقيق الاستقلال في سياستها الخارجية وأقلها افتقارًا إلى الولايات المتحدة، ورغم كل ذلك، فلا يمكنها أن تثق في قدراتها تمامًا دون تحالفاتها مع الولايات المتحدة، وهذا ما يجعلها راغبة في الحفاظ على نوعٍ من التعاون مع أوروبا، وكما سبق القول، فبريطانيا أبدت استعدادًا صريحًا على التعاون مع دول أوروبا، لذلك من المتوقَّع أن يتوصَّل الطرفان لصيغة مُرضية للتعاون بينهما، ولكن هذه الصيغة

(1) Richard G.Whitman, The UK and EU Foreign and Security Policy: An Optional Extra, Op. cit., p. 254.

(2) Nicola Slawson, French Presidential Favourite Macron May Drive Hard Bargain in Brexit Matters, The Guardian, 24 April 2017, Accessed: 13 March 2022, available at: https://cutt.us/GihEf

(3) Liam Fox, Free Trade Speech, HM government, 29 September 2016, Accessed: 13 March 2022, available at: https://cutt.us/oqC2J

(4) Benjamin Mueller and Peter Robins, What Is Brexit? And How Is It Going?, New York Times, 8 November 2021, Accessed: 13 March 2022, available at: https://cutt.us/kJtHw

سوف تكون لبريطانيا فيها اليد العليا غالبًا في فرض شروطها التفاوضية[١].

ثالثًا- الاقتصاد البريطاني بعد البريكسيت

كما ذكرنا آنفًا، اختلطتْ حُجَجُ المدافعين عن مغادرة بريطانيا للاتحاد الأوروبي وكذلك حُجَجُ أولئك الذين أرادوا البقاء، حتى الْتبست الحجج الاقتصادية بتلك المتعلقة بالهوية بغيرها من الحجج الأخرى، إلا أن الاقتصاد كان حجر الزاوية في العديد من الحملات الدعائية لكلا المصوتين بنعم ولا في استفتاء البريكسيت عام ٢٠١٦. وكغيره من المسائل، كان لكلٍّ منهما حججه الاقتصادية الخاصة به في دعم وجهة نظره.

فقد ادَّعى داعمو البريكسيت أن مغادرة الاتحاد سوف تخفِّف أعباء بريطانيا المالية وتجعلها تنفق ما كانت ملتزمة به للاتحاد الأوروبي إلى مصالح الشعب البريطاني مثل التعليم والصحة والضمان الاجتماعي، كذلك ادَّعى كثيرٌ منهم أن مغادرة الاتحاد سوف تساعد التعليم البريطاني على التقدُّم والرُّقي[٢]، ناهيك عن اللعب على مخاوف كثير من الناس من أن تحرير حرية الحركة سوف يدفع ملايين المهاجرين إلى دخول بريطانيا ومزاحمتهم في أرزاقهم وأعمالهم[٣].

أما على الجانب المقابل، فلن نجد أفضل من تقرير الخزانة البريطانية نفسها الذي قدَّمه وزير المالية للبرلمان قبل شهر من الاستفتاء يحذِّر فيه من الآثار الاقتصادية المؤلمة التي سوف تترتَّب على مغادرة الاتحاد الأوروبي[٤]. وذكر هذا التقرير صراحة وبكل وضوح أن التصويت بمغادرة الاتحاد سوف يحدث صدمة هائلة فورية على الاقتصاد البريطاني مسبِّبًا عدم استقرار وتقلُّبًا يزيد منه تعقيدات المفاوضات التي تتلوه، وأن ذلك كله سوف يدفع بالاقتصاد إلى حالة من الكساد والركود ويفاقم من نسب البطالة. ولم يكتف التقرير بالعموميات، بل توقَّع بأن الناتج القومي البريطاني سوف يتقلَّص خلال عامين بنسبة ٦٪، وسوف ترتفع أعداد البطالة ٨٠٠,٠٠٠ شخص وتنخفض قيمة الجنيه الإسترليني بنسبة ١٥٪. وبالرغم من الاستثناءات التي نجحت بريطانيا في الحصول عليها في ظلِّ الاتحاد مثل عدم انضمامها لمنطقة الشنجن أو العملة الموحَّدة، فخروج بريطانيا من الاتحاد قد يكلِّفها العديد من الميزات التي كانت تتمتَّع بها مثل فقدانها للسوق الأوروبية الضخمة التي كانت تستوعب الصناعات البريطانية الثقيلة مثل صناعة السيارات والطائرات[٥]، كذلك فترك بريطانيا للاتحاد الأوروبي سوف يحرمها من المهاجرين الذين يعملون في قطاعات حيوية من الاقتصاد مثل خدمة الفنادق والأسواق والصحة[٦]، فأي الرؤيتين فرضت نفسها بعد خمسة أعوام من التصويت بالمغادرة؟

من الصعب جدًّا تبيُّن الآثار الاقتصادية التي لحقت بالاقتصاد البريطاني جرَّاء البريكسيت. فبالإضافة إلا عوامل كثيرة لا يمكننا ضبطها تمامًا والتي تجعل قياس الأثر الذي أحدثه خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي أمرًا في غاية الصعوبة، هناك الأثر البالغ الذي أحدثه فيروس كورونا على كافة مناحي الحياة، خاصة الاقتصاد، إلَّا أن بعض المحلِّلين

(1) Rob Johnson, and Janne Haaland Matlary, The United Kingdom's Defence after Brexit, (London: Palgrave Macmillan, 2019), pp. 159-189.

(2) Dominic Cummings, Some Thoughts on Education and Political Priorities, 2013, Accessed: 18 March 2022, available at: https://cutt.us/Tplac

(3) Salomi Boukala, and Dimitra Dimitrakopoulou, The Politics of Fear vs. the Politics of Hope: Analysing the 2015 Greek Election and Referendum Campaigns, Critical Discourse Studies, Vol. 14, No. 1, 2016, pp. 39–55.

(4) HM Treasury analysis: the immediate economic impact of leaving the EU, HM Government , May 2016, Accessed: 18 March 2022, available at: https://cutt.us/FDd11

(5) Faisal Islam, Why is the car industry is braced for a bumpy Brexit ride?, Sky News, 20 April 2018, Accessed: 9 March 2022, available at: https://cutt.us/2pKte

(6) Erica Consterdine, What Britain's post-Brexit immigration policy could look like, The Conversation, 30 March 2017, Accessed: 8 March 2022, available at: https://cutt.us/08flq

أشار إلى أن تأثير البريكسيت على الاقتصاد كان أشدَّ من تأثير فيروس كورونا نفسه، من هؤلاء ريتشارد هوجز، رئيس مكتب مسؤولية الميزانية في الحكومة البريطانية، الذي قال إن البريكسيت سوف يسبب تقلُّصًا للناتج القومي بنسبة ٤٪، وسوف يستمر في الضغط على الاقتصاد البريطاني على المدى البعيد[١].

ويمكن تلخيص الآثار الاقتصادية التي لحقت بالاقتصاد البريطاني جراء البريكسيت في تلك التي سوف تحدث على المدى القريب وتلك التي من المتوقع أن تحدث على المدى البعيد. فعلى المدى القريب، سوف يؤدي فقدان بريطانيا للأسواق الأوروبية إلى تقليص الناتج القومي ومعاناة بعض الصناعات التي كانت تعتمد على السوق الأوروبية مثل الصناعات الثقيلة، لا سيما صناعة السيارات، وما يتبع ذلك من زيادة البطالة والكساد في هذه القطاعات وغيرها[٢]، أما على المدى البعيد فسوف تستمر بعض هذه الآثار في مسارها، بينما يتوقَّع البعض أن يتأقلم الاقتصاد البريطاني مع هذه المتغيرات. على سبيل المثال، أولئك الذين فقدوا وظائفهم في القطاعات المتضرِّرة مثل قطاع السيارات، سوف يتمُّ توظيفهم في قطاعات أخرى صاعدة للاقتصاد البريطاني ميزة تنافسية فيها، لا سيما قطاع الخدمات.

وسوف تعقد بريطانيا اتفاقات تجارة حرة مع دول أوروبية وغير أوروبية تمكنها من تعويض ما فقدته من السوق الأوروبية[٣]، ومثال على هذه الآثار الاقتصادية التي بدأت الحكومة البريطانية بالتنبه لها، هو المشكلة في سوق الخضروات والفاكهة الطازجة التي كانت بريطانيا تستوردها من دول أوروبية. فالآن، وبعد أن أتمَّت بريطانيا مغادرتها للاتحاد الأوربي، ظهرت مشكلات كثيرة تتعلق بالحواجز غير الجمركية مثل تدابير الوقاية الصحية المفروضة من قبل المؤسسات الصحية البريطانية على الواردات الطازجة من الخضر والفاكهة، والتي تهدِّد بفساد كميات كبيرة من هذه الواردات إذ تقضي وقتًا أكبر قبل دخولها الأسواق، وكانت تدخل قبل ذلك دون التعرُّض لمثل هذه الإجراءات الوقائية. وقد دفع ذلك المصدِّرين الأوروبيّين إلى خفض كميات صادراتهم إلى بريطانيا وهو ما أدَّى إلى نقص هذه الأصناف في السوق البريطانية. أما الحكومة البريطانية، فتنبَّأت بهذه المشكلة، وعقدت اتفاقات تجارية خاصة بالخضر والفاكهة الطازجة من دول غير أوروبية مثل مصر والمغرب وغيرها[٤].

وطفت على السطح مشكلات أخرى، مثل مشكلة نقص أعداد سائقي الشاحنات المؤهلين والذين كانت نسبة كبيرة منهم من دول أوروبية، الأمر الذي أدَّى إلى تعطُّل كثيرٍ من الخدمات وتباطؤ حركة نقل السلع. وحاولت الحكومة البريطانية معالجة هذه الأزمة من خلال إصدار تأشيرات مؤقتة لعدد من سائقي الشاحنات الأوروبيّين لتعويض هذا النقص، ولكن سوف تظل مشكلة جبْر هذا النقص تؤرِّق بريطانيا حتى يوجد حلٌّ ناجع لها[٥].

خلاصة:

بعد مرور خمس سنوات على تصويت البريطانيين بمغادرة الاتحاد الأوروبي في استفتاء البريكسيت عام ٢٠١٦، ما يزال الوقت مبكرًا للوصول إلى أي استنتاجات نهائية بشأن ما سوف تؤول إليه العلاقات البريطانية-الأوروبية وما الأثر الذي سوف

(1) Impact of Brexit on economy 'worse than Covid', BBC News, 27 October 2021, Accessed: 18 March 2022, available at: https://cutt.us/SOUv6

(2) Milad Farahani, A review study of the effects of coronavirus and Brexit on the UK economy, International Journal of Economics and Politics, Vol. 2 No.2, October 2021, pp. 201-227.

(3) Philip B. Whyman and Alina I. Petrescu, The Economics of Brexit, (London: Palgrave Macmillan,2020), p 371.

(4) Brexit: The deal is done, but what effect does it have on the fresh trade?, Ministry of Foreign Affairs, 30 March 2021, Accessed: 18 March 2022, available at: https://cutt.us/F8aZy

(5) Reality Check team, How serious is the shortage of lorry drivers?, BBC News, 15 October 2021, Accessed: 18 March 2022, available at: https://cutt.us/XUA5q

يحدثه ذلك على المجتمع والهوية والاستراتيجية والاقتصاد البريطاني. إلا أنه يمكننا تلمُّس بعض الاتجاهات التي من المرجَّح أن تسير إليها الأمور.

فالهوية البريطانية، التي كان الانقسام حولها أحد الأسباب الرئيسية في هذه النتيجة المتقاربة لأصوات كلٍّ من الراغبين في مغادرة الاتحاد وخصومهم الراغبين في البقاء، سوف تظلُّ تسبِّب الانقسام بين عموم الشعب البريطاني، فقد انقسم المجتمع إلى شطرَيْن، أولئك المعتزِّين بقوميَّتهم البريطانية ولا يرون أنفسهم جزءًا من كل أوروبي كبير، وأولئك الذين لا يرون تعارضًا بين انتمائهم القومي وهويَّتهم الأوروبية الواسعة، ولا يبدو أن هناك طريق واضح للتوفيق بين هذين الفريقين، بل ما تظهره الدراسات هو أن الانقسام يزداد ويشتدُّ مع مرور الوقت.

أمَّا مسألة الاستراتيجية البريطانية وسياساتها الخارجية وترتيباتها الدفاعية والأمنية، فالمرجَّح أن تكون بريطانيا المستفيد الأكبر من مغادرتها الاتحاد، فدول أوروبا في حاجتها وليست في حاجتهم بنفس القدر، هذا الموقف سوف يتيح لبريطانيا فرضَ شروطِها على أي اتفاقات تتعلَّق بالسياسة الخارجية أو الدفاع الأوروبي المشترك؛ بالإضافة إلى ذلك، سوف تصبح بريطانيا أكثر حرية في تحديد وتنفيذ سياستها الخارجية المتماشية مع مصالحها، وإنشاء تحالفاتها الخاصة خارج أوروبا، لا سيما مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وأخيرًا، يرجَّح أن تؤثِّر مغادرة بريطانيا للاتحاد الأوروبي على الاقتصاد بشكل بالغ السوء على المدى القريب، حيث بدأت بعض هذه الآثار بالظهور بشكل ملموس مثل انخفاض الناتج القومي وارتفاع نسب البطالة. أما على المدى البعيد، فيبدو أن بعض هذه الآثار سوف تستمر، ولكن يمكن للحكومة البريطانية التخفيف منها وإعادة ضبط الاقتصاد البريطاني ليتناسب مع الوضع الجديد. ويرى البعض أن بريطانيا سوف تكون الرابحة على المدى البعيد، إذ أصبح بإمكانها إدارة اقتصادها بشكل أكثر استقلالية وكفاءة بعد البريكسيت، والمستقبل كفيل بكشف ما التبس من كل هذه الأمور.

*****

قراءة في خطابات مرشحي اليمين المتطرف في فرنسا لانتخابات ٢٠٢٢ ومآلاتها

رجب السيد عز الدين(*)

مقدمة:

يلاحظ المتابع للشأن الفرنسي (المحلي والأوروبي) تصاعد حدَّة الخطاب اليميني المتطرِّف المعادي للإسلام والمسلمين وقضايا الأقليات والهجرة واللجوء وما يتفرَّع عنها من مسائل الاندماج والتعدُّدية الثقافية والعِرقية في أوروبا وغيرها، كما يلاحظ انقسام النخبة الفرنسية حول قضايا العلاقات الخارجية لفرنسا في ظلِّ سلسة من الأزمات مع الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا من ناحية، ودول شرق أوروبا من ناحية أخرى، إضافة إلى خلافات متصاعدة مع ألمانيا ودول الكتلة الغربية حول أولويات الاتحاد الأوروبى وسياساته الداخلية والخارجية، وصولا إلى مشكلات أخرى مع دول شمال أفريقيا تارة، ودول غرب ووسط القارة تارة أخرى، ثم إلى توترات حادَّة في العلاقات مع تركيا منذ تولي الرئيس الحالي إيمانويل ماكرون للسلطة في عام ٢٠١٧، إضافة إلى ضغوط حركة الاحتجاجات المعيشية المحلية المستمرَّة في فرنسا والمعروفة بحركة "السُّترات الصفراء".

في ظلِّ هذه الأزمات تصاعدَتْ نبرة اليمين المتطرِّف باتجاه نزعة وطنية محضة تُعادِي سياسات التكامل الأوروبي والأمريكي، وتدفع باتجاه الانفتاح على روسيا والصين تحت شعار "فرنسا أولا"، كما ارتفعت نبرة الخطاب المتطرِّف ضدَّ المسلمين والأقليات والمهاجرين واللاجئين على المستوى المحلي والأوروبي تحت شعار "الأوروبيين المسيحين البيض أولا"، وقد انعكست هذه الأزمات مجتمعة على برامج المرشَّحين لانتخابات الرئاسة في فرنسا ١٠ أبريل ٢٠٢٢، في ظلِّ حالة من الاستقطاب السياسي الحادِّ بين مرشحين يمينيِّين لا يتورَّعون عن إثارة مسائل الإسلام والمسلمين والأقليات والهجرة واللجوء بشكل فجٍّ وعنيف للغاية، حتى صرَّح أحدُهم بوعود انتخابية شديدة التطرُّف تنصُّ صراحة على طرد اللاجئين وإغلاق المساجد ومنع الأذان وحظر الحجاب في فرنسا بشكل كامل، وصولًا إلى حظر إطلاق اسم محمد والأسماء العربية على المواليد، كما يعِد بذلك إريك زمور أشد مرشحي اليمين تطرُّفًا وإثارة للجدل.

لا شك أن هذا الخطاب يؤثِّر في بقية دول الاتحاد الأوروبي خاصة في مسألة تغذية النزاعات المتطرِّفة والعنصرية ضد الأجانب بوجه عام والمسلمين على وجه الخصوص باعتبار ما لفرنسا من ثقل داخل الاتحاد الأوروبى ودوائر صنع القرار السياسى والثقافى والأمني بعد ألمانيا أكبر دول الاتحاد، كما يؤثر خطاب "فرنسا أولا"، في تغذية النزعات الوطنية والقومية المنغلقة داخل الاتحاد الأوروبى بما يصبُّ في اتجاه مزيد من عمليات الإضعاف لكيان الاتحاد الذي يعاني سلسة من أزمات داخلية وخارجية متصاعدة منذ سنوات، أبرزها خروج بريطانيا من الاتحاد، وما أعقبه من نزاعات اقتصادية واجتماعية وأمنية، إضافة إلى تصاعد مشكلات الهجرة واللجوء ودورها في توتُّر العلاقات بين دول غرب وشرق القارة العجوز، وصولًا إلى تداعيات فيروس كورونا التي فاقمت من أزمات كل دولة ودفعتْها إلى الانشغال بنفسها عن غيرها خلال العامين الماضيين على الأقل، حتى اضطرَّت بعض الدول الأوروبية إلى طلب العون من خارجها.

اقتراب الورقة:

ترصد هذه الورقة معالم التوجُّهات المحلية والخارجية في برامج رموز اليمين (بتياراته الأقل والأعلى تطرُّفًا) المتنافسة على انتخابات الرئاسة في فرنسا (٢٠٢٢)، والآثار المتوقَّعة لهذه التوجُّهات على قضايا المسلمين والأقليات واللاجئين من ناحية،

(*) باحث دكتوراه في العلوم السياسية.

والعلاقات مع الاتحاد الأوروبي والعالم من ناحية أخرى، وتركِّز الورقة على وجه الخصوص برصْد مواقف أربعة مرشَّحين يمينِّين ترجِّح استطلاعات الرأي الأخيرة ارتفاع حظوظهم في الفوز بالانتخابات وهم (إيمانويل ماكرون- ماري لوبان- إريك زمور- فاليري بيكريس). ونظرًا لاتِّساع نطاق هذا الرصد فسوف يتم الاقتصار على التعريف بكل مرشَّح عبر مقولات دالَّة مستقاة من حملته الانتخابية أو خطاباته السابقة حول هذه القضايا المشار إليها تحديدًا دون التطرُّق إلى غيرها لصعوبة الإلمام بها جميعًا، خاصَّة مع ضيق المساحة المحدَّدة للورقة، على أن يجري تخصيص محور تحليلي في نهاية الورقة يركِّز على دلالات خطاب اليمين الفرنسي المتطرِّف ومآلاته بالنسبة لقضايا الداخل والخارج.

من المتطرف أكثر؟ خريطة مرشحي اليمين في الانتخابات الرئاسية

أعلن المجلس الدستوري في فرنسا (٧ مارس ٢٠٢٢)، عن تقدُّم اثني عشر مرشَّحًا للرئاسة من خلفيات مختلفة: يسارية، وليبرالية، ويمينية، وقومية، وبيئية[١]، ويستحوذ اليمين (بتياراته المختلفة) على أربعة مرشحين ذوي حظوظ عالية في الفوز بالانتخابات في سابقة قد تكون الأولى في تاريخ الانتخابات الرئاسية الفرنسية، أن يتقاسم اليمين واليمين المتطرف المراتب الأربعة الأولى في استطلاعات الرأي، ما يضع مسلمي فرنسا وأوروبا بأكملها، أمام خيارات صعبة في ظل تصاعد الخطاب المعادي للإسلام والمهاجرين في الحملات الانتخابية في أكثر من بلد أوروبي[٢]، يشير استطلاع رأي أجرته شركة "إيبسوس-سوبرا ستيريا"، وأعلنت عنه في ٢٢ يناير الماضي إلى أن الرئيس الحالي إيمانويل ماكرون، ما زال يتصدَّر نوايا التصويت بـ٢٥ بالمئة، متقدِّما بنحو ١٠ نقاط عن أقرب منافسيه، إذ حازت زعيمة اليمين المتطرف مارين لوبان على ١٥,٥ بالمئة من نوايا التصويت، وهي ذات النسبة التي حصلت عليها فاليري بيكريس، مرشحة حزب الجمهوريِّين، الذي يمثِّل اليمين الديجولي التقليدي، يليهم اليميني الأكثر تطرُّفًا إريك زمور في المرتبة الرابعة بـ١٣ بالمئة[٣]. يختلف هؤلاء المرشحون الأربعة حول عدَّة ملفَّات داخلية وخارجية، إلا أن الشيء الوحيد الذي يجمعهم هو خطابهم المعادي للمسلمين والمهاجرين، والتهويل من خطر التهديد الذي يمثِّله الإسلام على هُوية فرنسا العلمانية.

١. المرشح الأول إيمانويل ماكرون: أقل اليمين المتطرف تطرفًا

الرئيس الحالي لفرنسا (يبلغ من العمر ٤٤ عامًا) يقدِّم نفسه كمرشح لبيرالي وسطي. عمل وزيرًا للاقتصاد مع الرئيس السابق فرانسو أولاند (٢٠١٢-٢٠١٧)، واستقال قبل الانتخابات من الحزب الاشتراكي، وأسَّس حزب الجمهورية إلى الأمام (٢٠١٦)، واستطاع ضم أجنحة من اليسار وأخرى من اليمين وفاز بانتخابات ٢٠١٧، إلَّا أنه في نهاية ولايته الأولى انحاز أكثر لليمين بل واقترب من اليمين المتطرِّف (ذورة اقترابه خلال عامي ٢٠١٩-٢٠٢٠). ويسعى ليكون أول رئيس فرنسي منذ عهد جاك شيراك (١٩٩٥-٢٠٠٧) يفوز بولايتين رئاسيتين متتالتين، بعد أن أخفق في تحقيق ذلك كلٌّ من نيكولا ساركوزي (٢٠٠٧-٢٠١٢) وفرانسوا أولاند.

يراهن على تكرار سيناريو ٢٠١٧، عندما صعد إلى الدور الثاني أمام مرشَّحة اليمين المتطرِّف مارين لوبان، وانتصر عليها بشكل لافت بنسبة (٦٦,١٪)، باعتباره أقل المرشحين سوءًا بالنسبة لمنافسة متطرِّفة، بما ساهم في استقطابه شريحة من

(١) فرنسا: المجلس الدستوري يعلن خوض ١٢ مرشحًا الانتخابات الرئاسية ٢٠٢٢، موقع قناة فرانس ٢٤، ٧ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/LSczsMQ

(٢) رئاسيات فرنسا.. ٤ مرشحين رئيسيين يتبنون خطابا متشددا ضد المسلمين، موقع وكالة الأناضول التركية، ٢٤ يناير ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/tSclV05

(٣) استطلاعات الرأي تمنح ماكرون المرتبة الأولى في الانتخابات الرئاسية المقبلة، موقع إذاعة مونت كارلو الفرنسية، ٢٢ يناير ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/ESclEUT

الحزب الاشتراكي، وأخرى من اليمين، وثالثة من الفرنسيِّين ذوي الأصول الجزائرية، إلَّا أن خطابه سرعان ما تحوَّل خلال العامين الأخيرين من ولايته إلى اليمين المتطرف، مستغلًّا تنامي مشاعر العداء للمهاجرين والمسلمين بوجه خاص، بعد ذبح معلم فرنسي عرض على طلابه صورًا مسيئة للرسول محمد (صلى الله عليه وسلم) عام ٢٠٢٠، فأصدر قوانين وإجراءات تضيِّق على الحريات الدينية للمسلمين بشكل غير مسبوق من خلال إصدار قانون حمل اسم "مكافحة الانفصالية الإسلامية"[١].

يسمح هذا القانون بإغلاق المدارس التي لا تحترم قوانين الجمهورية العلمانية، كما يسمح بإغلاق المؤسسات الثقافية والجمعيات الإسلامية التي لا تحترم قواعد النظام العام أو محاربة الإهاب، كما يتضمَّن إلزام المدارس بإلغاء حصص السباحة المنفصلة للجنسين، وإجبار أولياء الأمور على حضور أطفالهم دروس الموسيقى، كذلك يشمل القانون تشديد الرقابة على تمويل دور العبادة وحظر استقدام أئمة من خارج فرنسا[٢]. هدَّد ماكرون ممثلي الاتحادات التسعة للكيانات الإسلامية في فرنسا في حالة رفضهم التوقيع على "ميثاق الجمهورية"[٣]، كما هدَّد وزير داخليته جيرالد درمانان أولياء أمور التلاميذ المسلمين من الاعتراض على طرق التدريس أو أي مادة تدريسية في المدارس التي يلتحق بها أبنائهم وإلا سيكونون عرضة للتجريم الجنائي وربما الطرد من البلاد[٤]، كما انتقد الوزير، في موضع آخر، وجود أقسام للمنتجات الغذائية الحلال في المتاجر الفرنسية معتبرًا إيَّاها مظهرًا من مظاهر الطائفية[٥].

لم يتوقَّف ماكرون عند هذا الحد، بل صدرت عنه تصريحات مستفزَّة معادية للإسلام على غرار قوله في مواضع مختلفة، إن "الإسلام ديانة تعيش أزمة في كل مكان بالعالم "، "سنعيد هيكلة الإسلام في فرنسا"[٦]، "فرنسا تتعرَّض لإرهاب إسلامي"[٧]، وصولا إلى دعمه للرسوم المسيئة للرسول تحت دعاوى حرية التعبير والعلمانية "لن نتخلَّى عن نشر الرسومات الساخرة"[٨]، إضافة إلى حلِّ عدَّة جمعيات إسلامية من بينها "التجمُّع ضد الإسلاموفوبيا بفرنسا[٩]"، المناهض للعنصرية ضد المسلمين، كما ذهب إلى استفزاز الجزائر من خلال تصريحات شكك فيها بوجود أمة جزائرية قبل الاستعمار الفرنسي[١٠]، لاستقطاب أصوات اليمين المتطرف الذي يتصاعد حجمه، بالنظر إلى التهييج الإعلامي ضد المسلمين والمهاجرين، غير أن هذه السياسة من شأنها إفقاد ماكرون، نحو مليون

(١) ماكرون يدعو إلى التصدي للنزعة الإسلامية الراديكالية الساعية إلى إقامة نظام مواز في فرنسا، موقع قناة فرانس ٢٤، ٢ أكتوبر ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي:https://cutt.ly/GgPVpt1

(٢) ماكرون يدعو إلى التصدي للنزعة الإسلامية الراديكالية الساعية إلى إقامة نظام مواز في فرنسا، موقع قناة فرانس ٢٤، ٢ أكتوبر ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/GgPVpt1

(٣) فرنسا: ماكرون يبحث مع قادة الديانة الإسلامية تشكيل مجلس للأئمة ويطالبهم بوضع "ميثاق للقيم الجمهورية"، موقع فرانس ٢٤، ١٩ نوفمبر ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/ShwXQFv

(٤) وزير الداخلية الفرنسي يهدِّد آباء التلاميذ المسلمين، موقع يوتيوب، ١٩ نوفمبر ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/3hr7Ply

(٥) وزير الداخلية الفرنسي يعرب عن انزعاجه من المنتجات الحلال بالمتاجر، موقع وكالة الأناضول التركية، ٢١ أكتوبر ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/0g3TlDJ

(٦) ماكرون يخطط "لإسلام فرنسي" دون تأثير أجنبي، موقع الجزيرة نت، ١٢ فبراير ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/NhqjPWu

(٧) ماكرون: المعلم الفرنسي ضحية إرهاب إسلامي.. ومغردون يردون "فيديو"، موقع الجزيرة نت، ١٧ أكتوبر ٢٠٢٠ ، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/AgloT4A

(٨) ماكرون في حفل تأبين بجامعة السوربون للمدرس الفرنسي: صامويل باتي قُتل "لأنه كان يجسِّد الجمهورية"، موقع قناة فرانس ٢٤، ٢١ أكتوبر ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/RgH3XdA

(٩) فرنسا: بدء إجراءات حكومية لإغلاق ستة مساجد وحل جمعيات تروج للإسلام المتطرف، قناة فرانس ٢٤، ٢٩ سبتمبر ٢٠٢١، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/PSObwZe

(١٠) هل كانت هناك أمة جزائرية قبل الاستعمار الفرنسي؟، موقع إذاعة مونت كارلو الفرنسية، ١٢ أكتوبر ٢٠٢١، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/wSOI9au

وراجع أيضًا: تصريحات ماكرون تثير أزمة دبلوماسية مع الجزائر والرئيس الفرنسي يدعو إلى "التهدئة"، موقع قناة فرانس ٢٤، ٥ أكتوبر ٢٠٢١، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/MSOI52E

و٢٠٠ ألف من أصوات الناخبين من أصول جزائرية كانت حاسمةً في الدور الأول من انتخابات ٢٠١٧، ناهيك عن مئات الآلاف من المسلمين الفرنسيِّين من أصول مختلفة.

وقد كشف إريك زمور (المرشح اليمينى الأكثر تطرفًا) في كتابه "فرنسا لم تقل كلمتها الأخيرة" عن نقاش هاتفي مطوَّل دار بينه وبين ماكرون، تطرَّقا خلاله للعديد من النقاط حول الوجود الإسلامي في فرنسا والحرب الحضارية التي تستهدف الثقافة المحلية وأعداد المهاجرين التي تزداد يوما بعد يوم. يقول زمور: قلت لماكرون إن الأفراد مختلفون، فهم طيبون أو أشرار، لا يهم، المهم هو ذلك اللاوعي الجماعي الإسلامي الذي يرغب في استعمار البلد الذي استعمره هو في الأمس القريب.. اتَّفق معى ماكرون في هذه النقطة، لكنه اعتبر أن أي تصعيد في هذا الاتجاه سيدفع البلاد إلى حرب أهلية لا نهاية لها.. أخبرت ماكرون أن دخول فرنسا في حرب أهلية ليس إلا مسألة وقت، كما أخبرته بامتلاكي مشروعًا كاملًا مع إجراءات فورية لعلاج هذه المعضلة، فقاطعني قائلًا "أنا مهتمٌّ بهذا المشروع، مكتبي سيتواصل معك في أقرب فرصة"[١].

يقدِّم ماكرون نفسه منذ انتخابه عام ٢٠١٧، كقائد موالٍ لأوروبا في مواجهة "القوميِّين" و"الشعبويِّين"، أصحاب النزعات الوطنية والقومية المغلقة المهدِّدة لكيان الاتحاد، وقد عبَّر ماكرون عن هذه الرؤية مجدَّدًا في خطاب افتتاحي ألقاه أمام البرلمان الأوروبي (١٩ يناير ٢٠٢٢) في إطار رئاسة بلاده للاتحاد (لمدة ستة أشهر تنتهي يونيو القادم). يرفع ماكرون شعار "أوروبا قوية ومستقلَّة"[٢]، ويدعو الأوروبيِّين إلى التحلِّي بـ"الجرأة" لكي يفرض الاتحاد نفسه، كقوة مستقبلية تتمتَّع بالسيادة ولا تعتمد على قوى أخرى عالمية (يقصد الولايات المتحدة الأمريكية)، ويرى ماكرون أن أوروبا بحاجة إلى تأسيس نظام جديد للأمن والاستقرار يستدعي عملية إعادة تسلُّح استراتيجية، ومحادثات صريحة مع روسيا، كما يدعو إلى مواجهة الانقسامات بين الأوروبيِّين، واستعادة وحدة الصف بين دول القارة المتنازعة، كما دعا ماكرون إلى مراجعة علاقة الاتحاد بدول البلقان الغربية باتجاه تقديم فرصٍ حقيقية للانضمام إليه، كما دعا أيضًا إلى تحالف جديد مع الدول الأفريقية. وحثَّ ماكرون (فى موضع آخر) الأوروبيين على ضرورة التخلِّي عن السذاجة في التعامل مع واشنطن والتحلِّي بروح البراجماتية الأمريكية، واستخلاص العبر من الخيارات الاستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة في خصومتها مع الصين، يقول ماكرون "الولايات المتحدة الأمريكية صديق تاريخي كبير وحليف قيِّم، لكن لا بدَّ لنا من الإقرار بأنه منذ أكثر من عشر سنوات، تركِّز الولايات المتحدَّة جهودها بالمقام الأول على نفسها، ولها مصالح استراتيجية تعيد توجيهها إلى الصين والمحيط الهادئ.. هذا من حقِّهم، إنها سيادتهم الخاصة.. لكنَّنا سنكون هنا ساذجين أو سنرتكب خطأ فادحًا إذا رفضْنا استخلاصَ كلِّ العبر لأنفسنا.. علينا كأوروبيِّين تحمُّل قسطنا من المسؤولية في تأمين حمايتنا الخاصة. هذا ليس بديلًا عن التحالف مع الولايات المتحدة، ليس استعاضة عنه، بل هو تحمُّل مسؤولية هذه الركيزة الأوروبية في إطار الحلف الأطلسي"[٣]. تتوافق هذه التصريحات مع تصريحات أخرى لماكرون عقب انسحاب بريطانيا من الاتحاد عام ٢٠١٧، قال فيها "أوروبا التي نعرفها ضعيفة جدًّا وبطيئة جدًّا وغير فاعلة.. أوروبا التي تعمل بفاعلية ٢٨ دولة لا يمكن أن تعمل مثل أوروبا بستِّ دول.. نحن بحاجة إلى أوروبا أكثر سهولة وأقل بيروقراطية خصوصًا بشأن السياسة الزراعية المشتركة"[٤]. يرغب ماكرون

(١) إريك زِمُّور.. هل اقترب "الحاقد على المسلمين" من رئاسة فرنسا؟، موقع ميدان - الجزيرة، ٢٨ أكتوبر ٢٠٢١، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/5Sjn1Hb

(٢) رئاسة الاتحاد الأوروبي.. ماكرون يعرض رؤيته لـ "أوروبا قوية ومستقلة"، موقع وكالة دويتشه فيله الألمانية، ١٩ يناير ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://p.dw.com/p/45nl9

(٣) ماكرون يحث الأوروبيين على التخلي عن "السذاجة" في علاقاتهم بواشنطن، موقع وكالة دويتشه فيله الألمانية، ٢٨ سبتمبر ٢٠٢١، متاح عبر الرابط التالي: https://p.dw.com/p/40yZc

(٤) ماكرون عرض رؤيته للاتحاد الأوروبي لما بعد خروج بريطانيا، موقع swissinfo التابع لهيئة الإذاعة والتلفزيون السويسرية، ٢٦ سبتمبر ٢٠١٧، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/5SsjoqD

أيضًا في تحديث ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد، ليكون أكثر وضوحًا بشأن حماية البيئة، والحق في الإجهاض على وجه الخصوص.

أما بالنسبة لملفَّي الهجرة والأمن، فيُطالب ماكرون بتعديل نظام فيزا شينجن الأوروبية -المعنية بحرية التنقل[١]- عبر تكثيف المراقبة على الحدود الأوروبية، وتحسين التنسيق مع البلدان الأصلية للمهاجرين لتسهيل عودتهم إليها، كما أعلن رغبته في التعاون مع دول حوض البحر المتوسط لتنظيم الهجرة وتسهيل تنقُّل الأفراد بين شماله وجنوبه[٢]. لم يتطرَّق خطاب ماكرون الانتخابي إلى عقاب الدول التي لا تستجيب لطلبات ترحيل المهاجرين غير الشرعيِّين أو المدانين بجرائم، إلا أن سياساته الفعلية اعتمدتْ ذلك خلال العام الأخير من ولايته الأولى، ففي ٢٨ سبتمبر ٢٠٢١، أصدرت حكومتُه قرارًا بتقليل عدد تأشيرات الدخول للتونسيِّين بمقدار الثُّلث، وبتقليص العدد للنصف لمواطني الجزائر والمغرب، ما أثار أزمةً دبلوماسيةً مع دول شمال أفريقيا الثلاث. وقالت الحكومة صراحة إن قرارها بتقليص عدد التأشيرات الممنوحة لمواطني دول شمال أفريقيا، كان ضروريًّا بسبب عدم قيام الدول الثلاث بما يكفي للسماح للمهاجرين غير الشرعيِّين بالعودة[٣].

٢. المرشحة الثانية مارين لوبان: أقوى مرشَّحي اليمين المتطرف

محامية (تبلغ من العمر ٥٤ عامًا)، وهي قائدة حزب "التجمع الوطني الفرنسي" اليميني المتطرِّف منذ عام ٢٠١١، بعد إقصاء والدها عن رئاسة الحزب (كان يسمَّى الجبهة الوطنية وجرى تغيير اسمه مع تولِّيها زعامة الحزب). صعدت للجولة الثانية في انتخابات عام ٢٠١٧، وخسرتْها أمام الرئيس الحالي إيمانويل ماكرون. وقد اشتهرت بمواقفها المعادية للمسلمين واللاجئين والمهاجرين، وتدعو إلى ترحيل كلِّ المهاجرين غير الشرعيين على الفور، وإمهال الأجانب المقيمين بطريقة شرعية ممَّن لا يجدون عملا، ثلاثة أشهر لإيجاد وظيفة أو الرحيل، مع فرض مراقبة صارمة على الحدود التي تتقاسمها فرنسا مع الدول الأوروبية. ترفض لوبان تصنيف حزبها كيمين متطرف، وتصر على وصفه بأنه "يمين وطني"، كما تصفه في مواضع أخرى بأنه "لا يمين ولا يسار"، إلَّا أن تصريحاتها وأعضاء حزبها يغلب عليهم طابع عرقي حاد شديد الفظاظة. على سبيل المثال، صرَّح النائب جوليان أودول -الذي ينتمي لحزب مارين لوبان- بأنه يفضِّل موت المهاجرين العالقين عند الحدود بين بيلاروسيا وبولندا من البرد على أن يدخلوا إلى أوروبا الغربية، كما أعتبر أن ١٠٠٪ من الإرهابيِّين الإسلاميِّين من حمَلة الجنسية الفرنسية لا يعتبرون أنفسهم فرنسيِّين، بل أعداء فرنسا[٤].

تطالب لوبان بمنع ارتداء الحجاب للفتيات الصغيرات، منتقدةً عدم سعي حكومة ماكرون للعمل على منع ذلك رغم تقدُّم حزبها بطلبات لمنعه بما يشكِّك في نوايا الحكومة بمحاربة

(١) يطالب ماكرون بتعديل اتفاقية شينجن الأوروبية منذ عام ٢٠١٩، راجع في تفاصيل ذلك: ماكرون يقدم مقترحات لأوروبا جديدة وإعادة النظر بفضاء شنغن، موقع وكالة دويتشه فيله الألمانية، ٤ مارس ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://p.dw.com/p/3ERA3

وراجع أيضًا: هجمات فرنسا: ماكرون يدعو إلى إصلاح بشأن حرية التنقل في الاتحاد الأوروبي، موقع بي بي سي، ٥ نوفمبر ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/5SjTdF3

وراجع أيضا: ماكرون يدعو لقواعد جديدة لوقف تدفق الهجرة إلى أوروبا، موقع يورو نيوز، ٣ فبراير ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/xSjTb8e

(٢) ماكرون يأمل في اتفاق جديد حول الهجرة بين الاتحاد الأوروبي وإفريقيا، موقع قناة فرانس ٢٤، ٢٧ أكتوبر ٢٠٢١، متاح عبر الرابط التالي:https://cutt.ly/vSjTYGW

(٣) ردود فعل غاضبة بعد تخفيض فرنسا عدد التأشيرات لمواطني الدول المغاربية، موقع بي بي سي، ٢٩ سبتمبر ٢٠٢١، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/ISjE4NP

(٤) سياسي فرنسي يفضل تجمد المهاجرين حتى الموت في البحر عن دخول فرنسا، موقع الجزيرة نت، ١٢ نوفمبر ٢٠٢١، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/aSslkqX

ما أسمتْه بـ"السرطان الإسلامي"[١]. تَعِدُ لوبان، إذا وصلت إلى سدَّة الحكم، بتجميد جميع مشاريع بناء المساجد في فرنسا إلى حين التحقُّق من مصادر تمويلها، وتوسيع قانون منع ارتداء الرموز الدينية في المدارس ليشمل الأماكن العامة، ومنع الحجاب وليس النقاب أو البرقع، فحسب (نشر لها المنافس الأكثر تطرفًا إريك زمور صورة مع فتاة محجبة قبل الانتخابات للمزايدة عليها)[٢]. كما تدعو أيضًا إلى منع ذبح الحيوانات وفق الشريعة الإسلامية، وبيع اللحم أو تقديمه في المطاعم على أنه "حلال"[٣]، أو وفق الديانة اليهودية. تعارض أيضًا زواج المثليّين وتدعو لاستفتاء شعبي مضاد لمن يروجون له، بالإضافة إلى معارضتها لشرعنة الإجهاض[٤].

تطرح لوبان شعار "الفرنسيين أولا"، والذي يعني إعطاء الأولوية لمن يحملون الجنسية الفرنسية على غيرهم في السكن والمساعدات الاجتماعية والعمل (إذا كانت الكفاءة متساوية)، كما تعترض على سياسة التبادل الحر في الاقتصاد، وترى أنها تفرض على فرنسا تنافسًا مجحفًا مع الدول النامية، ولذلك تقترح نوعًا من الحماية المعقولة للاقتصاد الوطني، لا تصل إلى الانغلاق تمامًا. دعتْ لوبان في انتخابات ٢٠١٧ إلى خروج تدريجي من منطقة اليورو والعودة إلى الفرنك الفرنسي[٥]، كما دعت إلى التقارب مع إسرائيل -خلافًا لوالدها جان ماري لوبان رئيس الحزب السابق- وتنتقد الحملات الداعية إلى مقاطعة إسرائيل بأنها "عنصرية"، مؤكِّدة أنها لن تسمح بمعاداة السامية في حزبها[٦].

تُعارض لوبان سياسات التكامل الأوروبي وتدعو إلى تعزيز النزعات الوطنية والقومية بداخله باتجاه مزيد من الإضعاف لسلطات الاتحاد المركزية، وتسعى إلى تشكيل تحالف أوروبي داعم لهذه التوجُّهات في مقابل من تُطلق عليهم "دعاة العولمة والأوربة" وعلى رأسهم ماكرون. وأعلنت في يوليو ٢٠٢١ عن تدشين تكتُّل مكوَّن من ١٦ حزب أوروبي يهدف إلى إصلاح أوروبا عبر معارضة سياسات تقوية مؤسسات الاتحاد وإضعاف المركزية الأوروبية[٧]. كما تدعو إلى انسحاب فرنسا من حلف الناتو أو إعادة توجيه أولويات الحلف نحو محاربة الأصولية الإسلامية،باعتبارها أكبر تهديد للعالم[٨]. هاجمت الاتحاد الأوروبي في يوليو ٢٠٢١، لوصوله إلى اتفاق خاص بتعزيز عمل "وكالة اللجوء الأوروبية" في إعادة توزيع المهاجرين الوافدين إلى الدول المطلَّة على المتوسط (مثل اليونان وإيطاليا وإسبانيا) على باقي الدول الأوروبية، وقالت لوبان إن هذه الاتفاقية ستؤدِّي إلى غمْر الدول الأوروبية بالمهاجرين، كما دعتْ إلى مهاجمة الاتحاد

(١) هاجمت الإسلام ووصفته بالسرطان.. مارين لوبان تدعو لمنع ارتداء الحجاب، موقع الجزيرة نت، ١٨ يناير ٢٠٢١، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/ASjTVSV

(٢) زمور يستفز لوبان بصورة لها مع فتاة محجبة قبل انتخابات الرئاسة الفرنسية، موقع الجزيرة مباشر، ١٦ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي:https://cutt.ly/BSjYeK7

(٣) لوبان: فرنسيون يأكلون الحلال دون علمهم وعلى الحكومة أن تتحرك، موقع روسيا اليوم، ٢٥ أكتوبر ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/JSOOD4X

راجع أيضًا: مارين لوبان تهاجم مجددًا ذبح الحيوانات وفقًا للشرائع الدينية، موقع قناة فرانس ٢٤، ٢٧ أبريل ٢٠١٧، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/TSOOkrp

وراجع أيضًا: مرشحة اليمين المتطرف مارين لوبان تثير قضية اللحوم الحلال لجذب الناخبين الفرنسيين، موقع قناة فرانس ٢٤، ١٩ فبراير ٢٠١٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/VSOORuK

(٤) راجع موقف لوبان من الإجهاض وزواج المثليين، منشورة ضمن جزء المعلومات المخصص عن لوبان على موقع وكالة دويتشه فيله الألمانية، ٢ يوليو ٢٠٢١، متاح عبر الرابط التالي: https://p.dw.com/p/1HIYs

(٥) مارين لوبان: المرأة التي تريد "ترحيل جميع المهاجرين" من فرنسا، موقع بي بي سي، ١٤ ديسمبر ٢٠١٥، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/uSODUFi

(٦) مارين لوبان تحاول مغازلة الإسرائيليين من خلال مقابلة تلفزيونية، موقع قناة فرانس ٢٤، ١٧ فبراير ٢٠١٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/bSjUcZJ

(٧) لوبان وسالفيني وأوروبان يطلقون تحالفا يمينيا في البرلمان الأوروبي، موقع دويتشه فيله الألماني، ٢ يوليو ٢٠٢١، متاح عبر الرابط التالي: https://p.dw.com/p/3vxyD

(٨) لوبان تدعو إلى إعادة توجيه الناتو لمحاربة المتطرفين الإسلاميين، موقع روسيا اليوم، ١٢ يناير ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/6SjUpcj

الذي يقرّر من وراء ظهر الشعوب أمورًا خطيرة، ويمنح نفسَه حقَّ السيطرة والرقابة على الدول الأعضاء[١].

أطلقت لوبان تصريحات شديدة اللهجة ضدَّ الجزائر (في ٥ أكتوبر ٢٠٢١)، ودعتْ إلى حرمان مواطنيها من التأشيرات ووقْف تحويلاتهم البنكية بسبب رفض استقبال المواطنين الجزائريّين الذين قرَّرت فرنسا ترحيلهم. قالت لوبان في مقطع فيديو معبر عن توجُّهها "إن الجزائر التي تعوَّدت على ضعف القادة الفرنسيّين عليها أن تحترم فرنسا، لقد استدْعت سفيرها ورفضت تحليق طائراتنا العاملة في مالي لمحاربة الإسلاموية.. هذا القرار يشكِّل خطرًا على بلديْنا وعلى أمن دول أفريقيا، وهو قرار غير مقبول وعلى فرنسا أن تفصل في هذا الشأن. تعتقد الجزائر أن فرنسا مدينة أبدية يمكن لمواطنيها الدخول إلى أراضيها في أي وقت.. لن نمنح تأشيرات للجزائريّين ما دامت الجزائر ترفض استقبال مواطنيها الذين قرَّرت فرنسا ترحيلهم"[٢].

خفَّفت لوبان من طرحها المعادي للاتحاد في برنامجها الحالي مقارنة بعام ٢٠١٧؛ عندما وعدت بتنظيم استفتاء شعبي لمغادرة الاتحاد الأوروبي[٣]. تقترح لوبان هذه المرة، إدراج سيادة القانون الفرنسي على القانون الأوروبي عبر تعديل دستوري[٤]، كما أبدت دعمها لبولندا في نزاع مماثل مع الاتحاد بعد صدور قرار من أعلى سلطة قضائية فيها بوجود مواد في الاتفاقيات الأوروبية تتعارض مع الدستور البولندي[٥]. كما تدعو لوبان إلى تحرير الشعوب والدول الأوربية من أَسْرِ اتحاد تراه يخنقهم ويحرمهم من سيادتهم ويقوِّض ديمقراطيتهم بشكل خطير[٦]، وتدعو أيضًا إلى تقويض اتفاقيات التجارة الحرة والعودة إلى السياسات الحمائية كما تفعل الولايات المتحدة والصين والهند (الاتحاد الأوروبي مخطئ لإنه لا يزال يعتمد الليبرالية المتطرفة والتجارة الحرة في الوقت الذي يبتعد العالم بأسره عن هذا النموذج الاقتصادي، لقد عادت الولايات المتحدة إلى حماية منتجاتها الوطنية، والصين تفعل الأمر ذاته، والهند كذلك، فيما نحن لا زلنا نعتدُّ باتفاقات التجارة الحرة.. يتعيَّن علينا نحن أيضًا تقديم بعض أشكال الحماية لاقتصاديات بلداننا، وهو أمر لم يَسْعَ لأجله الاتحاد الأوروبي خلال سنوات طويلة[٧].

٣. المرشحة الثالثة فاليرى بيكريس: أوسط اليمين المتطرف تطرُّفًا

مرشحة حزب الجمهوريّين المحافظ الذي يمثِّل اليمين التقليدي في فرنسا (تبلغ من العمر ٥٤ عامًا)، وهي أول مرشحة نسائية للرئاسة في تاريخ الحزب. سبق أن شغلت منصب وزيرة الموازنة في عهد ساركوزي (٢٠٠٧-٢٠١٢). وَعَدَتْ في حملتها

(١) مارين لوبان تنتقد إنشاء وكالة أوروبية للجوء وتدعو إلى مواجهة السلطات التي تقرر دون نقاش، موقع مهاجر نيوز ، ١ يوليو ٢٠٢١، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/0SjINNW

(٢) لوبان تطلق تصريحات نارية ضد الجزائر وتدعو لحرمان مواطنيها من التأشيرات ووقف تحويلاتهم البنكية، موقع روسيا اليوم ، ٥ أكتوبر ٢٠٢١، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/sSjUMZO

(٣) الطريق إلى الإليزيه: مارين لوبان التي لا تريد الخروج من الاتحاد الأوروبي!، موقع إذاعة مونت كارلو الفرنسية، ١٥ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/rSOAvGR

(٤) لوبان تعد بتعديل دستوري يكرس "الأولوية الوطنية" إذا انتخبت رئيسة لفرنسا، موقع روسيا اليوم، ٢٩ سبتمبر ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/4SOSmE0

(٥) لوبان تدعم بولندا في نزاعها على السيادة مع الاتحاد الأوروبي، موقع جريدة الشروق، ٢٢ أكتوبر ٢٠٢١، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/6SODftf

وراجع تفاصيل أكثر حول الموضوع في: بولندا تؤكد رغبتها بالبقاء في الاتحاد الأوروبي غداة قرار قضائي يضع عضويتها على المحك، موقع قناة فرانس ٢٤، ٨ أكتوبر ٢٠٢١، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/aSODHma

وراجع أيضا: " سيادة القانون الأوروبي على القانون الوطني في بولندا أبرز محاور قمة بروكسل"، موقع قناة فرانس ٢٤، ٢٢ أكتوبر ٢٠٢١، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/3SODZog

(٦) " مارين لوبان تشن هجومًا على الاتحاد الأوروبي في حملتها للانتخابات الأوروبية، موقع يورو نيوز، ١٤ أبريل ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/iSOFWyb

(٧) مارين لوبان لـ"يورونيوز": على الاتحاد الأوروبي أن يتعلم درسًا من "بريكست"، موقع يورو نيوز، ٤ فبراير ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/JSOFNVb

الانتخابية الحالية بالقضاء على كل مظاهر الإسلام في فرنسا في إطار دفاعها عن العلمانية، واعتبرت الحجاب دليلًا على خضوع المرأة وليس فريضة دينية. قالت في أول تجمع انتخابي لها أمام الآلاف من أنصارها "بالنسبة لي الحجاب ليس قطعة ملابس مثل غيرها وليس فريضة دينية.إنه دليل على خضوع المرأة. إذا أصبحتُ رئيسة الجمهورية، لن تكون أيُّ امرأة خاضعة"[١]، كما أكَّدت على مواصلة النضال من أجل العلمانية من خلال رفض الملابس الدينية مثل البوركيني في المسابح العامة منتقدة حكومة الرئيس ماكرون لرفضها منع ارتداء الحجاب في المنافسات الرياضية.

لا تختلف فاليري بيكرس، كثيرًا في مواقفها المعادية للمهاجرين عن مرشحي اليمين الآخرين، إذ تعهَّدت في حال انتخابها لرئاسة فرنسا بأن تكون أكثر تشدُّدًا بشأن الهجرة. تتعهَّد بيكرس بترحيل الأجانب الذين يمثِّلون تهديدًا للأمن العام بشكل فوري، خصوصًا من الذين يتبنون خطابًا إسلاميًّا متشدِّدًا، واتَّهمت ماكرون بالضعف في مواجهة الهجرة غير الشرعية، كما وعدت بتنظيم استفتاء شعبي لإجراء تعديلات في ملف الهجرة باتجاه تحديد عدد المهاجرين المسموح باستقبالهم سنويًّا حسب المهنة والبلد، مع تشديد شروط التجنيس مع ربط الإقامة بإتقان الفرنسية[٢]، كما تتوعَّد الدول التي ترفض استقبال مواطنيها من المهاجرين غير الشرعيِّين بتعليق منح تأشيرات جديدة لرعاياها، مع إلغاء الخدمات الاجتماعية المقدَّمة لهذه الفئة،واقتصار المساعدة الطبية لهم في قسم الطوارئ وعلى المصابين بأمراض مُعدية.

وقد صرَّحت في برنامج تلفزيوني (٦ فبراير ٢٠٢٢) بأن عدد المهاجرين غير الشرعيِّين الذين دخلوا الاتحاد الأوروبي العام الماضي بلغ ٤٠ مليون شخص. إلا أن هذا العدد، خاطئ تمامًا، ومبالغ فيه إلى حدِّ الهوس، ولا يتوافق مع الأرقام الرسمية المسجَّلة في قاعدة بيانات الاتحاد الأوروبي، والتي تقدِّر أعدادهم بنحو ١٢٥ ألفًا فقط. تقول بيكريس ردًّا على سؤال حول موقفها من بناء جدران على الحدود الأوروبية "كل عام يدخل عشرات ملايين المهاجرين إلى الاتحاد الأوروبي بشكل غير شرعي.. أعتقد أن حوالي ٤٠ مليون مهاجر هذا العام دخلوا إلى أوروبا دون أي مراقبة"[٣]. يعود رقم الـ٤٠ مليون الذي استخدمته بيكريس إلى تصريح المفوضة الأوروبية إيلفا جوهانسون التي ذكرت دخول ٣٩ مليون شخص إلى الاتحاد الأوروبي دون أن يُسَجَّلوا ضمن قاعدة البيانات المشتركة "SIS"، وذلك الرقم يشمل أعداد السائحين والمقيمين في الدول الأوروبية، أي أن ذلك ليس له علاقة بأعداد المهاجرين[٤].

(١) الحجاب دليل على الخضوع.. مرشحة لرئاسة فرنسا تتعهد بمنع ارتداء الحجاب، موقع الجزيرة نت، ١٥ فبراير ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/LSjObh2

(٢) فرنسا: مرشحة حزب "الجمهوريون" للرئاسة تتعهد بوقف الهجرة غير المنضبطة، موقع قناة فرانس ٢٤، ١١ ديسمبر ٢٠٢١، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/PScttcg

(٣) راجع مغالطة فاليرى بيكريس حول أرقام المهاجرين غير الشرعيين: "٤٠ مليون مهاجر دخلوا أوروبا".. أرقام خاطئة ومضخّمة تقدمها المرشحة اليمينية للانتخابات الفرنسية، موقع مهاجر نيوز، ٨ فبراير ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/DSjOX5j

(٤) تشير الأرقام الرسمية (Eurostat) إلى عبور ١٢٥ ألف مهاجر الحدود الأوروبية بشكل غير شرعي خلال العام ٢٠٢٠. أي أنهم تمكنوا من الدخول إلى دولة أوروبية دون أن يمروا عبر الحدود الرسمية ودون أن يمتلكوا تأشيرات الدخول اللازمة.من هؤلاء الـ ١٢٥ ألف، وصل حوالي ٨٦ ألف (٨٦,٣٠٠) مهاجر إلى الاتحاد الأوروبي عبر الحدود البحرية (مثلا من ليبيا إلى إيطاليا عبر البحر المتوسط)، ودخل حوالي ٣٨ ألف (٣٨,٨٠٠) عبر الحدود البرية (مثلا من تركيا إلى شمال اليونان). أما فيما يتعلق بالعام الماضي، تُظهر أحدث الأرقام المنشورة دخول حوالي ٨٥ ألف مهاجر إلى الاتحاد الأوروبي بشكل غير موثَّق خلال الأشهر السبعة الأولى من ٢٠٢١. وقدرت وكالة حرس الحدود الأوروبية (فرونتكس)، أن هذا العدد بحوالي ٢٠٠ ألف خلال العام الماضي بأكمله، أي أن ذلك يمثل ٠,٠٥٪ من إجمالي عدد سكان الاتحاد الأوروبي. وبالتالي، هناك بالفعل ارتفاع بعدد الوافدين إلى أوروبا، لكن ذلك يعود إلى تخفيف قيود السفر المرتبطة بفيروس كورونا. بناء على ذلك، هناك فارق كبير بين تصريحات المرشَّحة اليمينية والأرقام الحقيقية التي تشير إلى وصول عشرات الآلاف وليس عشرات ملايين الأشخاص. بحسب الإحصائيات السكانية، بلغ عدد القاطنين في دول الاتحاد الأوروبي ٤٤٧,٣ مليون نسمة في بداية العام ٢٠٢٠، وكان بينهم ٢٣ مليون شخص من جنسيات أخرى غير أوروبية (٥,١٪). وفي عام

تُشَدِّدُ مرشَّحة الحزب الجمهوري في رؤيتها للاتحاد الأوروبي على أولوية تشديد ضبط الحدود، تحت شعار "لا أوروبا بلا حدود". وقد صرَّحت في زيارة إلى اليونان (١٤ يناير ٢٠٢٢) بأن "مسألة الحدود هي المفتاح لبناء القوة الأوروبية في الوقت الراهن.. هناك أبواب ويجب أن تَمُرَّ من الباب.. عندما نريد دخول منزل شخص، فإننا نطرق الباب ونطلب الإذن بالدخول. إنه ليس نموذجًا حيث كل الأبواب مفتوحة للجميع"[١]. ترغب بيكريس في إصلاح شامل لاتفاقية «شينجن»، من خلال تنظيم المراقبة البيومترية لجميع أولئك الذين يرغبون في دخول الأراضي الأوروبية، وتسريع تجنيد ١٠ آلاف من حرس الحدود من "فرونتكس" (الوكالة الأوروبية لحرس الحدود والسواحل)، كما تطالب بإنهاء مفاوضات الاتحاد الأوروبي مع تركيا[٢]. وفي ما يتعلق بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، تؤكد بيكريس على الدفاع عن تراخيص الصيادين الفرنسيّين (يعيش البلدان منذ أشهر على إيقاع أزمة حادة بسبب رخَص الصيد البحري ما بعد خروج بريطانيا من الاتحاد).كما تريد المرشَّحة اليمينية أن تضيف إلى كلٍّ من وزرائها الكبار سكرتير دولة، يكون مسؤولًا عن الذهاب إلى بروكسل، للدفاع عن مصالح وزارته هناك، وكذلك تريد من كل مسؤول كبير أن يقوم بجولة في مؤسسة أوروبية. فضلًا عن خفض مساهمة فرنسا الوطنية في الميزانية الأوروبية. وتطالب بيكريس أيضًا بفرض ضريبة على الكربون المستورد على الحدود الأوروبية، وتدعو إلى الاستفادة من مصادر الطاقة الفرنسية المحلية (الطاقة النووية)[٣]، والاعتماد عليها في النشاط الاقتصادي بشكلٍ مستدام رغم المخاطر البيئية والصحية المثارة حولها منذ انفجار بعض المفاعلات النووية المستخدمة في توليد الطاقة الكهربائية منذ عام ٢٠١١.

٤. المرشح الرابع إريك زمور: أشد المتطرفين تطرفًا

صحفي يهودي من أصول جزائرية لعائلة قدمت إلى فرنسا خلال حرب التحرير الجزائرية، يبلغ من العمر (٦٣ عاما) وهو مرشح حزب يسمى "الاسترداد"، يقدِّم نفسه على أنه فرنسي يهودي بدرجة أولى ثم يهودي من أصل بربري، عند الحديث عن منحدر عائلته. يوصف بأنه "ترامب فرنسا"[٤]، معروف بشدَّة عدائه للمسلمين والاتحاد الأوروبي، وحرصه على إثارة الجدل عبر تصريحات عرقية (عنصرية) حادة في وسائل الإعلام خاصة المرئية التي يظهر فيها بشكل مكثف منذ عام ٢٠٠٦. يتَّخذ خطًّا مختلفًا عن رجال السياسة اليمينيّين الذين يحاولون الحفاظ على شكل دبلوماسي لخطابهم في المحافل الرسمية وأمام وسائل الإعلام، حيث يبدو أن الرجل لا يحفل بهذه الشكليات، فضلًا عن أن يكترث باتهامه بحيازة علاقات حزبية سرية مع تنظيمات فاشية ونازية في فرنسا وأوروبا.

يشكِّل برنامج الهجرة العمود الفقري لبرنامجه الانتخابي، وهو أهم ما يجذب شريحة من الناخبين إليه. لا يعترف بسياسة الاندماج والتعدُّدية الثقافية والعرقية في المجتمعات الأوروبية، ويصرُّ على ضرورة صهر وتذويب المهاجرين وأبنائهم في المجتمع والثقافة الفرنسية بشكل تام لأنهم اختارو العيش في محيطها، "سياسة تذويب الأجانب داخل المجتمع الفرنسي تتطلَّب من كل أجنبي تجريد نفسه من أي انتماء ديني أو ثقافي أو اجتماعي سابق ليعيش فقط على الطريقة الفرنسية.. أنا يهودي من أصل جزائري. كبرت في ضواحي باريس لكن الإرث العائلي والتاريخ

٢٠١٩ تشير أحدث الأرقام المتوفرة على Eurostat إلى أنه قد وصل حوالي ٢,٧ مليون شخص إلى الأراضي الأوروبية، وهو رقم يشمل جميع الوافدين ممَّن دخلوا بشكل رسمي أو غير رسمي. وذلك يبيّن إلى أي مدى هذا الرقم (٤٠ مليون) الذي ذكرته المرشحة اليمينية الفرنسية لا يمتُّ للواقع بصلة.

(١) مرشحة رئاسية فرنسية: هناك حاجة لتعزيز حدود الاتحاد الأوروبي، موقع روسيا اليوم، ١٤ يناير ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/xScyOze

(٢) «من إصلاح شينغن إلى الخروج من الناتو».. كيف يرى مرشحو الرئاسة الفرنسية مستقبل أوروبا؟، موقع صحيفة الرؤية الإماراتية، ٢٢ يناير ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/cScux1B

(٣) المفاعلات النووية الفرنسية: القنبلة الموقوتة؟، موقع قناة فرانس ٢٤، ٩ فبراير ٢٠١٧، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/5SnEEDW

(٤) إريك زمور: هل يريد أن يصبح "ترامب فرنسا"، موقع بي بي سي، ٢١ نوفمبر ٢٠٢١، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/2SjnYdH

غيراني لكي أصبح اليوم فرنسيًّا بالكامل"[١]. يحاكم أمام القضاء الفرنسى بشكل منتظم بسبب الإساءات اللفظية المتكرّرة ضدَّ المهاجرين واللاجئين. يصف اللاجئين القصر "باللصوص والقتلة والمغتصبين". واجه ١٥ قضية مماثلة، أدين في حالتين بالتحريض على الكراهية[٢]. ووعد في برنامجه الانتخابي بإنهاء الهجرة الشرعية وغير الشرعية، كما وعد بإلغاء حق لمِّ شمْل أُسر المهاجرين، وحظر استقبال الطلاب من أفريقيا، كما تضمَّن برنامجه إلغاء المساعدات الاجتماعية والطبية للمهاجرين غير الأوروبيّين، وتجريد المتورّطين في جرائم من مزدوجي الجنسية من الجنسية الفرنسية وإعادتهم إلى بلدانهم الأصلية، مع تشديد أكثر لشروط التجنُّس، ومنع تسوية أوضاع أي شخص دخل التراب الفرنسي بطريقة غير شرعية، وعدم تجديد إقامة مهاجر بقِي دون عمل أكثر من ستة أشهر[٣].

يروج لنظرية "الاستبدال الكبير"[٤] وهي نظرية قديمة تبنَّتها الحركة النازية التي كانت تروّج للتهديد بقرب اندثار الشعوب الأوروبية البيضاء وخطر اليهود على العرق الآري. يحاول اليمين الفرنسي المتطرّف إسقاط هذه النظرية على المسلمين، عبر الترويج لنظرية مؤامرة مفادها أن الفرنسيّين الأصليّين الذين يدينون بالمسيحية يتمُّ استبدالهم عمدًا بمهاجرين مسلمين، وذلك بتواطؤ من النخب الفرنسية. (هذه النظرية كانت مصدر إلهام للأسترالي رنتون تارانت الذي نفذ مذبحة المسجدين، في مدينة كرايستشيرش بنيوزيلندا في العام ٢٠١٩ والتي أسفرت عن مقتل ٥١ شخصًا بهدف بثّ الخوف في صدور من وصفهم بالغزاة ومنهم السكان المسلمون أو المهاجرون غير الأوروبين بشكل عام)[٥].

يروج زمور إلى أن فرنسا تخضع لعملية غزو مستمرة منذ ثلاثين عامًا، وأنها تعيش صراعًا باتجاه أسلمة المجتمع الفرنسي على حساب الفرنسيّين الكاثوليكيّين البيض الأصليّين. نشْر رواية في عام ٢٠١٤ -بِيعَ منها حوالى ٥٠٠ ألف نسخة- تحت عنوان "الانتحار الفرنسي Le Suicide français"، وهي رواية تصوّر سيطرة المسلمين على فرنسا عن طريق المهاجرين وتجَّار المخدرات في ضواحي المدن الفرنسية الكبيرة. وقد أدْلى بتصريحات مثيرة للجدل في نفس العام لصحيفة كوريري ديلا سيرا الإيطالية، قال فيها إن المسلمين يعيشون منغلقين على أنفسهم في الضواحي التي أرغم الفرنسيون على تركها[٦]، ثم سأله المحاور عما إذا كان يقترح ترحيل خمسة ملايين مسلم فرنسي، فأجابه بالقول "أعرف طبعًا أن هذا الحل ليس واقعيًّا، لكن من كان يتخيل أن يغادر مليون فرنسي من الجزائر بعد الاستقلال أو أن يترك ما بين ٥ و٦ مليون ألماني أوروبا الوسطى والشرقية حيث كانوا يعيشون منذ قرون"[٧]. استنكرت قناة تلفزيونية فرنسية هذه التصريحات، وقرَّرت وقْفه عن الظهور في برامجها. ولخَّص رؤيته لفرنسا في مقال كتبه عام ٢٠١٨ تحت

---

(١) الانتخابات الرئاسية الفرنسية ٢٠٢٢: هل سياسة تذويب الأجانب في المجتمع الفرنسي قابلة للتطبيق؟، موقع قناة فرانس ٢٤، ٨ فبراير ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/bScpoRJ

(٢) إريك زمور: من هو المرشح الرئاسي الفرنسي الذي أدين بخطاب الكراهية للمرة الثالثة؟، موقع بي بي سي، ٢ ديسمبر ٢٠٢١، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/ASOGs2G

وراجع أيضًا: حكم بتغريم إيريك زمور المرشح اليميني المتطرف لانتخابات الرئاسة الفرنسية بتهمة التحريض على الكراهية، موقع قناة فرانس ٢٤، ١٧ يناير ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/KSOGjYE

(٣) الانتخابات الرئاسية الفرنسية: عظام القصر، حق الأرض، لم الشمل... ماذا يقترح كل مرشح حول ملف الهجرة؟، موقع قناة فرانس ٢٤، ١١ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/rScfH8g

(٤) ملخص كتاب يتعرَّض لنظرية اليمين المتطرف: "الاستبدال الكبير - رونو كامي"، موقع إذاعة مونت كارلو الفرنسية، ١٧ مارس ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/bShU8gC

(٥) كيف استلهم سفاح نيوزيلندا نظرية "الاستبدال الكبير"؟، موقع الجزيرة نت، ٢٣ مارس ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/gShA6ee

(٦) إبعاد الإعلامي الفرنسي إيريك زمور من برنامج تلفزيوني بسبب تصريحاته المعادية للإسلام، موقع قناة فرانس ٢٤، ٢٠ ديسمبر ٢٠١٤، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/GSci1SF

(٧) قناة فرنسية تطرد صحفيا يهوديا من أصول جزائرية، موقع صحيفة الشروق الجزائرية، ٢٢ ديسمبر ٢٠١٤، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/lSci4hN

عنوان "مصير فرنسي"، أشار فيه إلى أن "فرنسا تفسد دولتها باسم الحرية، وتجانسها الثقافي باسم حقوق الإنسان، ووحدة شعبها باسم العالمية"[١]، ثم صدر له كتاب آخر في نفس الاتجاه (سبتمبر ٢٠٢١) تحت عنوان "فرنسا لم تقل كلمتها الأخيرة بعد"[٢].

يعيب على مارين لوبان (ممثلة اليمين المتطرف قبل تصدُّره) تفريقها بين الإسلام والإسلام السياسي، وقولها إن الإسلام متوافق مع مبادئ الجمهورية الفرنسية، بينما هو لا يراه كذلك، بل يعتبر الإسلام نقيضًا لمبادئ الجمهورية وخطرًا عليها، ويروّج لهذا الطرح منذ عام ٢٠٠٦، يلخِّص رؤيتَه هذه بكلمات مختصرة: "الإسلام لم يكن، ولن يكون، يومًا قادرًا على التعايش مع الجمهورية الفرنسية، ببساطة لأنه نظام شمولي، لا يتمايز فيه الجانب الروحي العقائدي عن الجانب السياسي والاقتصادي، ولذلك، وعبر التاريخ لم يستطع الإسلام العيش تحت ظلِّ أيِّ نظام سياسي آخر، بل كان يقف كقوة متحدِّية في كل صدام أيديولوجي وسياسي مع الدول أو الحضارات التي تبادله العداء. في الكثير من الأحيان يغضب مني البعض لأنني أقارن الإسلام بالنازية، يعتبرون ذلك غير معقول، وأنا أتَّفق معهم في هذا الأمر أحيانًا، نعم، من غير المعقول مقارنة النازية -رغم جرائمها الفظيعة- بالإسلام، ذلك الدين الدموي، هذا ظلم كبير للنازية والنازيين دون شك"[٣].

هاجم نشر اللغة العربية في فرنسا واعتبر ذلك وسيلة من وسائل الإخوان المسلمين في أسلمة فرنسا، واتَّهم، زير الثقافة السابق (جاك لانغ)، ورئيس معهد العالم العربي في باريس،بأن كتابه المعنون "اللغة العربية كنز فرنسا"، والمعهد أحد وسائل هذا الانتشار، كما انتقد وزيرة العدل السابقة رشيدة داتي لإطلاقها اسمًا عربيًّا على ابنتها، وقال "إن تصرف داتي غير وطني، لأن اسم ابنتها لا يأتي من قائمة الأسماء الفرنسية المسيحية الرسمية"[٤]. كما وعد في حملته الانتخابية بإغلاق المساجد الكبرى ومنع الآذان وحظر الحجاب[٥]، ويعتبر النساء المحجَّبات والرجال الذين يرتدون الجلابة (الزي المغربي)، أمثلة لبروباجندا أسلمة الشارع الفرنسي، ويصف لباسهم بالبدلة العسكرية لجيش احتلال يحاول تذكير المهزوم بخضوعه له[٦].

سألَتْه إحدى الصحفيَّات عن كيفية تطبيق أفكاره إذا أصبح رئيسًا لفرنسا، وما إذا كان سيطلب من المسلمين إنكار دينهم حتى يقبلهم ضمن الجمهورية الفرنسية. فقال إنه سيفعل ما فعله نابليون بونابارت مع اليهود أثناء الثورة الفرنسية، عندما أطلق حينها القانون ١٨٠٣ الذي يمنع منح المولودين في فرنسا أسماء غير فرنسية، وظلَّ القانون ساريًا حتى سنة ١٩٩٣. يمكن للفرنسي أن يمنح ابنه اسم "محمد" كاسم ثان، لكن اسمه الأول قطعًا يجب أن يكون فرنسيًّا. كان الأجدر بلاعب كرة القدم زين الدين زيدان أن يسمِّي "جان زيدان" بدلًا من زين الدين، فقد

---

(١) لوبس: هكذا يفكر زمور.. تحليل لأيديولوجيا موغلة في اليمينية، موقع الجزيرة نت، ٧ نوفمبر ٢٠٢١، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/FScpTmG

(٢) خصَّصت إذاعة مونت كارلو الفرنسية بعض الوقت في تحليل الكتاب تحت عنوان ساخر "فرنسا لم تقل كلمتها الأخيرة.. هلوسات زمور إلى الواجهة من جديد"، ٢٠ سبتمبر ٢٠٢١، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/2ScobXb

(٣) إريك زمور.. المرشح لرئاسة فرنسا الذي يفضل النازية على الإسلام، موقع ميدان - الجزيرة، ٢٣ يناير ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/jScjkv9

(٤) سياسية فرنسية ترد على منتقدين لتسمية ابنتها باسم عربي، موقع بي بي سي، ١٦ سبتمبر ٢٠١٦، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/yScaGb8

(٥) لا مآذن لا إخوان لا حجاب.. زمور يقدم برنامجه للانتخابات الرئاسية، موقع الجزيرة نت، ٢٥ يناير ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/TScglwZ

وراجع أيضًا: مرشح للرئاسة الفرنسية: سأمنع الحجاب والأذان وأغلق المساجد في البلاد، موقع وكالة سبوتنك الروسية، ١٣ فبراير ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/jScapx8

(٦) مرشح محتمل لرئاسة فرنسا.. كاتب معاد للإسلام أمام المحكمة بتهمة التحريض على المهاجرين، موقع الجزيرة نت ، ٨ سبتمبر ٢٠٢١، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/MScgjc0

ولد قبل أن يسقط قانون منع الأسماء غير الفرنسية، بما يعنى أن والديه خرقا القانون الفرنسي كما يفعل كثيرون[١]. وصرَّح في لقاء آخر إلى أنه يريد منع كل الأسماء "الأجنبية" من محمد وإيناس إلى كيفن وجوردن[٢]. كما يصرح بمهاجمته لزواج المثليّين والجمعيات الداعمة للمثليَّة، ويتعهَّد بوضع حدٍّ لأنشطتها الرامية للتطبيع مع المثلية داخل المجتمع والمدارس[٣].

في مجال العلاقات الخارجية، ينتقد زمور الولايات المتحدة الأمريكية، ويرى أنها لا تتعامل مع دول أوروبا كحلفاء، بل كمجرد أتباع، كما يطالب بانسحاب فرنسا من حلف شمال الأطلسي (الناتو) الذي تهيمن عليه واشنطن، كما يدعو إلى الانفتاح على علاقات مع روسيا وإنهاء العقوبات المفروضة عليها[٤]. ولديه موقف مناهض لألمانيا ويعتبرها تسيطر على الاتحاد الأوروبي بالكامل ويرفض الانخراط في مزيد من الاتفاقيات معها، كما يعارض معاهدة شنجن بالكلية، ويسعى لإغلاق الحدود مع إسبانيا وإيطاليا للقضاء على الهجرة غير النظامية إلى فرنسا[٥].

كما يشدِّد "زمور" على ترحيل كل المهاجرين غير الشرعيّين، ويتوعَّد بلدانهم بمعاقبتها في حال عدم تعاونها لأجل هذا الغرض، وذلك بحرمان مواطنيها من التأشيرات ومنع تحويلات جاليتها بل وحجز ممتلكات مسؤوليها[٦]. وأبدى رؤية صدامية حادَّة في التعامل مع دول شمال أفريقيا، وخاصة الجزائر، إذ رفض اعتذار الرئيس الحالي ماكرون عن تصريح شكَّك فيه بوجود أمة جزائرية قبل الاستعمار الفرنسي للجزائر، وقال مزايدًا على ماكرون الذي تراجع عن التصريح في محاولة لإعادة العلاقات الخارجية بعد توتُّرها "إن ضعفنا هو الذي يجعل القادة الجزائريّين متغطْرسين، لكنهم سيحترمون الأشخاص الذين يحترمون أنفسهم. سيفهمون ما سأقوله لهم، إنه لا يوجد أيُّ ذنب فرنسي تجاه الجزائر. إذا كنا قد استعمرنا الجزائر لمدة ١٣٠ عامًا، فنحن لسنا الأوائل، فالجزائر كانت دائمًا أرض استعمار من قبل الرومان والعرب والأتراك والإسبان. فرنسا تركت العديد من الأشياء أكثر من كل المستعمرين الآخرين مثل الطرقات والمعاهد الصحية، والنفط الذي وجدته فرنسا والذي يغذِّي ٤٠ مليون جزائري. لا أنكر وجود اشتباكات، ولكن الفرنسيين لم يكونوا يتقاتلون مع الورود[٧].

خاتمة- دلالات خطاب اليمين المتطرف ومآلاته في الداخل والخارج

يشير مشهد المنافسة على انتخابات الرئاسة الفرنسية (أبريل ٢٠٢٢)، إلى استحواذ قضايا الإسلام والمسلمين والأقليات والمهاجرين واللاجئين والحدود على أغلب الجدل الدائر بين أغلبية المرشَّحين، لا سيما المنتمين لليمين المتطرِّف. يُلاحظ في هذا السياق صعوبة التمييز بين مرشحي اليمين أيهما أقل تطرفًا وأيهما أكثر، من فرط حدَّة الخطاب، ومزايدة بعضهم على بعض، في محاولة لجذب شرائح وفئات من الناخبين الواقعين تحت تأثير ظاهرة الإسلاموفوبيا المتصاعدة بشكل سريع في فرنسا وأوروبا منذ سنوات. يعني هذا في نهاية المطاف أن أزمات الداخل المتعلقة بالمسلمين والمهاجرين مرشَّحة للتصاعد بشدَّة في فرنسا خلال السنوات الخمس القادمة في حالة فوز أحد مرشحي اليمين الأربعة، إذ المتوقَّع أن يلجأ هؤلاء المرشحون

(١) " الكاتب إيريك زمور: من هو؟ وما حكاية سعيه "لمنع اسم محمد في فرنسا"؟، موقع بي بي سي، ١٦ ستمبر ٢٠٢١، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/lScanPu

(٢) راجع نفس التقرير السابق.

(٣) إريك زِمُّور.. هل اقترب الحاقد على المسلمين من رئاسة فرنسا؟، ٢٨ أكتوبر ٢٠٢١، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/FSHNOVQ

(٤) الانتخابات الرئاسية الفرنسية: المرشحون المعتدلون أمام نظرائهم المتشددين في امتحان الأزمة الأوكرانية، موقع قناة فرانس ٢٤، ٩ فبراير ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/cSckle9

(٥) إريك زمور مرشح اليمين المتطرف يعد بـ"استرداد فرنسا"، وكالة دويتشه فيله الألمانية، ٩ ديسمبر ٢٠٢١، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/uSOHGUH

(٦) الانتخابات الرئاسية الفرنسية: عظام القصر، حق الأرض، لم الشمل... ماذا يقترح كل مرشح حول ملف الهجرة؟، مرجع سابق.

(٧) فرنسا لم تكن الأولى ولا الوحيدة التي تستعمر الجزائر، ولن يكون هناك اعتذار، موقع إذاعة مونت كارلو الفرنسية، ١٨ يناير ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/hScjAZV

إلى مزيد من سياسات الإدماج القهري (القسري) للمسلمين مع اختلاف درجات قمع هذه السياسات من مرشح لآخر (ماكرون - بيكريس - لوبان - زمور). كما يتوقَّع انعكاس ذلك على دول القارة الأخرى في شكل موجة انتعاش لتيارات اليمين المتطرِّف في أكثر من بلد أوروبي (هولندا - النمسا - المجر - سويسرا - ألمانيا - إيطاليا - إسبانيا) وغيرهم، بما يرجِّح تزايد حظوظه في تمثيل سياسي أكبر على مستوى الانتخابات الرئاسية والتشريعية في هذه البلدان خلال السنوات القادمة، كذلك يتوقَّع تزايد حملات الضغط الإعلامي والسياسي على المحاكم والسلطات القضائية في فرنسا وأوروبا، إضافة إلى حملات أخرى على باقي مؤسسات الاتحاد الأوروبي ومنظماته الفرعية باتجاه التضييق على حقوق الأقليات والمهاجرين محليًّا وأوروبيًّا.

كما يتوقَّع نشوب أزمات دبلوماسية حادَّة مع دول شمال أفريقيا حول ملف المهاجرين خاصة (تونس - الجزائر - المغرب - ليبيا) التي ينحدر أغلب المهاجرين إليها، في ظل خلافات دائرة حول ملف ترحيل آلاف المهاجرين المدانين بجرائم إرهاب في فرنسا وأوروبا إلى بلدانهم الأصلية (قد تتطوَّر الأزمات الدبلوماسية إلى أزمات اقتصادية في ظل تهديدات اليمين المتطرف باللجوء إلى أساليب منع تحويلات المهاجرين والحجز على أموال وممتلكات مسؤولي هذه الدول). كما تنضمُّ تركيا أيضًا إلى قائمة الدول المرشَّحة وبقوة لمزيد من الهجمات اليمينية الفرنسية المتطرِّفة على المستوى الثقافي والديني والسياسي والاقتصادي وربما الأمني باعتبارها من الدول المهاجمة لليمين الأوروبي والفرنسي المتطرِّف منذ سنوات، فضلًا عن سعيها لتشكيل تحالف دولي مناهض لظاهرة الإسلاموفوبيا حول العالم.

يُضاف إلى ذلك اعتبار ديموغرافي هام يختصُّ بأن غالبية الجاليات المسلمة في أوروبا تنحدر إلى أصول تركية خاصة في ألمانيا والنمسا، وكذلك فرنسا ولكن بدرجة أقل، بما يرجِّح تعرُّض الجاليات التركية لتضييقات مضاعفة في إطار سياسة النكاية والمناكفة من تركيا. يزيد من هذا الترجيح ما عرف عن القيادة التركية الحالية من حدَّة لسانية في الردِّ على هجمات اليمين المتطرِّف (حالة أردوغان وماكرون خلال السنوات الماضية مثالا). ربما تتطوَّر هجمات اليمين على تركيا إلى الانخراط في تحالفات إقليمية ودولية مناهضة للمصالح التركية عبر دعم كيانات متمرِّدة على الحدود التركية السورية والعراقية إضافة إلى ليبيا وكذلك اليونان وقبرص، ويرجح في هذا السياق زيادة التحالف بين اليمين الفرنسي وروسيا تحديدًا على اعتبار ما بينها وبين تركيا من نزاعات في ملفات إقليمية ممتدَّة. كذلك ربما تتطوَّر هجمات اليمين إلى تحريض مؤسَّسات الاتحاد الأوروبي وكياناته الفرعية على قطع أو خفض العلاقات القائمة مع تركيا على المستوى الاقتصادي والأمني تحديدًا، وخاصة في ملفي الهجرة واللجوء بما يرفع تكلفة وأعباء مشكلة اللاجئين بالنسبة لتركيا، وأخيرًا قد يؤدِّي انسحاب فرنسا من الناتو (كما يَعِدُ اليمين المتطرف) إلى سلسة من انسحابات دول أوروبية أخرى بما يهدِّد بتفكُّك الحلف الذي تستفيد تركيا من التواجد خلاله في مواجهة روسيا بشكل أو بآخر.

أما بالنسبة لكيان الاتحاد الأوروبي نفسه، فيتوقع تعرُّضه هو الآخر لهجمات واسعة من قبل تحالف أوروبي يميني تقوده فرنسا (لوبان - بيكريس - زمور) مع بعض دول أوروبا الشرقية والغربية، باتجاه مزيد من إضعاف سلطاته ومؤسَّساته المركزية والفرعية. يعزز من ذلك الترجيح غلبةُ النزعة العرقية الوطنية المحلية المغلقة في خطابات أغلب مرشحي اليمين الفرنسي فيما يتعلق بملفات العلاقات الدولية والسياسة الخارجية، باستثناء ماكرون الذي يغلب عليه نزوع اليمين التوسُّعي الذي يسعى للاستفادة من موقعه القيادي في الاتحاد، بما يجعل فرنسا ومن ورائها أوروبا أمام خيارين: يمين انعزالي معادٍ لأوروبا باتجاه مزيد من إضعافها وربما تفكيكها على الأمد البعيد، ويمين أقل انعزالًا ما زال يؤمن بكيان الاتحاد على ضعفه الحالي ويسعى لإعادة تحديد أولوياتها باتجاه رؤيته التوسُّعية. أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فيتوقَّع فتور العلاقات معها إذا فاز أحد مرشَّحي اليمين المتطرف، بينما يتوقَّع استفادة روسيا والصين وتمدُّد نفوذهما في أوروبا والعالم إذا تمكَّن هذا التيار من سُدَّةِ الحكم في فرنسا خاصة. أما بالنسبة لتركيا فربما تجد فرصًا في

جمع شتات تكتُّلات أوروبية محدودة مع الولايات المتحدة أو ربما تصعب عليهما الأمور، إذا نجح اليمين المتطرِّف في بعثرة أوروبا بشكل واسع.

تجدر الإشارة إلى أن مرشَّحي اليمين الفرنسي المتطرف لا يتورَّعون عن التصريح بدعم روسيا في عملياتها الخارجية، وآخرها غزو أوكرانيا، كما فعل إريك زمور الذي أبدى تفهُّمه لمنطق بوتين في الهجوم العسكري على أوكرانيا، وألقى بالمسؤولية على الغرب في تأجيج الأوضاع في بلد كان يخضع تاريخيًّا إمَّا للنفوذ الروسي أو النمساوي، وهو نفس المنطق الذي عبرت به وعنه مارين لوبان (سواء أحببنا ذلك أم لا، فأوكرانيا تنتمي إلى دائرة النفوذ الروسي)[١]. قابلت لوبان الرئيس بوتين في روسيا بدعوة منه عام ٢٠١٧، ممَّا أثار حفيظة بعض المسؤولين الأوروبيِّين ودفَعهم إلى التحذير من دعم روسيا لليمين المتطرِّف بهدف تقسيم الاتحاد. يقول فرانس تيمرمانس نائب رئيس المفوضية الأوروبية في كلمة ألقاها أمام لجنة في البرلمان الإسباني إن "سبب دعم بوتين لليمين المتطرف في أوروبا، هو لأنه يعلم أنَّ ذلك يضعفنا ويفرِّقنا. أوروبا مقسَّمة تعني أن بوتين هو الزعيم. من خلال دعوة زعيمة اليمين المتطرف الفرنسي لوبن إلى الكرملين، يحاول تقسيم أوروبا"[٢].

يُلاحظ في نهاية التحليل، أن خطاب ماكرون على يمينيَّته المتطرِّفة ما زال هو الأكثر دبلوماسية بين مرشَّحي اليمين المتطرِّف، كما أن طرحه للقضايا محلَّ الجدل غالبًا ما يتَّسم بطابع سياسات عملي دون استخدام عبارات خطابية حادَّة على عكس لوبان وبيكريس وزمور. يطرح ماكرون على سبيل المثال تعديل اتفاقية شينجن باتجاه تقييد حركة التنقُّل وتشديد الرقابة على الحدود الأوروبية، بما يسير في نفس اتجاه مرشحي اليمين الآخرين الذين يطالبون بإلغائها بالكلية، كما يطرح ماكرون لغة التعاون مع دول المهاجرين مع تبنِّيه في نفس الوقت سياسات عملية تعنى التهديد صراحة،خلافًا لمرشَّحي اليمين الآخرين الذين يُبالغون في حدَّة خطاب التهديد لدول المهاجرين حتى وصل الأمر إلى تصريح بعضهم بحجز تحويلات المهاجرين والتحفُّظ على أموال وممتلكات مسؤولي هذه الدول في حال عدم استجابتها لطلبات الترحيل الفرنسية. كذلك لم يتطرَّق ماكرون إلى الهجوم على شعائر المسلمين صراحة (الحجاب - المساجد - الآذان)، بينما يشنُّ وزير داخليته منذ عامين حملةً تستهدف إغلاق أكبر قدر من المساجد والجمعيات في تاريخ فرنسا الحديث.

*****

(١) الانتخابات الرئاسية الفرنسية: المرشحون المعتدلون أمام نظرائهم المتشددين في امتحان الأزمة الأوكرانية، موقع قناة فرانس ٢٤، ٩ فبراير ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/RSn7wVz
وراجع أيضًا: غزو بوتين لأوكرانيا يوقع اليمين الشعبوي الأوروبي في مأزق، موقع وكالة دويتشه فيله الألمانية، ٥ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/CSn7glL

(٢) مسؤول أوروبي: بوتين يدعم اليمين الشعبوي من أجل تقسيم أوروبا، موقع وكالة دويتشه فيله الألمانية، ٣١ مارس ٢٠١٧، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/vSn4lrD

أولويات أوروبا عند التعامل مع الصعود الصيني

أحمد عبد الرحمن خليفة(*)

مقدمة:

نمت العلاقات الأوروبية -الصينية بصورةٍ كبيرة قبل انتهاء الحرب الباردة منذ منتصف السبعينيات من القرن الماضي، مع إقامة الاتحاد الأوروبي علاقات رسمية مع جمهورية الصين الشعبية، إلا أنها شهدت فترة توتر عقب أحداث ساحة التيانامين عام ١٩٨٩، التي قُتل خلالها واعتُقل آلاف الصينيين ممن نادوا بالديمقراطية والحرية السياسية في بلادهم؛ وقد فرضت على إثرها الحكومات الغربية عقوبات عدة على الصين، منها ما يتعلق بحظر تصدير بعض الأسلحة إلى الصين، والذي لازال معمول به حتى الآن. بعدها شهدت العلاقات الأوروبية – الصينية تطورًا متصاعدًا منذ عام ١٩٩٥، إذ صدر بانتظام عن الاتحاد الأوروبي مجموعة وثائق استراتيجية تدعم تطوير علاقات تعاونية استراتيجية مع الصين في شتى المجالات؛ أكدت في مجملها على أهمية إدماج الصين في النظام الدولي، وترحيب أوروبا بالصين كشريك دولي مسؤول في الشؤون العالمية.

إلا أن هذه النبرة التعاونية المرحبة بالصعود الصيني، والراغبة في الاستفادة من الفرص التي يقدمها ذلك الصعود، لم تصمد مع دخول العقد الثاني من الألفية الجديدة. فمع التعافي الأمريكي من آثار الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩، وإعلان خطة التوجه نحو آسيا لموازنة القوة الصينية في عام ٢٠١١، وزيادة بصمات الصين في أوروبا، والتحديث العسكري الصيني، والنمو الاقتصادي المتزايد للصين، وتنامي أنشطتها "العدائية" في منطقة جنوب شرق آسيا، وتشكيلها مبادرة وسط وشرق أوروبا ١٦+١ في عام ٢٠١٢، ثمَّ إعلانها عن مبادرة الحزام والطريق عام ٢٠١٣، وانضمام عدد من الدول الأوروبية لها، هنا بدا أن طموحات الصين في أوروبا والعالم لا تقف عند حدود التجارة والاستثمار وحسب، بل تسعى إلى تعميق نفوذها السياسي وموقعها الجيو-استراتيجي.

وبمرور الوقت بدأ يتأكد الصعود الصيني أكثر فأكثر، وأخذت آثاره في الظهور في أوروبا أكثر فأكثر، كما تأكد لدى الاتحاد الأوروبي بمؤسساته المختلفة، ودول كثيرة فيه، ما تمثله الصين من تحدٍ يلزم تنسيق السياسات بشأنه.

وفي هذا السياق، يقدم هذا التقرير نوعًا من المراجعة للعلاقات الأوروبية -الصينية، في ظل ما يلقاه الصعود الصيني من اهتمام في الدوائر الأوروبية المختلفة، وفي ظل التغلغل الصيني في مجمل بلدان القارة ودول الاتحاد الأوروبي؛ وذلك سعيًا لفهم أولويات "أوروبا" عند التعامل مع الصعود الصيني. وعليه، يفحص كل محور في هذا التقرير عددًا من الأولويات والمُحددات التي تؤطر استراتيجية أوروبا عند التعامل مع الصين. فيبدأ أولًا، بدراسة أولوية الأولويات لدى أوروبا والاتحاد الأوروبي بشأن الصين، والتي تتمثل في جعل أوروبا موحدة إزاء التعامل مع الصين، ثمَّ يتطرق التقرير إلى أولويات التفاعل والقضايا والمناطق؛ فيفحص بين ثلاثية التعاون والتنافس والتنافس المنهجي العلاقات بين الطرفين، متحركًا بين الاقتصاد والسياسية والمناخ والأمن بشقيه التقليدي وغير التقليدي، ومن منطقة المحيطين الهادئ والهندي إلى الشرق الأوسط وأفريقيا. ثمَّ يتناول التقرير المُحددات المختلفة المؤثرة في مسار العلاقات الأوروبية – الصينية، وعلى رأسها دور الولايات المتحدة، وانتشار فيروس كورونا، والعامل الإدراكي، والأزمة الأوكرانية الأخيرة، وأدوار القادة والمؤسسات الأوروبية والرأي العام، محاولًا بعد ذلك -في الخاتمة- تقديم خلاصات

* باحث في العلوم السياسية.

بشأن آثار ومآلات العلاقات الأوروبية –الصينية على العالم الإسلامي.

المحور الأول- أولوية الأولويات: جعل أوروبا موحدةً تجاه الصين:

بدايةً، يدرس هذا الموضوع علاقات لا تماثلية بين دولة واحدة ذات سيادة، وقارة بأكملها أو نطاق جغرافي مُحدد، وفيها تتعدد الفواعل. وإذا كان الاتحاد الأوروبي يضم معظم دول أوروبا، فإنه لا يعدو أن يكون سلطة فوق قومية تكتسب قوتها من التنازل الطوعي للدول المنضوية تحت لوائها عن جزء من سيادتها لصالحها، فضلًا عن تمثيل غيرها من الدول التي لا تتمتع بعضويته، حتى وإن كانت لديها رغبة في الانضمام له. ومن هذه الإشارة، يلزم تفهم أن أوروبا ليست في سياق هذه الدراسة واحدة، وليست كذلك في علاقاتها مع الصين؛ ولكن ما يجعل الحديث عن هذه الأولوية منطقيًا قبل تناول الأولويات الأخرى، هو الإشارات المتكررة لعدد من قادة الدول الأوروبية والاتحاد الأوروبي بشأن ضرورة أن يكون هناك وحدة أوروبية تجاه الصين.

تسللت الصين إلى القارة عبر جملة من السياسات، والأدوات، وفي أوقات صعبة للدول الأوروبية، فدخلت إلى اليونان في وقت أزمتها الاقتصادية، في ظل عدم كفاية الإجراءات الأوروبية، فتملك عدد من رجال الأعمال الصينيين مناطق سكنية عبر برنامج الاستثمار الذهبي في اليونان[١]، ومعه تمكنوا من الاستثمار والتنقل عبر دول الاتحاد الأوروبي بكاملها، ثمَّ توسع الأمر في استغلال الصين الأزمة اليونانية إلى التمتع بعقود إيجار طويلة الأمد لميناء بيريوسل وكذلك ميناء سالونيك. فضلًا عن إعلان عدد كبير من المسؤولين في الصين عن اهتمامهم بتحديث البنية التحتية للسكك الحديدية اليونانية، والمطارات ومحطات بناء وصيانة السفن، والتجارة، والسياحة.[٢] ثمَّ فرضت الصين نفسها على دول أوروبا الأفقر مثل البوسنة والهرسك، والمجر، وبولندا، وبالأخص دول شرق ووسط أوروبا؛ فانضمت هنجاريا كأول دولة أوروبية إلى مبادرة الحزام والطريق رسميًا عام ٢٠١٥. كما كان قد أُعلن عن الآلية الدبلوماسية الجديدة التي تجمع الصين و١٦ دولة من وسط وشرق أوروبا مع الصين (CEE16+1 أو CEECs) عام ٢٠١٢[٣]؛ لتكون بمثابة آلية لتعزيز العلاقات الاقتصادية الصينية مع هذه الدول، وداعم للتنمية فيها.

(١) وثائقي | بوابة الصين إلى أوروبا - طريق الحرير الجديد - الجزء الأول، اليوتيوب: وثائقية دي دبليو، ٧ ديسمبر ٢٠٢٠، تاريخ الإطلاع: ١٥ مارس ٢٠٢٢، الساعة ١٠:٣٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/7SshXXA

(2) Dragana Mitrović, Eu–China—Failed Prospects of Win–Win Partnership, (in): China and the Belt and Road Initiative: Trade Relationships, Business Opportunities and Political Impacts, Young-Chan Kim(ed.), (New York: Springer International Publishing, 2022), p. 222.

(٣) يضم المنتدى إلى جانب الصين مجموعة غير متجانسة من دول وسط وشرق أوروبا، ليس لها إلا قاسم مشترك وحيد، إلى جانب كونها تقع في نطاق قارة أوروبا، وهو ماضيها الشيوعي. ويمكن تقسيمها إلى: أحد عشر عضوًا من أعضاء الاتحاد الأوروبي (من أوروبا الوسطى والشرقية)، في حين أن الخمسة الآخرين، تقع غرب البلقان. وكل هذه الدول تتمتع بعضوية حلف الناتو باستثناء دولة واحدة. وظلت المجموعة من ١٦ دولة حتى عام ٢٠١٩ بعد أن انضمت اليونان فأصبحت ١٧ دولة، ثمَّ بعد انسحاب ليتوانيا في مايو ٢٠٢١ على إثر إعلان الدولة تمسكها بمدأ قيّمية سياستها الخارجية، ثمّ إعلان الأخيرة السماح لتايوان مكتب تمثلي لها تحت مسى "تايوان"!، رجعت مرة أخرى إلى مسماها القديم ١٦+١.

انظر:

- ناصر السهلي، تايوان توتر علاقة الصين وليتوانيا: انعكاس لمعضلة أوروبية في العلاقة مع بكين، العربي الجديد، ١١ أغسطس ٢٠٢١، تاريخ الإطلاع: ١٧ مارس ٢٠٢٢، الساعة ٢٣:٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/uSsl9mL

- Sarmiza Pencea, Unwary Dreams, Rude Awakenings: Bri in the Developing World and Emerging Europe, (in): China and the Belt and Road Initiative: Trade Relationships, Business Opportunities and Political Impacts, (ed.), Young-Chan Kim (New York: Springer International Publishing, 2022), pp. 124-125.

عززت هذه الدول علاقتها بالصين انطلاقًا من ثلاث نواحي؛ **أولها**: أن دول أساسية في أوروبا (وضمن الاتحاد الأوروبي) "تتاجر" مع الصين، **وثانيها**: أن دعم (تمويل) الاتحاد الأوروبي لهذه الدول لم يعد كافيًا، **وثالثها**: أن انتقادات الاتحاد الأوروبي للسياسات الداخلية والخارجية الصينية بشأن الديمقراطية وحقوق الإنسان ليست مبررًا لوقف العلاقات التجارية والاستثمارية مع الصين[١]؛ التي لا دخل للسياسة فيها، ومن ثمَّ وجدت هذه الدول في الصين فرصة يمكن الاستفادة منها لتحقيق التنمية وعقد صفقات مربحة، وورقة مناورة يمكن استغلالها في التفاوض مع الاتحاد الأوروبي.

فُهمت هذه الخطوة أوروبيًا (من قِبل الاتحاد الأوروبي تحديدًا) على أنها: تقويض للهوية الجماعية للاتحاد الأوروبي[٢]، ومحاولة من جانب الصين لتقسيم الاتحاد، ومن ثم محاولة لتوسيع نفوذها في منطقة كانت غائبة في الاهتمام الاستراتيجي الصيني، وللحصول على موقع مهيمن في الحلقة الأضعف للبناء الأوروبي واستخدامه كورقة ضد الاتحاد الأوروبي عند الاقتضاء. ولقد اتضح مع تشكيل هذه الآلية -١٦+١- تأثير الصين في أوروبا، خاصةً من ناحية تقسيم القارة وكيفية النظر إليها، إذ لم تكن هذه المنطقة معترف بها كنطاق جغرافي قبل ظهور هذه الآلية[٣].

وعليه، جذبت هذه الآلية الاهتمام الأوروبي، وخاصةً منذ عام ٢٠١٥، مع دعوة البرلمان الأوروبي الدول الأعضاء إلى "التحدث بصوتٍ واحد إلى الحكومة الصينية.. وعدم ترك هذه الآلية لتقسيم الاتحاد وإضعاف موقفه أمام الصين وأمام النظر إلى قضايا حقوق الإنسان فيها"[٤]. ثمّ تكررت الإشارة بصورة أكثر حزمًا مع ورقة العلاقات الأوروبية –الصينية التي صدرت عام ٢٠١٩، بالقول: "لا يمكن للاتحاد الأوروبي ولا أي من الدول الأعضاء فيه تحقيق أهدافها بشكلٍ فعال مع الصين دون الوحدة الكاملة. وعلى دول الاتحاد حينما تتعاون فرادى أو ضمن أطر شبه إقليمية مع الصين، مسؤولية ضمان الاتساق مع قوانين وقواعد وسياسات الاتحاد الأوروبي"[٥].

ومع هذه التأكيدات والدعوات القادمة من بروكسل - بالإضافة إلى عدد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي- لتعزيز نهج مشترك -أكثر صرامة- تجاه الصين، فإن تطوير سياسة متماسكة وموحدة تجاه بكين يمثل تحديًا كبيرًا؛ وذلك لأن الصين كما تمثل تحديًا، تهدي فرصًا عديدة لأوروبا، فضلًا عن أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (ناهيك عن مجمل أوروبا!) منقسمة بشأن الصين، التي تحسن استغلال هذا الانقسام، بل وتعمقه، بالإضافة إلى الاختلافات داخل البرلمان الأوروبي، والأحزاب الأوروبية بشأن التعامل مع الصين. إذ إن دول أوروبا ظهرت على أنها تتنافس مع بعضها البعض بحثًا عن مزايا تجارية في السوق الصينية، وكذلك لجذب الاستثمار الصيني إلى أراضيها. كما ظهر من بين النخب في بعض بلدان أوروبا من اليمين المتطرف من يرفض الالتزام بسياسات الاتحاد الأوروبي، ويسعى لتقويض سلطته، فضلًا عن الجدل الذي

(١) وثائقي | بوابة الصين إلى أوروبا - طريق الحرير الجديد - الجزء الثاني، اليوتيوب: وثائقية دي دبليو، ١٩ فبراير ٢٠٢١، تاريخ الإطلاع: ١٦ مارس ٢٠٢٢، الساعة ١١:٣٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/6SslmUu

(2) Thomas Christiansen, Emil Kirchner, and Uwe Wissenbach, The European Union and China, (Macmillan International Higher Education, 2018), p. 21, 86.

(3) Sarmiza Pencea, Unwary Dreams, Rude Awakenings: Bri in the Developing World and Emerging Europe, Op. cit, pp. 125-126.

(4) Eu-China Relations: European Parliament Resolution of 16 December 2015 on Eu-China Relations (European Parliament, 2015), p. 8.

(5) Eu-China – a Strategic Outlook, (European Commission and HR/VP contribution to the European Council, 2019), p. 2.

يسببه الموقف الأمريكي من الصين لدى البعض الآخر بشأن الاستقلال والتبعية للسياسة الأمريكية[١].

تحديات الموقف الأوروبي الموحد من الصين، تظهر أيضًا من خلال عدم التكافؤ في أهمية الصين لدى الأطراف المختلفة في أوروبا، والعكس بالعكس، فبينما شكلت ألمانيا وحدها ٤٢,٧٦٪ من صادرات الاتحاد الأوروبي إلى الصين و١٩,٤٪ من الواردات في عام ٢٠١٩، لا تمتلك أي دولة عضو أخرى أكثر من ١٠٪ من الصادرات الأوروبية إلى الصين بما في ذلك فرنسا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا، فلا أحد لديه بصمة الشركات الألمانية في الصين، إذ تعمل حوالي ٥٠٠٠ شركة ألمانية مباشرةً في الصين، وتعد ألمانيا أيضًا أكبر مصدر في أوروبا لنقل التكنولوجيا إلى الصين، لكن في المقابل لدى كافة دول أوروبا عجز تجاري في مواجهة الصين؛ بدءً من أقل دولة وهي ألمانيا، وانتهاءً بأعلى دولة وهي هولندا. ومن ثمَّ تواجه دول أوروبا نمطًا من التجارة غير المتوازنة مع الصين[٢].

إذن، يتضح من المعطيات السابقة، أن توحيد أوروبا تجاه الصين يُعد أولوية الأولويات جميعًا، وهو من المفترض أن يكون منبع كافة الأولويات الأخرى للقارة مجتمعةً، سواء في المجالات الاقتصادية، والجيو سياسية، وحقوق الإنسان، والمناخ، أو غيرها من المجالات على النحو الذي سندرسه في النقاط التالية. ولكن كيف ترجم الاتحاد الأوروبي هذه السياسة (أو المبدأ العام) أو بمعنى آخر ما طبيعة/ نمط العلاقات أو الخيارات الذي يدعو الاتحاد الأوروبي دوله وغيرها من دول أوروبا للتفاعل على هداها مع الصين؟

المحور الثاني- أولويات التفاعل، والقضايا، والمناطق:

يهدف هذا المحور إلى فهم أولويات أوروبا في التعامل مع الصين على مستويات متعددة، يبدأ أولها بفهم أنماط التفاعل المختلفة التي قدمها الاتحاد الأوروبي كأنماط لنماذج محتملة عند التعامل مع الصين، ثمَّ يحلل أولويات القضايا، ويربط بينها وبين أنماط التفاعل المحتملة، وأخيرًا يوضح الأولويات وفق توزيع المناطق الجغرافية.

أولًا- أولويات التفاعل والقضايا: التعاون، التنافس، التنافس المنهاجي

ليس معنى أن الصين تُمثل تحديًا أساسيًا لأوروبا، أنه يلزم التفاعل معها وفق نمط واحد من العلاقات، بل على العكس، فإنه يلزم تنوع في خيارات السياسات بالنسبة للدول. وعلى ذلك سطر الاتحاد الأوروبي رؤيته بشأن الصين وأنماط العلاقة معها في التالي:

"الصين شريك تعاون مع الاتحاد الأوروبي؛ لدى الاتحاد أهداف منسقة معها، وشريك مفاوض؛ يحتاج الاتحاد الأوروبي معها لإيجاد توازن في المصالح، ومنافس اقتصادي في السعي وراء الريادة التكنولوجية، ومنافسًا منهاجيًا؛ يروج لنماذج بديلة للحوكمة"[٣].

(1) Casarini Nicola, How Europe Should Approach China, Italian Institute of International Affairs (IAI), 2019, p. 2-3.

(2) Godement François, Europe's Pushback on China, Institut Montaigne, 2020, p. 7.

Alicia Garcia Herrero and Jianwei Xu, Eu–China Trade: A Review of the Facts and Where We Stand, (in): China and the Belt and Road Initiative: Trade Relationships, Business Opportunities and Political Impacts, (ed.), Young-Chan Kim (New York: Springer International Publishing, 2022), p. 12.

رضا محمد هلال، العلاقات الصينية الأوروبية: الاقتصاد أولًا، بقلم خبير: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٩ يوليو ٢٠٢١، تاريخ الإطلاع: ١٧ مارس ٢٠٢٢، الساعة ٠٠:٥٢، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/37vMa4R

(3) China is a cooperation partner with whom the EU has closely aligned objectives, a negotiating partner with whom the EU needs to find a balance of interests, an economic competitor in the pursuit of technological leadership, and a systemic rival promoting alternative models of governance.

Eu-China – a Strategic Outlook, Op. cit., p. 1.

كل نمط من هذه المستويات يرتبط بحزمة معينة من القضايا، فالتعاون يفرض نفسه في مجالات المناخ والبيئة، إذ الصين شريك أساسي في تحقيق أهداف اتفاقية باريس بشأن تغير المناخ، ومن دون الشراكة مع الصين في هذه المجالات، فإن التغيير لن يحدث، فالصين مسؤولة عن حوالي ٣٠٪ من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية سنويًا، وكذلك الحال في القضايا التي تكون فيها الصين طرفًا في المشكلة وفي نفس الوقت جزء من الحل، كمسائل انتشار التسلح النووي، وقضايا الإرهاب والقرصنة، والطاقة النظيفة[١]. ولكن هذه المسائل غالبًا ما تصطدم بمنظورات متقابلة، فلدى الاتحاد الأوروبي تندرج هذه المسائل تحت بند الجوانب غير التقليدية للأمن (أو التهديدات الهجينة)، في المقابل فإن الصين لاتزال تدرك الأمن بمعناه الواقعي التقليدي، وإن كانت بدأت مؤخرًا في اعتماد تعريف موسع للأمن[٢]، ولكن تظل هذه المفاهيم: "ثانوية، وأقل تطورًا، ويتم إعطاؤها وزنًا أقل بكثير من التفكير الأوروبي"[٣]، فضلًا عن أن بعض الدول الأوروبية كما في البوسنة والهرسك –وهي عضو محتمل في الاتحاد الأوروبي- لاتزال تعتمد على الفحم في إنتاج ٦٠٪ من مركب الطاقة لديها، وترغب في التعاون مع الصين في إنتاج مزيد من الطاقة بالفحم[٤]!

أما التفاوض فالاقتصاد مجاله وميدانه، إذ ترتبط أوروبا بجملة من المصالح والقضايا الاقتصادية مع الصين. تؤطَر هذه العلاقات برغبة الأوروبيين في المعاملة بالمثل "level Playing Field"؛ **أولًا**: بالتمتع بنفس درجة النفاذ/ الوصول إلى السوق الصيني التي يتمتع بها نظراؤهم الصينيون في السوق الأوروبي[٥]. وأن تُفتح لهم كافة المجالات للاستثمار والمنافسة فيها، وعلى رأسها المجالات التي تتمتع بها الشركات الأوروبية بمزايا تنافسية (والتي تعتبر من القطاعات المحمية في الصين) كالبنية التحتية بكافة أشكالها، والمرافق العمومية، والخدمات المالية، والاتصالات السلكية واللاسلكية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والصحة[٦]. **وثانيًا:** باتباع معايير الاتحاد الأوروبي[٧] في العمل والمناقصات والشفافية، والحفاظ على البيئة[٨].

وبعد أكثر من سبعة أعوام من التفاوض بين الشركاء الأوروبيين والصين على مثل هذه الأمور، وبعد أكثر من ٣٥ جولة تفاوضية، توصل الطرفان برعاية الاتحاد الأوروبي إلى اتفاقية التجارة الشاملة (CAI) في ديسمبر ٢٠٢٠، إذ وافقت رغبة الطرفين السياق الملائم لإبرام الاتفاقية؛ فهذه "ميركل" كانت على وشك إنهاء ولايتها، وهذه الصين في عز حربها التجارية مع الولايات المتحدة تحتاج إلى إبرام اتفاقٍ جديد يعزز مكانتها

(1) W. Maull Hanns, Eine China-Strategie Braucht Auch Abschreckungspotenzial, ZEIT Online, 22 May 2021, Accessed: 14 March 2022, 16:23, available at: https://bit.ly/3KI8R49

(2) Thomas Christiansen, Emil Kirchner, and Uwe Wissenbach, The European Union and China, Op. cit, p. 122.

(3) Ibid, p. 139.

(٤) كما تبني الصين مشروعًا جديدًا لإنتاج الكهرباء اعتمادًا على طاقة الفحم بتكلفة تصل إجمالي استثمارتها إلى ١,٧ مليار دولار أمريكي!
وثائقي | بوابة الصين إلى أوروبا -طريق الحرير الجديد- الجزء الثاني، اليوتيوب: وثائقية دي دبليو، مرجع سابق.

(5) Bas Hooijmaaijers, Unpacking Eu Policy-Making Towards China: How Member States, Bureaucracies, and Institutions Shape Its China Economic Policy, (Springer Nature, 2020), p. 7.

(6) Brown Kerry, The Eu and China in 2021: Separate Discourses, Similar or Different Aims?, The ASAN Forum, 2 February 2021, Accessed: 13 March 2022, 21:56, availabe at: https://bit.ly/3I7w128

(٧) تضمنت الصفقات التجارية التي قدمتها الصين لمجموعة "الستة عشر" ممارسات تجارية تتعارض مع معايير ولوائح الاتحاد الأوروبي، ما عزز الطريقة الصينية في أداء الصفقات وثقافتها التجارية داخل القارة، التي شملت الافتقار إلى الشفافية والمنافسة، واحتمالية عالية للفساد، والحسم على مستوى الحكومات.
- Dragana Mitrović, Eu–China—Failed Prospects of Win–Win Partnership, Op. cit, p. 214.

(8) Hanns Günther Hilpert, New Trade Agreements in Asia: Liberalisation in Times of Geopolitical Rivalry, (German Institute for International and Security Affairs, 2021).

الاقتصادية في أوروبا قبل الانتخابات الرئاسية الأمريكية، ويحد من فرص انضمام أوروبا إلى محور مواجهة الصين[١]، ومن ثمَّ حمل الاتفاق في ذلك التوقيت مكاسب بالجملة للطرفين. إلا أن هذا الاتفاق تم تجميده لأجل غير مسمى من قبل الاتحاد الأوروبي في مارس ٢٠٢١، نتيجة رد الصين المتشدد على دفعة من العقوبات "المتواضعة" التي فرضها الاتحاد الأوروبي على مجموعة من المسؤولين الصينيين لهم أدوار في القمع المُمارس في شينجيانغ، والذي تمثل في فرض عقوبات واسعة على مجموعة من أعضاء البرلمان الأوروبي[٢].

أما عن التنافس في المجالات الاقتصادية، فتهدف الدول الأوروبية إلى أولًا: تحقيق تكافؤ في الفرص عند التنافس في أسواق البلدان الثالثة مع الشركات الصينية التي تتمتع بإمكانية الوصول إلى القروض المدعومة من الدولة وائتمانات التصدير بشروط تفضيلية، وتطبيق معايير مختلفة للشركات والعمل[٣]. وثانيًا: ضمان المنافسة الفعالة مع الشركات الصينية المملوكة للدولة الصينية (SOEs)، مثل هواوي Huawei، وزد تي إي ZTE والصين تليكوم China Telecom التي أصبحت عالمية، كما أضحت ندًا قويًا للشركات الأوروبية الأخرى. وليس أدل على ذلك سوى منافستها القوية (وفوزها) في مناقصات تركيب شبكات الجيل الخامس 5G في أوروبا، وفي دول مثل ألمانيا![٤]. وهو ما دفع عدد من أعضاء البرلمان الأوروبي إلى القول صراحةً أن الشركات التي تسعى لتقديم شبكة الجيل الخامس 5G وعلى رأسها هواوي Huawei وزد تي إي ZTE شركات "عالية المخاطر"؛ تشكل تهديدًا وجوديًا لأمن الشبكة في أوروبا. وثالثًا: تقييد نقل التكنولوجيات الأوروبية الفائقة إلى الصين، بالإضافة للتكونولوجيات ذات الاستخدام المزدوج Dual-use Technology، التي قد تستُخدم في تسريع التحديث العسكري الصيني، أو كأداة للقمع السياسي في يد بكين، أو يتم تصديرها لحكومات استبدادية أخرى[٥]. علمًا أنه قد دُشن مجلس التجارة والتكنولوجيا بين الولايات المتحدة والصين لوضع سياسات مراقبة الصادرات التكنولوجية الرئيسة[٦].

آتت هذه الدعوات، بالإضافة إلى تحذيرات الولايات المتحدة من مخاطر التعامل مع هذه الشركات، أُكلها داخل الاتحاد الأوروبي وخارجه، إذ تغير موقف الحكومة الإسبانية والألمانية بعد أن كانتا تتجنبا فرض حظر صريح على Huawei بخصوص عملها داخل الدولتين ودورها في توصيل خدمة الـ 5G، فأجرت الحكومة الألمانية في بداية عام ٢٠١٩ إعادة تقييم ضد شركة Huawei، أدت إلى استبعادها من صفقات توصيل الشبكة في ألمانيا، وبالمثل قامت إسبانيا منذ نهايات عام ٢٠٢٠، بتقليل الاعتماد على Huawei في إنشاء شبكات الجيل الخامس 5G، بشراء جزء من أصولها المتعلقة بهذه الشبكات لصالح الشركة الوطنية تليفونيكا Telefonica[٧]. كما أن عددًا من دول أوروبا الوسطى والشرقية -التي كانت جزءً من إطار عمل ١٦ + ١ (التي أصبحت ١٧+١ في فترة محدودة لتعود إلى مسماها الأصلي عام ٢٠٢١)، بما في ذلك رومانيا وبولندا وجمهورية التشيك وإستونيا ولاتفيا- متحالفة مع واشنطن بشأن قضية الـ 5G، وقرروا حظر

(1) Dragana Mitrović, Eu–China—Failed Prospects of Win–Win Partnership, Op. cit, p. 233.

(2) Closing the Gap: Us-European Cooperation on China and the Indo-Pacific, The German Marshall Fund of the United States (GMF), 2 February 2022, Accessed: 14 March 2022, 15:00, available at: https://bit.ly/3KGfHHw

(3) Eu-China – a Strategic Outlook, Op. cit, p. 3.

(4) Dragana Mitrović, Eu–China—Failed Prospects of Win–Win Partnership, Op. cit, p. 228.

(5) Sophia Besch, Ian Bond, and Leonard Schuette, Europe, the Us and China: A Love-Hate Triangle, (Centre for European Reform, Policy Brief, 2020), p.15-16.

(6) Peter Rudolf, Kollektive Gegenmachtbildung -Us-Chinapolitik Unter Präsident Biden, The German Marshall Fund of the United States (GMF), 6 January 2022, Accessed: 17 March 2022, available at: https://bit.ly/3Jn433T

(7) Telefonica Buys Ericsson 5g Equipment to Replace Some Huawei Gear, Reuters, 27 December 2021, Accessed: 17 March 2022, 22:44, available at: https://cutt.ly/VSsg24R

هواوي Huawei من شبكات الـ 5G المستقبلية. وكذلك فعلت بريطانيا وفرنسا منذ عام ٢٠٢٠ حين أشارت الأولى بأنه يتوجب إزالة معدات هواوي Huawei من شبكات الـ 5G البريطانية مع نهاية عام ٢٠٢٧، ثمّ اتبَعت فرنسا بطلب مشغلي الاتصالات المحليين بالتوقف عن استخدام Huawei بحلول عام ٢٠٢٨[١].

ارتفع أوروبيًا في نطاق هذا التنافس التكنولوجي خطاب "الأمننة" في مواجهة السلوك الصيني، فجرى التأكيد على ضرورة حماية الأمن الأوروبي ضد أي تهديدات قد تشكلها الصين في هذا المجال، كما أضحت شبكات الجيل الخامس النموذج الذي دار حوله الجدل؛ فاعتبرت هذه الشبكات على أنها –حسب ما أشارت المفوضية الأوروبية-: "بمثابة العمود الفقري المستقبلي لمجتمعاتنا واقتصاداتنا، والرابط بين مليارات الكائنات والأنظمة، بما في ذلك أنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحساسة في القطاعات الحيوية. ويمكن استغلال أي ثغرة أمنية في شبكات 5G من أجل تعريض هذه الأنظمة والبنية التحتية الرقمية للخطر، ما قد يتسبب في أضرار جسيمة للغاية"[٢].

أما عن كون الصين منافسًا منهاجيًا أو نظاميًا، فتتبدا ملامحه في أكثر من جانب؛ أولًا: لكون الصين تسعى عبر سلوكيات مُتعددة في أوروبا وفي المناطق المختلفة من العالم، وخطط داخلية وخارجية لتحقيق الهيمنة، وتغيير الوضع الراهن، والتغيير في طبيعة النظام الدولي الحالي المبني على القواعد الذي تدعمه أوروبا Rule-based system، إذ تسعى لترسيخ نموذج للتحديث السياسي قوامه الاشتراكية ذات الخصائص الصينية، والحزب الواحد، والدور المحوري للدولة، والتعددية القطبية[٣].

أما عن خطط الصين، فلاحظت أوروبا أن الصين خططت لأن تكون بحلول عام 2025 قد زادات من القيمة المضافة في منتجات التكنولوجيا العالية المنتجة محليًا، مقتربةً من تحقيق الاكتفاء الذاتي منها أو على الأقل توفير بدائل محلية للتكنولوجيات الأوروبية، في المقابل ليس لدى أوروبا خطة لتقليل الاعتماد على الصين في كثير من المنتجات النهائية المُصنعة المستوردة من الصين؛ ما شأنه في النهاية أن يجعل العلاقة بينهما غير متوازنة، وأن يجعل الغرب أكثر اعتمادًا على الصين، والصين أقل اعتمادًا على الغرب[٤]. فضلًا عن خطة الصين لأن يصبح جيشها حيش مُحدث ومتطور بحلول عام ٢٠٤٩[٥].

وهنا تجدر الإشارة إلى الخطة الأهم للصين في العالم، التي تتمثل في مبادرتها الحزام والطريق، وآثار هذه المبادرة أوروبيًا. بالإضافة إلى الإشارات السابقة حول تقسيم الصين لأوروبا عبر هذه المبادرة، فإن الحزام والطريق أثبتت الصين عبره إمكانية التغلغل في قطاعات حيوية في أوروبا، لا تتمتع فقط بطابع اقتصادي بحت بل طابع جيو-اقتصادي، جيوبوليتيكي واضح، بعد أن سيطرت على عدد كبير من الموانئ الأوروبية الرئيسة في بلجيكا (ميناء أنتويرب)، وهولندا (ميناء روتردام)، اليونان (ميناء بيرايوس). حفز هذا التوسع الشعور بالقلق لدى المخططين العسكريين من احتمال ألا تكون مثل هذه الموانئ متاحة في غضون مهلة قصيرة إذا لزم تحريك القوات عبرها في حالة حدوث أزمة، كما دفع الولايات المتحدة إلى دعوة الناتو

(1) Xuechen Chen and Xinchuchu Gao, Analysing the Eu S Collective Securitisation Moves Towards China, Asia Europe Journal, 2021, pp. 13, 17, a vailable at: https://cutt.us/yyPo8

(2) Eu-China – a Strategic Outlook, Op. cit, p. 9.

(3) Constantin Holzer and Matthias Hackler, Narrating Models of Development—China and the Eu between "Strategic Modernizer" and "Rules-Based Transformer", (in): China and the Belt and Road Initiative: Trade Relationships, Business Opportunities and Political Impacts, (ed.), Young-Chan Kim (New York: Springer International Publishing, 2022), p. 24.

(4) Sophia Besch, Ian Bond, and Leonard Schuette, Europe, the Us and China: A Love-Hate Triangle, Op. cit, p. 10.

(5) Vautmans Hilde, Report on a New Eu-China Strategy, (European Parliament: Committee on Foreign Affairs, 2021), p. 5.

لمراجعة العلاقات مع الصين[١]. ليس هذا فحسب، بل نُظر إلى التغلغل الصيني عن طريق مشاريع البنية التحتية في أوروبا على أنه خَصْمٌ من رصيد القوة المعيارية للاتحاد الأوروبي، في مقابل زيادتها للصين؛ التي أضحت تروج أن مشاريعها تتوافق والمعايير الأوروبية، فضلًا عن أن لهذه المشاريع هدف استراتيجي يتمثل في نشر الثقافة الصينية، والطريقة الصينية، والنموذج الصيني في أوروبا، بعد أن نجحت الصين في افتتاح معاهد كونفوشيوس في كافة الدول الأوروبية تقريبًا، ويدرس فيها آلاف الطلاب اللغة والثقافة الصينية، وتعزز الرواية الصينية في العالم[٢].

أثارت هذه المبادرة –الحزام والطريق- جدلًا خاصةً بعد أن دخلت فيها دول أوروبية أساسية، كاليونان (٢٠١٨)، والبرتغال (٢٠١٨)، وإيطاليا (٢٠١٩)، وهي واحدة من ضمن مجموعة دول السبعة الكبرى في العالم G7[٣]. دفع ذلك الاتحاد الأوروبي إلى تنسيق جهوده، وإطلاق شراكات ومبادرات موازنة (وموازية) للحزام والطريق، منها مثلًا إطلاق سياسته للربط بين آسيا وأوروباConnecting Europe and Asia Policy، كما أقرض بنك الاستثمار الأوروبي مبلغ ٢,٧ مليار دولار أمريكي لمشاريع البنية التحتية الآسيوية، وخاصة في الهند[٤]. بعدها أعلن الاتحاد الأوروبي في سبتمبر ٢٠٢١ عن مبادرته البوابة العالمية Global Gateway Initiative، والتي تطمح لأن تقدم البنية التحتية التي تحتاجها الدول وفقًا للمعايير الأوروبية[٥]، كما رُصد لها ما يقرب من ٣٠٠ مليار يورو خلال الفترة من ٢٠٢١ حتى ٢٠٢٧؛ وذلك لدعم الدور الأوروبي عالميًا[٦].

ثانيًا- أولويات المناطق: من الشرق الأوسط إلى الآسيا-باسفيك

تبعًا للتحديات التي فرضها الصعود الصيني على أوروبا، تشكلت أهمية المناطق السياسية بالنسبة لأوروبا (والاتحاد الأوروبي) تحديدًا. ففي سبتمبر عام ٢٠٢١، أطلقت المفوضية الأوروبية استراتيجية للمحيطين الهادئ والهندي Indo-Pacific. صُدرت هذه الاستراتيجية بالقول إن: "الديناميكيات الجيوسياسية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ أدت إلى ظهور منافسة شديدة بين القوى الآسيوية، وزيادة في التوترات حول المناطق المتنازع عليها والمناطق البحرية، مثل بحر الصين الجنوبي والشرقي ومضيق تايوان، فضلًا عن الأزمة في أفغانستان، وهو ما قد يكون له تأثير مباشر على الأمن والازدهار الأوروبيين"[٧]. ومن ثمَّ أخذت المنطقة مكانها من حيث الأهمية الاستراتيجية للدول الأوروبية.

ومع أنه من غير المتوقع أن تأخذ كافة الدول الخطوات الجادة نفسها تجاه هذه المنطقة الجغرافية، إذ تشير نتائج استطلاعات إلى أن العواصم الأوروبية لم تفهم تمامًا بعد أهمية التحولات الاستراتيجية التي حدثت في المنطقة، والتأثيرات التي

(1) Sophia Besch, Ian Bond, and Leonard Schuette, Europe, the Us and China: A Love-Hate Triangle, Op. cit, p. 10.

(2) Dragana Mitrović, Eu–China—Failed Prospects of Win–Win Partnership, Op. cit, pp. 227-230.

(3) David Sacks, Countries in China's Belt and Road Initiative: Who's in and Who's Out, Council on Foreign Relations, 24 March 2021, Accessed: 17 March 2022, 22:35, available at: https://cutt.ly/mSsgreQ

(4) Jonathan Holslag, Self-Betrayal: How the West Failed to Respond to China's Rise, The International Spectator, Vol. 56, No. 3, 2021, p. 11.

(٥) تصر الإستراتيجية أيضًا على "معايير عالية من الشفافية والحوكمة الرشيدة" في مشاريع الاتصال (البنية التحتية)، "وإعطاء صوت للأشخاص المتأثرين بالمشاريع ، بناءً على المشاورات العامة المناسبة"، معبرة بشكل مباشر عن المشكلة الأساسية في نظر بروكسل والصين ومبادرة الحزام والطريق؛ فالصين –بخلاف بروكسل- تدعم نموذج من أعلى إلى أسفل لصنع السياسات وعمليات صنع القرار.

(6) Global Gateway: Up to €300 Billion for the European Union's Strategy to Boost Sustainable Links around the World, European Commission, 1st December 2021, Accessed: 17 March 2022, 22:40, available at: https://cutt.ly/gSsgPZR

(7) The Eu Strategy for Cooperation in the Indo-Pacific, (Brussels: European Commission, 2021), p. 2.

ستحدثها على قدرة أوروبا على التصرف[١]، فإن الأمر يؤشر على زيادة الاهتمام الأوروبي بهذه المنطقة، الذي تقوده كلًا من فرنسا، وألمانيا، وهولند، وأنه سيأخذ مسار النهج الاستراتيجي طويل المدى، والذي من شأنه أن ينقل المنقطة إلى أعلى جدول الأعمال الأوروبي[٢].

ومع أن هذا الانتقال لا يعني غياب الاهتمام بمناطق أخرى من العالم في الشرق الأوسط، وأفريقيا، والأمريكتين، ولكنه يعني أن ترتيب أولويات المناطق من المنظور الأوروبي يتغير، فهو أكثر شمولًا تجاه منطقة المحيطين الهادئ والهندي، ويتمحور حول التحديات التي تقدمها الصين هناك وفي العالم، ثمّ يبقى نوعيًا بقضايا مُحددة في أفريقيا، والشرق الأوسط، وتابعًا لتلك الأولوية. ففي الشرق الأوسط، تجد أوروبا أنها على سبيل المثال لاتزال مهتمة بقضية التسلح النووي الإيراني، والتي أيضًا تُعد الصين جزءً رئيسًا في الحل، والوصول لمفاوضات جديدة مع إيران[٣]. وكذلك تمثّل أفريقيا كساحة نفوذ تقليدية للدول الأوروبية، نجحت سياسات الصين فيها إلى التقليل منه، والانخراط في الأعمال التجارية، ومنافسةً الشركات الأوروبية، وفق ما تتمع به من دعمٍ ومزايا سياسية، منطقة اهتمام أساسي بالنسبة لكثير من الدول الأوروبية.

المحور الثالث- العوامل المؤثرة في العلاقات الصينية – الأوروبية:

شرحت المحاور السابقة جانبًا من التفاعلات والقضايا والعلاقات بين أوروبا والصين خلال السنوات الأخيرة، لكن هذه النقطة تسعى بصورة أدق إلى فهم العوامل التي أثرت وتؤثر في توجيه أولويات أوروبا لدى التعامل مع الصين. وكان من بين هذه الأولويات، ما تناوله المحور الأول، عن مواقف الدول الأوروبية ومصالحها، الفردية والجماعية، في التعامل مع الصين، أو بمعنى آخر مدى تماسك أو وحدة أوروبا في مقابل الصين، سيكون عنصرًا حاسمًا في تحديد طرق التعامل مع الصعود والنهج الصيني. إلى جانب ذلك، يسعى هذا المحور إلى تقديم إشارات موجزة عن بعض من هذه العوامل، ومنها: العوامل الإدراكية، العامل الأمريكي، وانتشار فيروس كورونا، البُعد/المسافة الجغرافية، وتغييرات القادة الأوروبيين ومواقف مؤسسات الاتحاد الأوروبي.

بدايةً، انبنت الشراكة بين أوروبا والصين على مجموعة من التصورات لكل طرف عن الآخر؛ فأوروبا في بدايات العلاقات مع السبعينيات ثمّ منتصف التسعينيات، نظرت إلى الصين كفرصة وسوق استهلاكي كبير يضم ما يقرب من مليار نسمة، يمكن عبر الانخراط معها جعلها "أوروبية" أو متوافقة مع النموذج الأوروبي: الديمقراطي، الذي يُراعي حقوق الإنسان. والعكس في الصين، إذ رأت في أوروبا فرصة لاستيراد التكنولوجيا الحديثة، ثمّ التجارة والاستثمار. لكن مع مرور الوقت أخذت الفجوة في التصورات تتسع، فلا الصين غيرت نظامها الداخلي، ولا أوروبا عدلت من نظرتها السابقة للصين. ولكن زاد عليها أن الصين توقعت من أوروبا أن تكون أحد أقطاب عالم التعددية الذي تطمح الصين إليه، وأن يكون لها سياسة استقلالية أكبر عن الولايات المتحدة، ثمّ خاب ظنها؛ وهو ما ترجمته بكين في أنه لا أهمية للنظر إلى أوروبا موحدة أو إلى الاتحاد الأوروبي كممثل عنها، وإنما هناك ضرورة إلى التعامل في سياق العلاقات الثنائية وشبه الإقليمية[٤]. وخلاصة هذه

(١) يظهر مرة أخرى أن عددًا كبيرًا من الدول الأوروبية تفضل النهج الاقتصادي على النهج الاستراتيجي، وتؤمن بمفاهيم مثل الاستقلالية، والحياد الاستراتيجي، بعيدًا عن التحولات الجيوسياسية في مناطق بعيدة جغرافيًا عنها، لم تصل تهديدها إليها بعد.

(2) Frédéric Grare, Moving Closer: European Views of the Indo-Pacific, (European Council on Foreign Relationan ecfr.eu, 2021), pp. 18-20.

(3) Stanzel Angela, China's Path to Geopolitics: Case Study on China's Iran Policy at the Intersection of Regional Interests and Global Power Rivalry, (German Institute for International and Security Affairs, 2022), p. 32-33.

(٤) يلاحظ أحد الباحثين أن سلوك الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أظهر نمطًا مشابهًا في التعامل مع الصين؛ إذ لجأوا إلى مؤسسات بروكسل عندما كانت هناك مشكلات غير مريحة لتسويتها مع الصين؛ حتى لا يفسد

التصورات أنه على ما يبدو أن الصين بالغت في تقدير الاتحاد الأوروبي، بينما استخف الاتحاد الأوروبي بالصين[١].

وعلى هذا الأساس ظهرت فجوات مفاهيمية، رسختها التصورات، والسلوكيات المتعلقة بكلا الطرفين، عملت هذه الفجوات على استمرار ووجود الاختلافات بين الاتحاد الأوروبي والصين، وقللت من احتمالات تأسيس نهج شراكة طويل الأمد، تتصل هذه الفجوات بمجموعة واسعة من الموضوعات والقضايا، تشمل السيادة والقوة الناعمة وحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون والاستقرار والشراكة الاستراتيجية والحوكمة العالمية والتعددية[٢]. ولعل الاختلاف بشأن مفهوم التعددية الدولية بين الطرفين مهم جدًا، فبينما تدعم معظم دول أوروبا تعددية الأطراف Multilateralism، تسعى الصين إلى تحقيق عالم التعددية القطبية Multipolar World، التي ستصبح هي فيه إلى جانب دول أخرى أحد أقطابه، ووفق هذا النموذج تتعد مراكز الثقل الدولية، وتتوزع موازين القوى العالمية على قوى مُتعددة لا قوة واحدة. أما إطار تعددية الأطراف الذي يدعو إليه الاتحاد الأوروبي، فيطمح إلى تحسين نمط الحوكمة السائد في العالم، عبر تعزيز أدوار المؤسسات الدولية والقيم الغربية، ما يعني استمرار سيطرة المركزية الغربية. كما أدت هذه الفجوات أيضًا إلى سوء فهم في قراءة نفس السلوك من قِبل الطرفين، فبينما رأى الاتحاد الأوروبي – مثلًا- في انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية نقطة انطلاق لمزيد من الإصلاح والانفتاح، اعتبرت الصين أنها نقطة نهاية للإصلاحات والتنازلات للأجانب المصممة لتعزيز مكانتها العالمية واكتساب عضوية المنظمة[٣].

أما عن العامل الأمريكي وقدرته على التأثير في أولويات أوروبا، فيظهر من نماذج أشرنا إليها في المحورين السابقين، ومن نماذج أخرى قيمية وتاريخية وواقعية. إذ يؤكد باحثون على أنه: لا يمكن فهم قضايا العلاقات بين الصين والاتحاد الأوروبي بشكل صحيح إذا تم النظر إليها من منظور خاص بالطرفين فقط، فالعلاقات عبر الأطلسي تدخل كعامل مهم في تحديد القضايا، وكجزء أساسي من الصورة. والدليل على ذلك أن سياسات "ترامب" كانت لها دور في دفع العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والصين خلال فترة رئاسته، والتي كُللت بتوقيع اتفاقية التجارة الشاملة. ولكنها تعطلت مرة أخرى مع وصول "بايدن"، الذي أعاد التأكيد على أهمية مواجهة النفوذ الصيني، ولكن عبر الشراكة مع الحلفاء، وليس عبر النهج الأحادي. فالتكامل والشراكة الأوروبية –الأمريكية أكبر بكثير، وأكثر شمولًا من الشراكة الأوروبية –الصينية في المجالات المختلفة، وعلى رأسها الأمن والاستثمار[٤].

وفي هذا الإطار، جددت اللقاءات الأوروبية -الأمريكية في عهد "جو بادين" الشراكة بين الطرفين، وأكدت على التفاهم بين الجانبين، والتطابق في القيم والمعايير بينهما، كما أظهرت بيانات الاتحاد الأوروبي حول الشراكة الأوروبية -الأمريكية عمق هذا التقارب، فاستخدمت لغة: معًا، ونحن، ومنهجنا، .. وغيرها من التعبيرات التي تؤكد التضامن بين الطرفين من أجل مجابهة

تعاونهم الاقتصادي الثنائي مع الصين، ولكن عندما يتعلق الأمر بربح صفقات مع بكين، فتم ترتيبها بشكل ثنائي للغاية. وحينها أدركت الصين هذا السلوك، وأدرجته في نمطها الناجح لعقد صفقات مع دول الاتحاد الأوروبي.

- Dragana Mitrović, Eu–China—-Failed Prospects of Win–Win Partnership, Op. cit, p. 127 -218.

(1) It seems that China has overestimated the EU, and the EU has underestimated China, look at:

- Rafael Leal-Arcas, Challenges and Opportunities in the Eu-China Trade Relations, (in): China and the Belt and Road Initiative: Trade Relationships, Business Opportunities and Political Impacts, (ed.), Young-Chan Kim (New York: Springer International Publishing, 2022), p. 53.

(2) Bas Hooijmaaijers, Unpacking Eu Policy-Making Towards China: How Member States, Bureaucracies, and Institutions Shape Its China Economic Policy, Op. cit, p. 10.

(3) Ibid, p. 24.

(4) I. A. N. Anthony and others, China—-Eu Connectivity in an Era of Geopolitical Competition, (Stockholm International Peace Research Institute, 2021), pp. i-ii, 23-24.

ما أسموها: "محاولات أحادية الجانب لتغيير الوضع الراهن في جنوب شرق آسيا"، وتنسيق السياسات بشأن التحدي الصيني[١]. إلا أن هذا لا يُخفي أيضًا درجة في الاختلاف "الجوهري –حسب البعض- بين أوروبا والولايات المتحدة في النظر إلى الصين؛ فبينما كان الأوروبيون قلقين بشكل أساسي من السلوك الصيني، كان الأمريكيون قلقين أكثر بشأن القوة الصينية في حد ذاتها[٢].

بالإضافة إلى ذلك، جاء تفشي فيروس كورونا في العالم وأوروبا، وما أظهره من هشاشة أوروبية في مقابل الصين، خاصةً في ظل اعتماد أوروبا المفرط على المنتجات الصحية القادمة من الصين، وما رافق الأزمة من تشويش معلوماتي Disinformation قامت به الصين متعمدةً بشأن أصل الفيروس، واللقاحات، مع استخدامها دبلوماسية الذئب[٣] في التعامل مع الأزمة، محاولةً منها لاستغلالها في تعزيز مكانتها وصورتها في العالم، كل ذلك كان من شأنه أن يؤكد على التحدي الصيني لأوروبا، ويدعو لمزيد من الوحدة في مواجهة بكين[٤].

ومع ذلك، يظل هنالك عامل مهم، يقلل من احتمالية من أن يتحد السلوك الأوروبي مع نظيره الأمريكي بشأن اعتبار الصين كتهديد، ألا وهو بُعد المسافة الجغرافية بين الطرفين (الأوروبي والصيني)[٥]، إذ يجادل أستاذ العلاقات الدولية "ستيفان والت" Stephen M. Walt بأنه لطالما اعتُبرت الصين –بالنسبة لأوروبا- جارًا بعيدًا، أو جارًا غير متجاور، من الصعب أن يُشكل تهديدًا لأمنها وسلامتها، بالمعنى الواقعي المادي، فيقول: "إن أوروبا بعيدة جدًا عن الصين، ولا تشكل بكين أي تهديد لوحدة أراضي أي دولة أوروبية أو على عناصر أساسية أخرى لأمنها القومي. لن تغزو الصين أوروبا أو تهاجمها بالأسلحة النووية أو ترعى هجمات إرهابية واسعة النطاق هناك، حتى البحرية الصينية الأكثر قوة بكثير لن تبحر في منتصف الطريق حول العالم وتحاول فرض حصار عليها. كما أن الصين ليست على وشك إرسال ملايين اللاجئين إلى حدود أوروبا". ولذلك يرى أن أوروبا أكثر اهتمامًا بالتهديدات القريبة منها، والتي تمثلها روسيا بصورة أساسية، ولن تفعل تجاه الصين سوى الحد الأدنى الضروري لإرضاء الولايات المتحدة[٦].

وبالإضافة إلى ذلك، عقدت الأزمة الأوكرانية (الراهنة) المواقف والأولويات الأوروبية، ما قد يؤثر أيضًا على أولويات القارة تجاه الصين، فهذه الأزمة أكدت على المعنى السابق بشأن غياب التهديد الصيني في مقابل التهديد الروسي، إلا أن أوروبا في الوقت نفسه لن تكون مرتاحة لمحور روسي- صيني، يتعزز بفعل العلاقات العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية الصينية الداعمة لروسيا، الأمر الذي تمثل في صفقات تسلح، ودعم مالي، وسلعي، فضلًا عن تصريحات ترفض تسمية وصف

---

(1) Eu-Us Summit 2021 - Statement: Towards a Renewed Transatlantic Partnership, Europen Council, 15 June 2021, Accessed: 14 March 2022, 16:50, available at: https://europa.eu/!Hy96mWj

(2) Christian Odendahl and others, Annaual Report 2021: How the World Has Changed in 25 Years, (Centre For European Reform, 2022), p. 16.

(٣) مصطلح أطلقه المتابعون الغربيون خاصةً في الولايات المتحدة، لوصف السلوك والخطاب الدبلوماسي خلال أزمة كورونا، والذي أخذ طابعًا حاسمًا وهجوميًا تجاه تصريحات (انتقادات) الدول الخارجية، محاولًا اتخاذ موقف الرد الهجومي من أجل الدفاع عن الصين تجاه التصريحات التي خرجت بشأن مسؤولية الصين عن انتشار فيروس كورونا، والطريق التي اتبعتها الصين في التعامل مع كل من يريد التعرف على حقيقة الفيروس؛ وذلك بمنع الحوارات بين العلماء، والمراسلين حول العالم من الوصول إلى معلومات عن الفيروس في الصين.

Dean Cheng, Challenging China's "Wolf Warrior" Diplomats, (Heritage Foundation Backgrounder, 2020), p. 5-6.

(4) Closing the Gap: Us-European Cooperation on China and the Indo-Pacific, Op. cit.

I. A. N. Anthony and others China—Eu Connectivity in an Era of Geopolitical Competition, Op. cit, p. 2-3.

(5) Thomas Christiansen, Emil Kirchner, and Uwe Wissenbach, The European Union and China, Op. cit, p3.

(6) Stephen M. Walt, Will Europe Ever Really Confront China?, Foreign Policy, 15 October 2021, Accessed: 17 March 2022, 22:32, available at: https://cutt.ly/KSsf6GC

التحركات الروسية تجاه أوكرانيا بـ"العدوانية"؛ إذ أخذت من الأزمة فرصة لانتقاد الغرب، واتهامه بازدواجية المعايير[١].

وأخيرًا لا ننسى عاملين مهمين، لهما شأن في تحديد الأولويات الأوروبية تجاه الصين، ألا وهما: التغيرات على مستوى القيادات الأوروبية وعلى مستوى الاتحاد الأوروبي، والرأي العام الأوروبي. فمثلًا كان يُنظر إلى إدارة "ميركل" على أنها أكثر تسامحًا مع الصين، ومثلت عاملا مؤثرًا مهمًا في مواقف أوروبا تجاه الصين، بينما صرح المستشار الألماني الجديد "أولاف شولتز" أن: "حتى التكيف البراجماتي مع "الصين التي نجدها في الواقع يتطلب إعادة توازن في السياسة"، وفي ذلك انتقاد لسياسات سلفه في المُهادنة مع الصين[٢]. كما أن الرئاسة الفرنسية للاتحاد (مجلس الاتحاد الأوروبي) منذ بداية العام (٢٠٢٢) توحي بمزيد من الاهتمام بمنطقة المحيطين الهادئ والهندي، ومزيد من التنسيق بشأن التحدي الصيني. أما عن الرأي العام الأوروبي، فيبدو حاضرًا من الاستطلاعات التي تظهر بين الحينٍ والآخر، وتوضح في مجملها نظرة سلبية تجاه الصين خاصةً بعد فيروس كورونا، ولكنها في الوقت نفسه لا تشعر بضرورة اتخاذ إجراءات صدامية في التعامل معها[٣].

خاتمة:

إن العلاقات الأوروبية –الصينية ستأخذ مسارًا أكثر تكثفًا وتعقدًا في السنوات القادمة، وستتأثر الأولويات الأوروبية في الآماد: القصيرة والمتوسطة والبعيدة، بجملة العوامل المُحددة التي استعرضناها في هذه الدراسة. ومع ذلك ستكون سياسة أوروبا في المجمل تجاه الصين أشبه بالمشي على حبلٍ مشدود يسعى للموازنة بين مصالح أعضائه من جانب، والتداعيات الجيو-استراتيجية من جانب آخر، وشراكته مع الولايات المتحدة من جانب ثالث. **ولكن ما تداعيات و آثار هذا السلوك على الأمة العربية والإسلامية؟**

إن أول الآثار يتعلق أولًا بالدروس التي يمكن استخلاصها من طبيعة النهج الأوروبي ذاته تجاه الصين، والذي يدعو للوحدة إزاء الصعود الصيني، واتخاذ مواقف منسقة بين الأعضاء التي تمتلك هوية مشتركة، ومن ثمَّ سيكون على الدول الإسلامية أن تنسق سياساتها بشأن الصعود الصيني، وأن توزان علاقتها بين القوى المختلفة في النسق الدولي، ومنها الصين والاتحاد الأوروبي، وإلا ستكون عرضة للتفتت والتشتت بينها. درس آخر يتعلق بضرورة تجنب الالتفات إلى تحقيق المكاسب والشراكات المادية في الأجل القصير دون النظر إلى الآثار البيئية والاجتماعية والسياسية بعيدة المدى للعلاقات بين القوى الدولية.

أما ثاني هذه الآثار، فيرتبط بالفرص التي يقدمها التحدي الصيني لأوروبا، وردة الفعل الأوروبية، التي تتمثل في مجموعة مبادرات وفرص اقتصادية، يمكن إن أُحسن التنسيق بين الدول الإسلامية الاستفادة منها إلى جانب الاستفادة من المشاريع التي تقدمها مبادرة الحزام والطريق الصينية. وربما يُعطي ذلك التوازن في الاهتمام الأوروبي بمشروعات البنية التحتية، فرصة للدول الإسلامية للتحاور مع الصين بشأن الأقليات المسلمة هناك، وبخاصة أقلية الإيجور.

إن الآثار في المجمل تبدو إيجابية إذا ما أُحسن استخدامها، وجرى تنسيق السياسات بين الدول الإسلامية، وإذا ما أُحسن متابعة العلاقات الأوروبية –الصينية، التي ستكون مفتاحًا مهمًا لتحقيق مكاسب للدول الإسلامية والعربية أكثر من أي علاقات أخرى؛ فأوروبا تُقدم مميزات كبيرة في الاستثمار

(١) وسط توتر مع الغرب.. اتفاقية طويلة الأمد بين روسيا والصين، اليوتيوب: قناة الجزيرة، ٢٢ فبراير ٢٠٢٢، تاريخ الإطلاع: ١٧ مارس ٢٠٢٢، الساعة ١١:٣٧، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/DSsxNeW
الصين: العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا "ليست غزوا" وهذا مصطلح متحيز، آر تي، ٢٤ فبراير ٢٠٢٢، تاريخ الإطلاع: ١٧ مارس ٢٠٢٢، الساعة ١١:٤٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/iSscu41

(2) Closing the Gap: Us-European Cooperation on China and the Indo-Pacific, Op. cit.

(3) Richard Q Turcsányi and others, European Public Opinion on China in the Age of Covid-19, Central European Institute of Asian Studies (CEIAS), Vol. 16, 2020, pp. 2-7, 21.

والتجارة والتمويل والمشروعات المنصبة على برامج الهجرة واللجوء والمجتمع المدني، زيد عليها مشروعات البنية التحتية بعد إطلاق مبادرة البوابة العالمية، في المقابل تقدم الصين فرصًا ضخمة للاستثمار في البنى التحية، والاستيراد والتصدير. أي أن آثار هذه العلاقات الصينية – الأوروبية يتوقف على الطريقة التي ستوظف بها الدول الإسلامية ورقة علاقتها بأحد الأطراف عند التفاوض مع الطرف الآخر.

*****

تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الأوروبي

د. نسيبة أشرف(*)

مقدمة:

في إطار الصراع المتجدِّد بين أوروبا وروسيا على النفوذ في المناطق والدول الفاصلة بينهما، كان لدول أوروبا الشرقية والوسطى وضعا خاصا، وبشكل خاص بعدما أصبحت معظم الدول الهامة في أوروبا الشرقية والوسطى تحظى بالعضوية الكاملة في كل من الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو. في هذا الإطار، تحتل أوكرانيا موقعًا حسَّاسًا بين روسيا وأعضاء حلف شمال الأطلسي، إذ تعدُّ حاليًا الدولة الفاصلة الأكبر بينهما، كما تحتل أكثر من نصف مساحة البوابة الشرقية المؤدِّية إلى أوروبا. ومن ثم، يتطلَّب استكمال عمليات تأمين أوروبا –التي أخذت تتسارع منذ تسعينيات القرن العشرين عبر توسيع نطاقي الناتو والاتحاد الأوروبي- تقليص نفوذ روسيا في الأراضي الأوروبية ومحيطها، والوصول إلى أقرب منطقة للأراضي الروسية من خلال إدماج أوكرانيا بمظلة الشراكة الاقتصادية والأمنية؛ ممَّا يمكِّن الغرب من إحكام سيطرته على البوابة الشرقية بدرجة كبيرة. في المقابل، فإن روسيا التي بات يؤرِّقها وصول نفوذ الغرب إلى جوارها المباشر والواسع، لا تستطيع أن تترك أوكرانيا لتصبح جزءًا من منظومته الأمنية والاقتصادية؛ إذ فضلا عن كونها ضمن منطقة المصالح المتميزة الخاصة بها، فهي تمثل الحصن الإستراتيجي الأخير الذي يعزلها عن الغرب وحلفائه.

في هذا الإطار، تتناول الدراسة الإجابة على سؤال رئيسي مفاده ما هي أهم أبعاد ودلالات وتداعيات الأزمة الأوكرانية بالنسبة للأمن الأوروبي؟ ومن أجل الإجابة على هذا السؤال تقوم الدراسة بتحليل الأهمية الاستراتيجية لأوكرانيا بالنسبة للأمن الأوروبي والروسي، والوقوف على الدلالات والأبعاد المختلفة لتطور الأزمة الأوكرانية في ضوء توسع الناتو شرقًا في مقابل التحركات الروسية في أوكرانيا منذ بداية الأزمة وصولا إلى الحرب الروسية على أوكرانيا، ثم تختتم الدراسة بتحليل تداعيات الحرب في أوكرانيا على الأمن الأوروبي بالتركيز على أمن الطاقة الأوروبي في ظل تفاقم أزمة الغاز وتتناول الخيارات المتاحة لأوروبا لمواجهة تلك الأزمة.

أولًا- الأهمية الجيوستراتيجية لأوكرانيا للأمن الأوروبي والروسي وتوسع حلف الناتو شرقًا

تحتل أوكرانيا موقعًا حسَّاسًا بين روسيا وأعضاء حلف شمال الأطلسي؛ إذ تعد حاليًا الدولة الفاصلة الأكبر بينهما، كما تحتل أكثر من نصف مساحة "البوابة الشرقية" المؤدِّية إلى أوروبا، والتي تعدها بوابةً لعبور التهديدات تاريخيًّا. ومن ثم، تعتبر أوكرانيا نقطة ارتكاز رئيس لاحتواء روسيا، لهذا تسعى الولايات المتحدة وأوروبا للحيلولة دون وقوع أوكرانيا في مخالب الدب الروسي. فواشنطن تدرك جيدًا أنَّ احتلال موسكو لأوكرانيا، يمنح روسيا تفوقًا نسبيًّا في المنطقة، وهو ما يزعزع ثقة حلفاء واشنطن بها، وقد يكون طريق لقلب توازن القوى على المستوى الدولي(١).

من ثم، استهدف استمرار عمليات الإدماج والشراكة الأوروبية والأطلسية تقليصَ نفوذ روسيا في تلك المنطقة وإحكام السيطرة عليها. أما روسيا التي بات يؤرِّقها وصول نفوذ الغرب إلى جوارها المباشر والواسع، فلا تستطيع أن تترك أوكرانيا لتصبح جزءًا من منظومته الأمنية والاقتصادية؛ إذ فضلًا عن المشاعر القومية الروسية تجاهها، فإنها تُعتبر ضمن "منطقة المصالح

(*) مدرس العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة - مصر.

(١) عمرو جمال شاور، في ظل تزايد تعقيد الأزمة الأوكرانية – هل بات الاجتياح الروسي لأوكرانيا وشيكًا؟، المركز الديمقراطي العربي، ١٥ فبراير ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ٧ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://democraticac.de/?p=80370

المتميزة" والحصن الإستراتيجي الأخير الذي يعزلها عن الغرب وحلفائه.

ومن أجل فهم الأهمية الجيوستراتيجية لأوكرانيا ومحوريتها بالنسبة لكل من الأمن الأوروبي والروسي، ينبغي إمعان النظر في واقع تنافس النفوذ الأوروبي والروسي في المنطقة المركزية الفاصلة بينهما، والذي يمكن تلخيصه فيما يلي:

- في سياق الصراع المتجدِّد بين الغرب وروسيا على النفوذ في المناطق والدول العازلة أو الفاصلة بينهما، كان لدول أوروبا الشرقية والوسطى وضعًا خاصًّا، فقد أصبحت معظم الدول الهامة في أوروبا الشرقية والوسطى مثل بولندا ورومانيا والمجر وسلوفاكيا وبلغاريا تحظى بالعضوية الكاملة في كلٍّ من الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو، كما تمَّ ترسيخ انتمائها الغربي بها بعد تداخل مصالح شعوبها اقتصاديًّا وسياسيًّا وأمنيًّا ضمن المنظومة الغربية الأطلسية. ولم يعُد بإمكان روسيا أن تتحدَّى الغرب في هذه الدول التي تشكِّل عمقًا جغرافيًّا وخطَّ دفاعٍ أولَ عن أوروبا الغربية وحوض الأطلسي. فقد توسَّع النفوذ الغربي عبر الناتو والاتحاد الأوروبي حتى وصل إلى البوابة الشرقية لأوروبا الممتدَّة بين البحر الأسود وبحر البلطيق، وبدأ هذا الخط الطولي في التآكل شمالًا بعد ضمِّ دول البلطيق الثلاث[١].

في المقابل، كانت هناك تخوفات روسية دائمًا من توسُّع الناتو باتجاه الشرق، خاصة وأن الحلف كان قد فتح أبوابه أمام دول حلف وارسو السابقة والجمهوريات السوفيتية السابقة في أواخر التسعينيات (جمهورية التشيك والمجر وبولندا)، وأوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين (بلغاريا، وإستونيا، ولاتفيا، وليتوانيا، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا)[٢]، ونمت تلك المخاوف في أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين عندما أعلن الحلف في قمة بوخارست ٢٠٠٨ عزمه على قبول جورجيا وأوكرانيا في مرحلة غير محدَّدة في المستقبل[٣]، فبالنسبة لروسيا، فإنه من غير الممكن أن تقف مكتوفة الأيدي في مواجهة الخطوات نحو عضوية الناتو لأوكرانيا والاتحاد الأوروبي، التكتلين اللذين ترى في انضمامهما -خصوصًا الأول- تهديدًا لأمن روسيا، ولذلك تطالب بعدم توسُّع الحلف شرقًا أي عدم انضمام أوكرانيا بالمقام الأول، لأن خطوة مماثلة ستغلق الباب بوجه جورجيا[٤]. وعلى الرغم من أن الناتو لم يعلن عن خطة عضوية رسمية لأوكرانيا وجورجيا في قمة بوخارست، إلا أن الحلف أكَّد "أن هذه الدول ستصبح أعضاء في الناتو"، ووجه دعوات رسمية لمحادثات الانضمام إلى ألبانيا وكرواتيا، اللتين أصبحتا عضوين في ٢٠٠٩. وتوسع الناتو مرة أخرى في عام ٢٠١٧، معترفًا بالجبل الأسود، وفي عام ٢٠٢٠، رحب بمقدونيا الشمالية.

- بقيت هناك دولتان فقط (أوكرانيا وبيلاروسيا) كي يستكمل الغرب بضمِّهما حرمان روسيا من نفوذها في "المنطقة المركزية" المتمثِّلة بأوروبا الشرقية كاملة. وهما الدولتان المتَّصلتان اللتان تشكِّلان الحاجز الأخير الفاصل بين الغرب وحلفائه من جهة، وبين الأرض الروسية من الجهة المقابلة، وتمتدان طوليا لتشكلا معًا الجزء الأكبر من "البوابة" أو المساحة البرية المفتوحة الممتدة بين البحر الأسود وبحر البلطيق.

---

(١) عماد قدورة، محورية الجغرافيا والتحكم في البوابة الشرقية للغرب: أوكرانيا بؤرة للصراع، سياسات عربية، العدد ٩، يوليو ٢٠١٤، ص ٤٧.

(٢) عمرو محمد إبراهيم عامر، الحرب بين روسيا وأوكرانيا: قراءة في المشهد السياسي والجيوستراتيجي، المركز الديمقراطي العربي، ٢٧ فبراير ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ٥ مارس ٢٠١١، متاح عبر الرابط التالي: https://democraticac.de/?p=80678

(3) Bucharest Summit Declaration, Issued by the Heads of State and Government participating in the meeting of the North Atlantic Council in Bucharest on 3 April 2008, North Atlantic Treaty Organization, 3 April 2008, Available at: https://bit.ly/3KJ0FAw

(٤) أماني البكري، منبع الأزمة: لماذا تخشى روسيا انضمام أوكرانيا للناتو؟، شبكة العين الإخبارية، ١٦ فبراير ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ٥ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/36pEMr5

- في هذا الإطار، تحتل أوكرانيا موقعًا حسَّاسًا بين روسيا وأعضاء حلف شمال الأطلسي. حيث تتمثل وجهة النظر الأميركية والأوروبية في أنَّ وجود أوكرانيا قوية ومستقلَّة يعدُّ جزءًا مهمًّا من بناء أوروبا كاملة وحرة وآمنة[١]. ومن ثم، يتطلَّب استكمالُ عمليات تأمين أوروبا – التي أخذت تتسارع منذ تسعينيات القرن العشرين عبر توسيع نطاقي الناتو والاتحاد الأوروبي - تقليصَ نفوذ روسيا في الأراضي الأوروبية ومحيطها، والوصول إلى أقرب منطقة للأراضي الروسية عبر إدماج أوكرانيا بمظلَّة الشراكة الاقتصادية والأمنية؛ ما يمكِّن الغرب من إحكام سيطرته على البوابة الشرقية بدرجة كبيرة. ومع عقد الاتحاد الأوروبي اتفاقًا للشراكة مع أوكرانيا في مارس ٢٠١٤، فإنَّه كان يسعى بذلك لمدِّ نفوذه إلى أكبر دول أوروبا الشرقية مساحةً، وأكثرها سكانًا، وأعمقها امتدادًا جغرافيًّا نحو روسيا، وهي تحتل أكثر من نصف طول البوابة؛ فهي بذلك تعدُّ أهمَّ دولها[٢].

- في حال نجاح مساعي الغرب في إدماج أوكرانيا في المنظومة الاقتصادية والأمنية الغربية، فحينئذٍ لن تتبقَّى إلَّا جمهورية بيلاروسيا لتكون فاصلة بين الغرب وروسيا، لكنها ستكون محاطة شمالًا وجنوبًا وغربًا بالغرب وحلفائه؛ ما يجعلها الوحيدة الموالية لروسيا في البوابة الشرقية لأوروبا، وهي تحتل نحو ربع طول هذه البوابة فقط. مع الأخذ في اعتبار المحاولات المتوقَّعة من الغرب لإدخالها في شراكات معه.

- من ثم، تكون نتيجة عمليات الإدماج الاقتصادية الأمنية الأوروبية - الأطلسية إذا تمَّت بأكملها، قد أوصلت النفوذ الغربي إلى حدود روسيا نفسها. وهو ما سيمثِّل تهديدًا مباشرًا لأمن روسيا؛ فبدلًا من أن تُمنح "المنطقة المركزية" ميزة إستراتيجية للقوة البرية الروسية، فإنَّ الغرب يكون قد حرم روسيا منها عملًا بالنصيحة الكلاسيكية لهالفورد ماكيندر[٣]. وبهذا يكون الغرب أيضًا قد حوَّل البوابة الشرقية إلى معبرٍ تهديدٍ باتجاه الشرق؛ أي روسيا، بما يمكِّنه من احتوائها بفاعلية أكثر، وليس باتجاه الغرب كما جرت العادة تاريخيًّا.

ثانيًا- تطور الأزمة الأوكرانية: الأبعاد والدلالات

بالنظر إلى الأهمية الجيوستراتيجية التي تحتلها أوكرانيا في الإدراك الأوروبي والروسي لأمنهما وما تبعها من تنافس شديد بين الجانبين للسيطرة عليها، تتناول الدراسة في هذا الجزء تطور الأزمة الأوكرانية وصولا إلى الحرب الروسية على أوكرانيا التي اشتعل فتيلها في أواخر شهر فبراير الماضي، وذلك من أجل الوقوف على أبعادها المختلفة ومن ثم تنتقل الدراسة في جزئها الأخير لتحليل تداعيات تلك الحرب على الأمن الأوروبي والروسي، بالتركيز على أزمة الغاز التي تسببت في تهديدات محورية لأمن الطاقة الأوروبي.

١- الخلفية التاريخية للأزمة الأوكرانية:

منذ تفكُّك الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ اتجهت أنظار الدول التي انتمت له نحو الغرب بما فيهم روسيا، أملًا فى تحقيق النجاح الذى فشلت فى تحقيقه التجربة الاشتراكية. إلا أن النجاحات التي تحقَّقت لروسيا، خاصَّةً بعد تولِّي الرئيس فلاديمير بوتين السلطة في روسيا عام ٢٠٠٠، بعد استقالة بوريس يلتسن المفاجئة، قد أحْيت الأمل لروسيا بالعودة إلى مكانتها السابقة كقطب دولى هام. من ثم، سعت روسيا إلى إقامة تكتلات إقليمية ودولية جديدة، مع الحفاظ على تحالفاتها القديمة مع من يمكن أن تعتبرهم حلفاء مساندين بوجه أطماع التمدُّد الغربي، الذى يهدِّد مناطق نفوذها. فى حين استمرَّت

(١) إيفو إتش دالر وجيمس إم جولدغاير، أوروبا قوية وآمنة: لردع روسيا، يجب أن تساعد أميركا في إحياء البنية الأمنية في المنطقة، إندبندنت عربية، ١٤ يناير ٢٠٢، تاريخ الاطلاع: ١٤ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3u5bTIY

(٢) أماني البكري، منبع الأزمة: لماذا تخشى روسيا انضمام أوكرانيا للناتو؟، مرجع سابق.

(٣) راجع نظرية قلب الأرض لماكيندر والتي تتلخَّص في أن من يحكم شرق أوروبا يحكم مركز الأرض، ومن يحكم مركز الأرض يحكم الجزيرة العالمية ومن يحكم الجزيرة العالمية يحكم العالم.
نظرية قلب العالم لهالفورد ماكيندر، الموسوعة السياسية، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3ieccvv

الرغبة في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي لدى شركائها في الاتحاد السوفيتي السابق ومنهم أوكرانيا، وهو ما أدَّى إلى ظهور تقاطعات وتوتُّرات بين الطرفين الروسي والأوكراني، وتفاقم الأزمات بينهما على الرغم من وجود تاريخ حافل بالأحداث المشتركة بينهما إلى جانب المصالح الاستراتيجية السياسية والاقتصادية، فقد مثَّلت مرحلة الاتحاد السوفيتي السابقة مجالًا لانصهار ثقافي واجتماعي بالإضافة إلى السياسي والاقتصادي بين البلدين(١).

وكانت البداية لأول أزمة دبلوماسية كبيرة بين موسكو وكييف في عهد فلاديمير بوتين، فى خريف عام ٢٠٠٣؛ إذ بدأت روسيا بشكل مفاجئ في بناء سدٍّ في مضيق "كريتش" باتجاه جزيرة "كوسا توسلا" الأوكرانية، والتي اعتبرتْها كييف محاولة لإعادة ترسيم حدود جديدة بين البلدين، وهو ما زاد من حدَّة الصراع، فيما تمَّ حلُّ هذه الأزمة بعد اللقاء الثنائي الذي جمع الرئيسين الروسي والأوكراني(٢).

وأثناء الانتخابات الأوكرانية التي عُقدت عام ٢٠٠٤، دعمت روسيا المرشح الرئاسي المقرب منها "فيكتور يانوكوفيتش"، إلا أن "الثورة البرتقالية" حالت دون فوزه، ونجح المرشح الرئاسي "فيكتور يوتشينكو" المعروف بميوله نحو الغرب في الوصول إلى سدَّة الحكم في كييف. وخلال فترته الرئاسية قطعت روسيا إمدادات الغاز عن البلاد مرتين، في عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٩. كما أوقفت إمدادات الغاز إلى الاتحاد الأوروبي(٣).

والجدير بالذكر أن الرئيس الأميركي السابق "جورج دبليو بوش" أيَّد في قمة الناتو عام ٢٠٠٨ في العاصمة الرومانية بوخارست، فكرة انضمام أوكرانيا إلى حلف شمال الأطلسي، إضافة إلى أن عددًا من أبرز الدول الأعضاء في الناتو مثل كندا وبولندا الذين دعموا الحق الكامل لضم أوكرانيا وجورجيا للحلف، وفقًا لسياسة الباب المفتوح التي يتبعها حلف الناتو، إلا أن هذه الخطوة لاقتْ معارضةً من الرئيس الروسي بوتين، الذي لم تقْبل حكومتُه استقلال أوكرانيا بشكل كامل، فيما ذكرت بعض التقارير أن ألمانيا وفرنسا أحبطا خطة بوش خوفًا من أن يعطِّل دعم عضوية أوكرانيا العلاقات مع روسيا(٤).

٢- تفاقم الأزمة في ٢٠١٣:

في خريف عام ٢٠١٣، اندلعت سلسلة من الاحتجاجات الشعبية في ساحة كييف المركزية (الميدان)، ردًّا على قرار الرئيس الأوكراني بعدم التوقيع على اتفاقية الارتباط مع الاتحاد الأوروبي ضمن برنامج الشراكة الشرقية الخاص به. وتحوَّلت هذه الحركة الاحتجاجية ورد الحكومة عليها إلى سلسلة من أعمال عنف، ممَّا أدَّى في النهاية إلى الإطاحة بالرئيس الأوكراني المنحاز لروسيا فيكتور يانوكوفيتش.

سيطر ائتلافٌ موالٍ للغرب على العاصمة مشكِّلا حكومة انتقالية مرحلية، في حين فرَّ عددٌ من أفراد النخبة الحاكمة الأوكرانية إلى روسيا. كانت النتيجة خسارة مفاجئة للنفوذ الروسي في واحدة من جيرانها الأكثر أهمية، وهو الأمر الذي تمَّ اعتباره هزيمة جيوسياسية رئيسية بالنسبة لموسكو.

في هذه الأثناء، سعى القادة الروس إلى إعادة بسط نفوذ موسكو على أوكرانيا والاحتفاظ بالقدرة على السيطرة الاستراتيجية عليها. وقد أخذ الرد الروسي شكل عمليتين عسكريتين منفصلتين ومتزامنتين، تمثل أولهما في غزو شبه جزيرة القِرم وضمّها في أواخر فبراير حتى بداية مارس٢٠١٤. في

---

(١) مريم عبد الحي علي فراج، تداعيات الأزمة الأوكرانية على مستقبل حلف الناتو، المركز الديمقراطي العربي، ١٦ فبراير ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ٧ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://democraticac.de/?p=80379

(٢) أسباب الحرب بين روسيا وأوكرانيا.. جذور الصراع وتطوراته، بوابة الأهرام، ٢٤ فبراير ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ٣ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3MOqJMy

(٣) المرجع السابق.

(٤) حلف شمال الأطلسي يرفض ترشيح أوكرانيا وجورجيا لعضويته، دويتشه فيله، ٣ أبريل ٢٠٠٨، تاريخ الاطلاع: ٢ مارس ٢٠٢٢، متاح على الرابط التالي: https://p.dw.com/p/DbAk

الوقت عينه، أثارت روسيا حركةً احتجاجيةً سياسيةً سرعان ما تحوَّلت إلى تمرُّدٍ عنيفٍ في شرق أوكرانيا بين فبراير ومايو من نفس العام. ومنذ ذلك الوقت عاشت أوكرانيا في ظلِّ صراعٍ داخلي ومخاوف خارجية من محاولة غزوٍ روسيٍ جديد لها[١].

- **ضم شبه جزيرة القرم:**

كانت حكومة أوكرانيا في مرحلة انتقالية بعد الإطاحة بيانوكوفيتش. ونتيجة لذلك، لم تردَّ على العملية الروسية عند إطلاقها. ومن ثم، تمَّ تسهيل مهمة روسيا نسبيًّا بفعل الارتباك والفوضى اللذين عادةً ما يعقبان أي ثورة، على غرار ما حدث في كييف. في هذا الإطار، استفادت موسكو من التوترات في شبه جزيرة القِرم، بالإضافة إلى انعدام خبرة الحكومة الأوكرانية المؤقتة، واستغلت عنصر المفاجأة الكاملة، الذي ساعدها بشكل كبير في ضم شبه جزيرة القرم.

وقد أدَّت مجموعة من الأخطاء التي وقعت فيها الحكومة الأوكرانية دورًا حاسمًا لصالح روسيا ونجاحها في ضم شبه جزيرة القرم ، والتي لخصتها دراسة لمؤسسة راند فيما يلي:

تمثل أولها في قيام البرلمان الأوكراني (رادا) في ٢٣ فبراير بإلغاء تشريعٍ كان قد منح اللغة الروسية وضعًا وحمايةً رسميتين. وبالرغم من رفض الرئيس الانتقالي، أولكسندر تورشينوف التوقيع على هذا القانون المعدَّل، إلَّا أن إقراره التشريعي تسبَّب بضررٍ كبير، حيث اعتبرته المجموعات الناطقة بالروسية دليلا على معاداة الحكومة الأوكرانية لروسيا.

ووقع الخطأ الثاني في ٢٤ فبراير، عندما هدَّد علنًا إيجور موسيشوك، قائد القطاع الأيمن، وهو حزب سياسي يميني متطرِّف في أوكرانيا، بإحضار مقاتلين شبه عسكريين إلى شبه جزيرة القِرم. وقد استخدمت وسائل الإعام الناطقة باللغة الروسية بيانات موسيشوك لترويج فكرة وجود خطر محدق بالنسبة للذين يعيشون في شبه جزيرة القِرم. تلى ذلك اشتباكات بين تتار شبه جزيرة القِرم والقوميين الروس، واحتجاجات للانفصال عن أوكرانيا، واحتجاجات مقابلة للوحدة، ما أدَّى إلى حالةٍ عامةٍ من الفوضى وانعدام التنظيم ويسَّر سيطرة روسيا على شبه جزيرة القرم. وقد ساهم عدم قدرة الحكومة الأوكرانية على السيطرة على القوات ما بعد الثورة في دعم الرواية الروسية بأنَّ المحليّين كانوا يواجهون خطرًا محدقًا بالفعل، ممَّا أكَّد الحاجة إلى المساعدة الروسية في شبه جزيرة القِرم، ومشروعية تدخُّل روسيا أمام جمهورها الداخلي.

أما الخطأ الثالث فقد وقع في ٢٥ فبراير، عندما حلَّ وزير داخلية أوكرانيا شرطة مكافحة الشغب بيركوت في شبه جزيرة القِرم لدى عودتها إلى سيفاستوبول بعد قمع الاحتجاجات في كييف، وهو الأمر الذي مثل إهانةً للقوات الأمنية. وعند عودتها إلى سيفاستوبول، تم استقبال هذه الوحدات استقبالا شعبيا حافلا، واعتبرهم الشعب أبطالًا واستصدرت جوازات سفر روسية لهم. وكنتيجة لذلك، انشقت هذه الوحدات وانضمّت إلى الجانب الروسي وقدّمت وحدات مساعدة في العمليات الروسية المبكرة، في الوقت الذي كانت روسيا تفتقر إلى مثل تلك القوات[٢].

ونتيجة لذلك سيطرت روسيا على شبه جزيرة القرم عام ٢٠١٤ في واحدة من أكبر عمليات ضم الأراضي التي عاشتها أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية، وهي من المناطق التي كانت تتمتَّع بحكم ذاتي، وفرضت كنتيجة للوضع اتفاقات لوقف إطلاق النار، اعتبرتها أوكرانيا غير مناسبة لها.

- **زعزعة الاستقرار في شرق أوكرانيا (حرب دونباس):**

بدأت الاحتجاجات في شرق أوكرانيا ضدَّ الحكومة الأوكرانية الجديدة على الفور تقريبًا بعد وقوع احتجاجات الميدان على رحيل يانوكوفيتش من السلطة. كما أدَّى تصويت البرلمان الأوكراني على إلغاء الوضع الرسمي للغة الروسية في ٢٣ فبراير،

(١) مايكل كوفمان، وكاتيا ميجاشيفا، وبراين نيشيبوروك وآخرون، عبر من عمليات روسيا في شبه جزيرة القرم وشرق أوكرانيا، (سانتا مونيكا: مركز راند أرويو، مؤسسة راند، ٢٠١٧).

(٢) المرجع السابق.

إلى إثارة الخوف والغضب في شرق أوكرانيا، حيث ينطق معظم المواطنين بالروسية. شجَّع هذا الإجراء، مصحوبًا بعملية روسيا في شبه جزيرة القِرم، إلى شَنِّ احتجاجات وتظاهرات نظَّمَتْها مجموعات انفصالية مناوئة للحكومة ومدعومة من روسيا في أوبلاست دونيتسك ولوجانسك اللتين أطلق عليهما مجتمعتين اسم منطقة دونباس. من ثم، تصاعدت حدَّة الاحتجاجات ووصلت إلى صراع مسلَّح في أوبلاست دونيتسك ولوجانسك أوبلاست بين الانفصاليِّين الموالين لروسيا والحكومة الأوكرانية[١].

قاد مواطنون روس الحركة الانفصالية في دونيتسك خلال الفترة ما بين شهري أبريل وأغسطس من عام ٢٠١٤، والذين كانوا مدعومين بمتطوعين وعتاد زودتهم بها روسيا. اتخذت روسيا مقاربة هجينة مع تفاقم الصراع في شهر مايو من عام ٢٠١٤، حيث وظفت مجموعة من التكتيكات التضليلية والمقاتلين غير النظاميين وعناصر من القوات الروسية النظامية فضلًا عن تقديمها للدعم العسكري التقليدي بهدف الإخلال باستقرار منطقة دونباس. في المقابل، شنت أوكرانيا هجومًا عسكريًا مضادًا ضد القوات الموالية لروسيا في شهر أبريل من عام ٢٠١٤ استطاعت هذه العملية تقليص مساحة المنطقة الخاضعة لسيطرة القوات الموالية لروسيا إلى حد كبير بحلول أواخر شهر أغسطس عام ٢٠١٤ حتى اقتربت أوكرانيا من استعادتها السيطرة على الحدود الأوكرانية الروسية.

ردًّا على ذلك، تخلَّتْ روسيا عن مقاربتها الهجينة وباشرت غزوًا تقليديًّا لدونباس[٢]، أفضى هذا الغزو إلى استعادة المتمردين لمعظم المناطق التي فقدوها خلال الهجوم العسكري السابق الذي شنَّته الحكومة الأوكرانية. تلا ذلك توقيع كل من أوكرانيا وروسيا والمتمردين على اتفاق لوقف إطلاق النار يحمل اسم بروتوكول مينسك بتاريخ ٥ سبتمبر عام ٢٠١٤، وقد تمَّ خرقه عدَّة مرات من الطرفين. ثم انهار وقف إطلاق النار برمَّته في شهر يناير من عام ٢٠١٥، وذلك بعد تجدُّد الاشتباكات العنيفة في مختلف أنحاء منطقة الصراع ومن ضمنها مطار دونيتسك الدولي وديبالتسيفي. وتوصَّلت الأطراف المعنية إلى اتفاق جديد لوقف إطلاق النار تحت مسمَّى اتفاق مينسك الثاني في ١٢ فبراير عام ٢٠١٥، وبالرغم من ذلك فقد ظلَّ الإقليم منطقة حرب قتَلَ فيها عشراتُ الجنود والمدنيين بعضهم البعض خلال كل شهر. وبحلول أواخر عام ٢٠١٧، سجلت بعثة المراقبة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا نحو ثلاثين ألف فرد كانوا يرتدون لباسًا عسكريًّا عبروا فيه الحدود من روسيا إلى دونباس عند نقطتي التفتيش الحدوديَّتين المسموح لها بمراقبتهما، كذلك وثَّقت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا عدَّة حالات عبور لقوافل عسكرية من الاتحاد الروسي إلى المناطق المحتلَّة سالكةً طرقًا ترابيةً بعيدًا عن المعابر الحدودية الرسمية، وعادةً ما حصل ذلك خلال ساعات الليل[٣].

بلغ عدد اتفاقات وقف إطلاق النار منذ نشوب الصراع ٢٩ اتفاقًا، وهدف كل منها إلى البقاء قيد التنفيذ إلى أجل غير مسمى، ولكن لم يستطع أي منها إيقاف العنف. كانت أنجح محاولة لوضع حدٍّ للاقتتال في عام ٢٠١٦ حين استطاع اتفاق لوقف إطلاق النار الصمود لمدة ستة أسابيع متتالية. دخل آخر اتفاق لوقف إطلاق النار (التاسع والعشرين) حيز التنفيذ بتاريخ ٢٧ يوليو عام ٢٠٢٠. أفضى هذا الاتفاق إلى عدم تسجيل أي خسائر في صفوف القوات الأوكرانية لأكثر من شهر. واتَّفقت كل من أوكرانيا وروسيا ومتمرِّدي دي بي آر وإل بي آر ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على خارطة طريق من أجل إنهاء الصراع في ١ أكتوبر عام ٢٠١٩، ومع ذلك لم يشهد الصراع تحلْحُلًا منذ

(١) مريم عبد الحي علي فراج، تداعيات الأزمة الأوكرانية على مستقبل حلف الناتو، مرجع سابق.

(٢) روسيا وأوكرانيا: ماذا نعرف عن منطقتي دونيتسك ولوهانسك الانفصاليتين؟، بي بي سي عربي، ٢٤ فبراير ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ٦ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://bbc.in/3Jk0U4R

(٣) الحرب في دونباس، ويكيبيديا، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3iabJdR

حينها، وظلَّت العديد من المسائل عالقة على عدَّة أصعدة بحلول أواخر صيف عام ٢٠٢٠. وشهد الربع الأول من عام ٢٠٢١ تزايدًا كبيرًا في الخسائر التي مُنيت بها القوات الأوكرانية، فضلًا عن حشد روسي لقوة عسكرية ضخمة على الحدود بين دونباس وروسيا في الفترة من أواخر مارس حتى مطلع أبريل عام ٢٠٢١، وبدايةً من أواخر أكتوبر ونوفمبر عام ٢٠٢١ حتى وقت اندلاع الحرب[١].

- **تداعيات ضم شبه جزيرة القرم على الأمن الأوروبي:**

أُجبرت الدول الأوروبية في أعقاب ضم روسيا لشبه جزيرة القرم والعدوان المستمر في شرق أوكرانيا، على إعادة تقييم نظرتها الخاصة ببيئة الأمن الإقليمي التي كان يُعتقد في السابق أنها مستقرَّة نسبيًّا. فقد أدَّى ضمُّ شبه جزيرة القرم وزعزعة استقرار شرق أوكرانيا إلى ظهور شعور كبير بانعدام الأمن والضعف بين الدول المجاورة لروسيا. وقد ظهر هذا الشعور بالضعف بشكل حاد في دول البلطيق على وجه التحديد (إستونيا ولاتفيا وليتوانيا) نظرًا لقرب هذه الدول من روسيا وعدم التوازن الكبير في القوات العسكرية بين روسيا ودول البلطيق. وقد كان السلوك الذي انتهجتْه روسيا منذ إعادة تولِّي بوتين للسلطة مثيرًا لمخاوف دول البلطيق، فمنذ عودة فلاديمير بوتين إلى سدَّة الحكم، تزايدَتْ انتهاكات روسيا للحدود والمجال الجوي والمياه الإقليمية بشكل كبير. حيث أجْرت روسيا مجموعة من التدريبات واسعة النطاق في المنطقة، بالإضافة إلى مناورة في المنطقة العسكرية الغربية في مارس ٢٠١٥ ضمَّت ما يصل إلى ٣٨٠٠٠ جندي، وقد مثَّلت هذه التدريبات جزءًا من برنامج أساسي لتدريبات عسكرية شاملة ضمَّت قوات من المناطق العسكرية الغربية والمركزية والشرقية، والمناطق العسكرية الجنوبية ولكن بحجم أقل[٢].

من ثم، أدَّى سلوك روسيا في القرم وشرق أوكرانيا إلى ترقُّب حلف شمال الأطلسي (الناتو) لإمكانية اتخاذ موسكو إجراءات عسكرية قد تُشكل تهديدًا خطيرًا لسيادة دول البلطيق واستقلالها. وفي أثناءالإعداد لانعقاد قمة حلف شمال الأطلسي التي أقيمت في ويلز يومي الرابع والخامس من سبتمبر ٢٠١٤، ناقش الأعضاء البولنديون والبلطيقيون مسألة تغيير ضم شبه جزيرة القِرم وجهود زعزعة استقرار شرق أوكرانيا للبيئة الأمنية الأوروبية تغييرًا جذريًّا بالإضافة إلى إجراء تعديلات في وضع القوة الأساسي الخاص بحلف شمال الأطلسي. وَسَعَتْ تلك الدول جاهدة إلى استصدار قرار لحلف شمال الأطلسي بنشر قوات قتالية بشكل دائم على أرض الدول الأعضاء الشرقيين. ومع ذلك، لم يحصل إجماع على قرار وضع قوات قتالية بشكل دائم على الأراضي البولندية والبلطيقية بالقمة، حيث جادل بعض الأعضاء، وخصوصًا ألمانيا، أن تمركز قوات كبيرة على أراضي الأعضاء الشرقيين بشكل دائم قد تعتبره روسيا أمرًا استفزازيًّا. وبدلًا من ذلك، اعتمد الناتو على "التواجد" (عوضا عن وجود دائم)، توفِّره قوات متناوبة[٣].

٣- اشتعال فتيل الأزمة: الحرب الروسية الأوكرانية

في شهر ديسمبر ٢٠٢١ ظهر أتون الصراع البارد بين روسيا من جهة وأوكرانيا والغرب من جهة أخرى؛ إذ أظهرت تقارير أوكرانية وأمريكية، بأن روسيا تحشد عشرات الآلاف من الجنود على حدود أوكرانيا، حيث قدَّرت المخابرات الأمريكية في بداية شهر ديسمبر لعام ٢٠٢١ أن القوات الروسية المتواجدة على الحدود الأوكرانية، من الممكن أن تصل إلى ١٧٥ ألف جندي، وذلك استعدادًا لشنِّ حملة عسكرية على أوكرانيا[٤]. في تلك الأثناء نفى الكرملين تمامًا تلك الاتهامات، وأكَّد عدم سعي روسيا لشنِّ حملة عسكرية على أوكرانيا. ومقابل ذلك، اتَّهمت موسكو كييف أنها تقوم بحشد جيوش كبيرة على حدود

(١) المرجع السابق.

(٢) ستيفان لارابي، ستيفاني بيزارد، أندرو رادين (وآخرون)، روسيا والغرب بعد الأزمة الأوكرانية: أوجه الضعف الأوروبية جراء الضغوط الروسية، (كاليفورنيا: مركز راند أوروبو، مؤسسة راند، ٢٠١٧).

(٣) المرجع السابق.

(٤) عمرو جمال شاور، في ظل تزايد تعقيد الأزمة الأوكرانية – هل بات الاجتياح الروسي لأوكرانيا وشيكًا؟، مرجع سابق.

دونباس، استعدادًا لشنّ حملة عسكرية على الانفصاليّين الموالين لروسيا، وهذا ما نفتْه أوكرانيا.

رغم تأكيد الكرملين أنها لا تسعى لشنّ حملةٍ عسكرية تجاه أوكرانيا، إلا أن الحشود العسكرية التي حشدتْها روسيا، أكَّدت رسالة واضحة مفادها عدم السماح بتاتًا لزحف حلف الناتو في أوكرانيا، وأنها تُعتبر مسألة أمن قومي روسي. في هذا الإطار، أصرَّ الكرملين على الضمانات المكتوبة في حين رفض الغرب ذلك ممَّا زاد الأمر تعقيدًا، خاصة مع ضخّ أمريكا دفعات من الدعم الأمني للجيش الأوكراني بلغت ٢٠٠ مليون دولار. وبدأ يظهر بوضوح صراعٌ بارد بين روسيا والغرب، فتزايدت حدَّة الاتهامات بينهما، وتعالَت التهديدات.

ومع بداية شهر فبراير ٢٠٢٢، بدأت الأمور تأخذ منحنًى أكثر خطورة؛ إذ تزايد تعزيز قوات حلف الناتو في شرق أوروبا، حيث بدأت تظهر بوضوح وحدات قتالية متعدِّدة الجنسيات من دول حلف الناتو في بولندا وإستونيا ولاتفيا وليتوانيا. كما أعلنت الولايات المتحدة أنها سترسل ثلاث آلاف جندي إلى بولندا، بالتزامن مع إجلاء عددٍ كبيرٍ من الدول رعاياها من أوكرانيا.

وفي ٢١ فبراير ٢٠٢٢، زعمت الحكومة الروسية أن القصف الأوكراني دمَّر منشأة حدودية تابعة لجهاز الأمن الفيدرالي على الحدود الروسية الأوكرانية، وزعمت أنها قتلت ٥ جنود أوكرانيين حاولوا العبور إلى الأراضي الروسية. ونفت أوكرانيا التورط في كلا الحادثين ووصفتهما بالعلم الكاذب. في اليوم نفسه، اعترفت الحكومة الروسية رسميًّا بجمهورية دونيتسك الشعبية وجمهورية لوجانسك الشعبية المعلنة ذاتيًّا كدولتين مستقلَّتين، وفقًا لبوتين، ليس فقط في المناطق التي تسيطر عليها بحكم الأمر الواقع، ولكن الأوبلاست الأوكرانية ككل، وأمر بوتين القوات الروسية، بما في ذلك الدبابات، بدخول هذه المناطق.

في ٢٤ فبراير ٢٠٢٢، بدأت روسيا حملة عسكرية على أوكرانيا بعد حشدٍ عسكري طويل، واعتراف روسي بجمهورية دونيتسك الشعبية المعلَنة من جانب واحد وجمهورية لوجانسك الشعبية، أعقبها دخول القوات المسلحة الروسية إلى منطقة دونباس في شرق أوكرانيا في ٢١ فبراير ٢٠٢٢. ففي ٢٤ فبراير، وبعد خطابٍ أعلن فيه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين عن بدء العملية العسكرية بهدف "تجريد أوكرانيا من السلاح وإزالة أثر النازية منها"، بدأ القصف على مواقع في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك مناطق في العاصمة كييف[١].

ثالثًا- تداعيات الحرب الروسية على أوكرانيا على الأمن الأوروبي: أزمة أمن الطاقة في القارة الأوروبية)

أدَّى الغزو الروسي لأوكرانيا إلى قلب معايير الأمن الأوروبي والعالمي، والتي كانت سائدة منذ نهاية الحرب الباردة على الأقل، وسرعان ما ظهرت آثار الحرب الروسية على أوكرانيا على النفقات العسكرية للدول الأوروبية، فقد قفزت النفقات العسكرية للدول الغربية بشكل لافت بعد أن كانت في أدنى مستوياتها منذ عام ١٩٩١. فقد أعلنت ألمانيا مضاعفة ميزانية التسليح لتصلَ إلى ١٠٠ بليون يورو بعد أن كانت قد وصلت إلى ٤٧ بليون يورو. أما بولندا فقد اشترت ٢٥٠ دبابة فئة إبرامز من الولايات المتحدة بقيمة ٦ مليارات دولار، وخصَّصت بلجيكا ١٤ بليون دولار للإنفاق العسكري، بينما خصَّصت بريطانيا ١٦ ونصف مليار جنيه إسترليني للاستثمار في صناعتها الحربية، بينما رفعت فرنسا ميزانيتها العسكرية للعام الحالي بنسبة مليار و٧٠٠ مليون يورو. ورفعت السويد وفنلندا والدنمارك ولاتفيا والدنمارك وهولندا الإنفاق العسكري بين ٢ ونصف في المئة و٦ في المئة من حجم الناتج المحلي[٢].

وبالإضافة لتداعيات الحرب على الأمن التقليدي الأوروبي وتوازن القوى، فإن واحدًا من أهم تداعياتها على الأمن غير التقليدي يتعلَّق بتأثير الحرب على أمن الطاقة الأوروبي، في ظل

(١) الغزو الروسي لأوكرانيا ٢٠٢٢، ويكيبيديا، تاريخ الاطلاع: ١٤ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/363EZAr

(٢) بسبب حرب روسيا على أوكرانيا، دول أوروبا تضاعف إنفاقها العسكري، YouTube، قناة الجزيرة، ٨ مارس ٢٠٢٢، تاريخ الإطلاع ٧ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://youtu.be/QTchs08XFb8

تصعيد أزمة الغاز الذي يتم توريده للقارة الأوروبية بواسطة روسيا. حيث يعدُّ الغاز الطبيعي مصدرًا مهمًّا من مصادر الطاقة في العالم، ويعتبر في العديد من دول العالم المصدر الرئيس الثاني للطاقة بعد النفط، ولقد أخذت أهميته النسبية تزداد في الاستهلاك الدوري لأسباب متعدِّدة، أهمها كونه مصدرًا نظيفًا لا يلوث البيئة باستهلاكه وهذا ما جعل كثيرًا من الدول ومنها الصناعية تعتمد عليه بنسبة متزايدة وتعمل على إحلاله بدلًا من مصادر الطاقة الأخرى. وقد شهد قطاع الغاز العالمي تغيرًا جوهريًّا على مدى السنوات العديدة الماضية، والتي بدورها لها آثار مباشرة على أمن الطاقة العالمي[١].

وفي ضوء الأهمية الاقتصادية للطاقة، كان الدور الجوهري للغاية الذي لعبته الطاقة الروسية في إمداد الطلب الأوروبي أحد مصادر القلق لدى الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي على مدار عقود. ففي خلال فترة الاتحاد السوفيتي، تركَّزت هذه المخاوف على إمكانية تزايد النفوذ السوفيتي على الأعضاء الأوروبيّين لحلف شمال الأطلسي، حيث كان يُنظر إلى رغبات الأوروبيين في التأكد من استقرار إمدادات النفط والغاز الطبيعي على أنها قد تؤدِّي إلى تفكيك وحدة التحالف. وفي تسعينيات القرن العشرين، غيَّرت المناقشات السياسية وجْهتها إلى مدى موثوقية روسيا كمورِّد بسبب تدهور البنية التحتية للطاقة الروسية ووجود حالات انخفاض في الإنتاج بسبب انخفاض الاستثمار. وقد انصبَّ التركيز خلال العقد الماضي على انقطاع الإمدادات من الغاز الطبيعي نظرًا لنشوب نزاعات بين روسيا وبلدي العبور روسيا البيضاء وأوكرانيا[٢].

فقد كان للتوترات المتكرِّرة بين روسيا وأوكرانيا تأثيرات كبيرة على سوق الغاز الروسي في أوروبا، حيث رفع قادة الاتحاد الأوروبي أصواتهم أثناء بداية الأزمة الأوكرانية للإفصاح عن رغبتهم في الحدِّ من استهلاك القارة من الغاز الطبيعي الروسي. فقد دفعت الأزمات المستمرة بين روسيا وأوكرانيا خاصة بعد عام ٢٠١٣ العديد من الدول الأوروبية إلى البحث عن مصدرين جديدين للغاز الطبيعي، وقد بدأت هذه الدول في تقليل حجم الواردات من الغاز الروسي، ومن هذه الدول (النمسا، وفنلندا، وفرنسا، وهولندا، والتشيك، والمجر، ورومانيا، وسلوفاكيا). ففي عام ٢٠٠٨ عبرت ٨٠٪ من مبيعات الغاز الروسي إلى الاتحاد الأوربي عن طريق أوكرانيا إلا أن هذه النسبة انخفضت إلى ٥٠٪ عام ٢٠١٣[٣].

في هذا الإطار، عصفت بأوروبا أزمة طاقة على وقع خفض عملاق الغاز الروسي "غازبروم" إمدادات الغاز إلى بلدان الاتحاد الأوروبي في أكتوبر ٢٠٢١، ممَّا أدَّى إلى قفزة في أسعار الطاقة لا زالت أوروبا تعاني من آثارها حتى الآن، وهو ما أدَّى إلى تزايد قلق القادة على جانبي الأطلسي بسبب الخطر الذي يواجه أمن الطاقة الأوروبية.

كما أثار خط نوردستريم ٢ قلقًا أوروبيًّا وأمريكيًّا من تعاظم النُّفوذ الروسي وتهديده لأمن الطاقة في القارة الأوروبية. ويعتبر "نورد ستريم ٢" خطًّا للأنابيب يبلغ طوله ٧٤٥ ميلًا (حوالى ١٢٠٠ كيلومتر)، يمتدُّ بين أوست لوغا بالقرب من حدود روسيا الغربية مع إستونيا وبين غرايفسفالد في شمال شرقي ألمانيا، ويهدف لنقل الغاز الروسي إلى ألمانيا من دون المرور بالأراضي الأوكرانية والبولندية وذلك عبر بحر البلطيق، وتمَّ الانتهاء من بناء المشروع في سبتمبر ٢٠٢١ بتكلفة ٨,٣ مليار جنيه إسترليني، لكنه لم

(1) Natural gas and the Russia-Ukraine crisis: Strategic restraint and the emerging Europe-Eurasia gas network, Energy research and social science, volume 24, February 2017, Accessed: 4 March 2022, Available at: https://bit.ly/3te5NGV

(٢) ستيفان لارابي، ستيفاني بيزارد، أندرو رادين (وآخرون)، روسيا والغرب بعد الأزمة الأوكرانية: أوجه الضعف الأوروبية جراء الضغوط الروسية، مرجع سابق.

(٣) تحسين جاسم السهلاني، التنافس القطري الروسي في أسواق الغاز العالمي: دراسة في جغرافيا الطاقة، مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية، المجلد ٤١، العدد ٢، ٢٠١٦.

يحصل على الموافقة التنظيمية الأوروبية اللازمة للسماح للجهة المشغِّلة للمشروع، وتَبِعَ ذلك تعليقُ ألمانيا لموافقتها على تشغيل الخط في إطار العقوبات الأوروبية على روسيا بسبب الحرب على أوكرانيا[١]. ولعلَّ الأمر الأكثر أهمية في ضوء الأزمة الحالية، أن خطي الأنابيب التوأمين "نورد ستريم" يسمحان لروسيا بإرسال الغاز إلى الغرب بوسائل أخرى غير تلك المباشرة عبر أراضي جارتها، وهي وسائل اعتمدت عليها روسيا من قبل وَتَلَقَّتْ كيف في مقابلها رسوم عبور.

وتمثَّلت التخوُّفات الأوروبية في إمكانية استخدام روسيا خط نورد ستريم ٢ كورقة ضغط من أجل تهديد الاقتصاد الأوروبي، وتقسيم حلف شمال الأطلسي، حيث يمنح المشروع روسيا ميْزة استراتيجية مهمَّة، كونه سيصل إلى ألمانيا دون الحاجة إلى المرور عبر بولندا أو أوكرانيا، وهما الدولتين اللتين تربطهما علاقات متوتِّرة مع الجانب الروسي، كما أن الدول الغربية تتخوَّف من خطورة هذا المشروع كونه سيجعل ألمانيا والاتحاد الأوروبي أكثر اعتمادًا على الطاقة الروسية، مما يُضعف حلف الناتو، ويُقوِّض قدرته على ردع روسيا[٢].

وفي هذا السياق أشار الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي إلى أن خط الغاز "نورد ستريم ٢" الروسي الألماني "سلاح جيوسياسي خطير بيد موسكو" وأوضح زيلينسكي في مؤتمر صحفي مع أنجيلا ميركل المستشارة الألمانية السابقة أنه "ينظر إلى هذا المشروع من منظور أمني بحت ويرى أنه سلاح جيوسياسي خطير بيد الكرملين"، مؤكدًا أن "لا أحد يستطيع إنكار أن أبرز مخاطر استكمال مشروع نورد ستريم ٢ هي إثقال كاهل أوكرانيا"[٣].

في هذا الإطار، تختبر الدراسة في هذا الجزء أزمة الطاقة التي تواجهها أوروبا في ظل التطورات الأخيرة للحرب الروسية على أوكرانيا. حيث تجيب الورقة على سؤال مفاده لأي درجة تؤثر الهيمنة الروسية على إمدادات الطاقة للقارة الأوروبية على أمن الطاقة الأوروبي في ظل الحرب الروسية على أوكرانيا؟ وما هي الخيارات المتاحة لأوروبا لمواجهة تلك الأزمة ومدى فعالية الضغط الأوروبي المقابل على روسيا؟

١- الهيمنة الروسية على إمدادات الطاقة للقارة الأوروبية وعواقب إيقاف شحن الغاز الروسي لأوروبا:

يمثل عامل الطاقة عنصرًا هامًّا في تحديد مسار وتوجهات السياسة الخارجية الروسية حيث تعتبر روسيا من أغنى دول العالم من حيث مصادر الطاقة، فهي أكبر منتج للغاز الطبيعي، وثاني أكبر منتج للنفط على مستوى العالم[٤]، ويعتبر قطاع الطاقة دعامة أساسية للأمن القومي الروسي وأداة هامة من أدوات سياستها الخارجية، ويضم القطاع كلًّا من النفط والغاز الطبيعي والفحم. ويمثل هذا القطاع موردًا أساسيًّا من الموارد الاقتصادية في روسيا تكفي عوائده لتطوير باقي قطاعات الإنتاج وتحسين الاقتصاد الروسي وتحقيق النفوذ على المستوى الخارجي. وقد حرص الرئيس بوتين في عهده على بقاء الصناعات الخاصة بالطاقة تحت سيطرة الدولة، واستخدام الشركات العاملة في مجال الطاقة كأداة لبسط النفوذ الروسي في

(١) روسيا وأوروبا.. من الخاسر الأكبر من تعليق خط غاز نوردستريم ٢، YouTube، قناة الجزيرة، ٢٣ فبراير ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ١٠ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://youtu.be/_b57NfBG2mY

(٢) مريم عبد الحي علي فراج، تداعيات الأزمة الأوكرانية على مستقبل حلف الناتو، مرجع سابق.

(٣) ميركل تؤكد للرئيس الأوكراني أن خط الغاز نورد ستريم ٢ الروسي الألماني لن يستخدم "سلاحا بيد موسكو"، فرانس ٢٤، ٢٢ أغسطس ٢٠٢١، تاريخ الإطلاع ٨ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/363Fsmb

(٤) دانيال توماس، الغزو الروسي لأوكرانيا: روسيا قد توقف ضخ الغاز إلى أوروبا إذ طالت العقوبات نفطها، بي بي سي عربي، ٨ مارس ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ١٠ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://bbc.in/3qaRpxo

الخارج[١]. وتمثل أوروبا السوق الرئيسي للنفط والغاز الروسي حيث تقوم الأخيرة بإمدادها بحوالي ٣٠٪ من احتياجاتها من النفط وأكثر من ٤٠٪ من احتياجاتها من الغاز الطبيعي[٢] في ظل عدم توافر بديل يسهل الحصول عليه حال تعرض تلك الإمدادات لأي اضطرابات. وبالتالي لقطاع الطاقة دور في تعزيز قدرات روسيا المتنامية وضمان استقرار اقتصادها ومن ثم سياستها.

وقد اعتمدت استراتيجية روسيا في مجال بناء أمن الطاقة على مبدأين: زيادة القدرة التنافسية لصادراتها للغرب، وإحكام السيطرة على شبكات النقل والتوزيع للطاقة. ومن أجل تحقيق ذلك عملت روسيا على التالي:

- زيادة نشاط الشركات العاملة في قطاع الطاقة داخل الدول الاوروبية من خلال عقد صفقات لزيادة النشاط الروسي والتغلغل في قطاع الطاقة في أوروبا، مثل شراء ٧٪ من رأس مال شركة جالب اربيجا البرتغالية والتي تورد مليارات المترات من الغاز الجزائري إلى أوروبا.

- تكثيف حجم التعاون في مجال الطاقة مع الولايات المتحدة وأوروبا من خلال المشروعات المشتركة التي تضمن لروسيا التواجد بكثافة في الغرب من خلال الطاقة مثل امتلاكها أكثر من ٧٠٪ من مستودع الغاز الطبيعي الضخم في بلجيكا.

- عقد مجموعة من الاتفاقيات مع بعض دول آسيا الوسطى والتي تمثل لأوروبا مصدرًا بديلا للطاقة الروسية، ومن ثم التحكُّم والسيطرة على شبكات نقل الغاز والنفط في تلك الدول.

- التنافس على مسارات نقل الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وخاصة في دولة سوريا لعرقلة مشاريع الولايات المتحدة وإبعادها عن التحكُّم في إمدادات الطاقة.

- تطوير التعاون في مجال الطاقة مع دول شرق آسيا وعدد من المنظمات الدولية الخاصة بالطاقة، بالإضافة إلى التنسيق مع الأوبك ومنتدى الدول المنتجة والمصدِّرة للغاز.

- اتباع "دبلوماسية الطاقة" لدعم موقف الدولة ومكانتها في المجتمع الدولي وذلك من خلال مشاركة شركات النفط والغاز بفعالية في المفاوضات والاتفاقيات الدولية التي تختص بقضايا الطاقة وتحقيق التوازن بين الدول المستوردة والمصدِّرة والتي تنتقل من خلالها الطاقة[٣].

في هذا الإطار، تعتمد القارة الأوروبية بشكل كبير على الغاز الروسي، وبمعنى آخر تمتلك روسيا شبه هيمنة على الغاز الذي يتم توريده للقارة الأوروبية. حيث يأتي حوالي ٤٠٪ من الغاز المستهلَك في أوروبا من روسيا، وتشكِّل ألمانيا الزبون الرئيسي لهذا الغاز. حيث تعتمد ألمانيا بشكل كبير على الغاز الروسي، الذي يتمُّ ضخُّه عبر أوكرانيا التي تستفيد بدورها من مرور الغاز الروسي عبر أراضيها لألمانيا وعدد من الدول الأوروبية. وتجْنى بولندا وأوكرانيا الكثير من الأموال نظير عائدات رسوم العبور التي تدفعها شركة غاز بروم مقابل مرور الغاز الروسي عبر أراضيهما إلى أوروبا الغربية. وبالتبعية، ستتضرَّر كييف ووارسو من مشروع خط "نورد ستريم ٢" الذي كان من المقرر أن ينقل الغاز من الأراضي الروسية مرورًا بمياه بحر البلطيق إلى ألمانيا مباشرة. ويأتي اعتماد ألمانيا بشكل خاص على الغاز الطبيعي الروسي نتيجة انتهاج النزعة الخضراء الصديقة للبيئة، فقد ابتعدت ألمانيا عن الفحم والطاقة النووية لتوليد الكهرباء، لصالح الغاز الطبيعي الذي كانت تعتمد في توريده على روسيا،

(١) سوزي رشاد، أمن الطاقة ومحاولات روسيا فرض النفوذ الدولي، مجلة كلية السياسة والاقتصاد - جامعة بني سويف، العدد الثالث عشر، يناير ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3wsmVer

(٢) دانيال توماس، الغزو الروسي لأوكرانيا: روسيا قد توقف ضخ الغاز إلى أوروبا إذ طالت العقوبات نفطها، مرجع سابق.

(٣) استراتيجة روسيا للحفاظ على الهيمنة على قطاع الطاقة نقلا عن: سوزي رشاد، أمن الطاقة ومحاولات روسيا فرض النفوذ الدولي، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، مرجع سابق.

إلَّا أن تكلفة هذا الاعتماد أضْحت عالية في ضوء التطورات في السياسة الروسية في السنوات الأخيرة[١].

في هذا الإطار، سيؤدِّي توقف شحن الغاز الروسي لأوروبا إلى ارتفاع سعر الغاز بشكل ملحوظ. فالغاز الروسي يعادل نحو ٤٠ في المئة من واردات الغاز الطبيعي الأوروبية. ويختلف تأثير انقطاع الغاز الروسي بين الدول الأوروبية. فبينما ستتأثَّر دول مثل ألمانيا وإيطاليا بشكل كبير وربما تواجه أزمة في الطاقة، فإن دولًا مثل بريطانيا والولايات المتحدة لن تتأثرا بمقدار كبير. وبينما لا توفِّر روسيا إلا ٥ في المئة من الغاز الذي تستهلكه بريطانيا، كما لا تستورد الولايات المتحدة أي غاز من روسيا إطلاقًا، إلَّا أن ذلك لا يمنع من ارتفاع أسعار المحروقات في هذين البلدين[٢].

من ثم، يمكن القول بأن الاعتماد الأوروبي على الغاز الروسي يمثل تهديدًا مباشرًا لأمن الطاقة في القارة الأوروبية. فالاتحاد الأوروبي أصبح مجبرًا على البحث عن مصادر بديلة للطاقة حتى وإن لم تتَّخذ روسيا قرارًا بمنع إمدادات الطاقة لأوروبا. إذ إن التطورات الأخيرة التي تكشف عن حجم التوترات والخلاف بين أوروبا والولايات المتحدة من جهة، وبين روسيا من جهة أخرى، تجعل من الاعتماد الأوروبي على إمدادات الطاقة من روسيا مصدرًا دائمًا لتهديد أمن القارة الأوروبية. ويؤكِّد على هذا المعنى نائب رئيس المفوضية الأوروبية، فرانس تيمرمانز، الذي صرَّح بأنه: "نحن لا نقف هنا لنقول إن هذا سيكون سهلًا بأي شكل من الأشكال، لكنني مقتنع بشدة أنه حتى لو لم يكن الأمر سهلًا، حتى لو كان صعبًا للغاية، فإنه شيء نحتاج إلى القيام به، لأنه الآن مرتبط أيضًا ارتباطًا وثيقًا بأمننا"[٣].

٢- ردود الفعل الأوروبية على الحرب الروسية على أوكرانيا: سياسة العقوبات

أعلن الرئيس الأمريكي، جو بايدن، حظرًا كاملًا على استيراد النفط والغاز والفحم من روسيا ردًّا على غزوها لأوكرانيا، قائلًا إن القرار اتُّخذ "بالتشاور الوثيق" مع الحلفاء، كما أعلنت بريطانيا عن وقف تدريجي لاستيراد النفط من روسيا، ليتوقَّف تمامًا بنهاية العام الجاري ٢٠٢٢.

وأعلن الاتحاد الأوروبي أيضًا عن خطة لإنهاء اعتماده على الوقود الأحفوري الروسي بحلول عام ٢٠٣٠. في هذا الإطار، لم يستطع الاتحاد الأوروبي الإعلان عن فرض حظر كامل على قطاع الطاقة الروسي، حيث أكَّد مسؤول العلاقات الخارجية جوزيف بوريل أن الاتحاد الأوروبي لن يحذو حذو الولايات المتحدة في فرض حظر على صادرات الطاقة من روسيا، موضحًا أن الاتحاد الأوروبي يفرض ما يكفي من العقوبات لإضعاف الاقتصاد الروسي[٤].

ولكن الاتحاد الأوروبي أعلن ، في المقابل، أنه سيخفض طلبه على الغاز الروسي بمقدار الثلثين - حيث يحصل الاتحاد الأوروبي حاليا على ٤٠ في المئة من احتياجاته من الغاز من روسيا[٥]. وقد ذكرت المفوضية الأوروبية أنها ستتحوَّل إلى الإمدادات البديلة، وتوسِّع الاعتماد على الطاقة النظيفة

(١) سايمون هندرسون، الأزمة بين روسيا وأوكرانيا تسفر عن مأزق في الطاقة، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، ٢٤ يناير ٢٠٢٢، تاريخ الإطلاع ٨ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3iamg8L

(٢) جيك هورتون، دانيال بالومبو وتيم بويل، روسيا وأوكرانيا: هل يستطيع العالم الاستغناء عن النفط والغاز الروسي؟، بي بي سي عربي، ٩ مارس ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ٥ مارس ٢٠٢٢، متاح على الرابط التالي: https://bbc.in/3CQpYxV

(٣) روسيا وأوكرانيا: الولايات المتحدة ودول الغرب تستهدف قطاع الطاقة الروسي بالعقوبات، بي بي سي عربي، ٨ مارس ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ٩ مارس ٢٠٢٢، متاح على الرابط التالي: https://bbc.in/3MOPlVD

(٤) بوريل للجزيرة: لن نحظر صادرات الطاقة الروسية ولن نتبع بايدن بهذا الشأن، YouTube، قناة الجزيرة، ٩ مارس ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ٩ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://youtu.be/2IPhGLctfdA

(٥) روسيا وأوكرانيا: الولايات المتحدة ودول الغرب تستهدف قطاع الطاقة الروسي بالعقوبات، بي بي سي عربي، ٨ مارس ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ٨ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://bbc.in/3MOPlVD

بسرعة أكبر، على أمل تمكين أوروبا من وقف الاعتماد على واردات النفط والغاز الروسي بشكل كامل "قبل عام ٢٠٣٠".

وكانت ألمانيا قد علَّقت اعتماد خط أنابيب الغاز نورد ستريم ٢ -وهو مشروع خط أنابيب لنقل الغاز الطبيعي بطول ١٢٠٠ كيلومتر، يمتد من غربي روسيا إلى ألمانيا تحت بحر البلطيق- ردًّا على اعتراف موسكو باستقلال دونيتسك ولوجانسك كخطوة أوَّلية لفرض عقوبات أوروبية على روسيا، وذلك على الرغم من أن المشروع قد اكتمل منذ سبتمبر ٢٠٢١ وكان ينتظر الموافقة الألمانية[١]. وقد أدَّى هذا القرار الألماني إلى ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي بنسبة ١٣٪، وهو ما انتقدتْه الخارجية الروسية، مؤكِّدة بأن وقف مشروع نورد ستريم ٢ قد أدَّى إلي ارتفاع هائل في أسعار الطاقة في السوق الأوروبية، وأشارت إلى أن تشغيله كان سيخدم مصالح كلٍّ من روسيا وأوروبا[٢].

وتضاف هذه العقوبات الخاصة بالطاقة إلى قائمة طويلة من العقوبات الاقتصادية، التي فرضت على روسيا بعد غزوها لأوكرانيا حيث عمد القادة الغربيون إلى تجميد أصول البنك المركزي الروسي، مما حدَّ من قدرته على الوصول إلى ٦٣٠ مليار دولار من احتياطاته. ومنعت بريطانيا، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة المواطنين والشركات لديها من إجراء أي تعاملات مالية مع البنك المركزي الروسي أو وزارة المالية الروسية أو صندوق الثروة السيادي الروسي. كما تضمَّنت العقوبات إبعاد بعض البنوك الروسية عن نظام سويفت الذي يسمح بتحويل الأموال بشكل سهل بين الدول المختلفة، وهو الأمر الذي سيُعيق قدرة روسيا على الحصول على عائدات بيع نفطها وغازها.

كما فرضت بريطانيا عدَّة عقوبات إضافية على موسكو من بينها: استبعاد كبرى البنوك الروسية من النظام المالي البريطاني، وتجميد أصول كافة البنوك الروسية، وإصدار قوانين لمنع الشركات والحكومة الروسية من الحصول على أموال من الأسواق البريطانية، ووضع حدٍّ أقصى للمبالغ المالية التي يمكن للروس إيداعها في البنوك البريطانية[٣].

بدوره أعلن الاتحاد الأوروبي عن فرض عقوبات تستهدف ٧٠ في المئة من السوق المصرفية الروسية وكبريات الشركات المملوكة للدولة الروسية. كما استهدفت العقوبات الغربية أيضًا عددًا من الأشخاص البارزين في روسيا، على رأسهم الرئيس فلاديمير بوتين ووزير خارجيته سيرجي لافروف، الذي تمَّ تجميد أصوله في الولايات المتحدة، وكندا، والاتحاد الأوروبي، وبريطانيا، علاوة على حظر سفرهما إلى الولايات المتحدة. وأطلق الاتحاد الأوروبي وبريطانيا والولايات المتحدة وكندا فريق عمل عبر المحيط الأطلسي لتحديد وتجميد أصول الأفراد والشركات الخاضعة للعقوبات. كما أعلنت بريطانيا عزْمها فرض قيود على منح "التأشيرات الذهبية"، التي سمحت للأثرياء الروس بالحصول على حقوق الإقامة في بريطانيا.

وتم الإعلان عن فرض قيود على المنتجات التي يمكن إرسالها إلى روسيا من قبل بريطانيا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وغيرها. وانضمَّت الولايات المتحدة إلى بريطانيا والاتحاد الأوروبي وكندا في حظر جميع الرحلات الجوية الروسية من مجالها الجوي. كما حظرت بريطانيا أيضًا دخول الطائرات الخاصة المسجلة في دول ثالثة في حال تم استئجارها من قبل الروس. كما تواجه بيلاروسيا، التي اتُهمت بمساعدة الغزو الروسي، عقوبات من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وبريطانيا. بالإضافة إلى ذلك، أوقف عدد من الشركات العالمية بما في ذلك ماكدونالدز وكوكاكولا وستاربكس خدماتها في روسيا.

٣- رد الفعل الروسي على العقوبات الأوروبية والأمريكية:

(١) روسيا وأوروبا.. من الخاسر الأكبر من تعليق خط غاز نوردستريم ٢، مرجع سابق.

(٢) روسيا: إيقاف نورد ستريم ٢ سبب الارتفاع الهائل في أسعار الطاقة بأوروبا، صدى البلد، ٨ مارس ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ٩ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://www.elbalad.news/5193097

(٣) روسيا وأوكرانيا: ما هي العقوبات المفروضة على موسكو؟، بي بي سي عربي، ٢٨ فبراير ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ٧ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://bbc.in/3MUu10K

يعتمد الاقتصاد الروسي بشكل كبير على صادرات الطاقة، فهي ثالث أكبر دولة منتجة للنفط في العالم بعد السعودية والولايات المتحدة. ومن بين خمسة ملايين برميل من النفط تنتجها روسيا يوميا، يصدر أكثر من النصف إلى أوروبا. وبالنسبة لبريطانيا، يمثل ذلك نحو ٨ في المئة من احتياجها من المنتجات النفطية، أما الولايات المتحدة، فهي أقل اعتمادا على موارد الطاقة الروسية، إذ لم تستورد إلا ٣ في المئة من نفطها من روسيا في عام ٢٠٢٠[١].

وفي مقابل العقوبات الأمريكية والأوروبية في مجال الطاقة، هدَّدت وزارة الخارجية الروسية بفرض عقوبات على الغرب، قد تشمل تقليل أو إيقاف إمدادات الغاز إلى أوروبا، بالإضافة لحظر شركات الطيران البريطانية من دخول المجال الجوي الروسي أو الهبوط في المطارات الروسية[٢].

في هذا الإطار، ذكرت روسيا أنها قد تقطع إمدادات الغاز عن ألمانيا، حال فرض الغرب حظرًا على صادراتها النفطية. حيث قال ألكسندر نوفاك، نائب رئيس وزراء روسيا، إن "رفض النفط الروسي سوف تكون له عواقب وخيمة على الأسواق العالمية"، مرجحًا أن فرض حظر على صادرات النفط الروسية قد يصل بسعر برميل النفط إلى ٣٠٠ دولار.

وفي إشارة إلى قرار ألمانيا الشهر الماضي بتعليق التصديق على مشروع خط أنابيب الغاز الطبيعي نورد ستريم٢ الذي يوصل إمدادات الغاز من روسيا إلى ألمانيا، قال نوفاك إن فرض حظر النفط الروسي قد يثير تصعيدًا بين الجانبين. مؤكدًا "أننا "لنا الحق نحن أيضًا في اتخاذ قرارات مماثلة وفرض حظر على ضخِّ الغاز عبر خط أنابيب نورد ستريم١"[٣].

٤- الخيارات الأوروبية المتاحة لمواجهة أزمة الطاقة: بدائل الغاز الروسي

في ظل أزمة الطاقة التي تواجه أوروبا على إثر اشتعال فتيل الحرب في أوكرانيا، يمكن القول إنه لن يكون من السهل إيجاد بدائل للغاز الطبيعي الذي تعتمد القارة الأوروبية على روسيا لسد حوالي ٤٠٪ من احتياجاتها منه. في هذا الإطار، يؤكِّد محلِّل سياسات الطاقة بين مكويليامز إنه سيكون من الأيسر العثور على بدائل للنفط منها للغاز، "كون روسيا ليست أكبر مصدري النفط إلى الاتحاد الأوروبي"[٤]. وتؤكِّد روسيا على لسان رئيس وزرائها نوفاك، الذي ذكر في حديث متلفز وجَّهه إلى الشعب الروسي، إنه سوف يكون من "المستحيل توفير بديل للنفط الروسي في السوق الأوروبية بسرعة"[٥]. في هذا الإطار، طرح الاتحاد الأوروبي خطة تهدف إلى تمكين أوروبا من الاستغناء عن مصادر الطاقة الروسية بشكل كامل بحلول عام ٢٠٣٠ بما في ذلك فرض إجراءات من شأنها تنويع مصادر الحصول على الغاز واستبدال الغاز كمصدر للتدفئة وإنتاج الطاقة الكهربائية. كما أصدرت وكالة الطاقة الدولية خطة لتقليل اعتماد الاتحاد الأوروبي على واردات الغاز الطبيعي الروسي بأكثر من الثلث في غضون عام، مع الالتزام بأهدافه المناخية والحفاظ على أمن الطاقة والقدرة على تحمل التكاليف. وقال فاتح بيرول، المدير التنفيذي للوكالة، إن الخطة تحدد الإجراءات التي يمكن اتخاذها في الأشهر المقبلة، مثل التحول أكثر إلى مورِّدي الغاز غير الروس، والاعتماد على مصادر الطاقة الأخرى، وتسريع الجهود

---

(١) جيك هورتون، دانيال بالومبو وتيم بويل، روسيا وأوكرانيا: هل يستطيع العالم الاستغناء عن النفط والغاز الروسي؟، بي بي سي عربي، ٩ مارس ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ٩ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://bbc.in/3CQpYxV

(٢) روسيا وأوكرانيا: ما هي العقوبات المفروضة على موسكو؟، بي بي سي عربي، ٢٨ فبراير ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ٩ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://bbc.in/3MUu10K

(٣) دانيال توماس، الغزو الروسي لأوكرانيا: روسيا قد توقف ضخ الغاز إلى أوروبا إذ طالت العقوبات نفطها، مرجع سابق.

(٤) جيك هورتون، دانيال بالومبو وتيم بويل، روسيا وأوكرانيا: هل يستطيع العالم الاستغناء عن النفط والغاز الروسي؟، مرجع سابق.

(٥) دانيال توماس، الغزو الروسي لأوكرانيا: روسيا قد توقف ضخ الغاز إلى أوروبا إذ طالت العقوبات نفطها، مرجع سابق.

لتزويد المستهلكين والشركات والصناعة بوسائل لاستخدام بدائل نظيفة وفعَّالة[١].

وتتناول التحليلات مجموعة البدائل المتاحة أمام أوروبا للتعامل مع أزمة الغاز الطبيعي كما يلي:

- استيراد الغاز المسال: يتوقع مركز برويغيل للدراسات أنه لو توقفت روسيا عن تصدير الغاز إلى أوروبا، فإن الأوروبيّين سيضطرون إلى استيراد المزيد من الغاز السائل من الولايات المتحدة[٢]. وتتمثَّل البدائل المتاحة لأوروبا من الغاز المسال قليلة جدًّا، والتي يمكن أن تأتي من الغاز المسال الأمريكي والقطري بشكل رئيسي، بالإضافة لخط أنابيب غاز يخرج من الجزائر وليبيا، لكنها تبقى خطوطًا صغيرة لا تكفي احتياجات القارة الأوروبية من الطاقة خلال فصل الشتاء[٣].

وقد أثار هذا الحل الجدل داخل أروقة الاتحاد الأوروبي حول مدى إمكانية أن يوفِّر الغاز الطبيعي المسال حلًّا دائمًا قد تلجأ إليه أوروبا بدلًا عن الغاز الروسي. وتزامن ذلك مع تحذير الولايات المتحدة من التهديد الذي تشكِّله الهيمنة الروسية على قطاع الغاز الطبيعي، ربما في محاولة لتعزيز صادراتها من الغاز الطبيعي المسال إلى أوروبا، في ضوء طفرة الغاز الصخري التي حدثت في الولايات المتحدة خلال العقد الماضي، إذ أصبحت أمريكا أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم في الوقت الحالي.

ويواجِه اللجوءُ لهذا الحلِّ صعوبتيْن، تتمثَّل أولاهما في عدم كفاية الإمدادات التي يمكن الحصول عليها من الغاز المسال لسدِّ احتياجات أوروبا، أما ثانيتهما فتتعلَّق بعدم استعداد البنية التحتية الأوروبية للتعامل مع هذه الكميات من الغاز المسال حال توفُّرها.

فبالرغم من محاولات شركات الطاقة الأمريكية زيادة صادرات الغاز الطبيعي المسال بنسبة ٢٠٪ تقريبًا لتصل إلى ١٣,٩ مليار قدم مكعب يوميًّا بحلول نهاية العام، إلَّا أنَّ هذه الإمدادات لن تكون قادرةً على سدِّ احتياجات أوروبا من الطاقة لإنقاذها في حالة قيام بوتين بوقف تزويد أوروبا بالغاز. في هذا الإطار، يرى بيرند فايدنشتاينر –كبير المحلِّلين الاقتصاديّين في بنك كومترس بفرانكفورت- أن الغاز الطبيعي المسال لن يكون قادرًا على سدِّ فجوة الغاز الروسي بشكل كامل على المدى القصير بسبب غياب "القدرة على توفير فائض غاز على المدى القصير، من قبل مصدِّرين مثل الولايات المتحدة وقطر." وأنه "على الرغم من أن أوروبا لا تزال لديها القدرة على معالجة الغاز السائل الخام التي يتم استيراده أو إعادة تحويله إلى غاز طبيعي، إلَّا أن هناك صعوبة في وصول هذا الغاز في نهاية المطاف إلى المستهلكين نظرًا لأن البنية التحتية للتوزيع ليست مصمَّمةً لاستيعاب هذا التحول الكبير إلى الغاز الطبيعي المسال"[٤]. أو بمعنى آخر، "تفتقر أوروبا إلى العدد الكافي من محطات تفريغ الغاز الطبيعي المسال"[٥].

- الاتجاه إلى الفحم: يُعدُّ الفحم أكثر أنواع الوقود الأحفوري تلويثًا، وهو مسؤول عن أكثر من ٠,٣ درجة مئوية من زيادة درجة مئوية واحدة في متوسط درجات الحرارة العالمية، ما يجعله أكبر مصدر منفرد لارتفاع درجة الحرارة العالمية، من ثم، ستكون آثار العودة إلى استهلاك الفحم كارثية على مستقبل كوكب الأرض.

---

(١) سايمون هندرسون، الأزمة بين روسيا وأوكرانيا تسفر عن مأزق في الطاقة، مرجع سابق.

(٢) المرجع السابق.

(٣) بسنت الشرقاوي، هل تستطيع أوروبا الاستغناء عن الغاز الروسي؟، الشروق، ١٢ مارس ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ١٣ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3whyzZv

(٤) أزمة الطاقة في أوروبا.. هل يحل الغاز المسال مشكلة الغاز الروسي؟، دويتشه فيله، ٣ مارس ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ٩ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://p.dw.com/p/463W1

(٥) سايمون هندرسون، الأزمة بين روسيا وأوكرانيا تسفر عن مأزق في الطاقة، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، مرجع سابق.

ووفق تقرير صادر عن موقع يورونيوز، فإنه إذا قطع الاتحاد الأوروبي علاقاته مع روسيا في مجال توريد الغاز، سوف تضطر أوروبا إلى إعادة استخدام محطات الفحم القديمة التي جرى إيقافها[١]. في هذا الإطار، ذكر وزير الاقتصاد الألماني روبرت هابيك إن تشغيل محطات الفحم القديمة، على المدى القصير، قد يكون إجراء احترازيًّا، داعيًا إلى إبقاء محطات توليد الكهرباء التي تعمل بالفحم في وضع الاستعداد وقد يُسمح لها بالعمل. ويقول رئيس أبحاث أسواق الغاز والطاقة في شركة ريستاد إنرجي، كارلوس توريس دياز: إنه نتيجة تصاعد أزمة الطاقة، يظل الفحم مكونًا حاسمًا في مزيج الطاقة، خصوصًا عندما تكون موثوقية مصادر الطاقة الأخرى موضع شك. وإذا عادت ألمانيا إلى استخدام الفحم، فسوف تخلف بوعدها الأخضر بالتخلُّص التدريجي من محطات الكهرباء التي تعمل بالفحم بحلول عام ٢٠٣٠[٢].

- **الطاقة المتجدِّدة في أوروبا:**

يرى بعض القادة الأوروبيّين أن غزو روسيا لأوكرانيا يمثل فرصة لتسريع التحول إلى مصادر الطاقة المتجدِّدة، بما في ذلك المحطات النووية والتي يجادل البعض لاعتبارها نوعًا من الطاقة المتجدِّدة. وتهدف ألمانيا الآن إلى تسريع نمو مشروعات الطاقة الشمسية بالإضافة إلى مشروعات طاقة الرياح البرية والبحرية، حيث قال وزير الاقتصاد الألماني روبرت هابيك، العضو في حزب الخضر، إن التوسُّع السريع في مصادر الطاقة المتجدِّدة يُعَدُّ الأساس لتقليل اعتماد ألمانيا على الوقود الأحفوري الروسي.

وتتمثَّل المشكلة، في الوقت الحالي، في أن العديد من محطات الطاقة النووية وصلتْ إلى نهاية دورة حياتها ومن المكلِّف إعادة بنائها، إذ يبلغ عمرها التشغيلي نحو ٤٠ عامًا. كما تتمثَّل إحدى مشكلات الاعتماد على الفحم والطاقة النووية في أثرهما السلبي على المناخ، وهو ما يؤكِّده تقرير لصحيفة "لا تريبين" الفرنسية الذي ذكر أن الفحم وبناء محطات الطاقة النووية بدائل ستؤثِّر سلبًا على المناخ، وتعمِّق أزمة الاحتباس الحراري[٣].

- **الهيدروجين النظيف:** يتوقع محللون أن تؤدِّي واردات الوقود المعتمد على الهيدروجين النظيف دورًا في حلِّ أزمة الطاقة، ووفقًا للباحث في التحولات العادلة في وحدة أبحاث سياسة العلوم في كلية إدارة الأعمال بجامعة ساسكس البريطانية، الدكتور ماكس لاسي بارناكل، فإن روسيا تكثف خططها المتعلقة بإنتاج الهيدروجين. وأوضح الدكتور ماكس لاسي بارناكل أن روسيا تطمح إلى أن تصبح منتجًا ومصدرًا رائدًا لطاقة الهيدروجين على مستوى العالم[٤]. وأضاف أنه بالنظر إلى أن السوق الناشئة للهيدروجين تمثل فرصة تجارية حيوية، تستهدف روسيا ٢٠٪ من الحصة السوقية العالمية للهيدروجين بحلول عام ٢٠٣٠، باستثمارات قدرها ١٢٧ مليون دولار على مدى السنوات الثلاث المقبلة. ومن الجدير بالذكر أن أستراليا تُعدُّ موردًا محتملًا للهيدروجين. ووجدت دراسة جديدة أن موارد الطاقة المتجدِّدة ذات المستوى العالمي في جنوب أستراليا ستمنحها ميزة تنافسية في السباق لتزويد أوروبا بالهيدروجين النظيف عبر ميناء روتردام.

خاتمة:

فاقمت الحرب الروسية على أوكرانيا من تأزم العلاقات الأوروبية والروسية التي كانت تكتنفها بالفعل العديد من التعقيدات، وتتجاذبها العديد من عوامل الشدِّ والجذب. فبينما

(١) ما هي البدائل الآمنة عن الغاز الروسي لأوروبا؟، سكاي نيوز، ٦ مارس ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ٩ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3ieciU4

(٢) نوار صبح، إذا توقف الغاز الروسي.. ما البدائل المتاحة أمام أوروبا؟ احتمالات العودة إلى الفحم تتزامن مع التوجُّه نحو الطاقة النظيفة، الطاقة، ٩ مارس ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ٩ مارس ٢٠٢٢ ، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3MXOPVm

(٣) ما هي البدائل الآمنة عن الغاز الروسي لأوروبا؟، سكاي نيوز، ٦ مارس ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ٩ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3ieciU4

(٤) نوار صبح، إذا توقف الغاز الروسي.. ما البدائل المتاحة أمام أوروبا؟ احتمالات العودة إلى الفحم تتزامن مع التوجه نحو الطاقة النظيفة، مرجع سابق.

تمثِّل السيطرة على أوكرانيا من إحدى الطرفين تهديدًا أمنيًّا مباشرًا بالمعنى التقليدي للطرف الآخر، فإن هناك ثمة مصالح حيوية مشتركة عالقة بين الجانبين الأوروبي والروسي، وتهديدات أمنية غير تقليدية تحدِّد مآلات وتداعيات الحرب مصيرها. وبشكل عام، يمكن القول بأن معادلات الأمن الأوروبي بشكل خاص والغربي بشكل عام سوف تتغير وفق نتائج تلك الحرب.

فبالإضافة لتداعيات الحرب على الأمن التقليدي الأوروبي وتوازن القوى، فإن واحدًا من أهم تداعياتها على الأمن غير التقليدي يتعلَّق بتأثير الحرب على أمن الطاقة الأوروبي، في ظل تصعيد أزمة الغاز الذي يتم توريده للقارة الأوروبية بواسطة روسيا. وقد كشفت التطورات الأخيرة للحرب الروسية في أوكرانيا خطورة الهيمنة الروسية على إمدادات الطاقة للقارة الأوروبية، وأثبتت أن الاعتماد الأوروبي على الغاز الروسي يمثل تهديدًا مباشرًا لأمن الطاقة في القارة الأوروبية، فالاتحاد الأوروبي أصبح مجبرًا على البحث عن مصادر بديلة للطاقة حتى وإن لم تتخذ روسيا قرارًا بمنع إمدادات الطاقة لأوروبا.

*****

الأبعاد الاقتصادية للحرب الروسية ضد أوكرانيا (الطاقة، والغذاء)

عبد الرحمن عادل(*)

مقدمة:

جاء الغزو الروسي لأوكرانيا في ٢٤ فبراير من عام ٢٠٢٢ في وقتٍ تتنازع الاقتصاد العالمي مجموعة من الأزمات المتوالية منذ عام ٢٠١٨، بدأت بالحرب التجارية الأمريكية- الصينية، تلتها أزمة جائحة كورونا وما صاحبها من تبعات بينها؛ توقف الأنشطة التجارية والإغلاق الكلي واضطرابات الشحن الدولي، التي خفضت الطلب لأقصى درجاته، وأسفرت عن ركود اقتصادي واسع النطاق (ورغم تحسن الأوضاع نسبيًا، إلا أن ذلك لا يعني أن السياق الاقتصادي العالمي قد تعافى بعد). في هذا الإطار؛ اشتعلت الحرب الروسية الأوكرانية لتُلقي بظلالها وتداعياتها على الاقتصاد العالمي بدورها، محدثة ارتفاع غير مسبوق في أسعار الطاقة، إضافة إلى تهديد الأمن الغذائي للعديد من الدول النامية والصغيرة التي تعتمد على الدولتين المتحاربتين في استيراد معظم احتياجاتها من الحبوب الغذائية.

تختلف التداعيات الاقتصادية للحرب بين دول العالم؛ فبينما تتأثر الدولة الأوروبية والصناعية الكبرى بارتفاع أسعار الطاقة وتتخوف من نقص إمدادات الغاز الروسي، فإن التداعيات الاقتصادية بين دول الشرق الأوسط وأفريقيا تأتي متفاوتة؛ بين آثار سلبية متعلقة بالأمن الغذائي في مصر وتونس ولبنان وتركيا ودول غرب أفريقيا، وفوائد اقتصادية تتحصل عليها دول مجلس التعاون الخليجي والعراق. هذا حيث قد عطل الهجوم الروسي على أوكرانيا إمدادات القمح والحبوب في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا؛ وعلى جانب آخر صاحب ذلك ارتفاع في أسعار النفط والخبز، وهو ما قد يؤدي إلى اضطرابات اجتماعية في بعض تلك البلدان.

يتناول هذا التقرير التداعيات الاقتصادية للحرب الروسية-الأوكرانية على الاقتصاد العالمي، بحيث يرصد الأهمية الاقتصادية للدولتين أولًا، ثم يركز على الآثار المتباينة للحرب على العالم الغربي والدول الكبرى من ناحية، مقابل الدول النامية ومنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا من ناحيةٍ أخرى، خاصةً فيما يتصل بالطاقة والغذاء.

أولًا- الأهمية الاقتصادية لروسيا وأوكرانيا

تعد روسيا ثالث أكبر منتج للنفط بعد الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية، وثاني أكبر مصدر للنفط الخام في العالم بعد السعودية. حيث يمثل إنتاج روسيا من النفط الخام وفقًا لإحصاءات عام ٢٠٢١ نحو ٥ ملايين برميل يوميًا، أى ما يُعادل ١٢٪ من التجارة العالمية، كما يمثل إنتاج موسكو من الغاز الطبيعي نحو ٧٦١ مليار متر مكعب وفقًا لإحصاءات عام ٢٠٢١، أي ما يُعادل ١٨٪ من إنتاج الغاز العالمي. كما تعد كل من روسيا وأوكرانيا من بين أهم منتجي السلع الزراعية في العالم، حيث يبلغ متوسط مجموع إنتاج الدولتين من الشعير والقمح والذرة ١٩٪ و١٤٪ و٤٪ على الترتيب من الإنتاج العالمي وذلك في الفترة ما بين ٢٠١٦ إلى ٢٠٢٠، كما أن إنتاجهما من البذور الزيتية يزيد على نصف متوسط الإنتاج العالمي خاصةً زيت عباد الشمس. وقد سجلت روسيا عام ٢٠٢١ المرتبة الأولى كمصدر عالمي للقمح، حيث تصدر ٣٢,٩ مليون طن من القمح بما يعادل ١٨٪ من الصادرات العالمية. كما سجلت أوكرانيا المرتبة الخامسة في تصدير للقمح عام ٢٠٢١،

* معيد بقسم العلوم السياسية- جامعة حلوان.

حيث قامت بتصدير ٢٠ مليون طن من القمح بما يُعادل ١٠٪ من الصادرات العالمية[١].

ولهذا أربكت الحرب بين الدولتين الاقتصاد العالمي بشكلٍ غير مسبوق، وأضعفت من ثقة المستثمرين والمستهلكين في النشاط الاقتصادي العالمي، وسط ارتفاع تكاليف أسعار السلع الأساسية ومنها الطاقة والغذاء، وارتفاع تكاليف المعيشة للكثير من الأسر حول العالم. كما أثرت الحرب على سلاسل الإمداد والتوريد العالمية في البحر الأسود وأدت إلى تفاقم أزمة الشحن والنقل العالمي للبضائع، وشهدت الأسواق المالية بدورها تخبطات، وهو ما يُنذر بموجة من التضخم تُلقي بظلالها على الاقتصاد العالمي كله. **ووفقًا لمدونة نشرها صندوق النقد الدولي، فإن تأثيرات الحرب على الاقتصاد العالمي تبرز عبر ثلاث قنوات بالأساس، وذلك على النحو التالي[٢]:**

١- ارتفاع أسعار السلع الأولية كالغذاء والطاقة سيدفع التضخم نحو مزيد من الارتفاع، ما يؤدي بدوره إلى تآكل قيمة الدخول وإضعاف الطلب.

٢- الاقتصادات المجاورة بصفةٍ خاصة سوف تصارع الانقطاعات في التجارة وسلاسل الإمداد وتحويلات العاملين في الخارج، كما ستشهد طفرة تاريخية في تدفقات اللاجئين.

٣- تراجع ثقة مجتمع الأعمال وزيادة شعور المستثمرين بعدم اليقين سيفضيان إلى إضعاف أسعار الأصول، وتشديد الأوضاع المالية، وربما الحفز على خروج التدفقات الرأسمالية من الأسواق الصاعدة.

ثانيًا- تأثير الحرب على مجال الطاقة العالمي:

شهدت أسعار النفط ارتفاعًا قويًا؛ حيث ارتفعت أسعار خام برنت لأعلى مستوياتها منذ عام ٢٠٠٨، لتسجل قرابة ١٣٠ دولارًا للبرميل في الأسبوع الثاني من مارس ٢٠٢٢، فيما تم تداول ٢٠٠ عقد آجل لخام برنت تسليم مايو في البورصة الأوروبية عند مستوى قدره ٢٠٠ دولارًا للبرميل. وفي ضوء الحرب الراهنة بين روسيا وأوكرانيا، سترتفع احتمالات حدة التقلبات في أسعار النفط، لتتراوح بين ١٠٠ و٢٠٠ دولارًا للبرميل[٣].

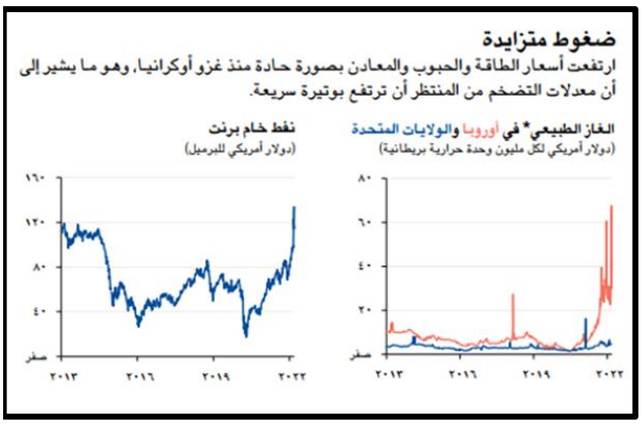

المصدر: موقع صندوق النقد الدولي، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/wNowo

غير أن الدول لم تتأثر بنفس الشكل بارتفاع الأسعار هذا، وإنما تفاوت التأثر ما بين الدول الغربية الكبرى والدول الصناعية عامةً، والدول المنتجة والمصدرة للبترول، وأيضًا الدول المستوردة ذات الاقتصاديات الضعيفة. **وهو ما نتناوله بالتفصيل فيما يلي:**

(١). نورهان حسن الشيخ، تداعيات التصعيد العسكري الروسي على الاقتصاد العالمي، مجلة السياسة الدولية، مجلد ٥٧، العدد ٢٢٨، أبريل ٢٠٢٢، ص ص١٣٦، ١٣٧.

(٢)ألفريد كامر وآخرون، الحرب في أوكرانيا وأصداؤها عبر مختلف مناطق العالم، صندوق النقد الدولي، مدونات الصندوق، ١٧ مارس ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ٢٥ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/i85ao

(٣)أنس جاب الله، مسارات متفاوتة:الضغوط الـ ١٠ لحرب أوكرانيا على الاقتصاد العالمي، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ١٤ مارس ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ٢٠ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/j1hXj

أ) الدول الغربية والدول الصناعية:

تمثل الطاقة القناة الرئيسية لانتقال التداعيات إلى بقية **دول أوروبا**، إذ تعتبر روسيا أكبر مورد للطاقة للاتحاد الأوروبي؛ حيث تستحوذ على حوالي ٤٠٪ من واردات الدول الأوروبية من الغاز الطبيعي، وقرابة ثلث وارداتها من النفط. ومع اشتعال فتيل الحرب الروسية الأوكرانية، تصاعدت المخاوف الأوروبية بشأن احتمالية قيام روسيا بوقف الإمدادات بسبب العقوبات الغربية المفروضة على موسكو. وبالرغم من أن تدفقات الغاز الروسي لا زالت مستمرة لأسواق الاستهلاك في ظل الأزمة ومع استبعاد أوروبا فرض عقوبات على قطاع الطاقة الروسي، فإن أسعار الطاقة قد ارتفعت إلى مستويات قياسية منذ بداية الحرب، إذ شهدت أسعار الغاز الطبيعي في أوروبا ارتفاعًا قياسيًا لتصل إلى ٣٣٠٠ دولارًا لكل ١٠٠٠ متر مكعب في ٧ مارس ٢٠٢٢، كما اخترقت أسعار خام برنت في الفترة نفسها مستوى ١٢٧ دولارًا للبرميل، قبل أن تتراجع لاحقًا عند ما يقارب ١١٢ دولارًا للبرميل. وتفرض تلك الزيادات أعباءً إضافية على الميزانيات الأوروبية، حيث لجأت كثير من الحكومات الأوروبية مؤخرًا لتخصيص مبالغ مالية كبيرة كإعانات للأسر، لاحتواء آثار ارتفاع أسعار الطاقة[١].

وبسبب الاعتماد الأوروبي الكبير على الغاز الروسي وخاصةً من قبل ألمانيا، فإنها رفضت مرارًا فرض عقوبات اقتصادية على روسيا في مجال الطاقة، بينما توجهت إيطاليا إلى الجزائر في محاولة لتأمين بديل إذا ما توقف الغاز الروسي أو نقصت إمداداته، إذ توجه وزير الخارجية الإيطالي في ٢٨ فبراير ٢٠٢٢ إلى الجزائر في محاولة لزيادة إمدادات الغاز عبر أنبوب "ترانس ميد" الذي يربط إيطاليا بالجزائر عبر تونس، لكن الجزائر لا تقدر على ملء فراغ الغاز الروسي في أوروبا في المدى المنظور، فالجزائر تصدر لإيطاليا نحو٢٢ مليار متر مكعب من الغاز في أنبوب قادر على ضخ ٣٢ مليار مليار متر مكعب كحد أقصى سنويًا، في حين استوردت أوروبا من روسيا حوالي ١٦٨ مليار متر مكعب عام ٢٠٢٠[٢].

أما **الولايات المتحدة** التي تحاول تضييق الخناق على روسيا بكل السبل الممكنة، فقد أبرمت اتفاقًا مع دول الاتحاد الأوروبي ينص على تزويد واشنطن دول الاتحاد بغاز إضافي، يعادل ١٠٪ مما تستقبله الآن من روسيا، بنهاية العام الجاري، في محاولة منها لتقليل اعتماد الدول الأوروبية على الغاز الروسي[٣]. كما حاولت واشنطن الضغط على مجموعة "الأوبك بلس" لضخ مزيد من من النفط الخام لتهدئة الأسعار التي ارتفعت لمستويات قياسية، غير أن تلك الأخيرة رفضت وتمسكت بسياسة إنتاج النفط الحالية بزيادة قدرها ٤٣٢ ألف برميل اعتبارًا من مايو ٢٠٢٢، بحسب بيان صادر يوم ٣١ مارس ٢٠٢٢، وأخيرًا تدرس إدارة "بايدن" الآن سحب ما يصل إلى ١٨٠ مليون برميل نفط من الاحتياطيات الاستراتيجية لديها، ولم توضح ما إذا كان سحب الكمية سيكون عبر تبادلات من الاحتياطي يتم استبدالها بشركات نفطية في تاريخٍ لاحق، أو مبيعات كاملة، أو مزيج من الاثنين، إلا أن إطلاق النفط سيزيد الإمدادات بمقدار مليون برميل يوميًا لمدة ٦ أشهر، ويساعد على استعادة توازن السوق هذا العام، لكنه لا يحل عجز العرض الهيكلي[٤].

وبالنسبة **للصين** وهي أكبر مشتر منفرد للنفط الروسي، حيث حصلت على نحو ٢٠٪ من صادرات روسيا النفطية عام

(١)تقديرات المستقبل، ارتداد العقوبات:تداعيات الأزمة الأوكرانية على الاقتصادات الأوروبية في الأمد القصير، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ١٧ مارس ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ٢٠ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي:https://cutt.us/3w12Q

(٢)جو معكرون، تداعيات الغزو الروسي لأوكرانيا على الشرق الأوسط، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٩مارس ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع ١٠ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/lxWzC

(٣)روسيا وأوكرانيا: الاتحاد الأوروبي يوقع اتفاقا لشراء الغاز الأمريكي للحد من الاعتماد على روسيا، بي بي سي، ٢٥ مارس ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ٢٧ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/npst2

(٤)"أوبك+" يتمسك بسياسة إنتاج النفط الحالية بزيادة ٤٣٢ ألف برميل في مايو، ايكونومي بلس، ٣١مارس ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ٣١ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/A5nlR

٢٠٢١، إلا أنها تمكنت من ترويض ارتفاع أسعار المصانع مع تخفيف قيود العرض العالمية واتخذت الحكومة خطوات للحد من تكاليف السلع الأساسية، كما أدى الارتفاع الأخير في أسعار الطاقة العالمية إلى زيادة الضغط على الشركات المُصنعة الصينية، ما يهدد برفع التكاليف مرة أخرى وضغط الأرباح وإبطاء النمو الاقتصادي بشكلٍ أكبر[١].

ب) الدول العربية والإسلامية:

يعد أكبر **المستفيدين** من ارتفاعات أسعار النفط هي الدول المنتجة له؛ وذلك بسبب زيادة عوائد مبيعاتها وهو ما يصب في تقليص العجز المسجل بسبب تداعيات جائحة كورونا، كما يُعزز ارتفاع النفط خطط النمو وعودة التعافي الاقتصادي، وتتصدر الإمارات والسعودية قائمة الدول المستفيدة من ارتفاع الأسعار. ووفقًا لبحث أجرته مجموعة "ميتسوبيشي" المالية في فبراير ٢٠٢٢، من المرجح أن تشهد دول مجلس التعاون الخليجي ارتفاعًا في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٦,١٪ في عام ٢٠٢٢ بسبب ارتفاع أسعار النفط[٢]. أما العراق فكانت أيضًا من المستفيدين من زيادة أسعار النفط، فقد أعلنت وزارة النفط العراقية أن صادرات بلادها من النفط بلغت ١٠٠ مليون و٥٦٣ ألفًا و٩٩٩ برميلًا، بمعدل يومي قدره ٣٢٤٤ برميل وبسعر متوسط تجاوز ١١٠ دولارات، وبإيرادات بلغت ١١,٠٧ مليار دولار، محققة أعلى إيراد مالي منذ عام ١٩٧٢[٣].

ومن ناحيةٍ أخرى، فإن إيران جاهزة لملء فراغ الغاز الروسي في حال ازدياد عزلة "بوتين" الدولية. فبعد أن استفادت روسيا، على امتداد فترة طويلة، من العقوبات الأمريكية والدولية على إيران، قد تنعكس الأمور الآن؛ فتصبح إيران هي المستفيدة من عزلة روسيا المستجدة في حال إعادة إحياء الاتفاق النووي الإيراني. وإذا صحت تقديرات احتياطي الغاز في حقل "تشالوس" للغاز في بحر قزوين، فإن إيران ستكون قادرة، على المدى الطويل، على نزع أوراق ضغط قوية من أيدي روسيا في تعاملها مع تركيا والاتحاد الأوروبي، إن قررت التنافس مع روسيا على تصدير الغاز، ما قد ينعكس سلبًا على العلاقات الثنائية بينهما. لكن إيران تحتاج إلى ترتيبات لوجستية ودبلوماسية قد تستغرق وقتًا لنقل الغاز إلى أوروبا التي لا يمكن أن يصمد اقتصادها طويلًا في حال توقفت إمدادات الغاز الروسي. وفي المدى المنظور لا يبدو أن إيران راغبة في إعلان هذا التحدي[٤].

وعلى جانب **الدول المتضررة**، تأتي تركيا على سبيل المثال، فتركيا خلال الفترة بين عامي ٢٠١٠ و٢٠٢٠ استوردت من الخارج نفطًا وغازًا وفحمًا بقيمة ٤٥ مليار دولارًا سنويًا، فيما ارتفع هذا الرقم عام ٢٠٢١ إلى ٥٥ مليار دولارًا بسبب الزيادة التدريجية في أسعار الطاقة عالميًا. وعلى الرغم من أن اتفاقيات تركيا لاستيراد الغاز طويلة الأمد ومحددة السعر مسبقًا، فإن سعر الغاز الذي تشتريه تركيا يحدده سعر النفط وفق الاتفاقيات التي وقعتها تركيا. وكانت أكبر زيادة في أسعار المحروقات التي تستوردها تركيا من الخارج للفحم الذي كان سعره عام ٢٠٢١ نحو ١٥٠ دولارًا، فيما صعد حاليًا ليصل إلى ٣٣٠ دولارًا. ومن المتوقع أن تصل فاتورة الطاقة المستوردة في تركيا خلال عام ٢٠٢٢ إلى نحو ٦٥-٧٥ مليار دولار. وقد جاءت الزيادة في أسعار الطاقة على المستهلك التركي بالليرة التركية مضاعفةً بسبب توجه الحكومة إلى خفض سعر الليرة مقابل الدولار اعتبارًا من نوفمبر ٢٠٢١، فكل زيادة بنسبة ٢٠٪ في أسعار الطاقة بالدولار تصل إلى المستهلك التركي بزيادة قيمتها ٤٠-٥٠٪ على الليرة التركية، وهو أمر أشعل نار التضخم ودفع

(١) ارتفاع أسعار الطاقة يهدد توقعات التضخم في الصين، بوابة الأهرام، ٩مارس ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ١ أبريل ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/DPwht

(٢)حرب أوكرانيا تنعش موازنات الخليج..وتوقعات بفوائض كبيرة، عربي٢١، ٥ ابريل ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ٥ أبريل ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/b4YYU

(٣)صادرات العراق من النفط تحقق أعلى إيراد مالي منذ ٥٠ عامًا، الجزيرة، ٢أبريل ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ٣أبريل ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/GN7iK

(٤)جو معكرون، تداعيات الغزو الروسي لأوكرانيا على الشرق الأوسط، مصدر سابق.

البنك المركزي إلى وقف الحديث عن ضبط معدلات التضخم اعتبارًا من تقاريره في شهر مارس المنصرم[١].

ثالثًا- تهديد الأمن الغذائي لدول الشرق الأوسط و أفريقيا:

جاء الغزو الروسي لأوكرانيا في وقتٍ كانت فيه سلاسل الإمدادات الغذائية والزراعة العالمية في وضعٍ هشٍ بالفعل. حيث أدى الجفاف الذي ضرب جميع أنحاء الولايات المتحدة وكندا في عام ٢٠٢١، وهما من أكبر منتجي ومصدري القمح والحبوب الأخرى في العالم، إلى انخفاض إنتاجية هذه المحاصيل. كما ألحق الطقس الجاف الضرر بالمصدرين الزراعيين الرئيسيين في نصف الكرة الجنوبي، ما أدى إلى خفض حجم المعروض في السوق من بعض الحبوب، مثل الذرة، على سبيل المثال. كما عانى صغار الدول المنتجة للحبوب مثل سوريا والعراق من الجفاف، على نحوٍ أدى إلى انخفاض إنتاجهم وبالتالي زيادة الطلب على الواردات. وقامت روسيا، وهي أكبر مصدّر للقمح في العالم، بتخفيض حصتها التصديرية لعام ٢٠٢٢، من أجل تأمين إمداداتها المحلية. وحتى قبل اندلاع الحرب، أظهرت التوقعات العالمية لوزارة الزراعة الأمريكية للسلع الحيوية مثل القمح والذرة وبعض البذور الزيتية خلال الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٢ انخفاض العرض وزيادة الطلب وتدني المخزونات في نهاية العام[٢].

تم إغلاق موانئ البحر الأسود منذ الأيام الأولى للحرب. وكذلك أصدر مجلس الوزراء الأوكراني في ٩ مارس ٢٠٢٢ قرارًا بحظر تصدير الجاودار (حبوب حولية تشبه القمح والشعير) وكذلك الشعير والحنطة السوداء والذرة الرفيعة والسكر والملح واللحوم حتى آخر العام. وحتى قبل إصدار هذا القرار، كانت حصص كبيرة من الإنتاج الزراعي الأوكراني لعام ٢٠٢١ لا تزال قيد النقل؛ ما يقرب من ٣٠٪ من القمح، و٤٥٪ من الذرة ومقدار الربع من محصولها من الشعير وزيت عباد الشمس. ويبدو أنه من غير الممكن أن تصل هذه البضائع إلى الأسواق في عام ٢٠٢٢.

وتعد الدول الأكثر تضررًا في تلك الأزمة هي الدول التي يتوفر فيها شرطان: الأول أنها تعتمد اعتمادًا كبيرًا على واردات الحبوب والبذور الزيتية، والثاني أن مورديها الرئيسيين هما روسيا و/أو أوكرانيا. ومن ثم تحتل دول البحر المتوسط الواقعة في شمال إفريقيا والشرق الأوسط المرتبة الأولى بين الدول التي تقع على خط النار. وتتصدر مصر وتونس ولبنان وتركيا حتى الآن قائمة الدول الأكثر تضررًا من هذه الحرب.

فالبنسبة إلى **مصر**، نجد أنها تعتمد على الواردات في استهلاكها من القمح والذرة بنسبة ٦٠٪ تقريبًا، وتحصل على ٨٦٪ من وارداتها من القمح و٤٠٪ من وارداتها من الذرة من كل من روسيا وأوكرانيا. وهكذا أدى الاختلال في إنتاج القمح الأوكراني وسلاسل التصدير، فضلًا عن التبعات الحادة للعقوبات التي فُرضت على الأنشطة الاقتصادية والتجارية الروسية، إلى ارتفاع شديد في أسعار القمح. وسيكون على الحكومة المصرية استخدام المزيد من مواردها المالية لتأمين إمدادات القمح ودرء المخاطر التي تهدد الأمن الغذائي للبلاد. ويعود ذلك جزئيًا إلى التضخم الشديد الذي تعاني منه مصر، ويُتوقع أن يرتفع ٢,٣ نقطة مئوية ليسجل ٧,٥٪ هذا العام، فضلًا عن تراجع قيمة الجنيه المصري بعد عملية تعويم أفقدته ما يقارب ١٤٪ من قيمته. وهو ما أدى بدوره إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية، ومنها الخبز الذي يُسجل ارتفاعًا في سعره بسبب الإجراءات التي أُعلِن عنها سابقًا لإصلاح نظام الدعم. وغالب الظن أن موارد مالية إضافية ستُخصص لضبط أسعار الرغيف، ولا سيما أن معدل الفقر في أوساط السكان يناهز نسبة الـ٣٠٪. ويُعتبر إعلان الحكومة مؤخرًا عن توسيع مساحة

(١)مركز الإمارات للسياسات، تداعيات الحرب في أوكرانيا على الاقتصاد التركي، مركز الإمارات للسياسات، ٢٩ مارس ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ٣١ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/ehVrl

(٢)عادل رفيق، جيوبوليتيكال فيوتشرز: ارتفاع أسعار الغذاء سيزلزل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، المعهد المصري للدراسات، ١٤ مارس ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ٢٠ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/uXsye

الأراضي المخصصة لزراعة القمح بواقع مليونَي فدان بحلول نهاية عام ٢٠٢٤ استراتيجية متوسطة الأجل يمكن تطبيقها لتعزيز الأمن الغذائي في مصر، ولكنه لا يخفف من الأوضاع الهشة الفورية التي يعاني منها السكان بسبب الحرب الروسية الأوكرانية[١].

أما **تركيا** فتعتمد على الواردات من القمح بنسبة ٤٠٪، ومن الذرة بنسبة ٣٣٪. حيث توفر كل من روسيا وأوكرانيا معًا نسبة ٧٥٪ من وارداتها من القمح و٥٪ من وارداتها من الذرة (بالإضافة إلى ٥١٪ من وارداتها من زيت عباد الشمس). كانت أنقرة بالفعل تواجه معدل تضخم حاد، ما أدى إلى إثارة احتجاجات تتعلق بأسعار السلع الغذائية الأساسية. وعلى الرغم من أن وزارة الزراعة والغابات التركية أكدت للجمهور أنه قد تم بالفعل تأمين إمدادات الحبوب خلال موسم الحصاد المقبل؛ إلا أن أنقرة لم تتمكن بعد من السيطرة على التضخم وتحقيق الاستقرار في أسعار الصرف، وبالتالي حماية الجمهور من ارتفاع أسعار المواد الغذائية، لا سيما تلك المتعلقة بالواردات[٢].

شهد الوضع الاقتصادي في **تونس** بدوره تدهورًا حادًا، فاقتصادها يتعرض أصلًا لضغوط هائلة من قبل الحرب. وتحصل تونس على نحو ٨٠٪ من حاجاتها من القمح من أوكرانيا. ونتيجة للنزاع، تسجل أسعار القمح في البلاد معدلات مرتفعة، لذا تواجه الأُسر التونسية صعوبة كبيرة في الحصول على الخبز وغيره من السلع الأساسية. ويشعر التونسيون أيضًا بالتبعات القاسية لارتفاع أسعار النفط عالميًا. فالحكومة التونسية التي تدعم المحروقات، وضعت موازنتها على أساس أن سعر برميل النفط يبلغ ٧٥ دولارًا. لكن مع ارتفاع سعر البرميل إلى ما يزيد على الـ١٠٠ دولار، اضطُرت الحكومة إلى زيادة أسعار المحروقات مرتين في فبراير ٢٠٢٢ في محاولة لكبح العجز الكبير في موازنة البلاد. يُضاف إلى هذا أن التقديرات قد توقعت مسبقًا بلوغ معدل التضخم ٦,٨٪ في عام ٢٠٢٢. لكن لا شك أن الأزمة الحالية سترفعه إلى نحو ٨٪ تقريبًا -وفق تحليلات بعض خبراء الاقتصاد- أضف إلى ذلك أن انخفاض قيمة الدينار التونسي مقابل الدولار الأمريكي يؤدي إلى ارتفاع فاتورة الاستيراد، ناهيك عن أن الحاجة إلى العملة الصعبة بات مُلحًا في وقتٍ لا تستطيع تونس الدخول إلى الأسواق المالية العالمية، وهي تتفاوض مع صندوق النقد الدولي لوضع برنامج جديد[٣].

أما **لبنان** فتعد الأسوأ بين الدول المتضررة من الحرب، حيث تستورد لبنان ٦٠٠ الف طن من القمح، أي بمعدل ٥٠ ألف طن شهريًا؛ ٦٠٪ منها من أوكرانيا ونحو ٢٠٪ من روسيا ورومانيا، وتستورد لبنان عامةً ١٠٠٪ من حاجاتها الاستهلاكية. وفي العامين الماضيين، كانت الواردات أكثر حرجًا؛ حيث دمر انفجار ميناء بيروت عام ٢٠٢٠ معظم صوامع الحبوب في البلاد ومن ثم فالدولة غير قادرة على تخزين القمح، كما أن نسبة زيادة الأسعار في العام الجاري قد بلغت ٢١٠٠٪، فضلا عن أنه قد بلغت نسبة الفقر في الدولة ٨٠٪ من السكان[٤]، وأخيرًا أعلن "سعادة الشامي" نائب رئيس الحكومة اللبنانية في ٤ أبريل ٢٠٢٢ "إفلاس الدولة ومصرف لبنان المركزي[٥]".

وفي منطقة **الغرب الأفريقي** والتي تعاني هذه الفترة جفافًا شديدًا يُهدد أمنها الغذائي، جاءت الحرب الروسية لتلقي بمزيد من التدهور الغذائي على تلك البلدان، فموريتانيا التي تستورد ٦٠٪ من حاجاتها من المواد الغذائية من الخارج وتصل نسبة

(١)عمرو حمزاوي، كريم سجادبور وآخرون، ما تعنيه الحرب الروسية في أوكرانيا لمنطقة الشرق الأوسط، مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط، ١أبريل ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ٣ أبريل ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/D90Xn

(٢)عادل رفيق، جيوبوليتيكال فيوتشرز: ارتفاع أسعار الغذاء سيزلزل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مصدر سابق.

(٣)حمزة المؤدب، من سيّئٍ إلى أسوأ: يفاقم النزاع في أوكرانيا الوضع الاقتصادي المتردّي الذي تعيشه تونس، مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط،١٢ مارس ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ٣١ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/0mF7h

(٤)جنى الدهيبي، الحرب الروسية على أوكرانيا تعميق أزمة الأمن الغذائي للبنانيين، الجزيرة، ٥مارس ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ١ ابريل ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/TXn5K

(٥) الحكومة اللبنانية تعلن إفلاس الدولة والمصرف المركزي، بوابة الأهرام، ٤ أبريل ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ٥أبريل ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/Y2UrH

الفقر فيها إلى ٣١٪، من المتوقع أن يُسهم ارتفاع أسعار الغذاء عالميًا في زيادة معدلات الجوع بين سكانها. كما ذكرت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (فاو) أن ست دول من غرب إفريقيا تستورد ما بين ٣٠ إلى ٥٠٪ من قمحها من روسيا وأوكرانيا. يأتي ذلك في الوقت الذي أكدت فيه "شبكة الوقاية من أزمات الغذاء في غرب إفريقيا"، أن إنتاج الحبوب في هذه المنطقة، قد انخفض خلال عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ بنسبة ٣٩٪ على أساس سنوي في النيجر، كما انخفض أيضًا بنسبة ١٥٪ في مالي التي تشهد صراعات سياسية وحرب بين الجيش والجماعات المسلحة[١].

خاتمة:

تتباين التأثيرات الاقتصادية للحرب الروسية- الأوكرانية على اقتصاديات الدول المختلفة حول العالم، فبينما تُعتبر إمدادات الطاقة هى المشكلة الرئيسية للدول الكبرى –الغربية والصناعية- فإنها تستطيع تحمل تكلفة ارتفاعها بسبب قوة اقتصاد تلك الدول من ناحية وقدرتها على إيجاد بدائل من ناحيةٍ أخرى، وفي المقابل تتركز المشكلة الأكبر عند منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا في إمدادات الغذاء والحبوب التي تعتمد العديد من الدول في تلك المنطقة على الدولتين المتحاربتين في إشباع احتياجاتها منها. وتعتبر الدول صاحبة النصيب الأوفر من الآثار السلبية، هي الدول ذات الاقتصاد الضعيف المعتمد على الاستيراد من جهة وعلى الاستدانة من الخارج لتوفير حاجاتها وتعويض عجز ميزانيتها من جهةٍ أخرى.

وعلى جانبٍ آخر، تعتبر **سلاسل الإمداد** من أبرز معالم تأثير الحرب الجارية على الاقتصاد العالمي، والتي تؤثر على كافة الدول التي تستورد من الدولتين المتحاربتين بشكل عام أو تعتمد على موانئ البحر الأسود في حركة تجارتها، وتُعرف سلاسل الإمداد بأنها "الاتجاهات التي يسلكها المنتج منذ بداية تكونه كمادة خام، حتى وصوله إلى يد المستهلك النهائي". وهنا تحديدًا يكمن التأثير التضخمي المصاحب للأزمة، حيث يقع جزء معتبر من صادرات الدولتين المتصارعتين، سواء من الغلال أو المعادن أو حتى الطاقة بالنسبة لروسيا على رأس سلاسل التوريد كمواد خام. تزيد الحرب من تعطل سلاسل الإمداد والتوريد، فوفقًا لتقديرات وزارة الزراعة الأمريكية يتم شحن ٩٥٪ من صادرات الحبوب الأوكرانية عبر موانئ البحر الأسود، ومع تعطيل النقل في البحر الأسود وبحر البلطيق، فإن ذلك سيُضاعف من أسعار تأجير السفن وحاويات الشحن البحري ورسوم خدمات النقل البحري بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الوقود البحري لارتباطه بأسعار النفط، الأمر الذي يزيد من أعباء التضخم وارتفاع أسعار السلع عالميًا[٢].

*****

(١)الحرب في أوكرانيا تنذر بكارثة إنسانية غير مسبوقة غرب إفريقيا، سكاى نيوز عربية، ٦ أبريل ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ٦ أبريل ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/EzLml

(٢)نورهان حسن الشيخ، تداعيات التصعيد العسكري الروسي على الاقتصاد العالمي، مصدر سابق، ص ١٣٧.

صعود اليمين المتطرف والشعبوية، وآثارها على اللجوء والإسلام في أوروبا

أسماء البنا(*)

مقدمة:

يُعد صعود اليمين المتطرف الشعبوي على الساحة السياسية الأوروبية إحدى أكثر الظواهر السياسية أهمية منذ العقدين الأخيرين من القرن الماضي في أوروبا. ولا شك أن هذا الصعود يحمل متغيرات جذرية تجاه العالم بشكلٍ عام والعالم الإسلامي والمسلمين بشكلٍ خاص، وخاصةً بعد وصول بعض الأحزاب اليمينية إلى السلطة في بعض الدول الأوروبية.

يشترك اليمين المتطرف في مجموعة من الأفكار التي تتبناها الأحزاب والتيارات التي تنتمي إليه مثل: الاستعلائية، والشعبوية، والتمركز حول الهوية القومية، ومعاداة الأجانب، وكراهية الإسلام والمسلمين، فضلا عن معاداة العولمة. وفي الوقت نفسه يتميز الخطاب اليميني المتطرف بالاختزالية والتعميم وتأجيج العواطف واستغلال مخاوف الجماهير وتعزيزها وإثارة الكراهية تجاه الأجانب عامةً والمسلمين بشكلٍ خاص؛ لذلك كان هذا الصعود مؤشرًا على أزمة حضارية وثقافية داخل الغرب. وقد ارتبط صعود اليمين المتطرف بعددٍ من القضايا الهامة مثل قضايا الهجرة واللجوء، والتعددية الثقافية، والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للجاليات المختلفة في الداخل الأوروبي.

ومن هنا كان مجرد صعود اليمين المتطرف -حتى وإن أتبعه موجات هبوط كما حدث في انتخابات بعض الدول في أوروبا مثل فرنسا وهولندا- مؤشرًا على أزمة على المستوى الهوياتي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي. وذلك لأن هذا التيار، وإن أخفق سياسيًا، فهو يتجسد في كيانات وجماعات وأحزاب وتواجد إعلامي قوي يحرك الرأي العام ويؤثر على توجهات الجماهير.

ويعتقد بعض المحللين أن ظاهرة ازدياد عدد اللاجئين والمهاجرين إلى أوروبا -ولاسيما الناتجة عن الحروب والصراعات في الشرق الأوسط- كانت محفزًا رئيسيًا لصعود اليمين المتطرف في المشهد السياسي الأوروبي على مستوى الانتخابات البرلمانية أو المحلية أو الرئاسية في كل دولة، وكذلك على مستوى البرلمان الأوروبي.

وإثر تنامي شعارات اليمين المتطرف وقبولها شعبيًا في سياقها الاجتماعي الأوروبي، تغير الوضع في أوروبا وخاصةً مع سعي الأحزاب التقليدية (التي كانت تُوصف بالوسطية والاعتدال) إلى مزاحمة اليمين المتطرف واستخدام مفرداته وشعاراته وأفكاره. الأمر الذي أدى إلى تشديد قوانين الهجرة واللجوء والإقامة ومنح المواطنة، إلى درجة استئناف الحد من اتفاقية "شنجن للحدود المفتوحة"(١)، ونزع الجنسيات أحيانًا، وترحيل العديد من طالبي اللجوء دون ضجيج، والتوسع بشكلٍ عام في القوانين الاستثنائية والقيود التي تمس المسلمين.

في هذا السياق، اتضحت جليًا ظاهرة الإسلاموفوبيا من خلال برامج الأحزاب المتطرفة. إذ لا تتوانى هذه الأحزاب في تصدير معاداتها للإسلام والمهاجرين المسلمين، ومن ثم فقد أصبحت الإسلاموفوبيا واقعًا معاشًا في الغرب تحت غطاء القيم الليبرالية كحرية التعبير ليبدو خطاب الكراهية ضد المسلمين

---

* باحثة في العلوم السياسية.

(١) اتفاقية شنجن هي معاهدة تاريخية متعددة الأطراف تسمح بحرية السفر والتنقل داخل وعبر الدول الأعضاء فيها. وقد ترتب على هذه الاتفاقية ظهور منطقة شنجن والتي تشكّلت من ٢٦ دولة أوروبية إتفقت على إلغاء الرقابة على الحدود الداخلية فيما بينها أمام المسافرين الذين يعبرون بين حدود تلك الدول التي تتشارك معًا في سياسة تأشيرات موحدة.

مقبولا اجتماعيًا وسياسيًا، وليصبح التمييز ضدهم جزءً من المناخ السياسي والثقافي السائد في أوروبا.

يتناول هذا التقرير صعود أحزاب اليمين المتطرف الشعبوي في أوروبا وتأثيرها على المسلمين وعلى سياسات اللجوء والهجرة من خلال عدة محاور: أولا: يقدم التقرير تعريفًا للأحزاب اليمينية المتطرفة ويناقش أهم الأسس الفكرية التي تشترك فيها، وإن اختلفت في الأولويات المحلية. **ثانيًا:** عوامل صعود اليمين المتطرف، والمقاربات التي حاولت تفسير الظاهرة. **ثالثًا:** تداعيات صعود اليمين المتطرف على مسلمي أوروبا. وفي هذا القسم يناقش التقرير كيف انعكست الرؤية العدائية والدونية من أحزاب اليمين المتطرف للأجانب -وخاصةً المسلمين- على واقع المسلمين وصورتهم في الغرب، وكيف يرسم لهم خطاب اليمين المتطرف صورة اختزالية غير حقيقية تقوم على العنصرية والكراهية والتمييز ضدهم. ويتناول التقرير أيضًا ظاهرة الإسلاموفوبيا في أوروبا، وكيف تجذرت في المجتمعات الأوروبية وخاصةً بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وكيف تم استغلالها من جانب اليمين المتطرف. **رابعًا وأخيرًا:** يناقش التقرير تداعيات صعود اليمين المتطرف على اللجوء والهجرة، وكيف أدى هذا الصعود إلى ارتفاع وتيرة الممارسات المتطرفة تجاه المهاجرين وتحديدًا العرب، ذلك حيث يتم النظر إلى المهاجرين على أنهم مصدر تهديد اقتصادي وثقافي واجتماعي.

أولًا- اليمين المتطرف في أوروبا: التعريف، والأسس الفكرية:

يمثل الصعود الجماعي السمة المميزة لليمين المتطرف الشعبوي في أوروبا. فقد شهدت فرنسا صعود الجبهة الوطنية وشهدت النمسا في التسعينيات صعود "يورج هايدر" المحافظ المتطرف وتأييد الجماهير له بعد هجومه على المهاجرين. وفي هولندا بداية العشرينيات من القرن الحالي نال "بيم فورتوين" تأييدًا عبر التحذير من المهاجرين المسلمين الذين يقوضون التقاليد الهولندية الليبرالية. وفى إيطاليا نجح اليمين متمثلا في حركة رابطة الشمال وحزب الخمسة نجوم[١].

فقد بدأ صعود الجبهة الوطنية الفرنسية في الانتخابات المحلية في عام ١٩٨٣. وحصل الحزب في الانتخابات الأوروبية في عام ١٩٨٤ على ١١٪ من الأصوات. وقد استمر صعود الجبهة الوطنية في الانتخابات المحلية الفرنسية وفي الانتخابات البرلمانية الأوروبية، فقد حصل في انتخابات عام ١٩٨٩ على نسبة ١١,٨٪ من الأصوات. واستمر أيضًا التقدم على مستوى الانتخابات الرئاسية، ويُعد التقدم الأبرز ما حققه "جان ماري لوبان" في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٢ إذ حصل على ١٦,٩٥٪ من الأصوات في الجولة الأولى[٢].

في إيطاليا، حقق حزب رابطة الشمال الإيطالي ١٠٪ من الأصوات في الانتخابات البرلمانية الإيطالية عام ١٩٩٦. وحقق الحزب بالتحالف مع الحزب اليميني المتطرف التحالف الوطني انتصارًا كبيرًا في الانتخابات التشريعية في عام ٢٠٠١[٣].

اما حزب الحرية النمساوي تحت قيادة "يورج هايدر"، فقد تصاعدت نسبة التصويت له في انتخابات عام ١٩٩٤ لتتجاوز ٢٠٪. وفي الانتخابات الأوروبية عام ١٩٩٦ فقد حصل الحزب على ٢٧,٦٪[٤].

في الدنمارك، حصل حزب الشعب الدنماركي على ٧,٤٪ في الانتخابات البرلمانية الدانماركية في عام ١٩٩٨. ثم أخذت مكانته بالتزايد. وفي هولندا حقق حزب بيم فورتيون ١٧٪ في الانتخابات التشريعية في عام ٢٠٠٢[٥].

---

(١) مصطفى كمال محمد، اليمين المتطرف في أوروبا: ليس صعودا فرديا، مجلة الديمقراطية، المجلد ١٧، العدد ٦٥، يناير ٢٠١٧، ص ١٨٩.

(٢) ستار جبار الجابري، أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا دراسة في الأفكار والدور السياسي، دراسات دولية، المجلد ١٠، العدد ٣٥- ٣١، يناير ٢٠٠٨، ص ٥٠-٥٣.

(٣)المرجع السابق، ص ٥٤.

(٤) المرجع السابق.

(٥) المرجع السابق، ص ٥٧.

وقد شهدت انتخابات البرلمان الأوروبي الأخيرة في عام ٢٠١٩ تقدمًا للأحزاب اليمينة المتطرفة في دول مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا وبولندا. ففي بريطانيا على سبيل المثال حقق حزب بريكست بزعامة "نايجل فاراج" فوزًا واضحًا وحصد ٣٢,٨٤٪ من الأصوات. وفي فرنسا فاز حزب الجبهة الوطنية الذي تقوده "ماري لوبان" بنسبة ٢٣,٣١٪ من الأصوات. وفي إيطاليا حصل حزب ليغا بزعامة "ماتيو سالفيني" على ٣٣,٦٤٪ من الأصوات. أما في هنغاريا فقد حصل الحزب المجري القومي اليميني على ٥٢,١٤٪ من الأصوات[١].

ما هو اليمين المتطرف؟

لا يوجد اتفاق واضح حول تعريف أحزاب اليمين المتطرف، وذلك رغم الاتفاق النسبي حول خصائصها المشتركة وسمتها الراديكالي. ويكاد يكون هناك إجماع بين الباحثين على اقتران اليمين المتطرف بالأيديولوجية الفاشية التي تتسم عامةً بإنكار قيم الليبرالية والعقلانية والحداثة والحرية والمساواة، كما ترفض الرأسمالية والشيوعية والديمقراطية وتعتقد بمثالية الدولة وحتمية الصراع لتقدم التاريخ، وتؤمن بمبدأ القيادة البطولية والالتفاف حول القائد. ورغم أن بعض أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا لا تعتنق صراحةً المبادئ الفاشية، حيث إن جميع الأنظمة السياسية تمنع الأحزاب التي تتبنى أفكار "هتلر" و"موسوليني"، فإن هذه الأحزاب تتبنى أفكار الديمقراطية والتقدم بصورة شكلية دون الإيمان بها فعليًا[٢].

هناك العديد من المقاربات لتعريف أحزاب اليمين المتطرف: يقترح "بييرو إغنازي" ثلاثة معايير لتصنيف أحزاب اليمين المتطرف: أولا: يجب أن تتموقع بعيدًا عن النقاش التقليدي (يمين- يسار)، ثانيًا: يجب أن تمتلك روابط مع الفاشية، ثالثًا: لا بد أن تدافع عن قضايا وقيم مناهضة للديمقراطية والرأسمالية[٣].

أما "هانز جورج باتز"، فيُعرفها بأنها تلك الأحزاب التي تنتقد السياسات الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطيات الغربية دون مهاجمة أسسها؛ بحيث ترفض المساواة الفردية وتركز على التجانس الإثني وتمقت المهاجرين وتستعمل الشعبوية كأسلوب للتسويق السياسي[٤].

في حين يحدد "كاس ميد" أربعة أسس أيديولوجية، وهي: القومية أو الانتماء للوطن، العداء للأجنبي، حفظ القانون والنظام، النظرة الشوفينية للرفاهية بمعنى أن الدولة يجب أن تضمن من خلال سياساتها الاجتماعية رفاهية أفراد الأمة دون الأجانب[٥].

أخيرًا يُقدم "ماياندرت فينيما" هذه الأحزاب كنسق فكري موحد من خلال برنامجها المعادي للهجرة والمهاجرين؛ لذا يطلق عليها أحزاب ضد الهجرة Anti-immigration Parties. وبالرغم من بعض الاختلافات في الأولويات المحلية، فإن جميع أحزاب اليمين المتطرف تشترك في موقفها تجاه الحد من الهجرة وخطر المهاجرين بحيث تصورهم كأنهم مشكلة تتمثل في ثلاث صور مختلفة: تهديد للهوية الوطنية، سبب رئيسي للبطالة والجريمة ومظاهر عدم الاستقرار الاجتماعي، مستنزفين لدولة الرفاهة ومواردها[٦].

عامةً يُشكل كل من: العداء للأجانب ورفض الأقليات وفكرة التعددية الثقافية، ورفض سياسات المساواة للنساء وسياسات حماية البيئة، والاعتقاد بمفهوم الاستعلائية والتفوق والدونية للآخر في مقابل الدفاع عن الهوية الوطنية والتقاليد القومية التاريخية، والدعوة إلى الحد من الهجرة والشعبوية، ورفض

---

(١) "إنفوغرافيك.. صعود اليمين المتطرف يثير الذعر في أوروبا"، سكاى نيوز عربية، ٢٨ مايو ٢٠١٩. تم الاطلاع عليه: ٩ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3tJ4jDU

(2) Lubomír Kopeček, The Far Right in Europe, Central European Political Studies Review, vol. 9, no. 4, Autumn 2007, pp. 281

(3) Ibid., pp. 284-285

(4) Ibid., pp. 286

(5) Ibid., pp. 287-288

(6) Ibid., pp. 288

الاندماج الأوروبي، كل تلك العناصر تُشكل قاعدة مشتركة لأي برنامج سياسي لحزب يميني متطرف[١].

وتجدر الإشارة إلى أنه منذ ثمانينيات القرن العشرين، شهد اليمين المتطرف تحولا جذريًا في أولوياته والقضايا التي يهتم بها. كيف؟ فخلال الفترة منذ منتصف الخمسينيات وأواخر السبعينيات، انصب اهتمام تلك الأحزاب على كيفية تحقيق الازدهار والتقدم بعد الحرب نتيجة تباطؤ الأحزاب الرئيسية التقليدية في ذلك، كما عملت الأحزاب اليمينية على تحقيق نجاحات انتخابية بسبب التركيز على وتر النخبة السياسية مقابل الإرادة الشعبية. والذي كان يهدف إلى التأكيد على أن النخب تسعى للوصول للسلطة من خلال وعودها برفاهية الشعب لكن بمجرد تحقيق هدفها والوصول للسلطة تنشغل فقط بمصالحها السياسية[٢].

أما في الثمانينيات، فقد بدأ اليمين المتطرف يهتم أكثر فأكثر بموضوع الهجرة والاندماج مع تصدره النقاش السياسي في عدد من بلدان أوروبا الغربية ذات التقاليد العريقة في الهجرة بحكم الماضي الاستعماري، ثم بسبب الحاجة إلى اليد العاملة القادمة من وراء البحار في مرحلة الإعمار اللاحقة للحرب العالمية الثانية. وبحلول تسعينيات القرن العشرين، باتت الهجرة القضية المحورية لليمين المتطرف الذي يُسوق إشكالاتها العديدة (وأولها الاندماج والهوية) لإضفاء قابلية على خطابه العنصري والمعادي للأجانب في حقيقته[٣]، كما تم في هذا الإطار –وكما سبقت الإشارة- ربط خطاب الهجرة بالعديد من القضايا الأخرى من انعدام الأمن والبطالة والجريمة وعدم الاستقرار[٤].

كذلك اهتمت أحزاب اليمين المتطرف بشعبويتها ورغبتها في الانتشار على نطاقٍ واسع، حيث غرضها في الوصول إلى مختلف الفئات الاجتماعية والمهنية، وكذلك مختلف الفئات العمرية ومن ثم الناخبين جميعاً، سواء من اليمين أو اليسار. وفي هذا السياق تطرح نفسها ليس كحزبًا أيديولوجيًا أو تكنوقراطيًا ولكن كونها حزبًا شعبيًا[٥].

ثانيًا- عوامل صعود اليمين المتطرف:

لقد حظيت أحزاب اليمين المتطرف الأوروبي باهتمامٍ بالغ خلال السنوات الأخيرة، وسعى بعض الباحثين إلى تطوير مقاربات نظرية تحاول تفسير الظاهرة وتيسير فهمها. ومن أبرز هذه المداخل:

١. مدخل الاقتصاد السياسي:

ويميل إلى تفسير صعود اليمين المتطرف برغبة فئات محددة في الاحتجاج على ما تعتبره ضررًا لحق بها نتيجة تحولات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، مثل مشاكل البطالة ومعدلات التضخم وتراجع التصنيع على نطاق واسع والزيادة في الإيجارات وغيرها. ومن ثم، فإن النجاح الانتخابي للأحزاب المتطرفة يعود إلى التصويت الاحتجاجي للفئات المذكورة أكثر مما يُعبر عن قبول شعبي للظاهرة. بشكل عام، يقدم سياق ما بعد التصنيع والبطالة والهجرة إطارًا كليًا مهما للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية الدولية وتأثيراتها على التعبئة السياسية المحلية للقوى المتطرفة داخل المجتمعات الأوروبية المتقدمة[٦].

ولقد ظهر هذه الاتجاه في الستينيات، ولعل من أشهر الدراسات في هذا الاقتراب دراسة "رونالد إينغلهارت" الثورة

---

(١) يمنى عاطف محمد، صعود أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا: دراسة حاله فرنسا في الفترة "١٩٨٤ – ٢٠١٧"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والإقتصادية،١٩ أغسطس ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع: ٥ فبراير ٢٠٢٢، الساعة: ٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://democraticac.de/?p=62037

(٢) المرجع السابق.

(٣)ريناس بنافي، صعود اليمين المتطرف الاسباب والتداعيات: دراسة تحليلية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية،١٢ مايو ٢٠١٧، تاريخ الاطلاع: ٥ فبراير ٢٠٢٢، الساعة: ٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://democraticac.de/?p=46400

(٤) ستار جبار الجابري، أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا دراسة في الأفكار والدور السياسي، مرجع سابق، ص ٥٩.

(٥) المرجع السابق، ص ٦٠.

(6) Othon Anastasakis, "Extreme Right in Europe: A Comparative Study of Recent Trends", The Hellenic Observatory: The European Institute, November 2000, P12.

الصامتة Silent Revolution حيث يناقش أن تغييرًا تدريجيًا حدث في أوروبا نحو بروز قيم ما بعد مادية لدى طبقة الشباب والمثقفين. من جهةٍ أخرى، يناقش "بييرو إغنازي" في Counter Silent Revolution أن الرواج المتزايد لخطاب اليمين في ثوبه الجديد لدى الناخبين استطاع ملامسة الانشغالات المتغيرة لدى بعض أفراد المجتمع، والتي لم تستطع الاتجاهات السائدة اليمينية واليسارية مواكبتها. فصعود اليمين المتطرف هو نوع من رد الفعل الجماعي لطبقة معينة من الأفراد في المجتمعات الأوروبية ما بعد الصناعية والتي لم تستطع التكيف مع تحولات الاقتصاد المعولم الخدماتي، حيث وجدت هذه الطبقة نفسها في وضعية مهمشة مع تزايد البطالة وتزايد الفشل والحرمان وتراجع الانسجام والتناسق الاجتماعي. لذا، فإن تزايد المهاجرين وطالبي اللجوء من العالم الثالث نحو أوروبا أحيا لدى هذه الفئة مفاهيم العنصرية وكره الأجانب[١].

٢. مدخل المؤسسات السياسية:

تقترح بعض المداخل التفسيرية الربط بين الصعود المتزايد لأحزاب اليمين المتطرف وعوامل متعلقة بالجانب الممارسي والمؤسسي للحياة السياسية. وبهذا الصدد هناك عدة مقاربات أولها نظرية التصويت العقابي أو الاحتجاجي، والتي تفسر زيادة التصويت في مختلف الانتخابات الأوروبية لمصلحة اليمين المتطرف تعبيرًا عن اتساع دائرة الاستياء وعدم الرضا عن سياسات أحزاب اليمين واليسار التقليدية.

يقدم "نوريس" تفسيرًا آخر لهذا الصعود يعود إلى استفادة تلك الأحزاب في بعض الدول الأوروبية من النظام الانتخابي الذي يضمن شروطًا متساوية للمنافسة الحزبية، حيث تشير المقارنة إلى أن أحزاب اليمين حققت نتائج أفضل في الدول التي تتبنى نظام التمثيل النسبي[٢].

عامةً يرى هذا الاتجاه أن الأحزاب التقليدية لم تعد مؤهلة للاستجابة للمشكلات التي تطرحها المجتمعات الحالية، وأن المناخ السياسي يميل بالتدريج إلى إضعاف الروابط الحزبية التقليدية خاصةً أن تغير القيم في المجتمعات المعاصرة تجاوز قدرة الخيارات التقليدية على مواكبة التحولات الاجتماعية واستيعابها. مقتضى هذه المقاربة أن اليمين المتطرف ليس سوى نتاج طبيعي للتغيرات الراهنة في المجتمعات الأوروبية[٣].

٣. المدخل الثقافي والحضاري:

ومغزى هذه النظرية أن نجاح اليمين المتطرف الانتخابي يعكس مصادفةً استجابة لأهواء قطاعات اجتماعية عريضة عرفت خلال العقود الأخيرة انتشارًا متزايدًا لمشاعر التعصب العرقي والثقافي، وكراهية الأجانب، والضجر من قيم الحرية والمساواة والتضامن[٤].

يذهب "جانسن ريدغران" إلى أن اليمين المتطرف من خلال تبنيه مواضع جديدة سوسيو ثقافية بدلا من القضايا السوسيو اقتصادية التقليدية تمكن من جذب الناخبين. إذ أنه من المعروف عن هذه الأحزاب أنها تروج لخطاب شعبوي مباشر، وتلجأ إلى مواضيع كالخطر الإسلامي وتهديد قيم الحياة الغربية وعبء المهاجرين. يؤدي هذا الطرح إلى إمكانية تفسير صعود اليمين المتطرف كمجرد نتيجة حتمية لاحقة لعداء مجتمعي لا سياسي مستتر لدى أغلبية الغربيين المتعاطفين مع اليمين المتطرف[٥].

---

(١) رابح زغوني، الإسلاموفوبيا وصعود اليمين المتطرف في أوروبا: مقاربة سوسيوثقافية، المستقبل العربي، المجلد ٣٦، العدد ٤٢١، مارس ٢٠١٤، ص ١٩-٢٠.

(٢) المرجع السابق، ص١٢٩-١٣٠.

(٣) محمد فال ولد المجتبى، أحزاب اليمين الأوروبي المتطرف.. محاولة للفهم، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٦، تاريخ الاطلاع: ٥ فبراير ٢٠٢٢، الساعة: ٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3J5B5VQ

(٤) المرجع السابق.

(٥) رابح زغوني، الإسلاموفوبيا وصعود اليمين المتطرف في أوروبا: مقاربة سوسيوثقافية، مرجع سابق، ص١٣٠.

وكل ذلك يُفيد بأن الظاهرة مستعصية على التأطير النظري المغلق، ومن ثم فإن فهمها واستيعاب أبعادها المختلفة يتطلب مقاربة أكثر تكاملا.

فيما يتعلق بعوامل صعود اليمين المتطرف بناءً على ما سبق، ثمة مجموعة من العوامل أدت إلى رفع أسهم قوى اليمين المتطرف في أوروبا، ويمكن القول إن أحد أهم هذه الأسباب وأكثرها حضورًا يتمثل في قضية المهاجرين واللاجئين الذين يتدفقون إلى أوروبا سواء بشكل شرعي أو غير شرعي، حيث تزايدت أعدادهم بشكلٍ كبير جدًا خلال السنوات الماضية بسبب الظروف المحيطة بأوروبا، وفي مقدمتها أحداث الربيع العربي. وبطبيعة الحال يشكل هذا العدد الكبير من المهاجرين ضغطًا كبيرًا على المجتمع الأوروبي سواء من الناحية الاقتصادية أو الثقافية أو الاجتماعية[١].

وتزداد فرص نجاح قوى اليمين المتطرف في ظل الصعوبات الاقتصادية التي تعانيها القارة الأوروبية والتي يتواجد بها رسميًا ٢٢ مليون عاطل عن العمل، ناهيك عن أن المهاجرين يزيدون من تكريس هذه المشكلة نظرًا لأجورهم الأقل كعمال بدلاء عن العمال الأوروبيين. يُضاف إلى ذلك، تكلفة اللاجئ على الدولة المضيفة في مجالات المرافق والتعليم والصحة وغيرها، لاسيما في ظل موجة السياسات التقشفية التي تتبعها العديد من الدول الأوروبية[٢].

كما أن **عدم قدرة الأحزاب والتيارات السياسة التقليدية على تقديم الحلول أو البدائل الناجحة لتلك الإشكاليات**، يساعد قوى اليمين المتطرف على سحب البساط من تحت أقدام هذه التيارات، لاسيما ذات التوجه اليساري والاشتراكي، وأحزاب يمين الوسط. بعبارةٍ أخرى، يدفع إخفاق الأحزاب التقليدية الناخبين الأوروبيين إلى "التصويت العقابي" لصالح اليمين المتطرف نتيجة لعدم الرضا عن سياسات اليمين واليسار، ورفض الناخبين لبرامجهم أكثر من كونه قناعة ببرامج اليمين المتطرف[٣].

أيضًا، فإن **انتشار الفكر المتطرف والإرهاب على مستوى العالم** يبدو أنه يدعم زيادة قبول الفكر اليميني المتطرف بين قادة الرأي العام الأوروبي، فلا شك أن وجود كيانات مثل "داعش" طرح تخوفات لدى الرأي العام الأوروبي حول مدى الثقة في قدرة المجتمعات المفتوحة والحرة على حماية مواطنيها، وهو ما يسمح لقوى اليمين المتطرف بإثارة الشكوك حول جدوى آليات الدفاع لدى الحكومات الأوروبية، لاسيما مع تعرض بعض المدن الأوروبية لعمليات إرهابية مثلما حدث في باريس وبروكسل. ويرتبط ذلك بتصاعد مفهوم "الإسلاموفوبيا" وموجة العمليات الإرهابية منذ أحداث ١١ سبتمبر، والتخوفات من سرعة انتشار الدين الإسلامي في أوروبا على الرغم من أن عدد المهاجرين لا يتجاوز ٥٪ من السكان؛ ما رسخ هدف اليمين المتطرف لكسب قاعدة جماهيرية بالادعاء أن الإسلام ومتبعيه هم التهديد الأساسي لقيم أوروبا الثقافية والقومية[٤].

وفي هذا السياق، **يعتبر عنصر القوة الذي يساعد اليمين المتطرف هو قدرته على تبني خطاب يربط مجمل تلك العوامل ببعضها البعض**، بحيث يتم ربط المشكلات الاقتصادية والمالية وحتى الأخلاقية والثقافية، التي ظهرت في أوروبا منذ عام ٢٠٠٨، بالنواحي الأمنية والهجرة وتدفق اللاجئين والتهديدات الإرهابية، مع ترويج هذا التيار إلى أنه لديه حلولًا لمعالجة هذه الأزمات المركبة.

---

(١)مصطفى علوي، عوامل صعود اليمين المتطرف في اوروبا، السياسة الدولية، العدد ٢٠٨، ابريل ٢٠١٧، ص ٨٦.

(٢) مروة نظير، تداعيات مقلقة: مؤشرات وأسباب صعود اليمين المتطرف في أوروبا، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٢٠ يونيو ٢٠١٦، تاريخ الاطلاع: ٥ فبراير ٢٠٢٢، الساعة ٢١، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3rvnzF5

(٣) المرجع السابق.

(٤) صلاح حسن أحمد، اليمين المتطرف يجد أسباب ليعود، آفاق المستقبل، العدد ١٧، مارس ٢٠١٣، ص٢٣.

ثالثًا- تداعيات صعود اليمين المتطرف على المسلمين في أوروبا:

تنطلق الأحزاب اليمينة المتطرفة من رؤية متشددة قومية معادية للأجانب عامةً وللمسلمين بشكلٍ خاص، وتعتمد في كسب المؤيدين على الخطاب الشعبوي الذي يقوم على أطروحات تعميمية ووعود غير مضمونة التنفيذ. في هذا الإطار، تم وضع مقولات وتصورات تلك الأحزاب عن وجود الإسلام والمسلمين في الغرب، ومن ذلك إرجاع ارتفاع نسبة البطالة إلى ارتفاع عدد المسلمين دون تقديم أرقام أو إحصاءات أو تقارير رسمية تفيد ذلك. بذلك انتقل الخطاب اليميني المتطرف من العنصرية التقليدية إلى العنصرية الانتقائية ليتم التركيز على العداء والعنصرية ضد المسلمين تحديدًا عبر توظيف الإسلاموفوبيا(١).

لقد كان العرب والمسلمون هم المستهدفين على أرض الواقع أكثر من سواهم، من عمليات الاعتداء الجسدي في الشوارع والأماكن العامة، وحرق المنازل، وجرائم القتل، فضلا عن ازدياد التمييز العنصري على حسابهم في الحياة اليومية على صعيد العمل والمسكن مثلا، وحتى في نطاق تعامل الدوائر الأمنية مع ظاهرة التطرف وضحاياها. **ويمكن تعليل استهداف العرب والمسلمين في الدرجة الأولى بأسباب عديدة، منها:**

-الأجنبي غير المسلم في بلد أوروبي غربي لا يتميز بمظهره العام أو سلوكه المعيشي بصورة تلفت النظر عن أهل البلاد الأصليين إذا كان من بلد أوروبي شرقي مثلا، على النقيض من غالبية العرب والمسلمين القادمين من بلدان أخرى من الجنوب.

- نادرًا ما تميز الإحصاءات الرسمية الغربية بين فرد وآخر من حيث انتمائه الديني، ولكن الحديث عن طالبي اللجوء والمهاجرين بسبب الحروب كان يقترن على الدوام بمثل هذا التمييز على ألسنة المسؤولين في مناصب سياسية وإدارية وبأقلام المحررين في وسائل الإعلام، حيث يُراد التركيز على ربط مشكلة اللجوء بالانتماء إلى بلدان إسلامية.

- التقارير الدورية حول أوضاع الجريمة في البلدان الأوروبية التي يمكن أن تتضمن ارتفاعًا محدودًا في أوساط الأجانب بالمقارنة مع أهل البلاد الأصليين، وهذا ما يفسره مثلا أن نسبة انتشار البطالة والفقر بينهم تزيد على الضعف عادةً، ولكن كثيرًا من المسؤولين السياسيين، وفي ظل الميل الحزبي المتزايد نحو "اليمين" عمومًا، كانوا يبرزون في تعليقاتهم مدى "الخطر" الكامن في تلك الأرقام عندما يتحدّثون عن ضرورة اتخاذ إجراءات مضادة. وهنا يلفت النظر أيضًا أن عدم تحديد الجنسيات أو الانتماء الديني في التقارير الدورية بوضوح يأتي على حساب العرب والمسلمين، فالواقع هو أن الجرائم عمومًا لا سيما الأخطر من سواها كتجارة الرقيق الأبيض والمخدرات، إنما تقوم عليها عصابات منظمة من البلدان الشرقية بأوروبا بالتعاون مع مثيلاتها في بلدان غربية، وليس فيها من المسلمين إلا القليل النادر.

- ويضاف إلى ما سبق أن مستوى الجهل أو العداء للإسلام، والذي صنعته المناهج المدرسية ووسائل الإعلام في الدرجة الأولى، وساهم فيه المسلمون في الغرب عمومًا نتيجة قدر لا بأس به من "الانعزالية" من جانبهم، هذا الجهل أو العداء، كان من وراء المخاوف الأولى التي انتشرت بين عامة السكان عندما أصبحت آثار الصحوة الإسلامية ظاهرة للعيان في الدول الأوروبية نفسها، رغم أن تلك الآثار اتخذت مظاهر بسيطة نسبيًا كانتشار الحجاب بين الفتيات، وازدياد إقبال الشباب على المساجد.

والأهم من جميع النقاط السابقة هو أن جميع هذه التطورات السلبية كانت تجد ما يُعززها بقوة في المناخ الرسمي المعادي للإسلام نفسه، فقد انتقل هذا العداء بصورة شاملة منذ مطلع التسعينيات من فئة المستشرقين فيما مضى، ومن

(1) Hanna Barvaeus, The European Dynamics: Islamophobia, Radical Parties and European Values, thesis presented for European master's degree in human rights and democratization, University of Seville, 2011,pp 7-8.

مستوى الكتب المدرسية والكنسية ووسائل الإعلام والترفيه، إلى أعلى أجهزة صناعة القرار الغربي في القطاعات الأمنية والسياسية والفكرية، كما هو معروف شعار **"صراع الحضارات"** وربما ما هو غير معروف عمومًا عن شعار **"الإسلام عدو بديل"**[١].

اليمين المتطرف والإسلاموفوبيا:

لقد اقترن صعود اليمين المتطرف الشعبوي في أوروبا بظاهرة أخرى متزامنة، وهي تصاعد الكراهية ضد المسلمين (الإسلاموفوبيا). وهي ظاهرة فكرية بدأت تقوى وتنتشر في المجتمعات الأوروبية؛ لتصبح أيديولوجية ترتبط بنظرة اختزالية وصورة نمطية للإسلام ومعتنقيه من المهاجرين في أوروبا كمجموعة منغلقة على ذاتها ومحدودة تؤمن بقيم رجعية تحض على العنف والاختزال والنظرة السلبية للآخر وترفض العقلانية والمنطق وحقوق الإنسان[٢].

الإسلاموفوبيا هو المصطلح الأكثر استخدامًا لوصف التحيز والمشاعر السلبية والعداء تجاه الإسلام والمسلمين، ويمكن أن تستند الإسلاموفوبيا إلى أفكار حول الإسلام كدين وعلى أفكار حول المسلمين كمجموعة ثقافية وعرقية تشكل تهديد لغير المسلمين[٣]. ويمتلك المصطلح تاريخًا طويلا منذ بداية صياغته عام ١٩١٨، ويعود أول استعمال لمفهوم "الإسلاموفوبيا" إلى الحقبة الاستعمارية من قبل علماء اجتماع فرنسيين، حيث أُستخدم هذا المفهوم لوصف رفض جزء من الإداريين الفرنسيين للعمل في المجتمعات المسلمة، التي كانوا يتولون إدارة شئونها في زمن الاحتلال، لتنفيذ المهام الإدارية والسياسية المكلفين بها. وذلك حتى انتشر المفهوم في أواخر التسعينيات مع تقرير مؤسسة الأبحاث البريطانية للمساواة بين الأعراق، وقد تم استخدام المصطلح ليشير إلى عداء لا أساس له من الصحة تجاه الإسلام، ومنذ ذلك الحين تم التوسع في استخدام المصطلح في الدوائر الأكاديمية والسياسية والإعلامية[٤].

وقد تجذر هذا المفهوم في المجتمعات الغربية مع وقوع أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ الإرهابية في الولايات المتحدة، حيث سعي اليمين المتطرف إلى الاستفادة من المناخ الدولي المترتب على هذه الأحداث في تكريس الخوف من الإسلام والمسلمين، وهي التي وفرت لليمين المتطرف خطابًا مسموعًا عوضه عن الضعف الذي يعتري خطابه السياسي[٥].

فمنذ أحداث سبتمبر وبداية الحرب على الإرهاب، أصبحت ظاهرة الإسلاموفوبيا واقعًا معاشًا في الغرب وفى أوروبا خاصةً، ليس فقط من خلال منظومة القوانين التي تنتهك حقوق المسلمين (مثل قانون حظر الحجاب في فرنسا وبلجيكا، وقانون حظر المآذن في سويسرا)، بل الأمر تعدى ذلك نحو الخطاب السياسي والإعلامي السائد، حيث أصبح مقبولا ومشروعًا انتقاد المجموعات المسلمة من المهاجرين في الغرب تحت غطاء القيم الليبرالية كحرية التعبير وحقوق المرأة. والمفارقة أن ذلك تم بتأييد واسع من الإعلام ليبدو خطاب العنصرية والعدائية ضد المسلمين وكأنه أمر معتاد ومقبول مجتمعيًا وسياسيًا، وليصبح التمييز ضد المسلمين جزءً متأصلا من المناخ السياسي السائد في أوروبا[٦].

---

(١) نبيل شبيب، اليمين المتطرف ومستقبل المسلمين في أوروبا، مركز الجزيرة للدراسات، ٣أكتوبر ٢٠٠٤، تاريخ الاطلاع ٧فبراير ٢٠٢٢، الساعة ١، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3uvRj6v

(٢) رابح زغوني، الإسلاموفوبيا وصعود اليمين المتطرف في أوروبا: مقاربة سوسيوثقافية، مرجع سابق، ص ص ١٢٢-١٢٣.

(3) J. P. Zúquete, The European extreme-right and Islam: New directions?, Journal of political ideologies, Vol. 13, no.3, October2008, p 330.

(4) Ibid, pp. 331-332.

(٥) ميادة مجدي، الصور النمطية والعلاقة بين المجتمعات .. معضلة الإسلاموفوبيا، السياسة الدولية، ٢٧ مارس ٢٠١٦، تم الاطلاع عليه في: ٨ فبراير ٢٠٢٢، الساعة ١٥، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/FcHQD

(٦)رابح زغوني، الإسلاموفوبيا وصعود اليمين المتطرف في أوروبا: مقاربة سوسيوثقافية، مرجع سابق، ص ١٢٦.

لقد تم استغلال ظاهرة الإسلاموفوبيا في نشر العداء للمسلمين في أوروبا سواء كانوا المهاجرين المقيمين منذ زمن أم الوافدين الجدد، فضلا عن استغلال ذلك في الخطابات التي تعتمد على إثارة مشاعر الخوف وكراهية الآخر من خلال الترويج لمجموعة من الادعاءات التي ترى الإسلام الخطر الأكبر على القيم المسيحية وعلى الهوية الغربية والنظر إلى زيادة نسبة المواليد لدى المسلمين مقابل انخفاضها لدى الأوروبيين على أنها مصدر تهديد، ذلك بالإضافة إلى التخوف من نسبة معتنقي الإسلام من الأوروبيين، كما تربط أحزاب اليمين بين المسلمين وبين تصاعد وتيرة الإرهاب في أوروبا. ومن ثم، نجد أن الخوف من الآخر (الإسلام) قد ظهر جليًا واتسعت مساحته في الخطاب الحزبي الأوروبي وأجندته السياسية وخاصةً مع صعود اليمين المتطرف[١].

إن هذا هو ما تؤكده التقارير الأوروبية نفسها: فعلى سبيل المثال يؤكد المكتب الأوروبي حول الحقوق الأساسية أن واحدًا من ثلاثة مسلمين يتعرض للتمييز العنصري، وحسب تقرير آخر لمعهد المجتمع المنفتح فإن ٥٠٪ من المسلمين من بين الذين أجريت معهم مقابلة في ١١ مدينة أوروبية قد تعرضوا للتمييز العنصري مقابل ٩٪ فقط من غير المسلمين[٢].

في ظل ظاهرة الإسلاموفوبيا، حظي مفهوم **أسلمة أوروبا** بنقاشٍ واسع في الأدبيات اليمينية في الغرب، وهو يعنى الاعتقاد بأن المسلمين (الذين يمثلون حضارة دونية يحصلون على مزيد من التغلغل والنفوذ) يشكلون تهديدًا حقيقيًا للهوية الأوروبية في حين يقوم الفكر اليميني المتطرف على فكرة الاستعلائية ويعتقدون أن الأوروبي أرفع وأفضل من الآخر المسلم وأن الهوية الأوروبية محل تهديد من قبل أولئك الأقل شأنًا. وهذا الموقف واضح بشكلٍ مباشر وصريح في برامج بعض الأحزاب اليمينة الأوروبية المتطرفة ومواقف قادتها مثل الجبهة الوطنية الفرنسية، والحزب النمساوي اليميني الشعبي، والحزب الدنماركي التقدمي، والحزب اليميني الشعبي الدنماركي[٣].

تُمثل هذه التصورات أساسًا لتصرفات تمييزية ضد المسلمين قد تأخذ شكل المطالبة بسياسات تحد من حقوق المهاجرين المسلمين وحرياتهم كرفض بناء المساجد والمؤسسات الإسلامية، أو تخضعهم لمراقبة متزايدة من قبل السلطات الأمنية، وقد تتمثل في صورة حملات دعائية لتشويه صورة المسلمين داخل المجتمعات الغربية وهي تتخذ أحيانًا صورًا أكثر وضوحًا كجرائم الكراهية والتمييز ضد المسلمين. هذا إلى جانب ردود الأفعال العدوانية مثل منع الأذان، وتشويه صورة الرسول (صلى الله عليه وسلم)، والاعتداء على المساجد، وتدنيس مقابر المسلمين، وصولا إلى شن هجمات ضد الجاليات المسلمة وإلقاء القنابل وتوجيه الإساءات اللفظية للنساء مرتديات الحجاب[٤].

وفي وقتٍ يزداد فيه الوعي بتهديد جديد وعالمي، وهو الخوف من الإسلام، حيث يعتمد نجاح الأحزاب اليمينة المتطرفة على عدم ثقة الجمهور بالمسلمين والترويج للإسلاموفوبيا، نجحت هذه التيارات في التأثير على الرأي العام في البلدان الأوروبية. حيث يعتقد أكثر من نصف الدنماركيين أن الإسلام يعوق الوئام الاجتماعي. ويريد ثلاثة أرباع المواطنين في ألمانيا تقييد ممارسة الإسلام بشكل خطير، كما يربط نصف البريطانيين بين الإسلام والإرهاب. ويرى أربعة من كل عشرة فرنسيين أن المسلمين يشكلون تهديدًا لهويتهم الوطنية[٥].

---

(١)سماح عبد الفتاح أبو الليل، ظاهرة التنميط: دراسة تأثير الصعود اليميني المتطرف الأوروبي على ملفات اللجوء والهجرة، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المجلد ١١، العدد ١٠، أبريل ٢٠٢١، ص ١١٢.

(٢) رابح زغوني، الإسلاموفوبيا وصعود اليمين المتطرف في أوروبا: مقاربة سوسيوثقافية، مرجع سابق، ص ١٢٦.

(3) Hanna Barvaeus, The European Dynamics: Islamophobia, Radical Parties and European Values, op.cit., p., 25.

(٤) أبو بكر الدسوقي، جدلية العلاقة بين الإسلاموفوبيا واليمين الأوروبي، السياسة الدولية، العدد ٢٠٨، ابريل ٢٠١٧، تم الاطلاع عليه في: ٧ فبراير ٢٠٢٢، الساعة ١٦، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/EdkGy

(٥) سماح عبد الفتاح أبو الليل، ظاهرة التنميط: دراسة تأثير الصعود اليميني المتطرف الأوروبي على ملفات اللجوء والهجرة، مرجع سابق، ص ١١٥.

في المقابل، أشارت إحصائيات بتاريخ ١٨ فبراير ٢٠٢١ لمكتب مكافحة الجريمة في ألمانيا إلى تزايد أعداد اليمينيين المتطرفين المصنفين خطرًا، والذين بإمكانهم ارتكاب أعمال عنف أو هجمات إرهابية لأسباب سياسية، حيث تم إحصاء ٧١ يمينيًا متطرفًا على أنه شديد الخطورة، وذلك مقارنةً بحوالي ٦٠ شخصًا قبل نحو عام من هذا التاريخ، وحوالي ٤٣ شخصًا متطرفًا قبل نحو عامين.

كما سجل مكتب "مكافحة الجرائم" ما يقرب من ١٧٠ متطرفًا يمينيًا آخرين على أنهم "ذوي صلة بالأشخاص الخطرين"، والذين يُعول عليهم في الترويج للجرائم ذات الدوافع السياسية أو دعمها أو المشاركة فيها، حسب تصريحات السيد "شتيفان توماي"، عضو البرلمان الألماني عن الحزب "الديمقراطي الحر (FDP)" مبينًا أن عدد الأشخاص ذوي الصلة بالأشخاص الخطرين ممن ينتمون إلى ليمين المتطرف قد ازداد بنحو الثلث خلال السنوات الثلاث الماضية[١]. وهكذا لم تعد الإسلاموفوبيا مجرد ورقة دعائية تستخدمها الأحزاب اليمينية المتطرفة لكسب الأصوات والتأييد في العملية الانتخابية والوصول للسلطة.

رابعًا- تداعيات صعود اليمين المتطرف على اللجوء والهجرة

مع حرص الدول على رعاية الغرباء والأجانب واللاجئين من رعايا الدول الأخرى، تظل موجات التمييز بينهم وبين المواطنين الأصليين قائمة، مهما حرصت هذه الدول على الظهور بالمظهر المتحضر الذي ينفي وجود أية تمييزات قائمة على الدين أو العرق أو اللون أو الجنس أو الجنسية الأصلية بين مواطنيها. وإذا كانت حدة هذا الأمر قد انحسرت بدحر النازية في المدة ما بين نهاية الحرب العالمية الثانية ومنتصف الخمسينيات من القرن الماضي، فإنها قد عادت لتزدهر بقوة منذ ثمانينيات القرن الماضي، وخاصةً مع تزايد أعداد المهاجرين إلى أوروبا، وتنامي الشعور العام في معظم الدول الأوروبية بأن الهوية الغربية الأوروبية صارت عرضة لخطر التلاشي والانهيار، لتزداد حدة التمييزات العنصرية، وظهرت أحزاب وحركات تدعو إلى طرد الغرباء والأجانب وترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية تحت حجج اقتصادية تارة، وسياسية تارةً أخرى، وثقافية واجتماعية تارةً ثالثة. وقد نال المهاجرون المسلمون القدر الكافي من التمييز والاضطهاد في معظم الدول الغربية سواء الولايات المتحدة أم دول الغرب الأوروبي، وخاصة فيما عُرف باسم اليمين المتطرف[٢].

وراء هذا الصعود والانتشار الواسع لأحزاب اليمين المتطرف في أوروبا ازدادت الممارسات المتطرفة تجاه المهاجرين العرب المسلمين في معظم الأقطار الغربية؛ حيث أخذت أحزاب اليمين تشن هجماتها من خلال صحفها ومجلاتها التي أصبحت تتصدر صفحاتها الأولى عناوين من قبيل: (نيران الإسلام) و(الإسلام الملتهب) و(القنبلة الزمنية الإسلامية) و(الإسلام يكتسح الغرب) ...إلخ، ما انعكس بصورةٍ سلبية على سياسات الضيافة للمهاجرين المسلمين[٣].

فصعود اليمين المتطرف في فرنسا أو سويسرا أو هولندا أو السويد أو ألمانيا قد ألقى بظلاله البائسة على سياسات الضيافة تجاه المهاجرين المسلمين. وقد برز ذلك جليًا بعد تزايد عدد المهاجرين، وتدفق اللاجئين المنتمين إلى أقليات قومية ودينية وعرقية مختلفة إلى أوروبا في الآونة الأخيرة، وهذا ما جعل الأوربيين ينظرون إلى تلك الظاهرة على أنها ستؤدي إلى خللٍ ثقافي في البنية الثقافية الأوروبية. وفي سياقٍ كهذا، لم يعد يُنظر إلى المهاجرين على أنهم مصدر تهديد اقتصادي لفرص العمل

---

(١) اليمين المتطرف وأزمة كورونا، بوابة الأزهر، ١٢ مايو ٢٠٢١، تم الاطلاع عليه في: ٧ فبراير ٢٠٢٢، الساعة ١٦، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/deuoX

(٢)غيضان السيد علي، موقف اليمين المتطرّف من سياسات الضيافة للمهاجرين المسلمين، مؤمنون بلا حدود، أكتوبر ٢٠٢١، تم الاطلاع عليه في: ٧ فبراير ٢٠٢٢، الساعة ١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3HwbO6E

(٣) المرجع السابق.

ولدولة الرفاه في أوروبا فحسب، بل يُنظر إليهم على أنهم مصدر تهديد ثقافي أيضًا يمس الهوية والثقافة الوطنية –على نحو ما أُشير سابقًا.

وهكذا أصبحت فئات واسعة من المجتمع الأوروبي تتجه نحو إظهار مزيد من عدم الثقة، وحتى العداء تجاه الأجانب وثقافتهم وقيمهم، التي أصبح يُنظر إليها على أنها ثقافات غريبة تضفي مزيدًا من التحدي على التماسك الوطني والثقافة الوطنية وطريقة الحياة المحلية. ولذلك استطاع اليمين المتطرف تحقيق نجاحات انتخابية لافتة؛ لأنه نصب نفسه مدافعًا عن التميز الثقافي الإثني والديني الأوروبي، ينظر إلى المجتمع من خلال ثنائية «هم ونحن»، ليصور مجموعات المهاجرين على أنها تهديد للوحدة القومية والتماسك الوطني، وتحريف لنمط الحياة المحلية. حين التقى مثل هذا الخطاب مع مطلب مجتمعي واسع، جاءت النتيجة في شكل تصويت مكافئ من المواطن الأوروبي لليمين المتطرف الذي استطاع خفض الخوف والقلق لدى الأفراد من خطر المهاجرين[١].

وفي عام ٢٠١١ مع بداية اندلاع الثورات في بلاد الربيع العربي، تصاعدت حدة الهجرات ولا سيما غير الشرعية إلى أوروبا. وعلى الرغم من الإجراءات التي اتخذها الاتحاد الأوروبي للحد منها، إلا أن ذلك لم يحل دون تدفق أعداد جديدة من اللاجئين الذين ذهبوا بقوارب الموت عبر البحر المتوسط. وشهد عام ٢٠١٥ موجة لجوء كبيرة، وتم إحصاء مليون ونصف المليون لاجئ إلى أوروبا، وذكر معهد كارنيجي عبر دراسة نشرت بعنوان "جذور أزمة اللاجئين في أوروبا" أن الأحداث في سوريا تشكل دافعًا هائلًا لتدفق اللاجئين إلى القارة الأوروبية، ووفقًا للدراسة فإنه على الصعيد العالمي، كل واحد من خمسة لاجئين هو سوري. أدى ذلك إلى أن تعيش أوروبا اليوم صراعًا أيديولوجيًا بين تبني قيم الإنسانية في إيواء اللاجئين واحتوائهم، وهذا ما تكفله دساتير بلادهم، وبين ازدياد عدد اللاجئين المترافق مع تصاعد الهجمات الإرهابية التي باتت تهدد الأوروبيين في عقر دارهم، مثل هجوم شارلي إيبدو، والجمعة السوداء في باريس، وتفجيرات بروكسل، وأحداث كولونيا في ألمانيا وغيرها[٢].

كان لهذه الأحداث يد في تأجيج مشاعر الخوف لدى مجموعات محلية في المجتمعات الأوروبية ضد الآخر العربي، لا سيما المسلم المختلف عنهم دينًا وهويةً وثقافةً، ما جعل بعض الناخبين ينحازون للأحزاب اليمينية المتطرفة، ويتبنون شعاراتها وطروحاتها المعادية للاجئين على حساب تقوية روابط الهوية الدينية والعرقية ووضعها فوق كل اعتبار[٣].

تشريعات وسياسات:

في الوقت الذي أعلنت فيه المستشارة الألمانية "أنجيلا ميركل" إلغاء العمل باتفاقية دبلن[٤]، وفتحت الحدود على مصراعيها لاستقبال اللاجئين السوريين الهاربين من جحيم الكارثة كخطوة إنسانية من جانب ألمانيا، وفي ظل تصاعد خطاب يميني متطرف رافضٍ لسياسات "ميركل"، أجرى البرلمان المجري استفتاء يدعو لرفض حصص المجر المخصصة من قبل الاتحاد الأوروبي لاستقبال ألفي لاجئ، وأقر تشريعات مناهضة للمهاجرين غير الشرعيين، منها قانون يعزز احتمالية انتشار

(١) المرجع السابق.

(٢) محمد مطاوع، الاتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة: الإشكاليات الكبرى والاستراتيجيات والمستجدات، المستقبل العربي، المجلد ٣٧، العدد ٤٣١، يناير ٢٠١٥، تم الاطلاع عليه في 8 فبراير ٢٠٢٢، الساعة ١٧، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3L8r7EZ

(٣)لمى راجح، صعود اليمين المتطرف ومسألة اللاجئين، الجمهورية، ٨ فبراير ٢٠١٧، تم الاطلاع عليه في: ٧ فبراير ٢٠٢٢، الساعة: ٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3sENoSv

(٤) اتفاقية دبلن هي اتفاقية قانونية بين دول الاتحاد الأوروبي. وهي تحدد البلد المسؤول عن فحص طلب اللجوء، والذي يكون عادة البلد الأوروبي الأول الذي وصل إليه طالب اللجوء. أحد أهداف هذه الاتفاقية هي ضمان منع تقديم الفرد أكثر من طلب لجوء واحد داخل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ودول أخرى منها أيسلندا والنرويج وسويسرا وليشتنشتاين، وحصرها في دولة واحدة فقط.
علاء جمعة، " لطالبي اللجوء.. معلومات هامة ينبغي معرفتها عن اتفاقية دبلن"، مهاجر نيوز، ١٣ يوليو ٢٠٢٠، تم الاطلاع عليه في: ١٣ مارس ٢٠٢٢. متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3i39c55

الجيش على الحدود، ومعاقبة من يحاول الهجرة بطريقة غير الشرعية بالسجن لمدة تصل إلى ٣ سنوات.[١]

من جهةٍ أخرى، ما زال الاتحاد الأوروبي عازمًا في مساعيه لوقف موجات اللجوء من المهاجرين غير الشرعيين، حيث سبق وعرض على النيجر التي تعد من أهم محطات المهاجرين من أفريقيا نحو أوروبا، مبلغ ٦١٠ ملايين يورو للحد من محاولات الهجرة، كما عرض خططًا مشابهة على السنغال وإثيوبيا ومالي، بالإضافة إلى أفغانستان والأردن ولبنان وتركيا ودول أخرى.[٢]

كذلك اتخذ الاتحاد الأوروبي خطوات منها مراقبة السفن في المياه الدولية، وإطلاق الطائرات والطائرات دون طيار، لجمع المعلومات عن حاملات المهاجرين غير الشرعيين التي تبحر من دول أفريقيا إلى شواطئ الاتحاد الأوروبي، وزيادة ميزانية عملية "تريتون" البحرية الهادفة إلى الحد من عدد المهاجرين إلى أوروبا، بمقدار ثلاثة أضعاف. أما بشكل غير رسمي، فإن الإعانات التي يمنحها الاتحاد الأوروبي للدول غير الأعضاء المجاورة في إطار "سياسة الجوار الأوروبية" مشروطة بالمراقبة الفعالة للحدود، والالتزام باستعادة المهاجرين غير الشرعيين.[٣]

ومن المثير للاهتمام هنا قبول الدول الأوروبية ببعض من طلبات الهجرة المقدمة عبر سفاراتها وقنصلياتها فقط، في حين رفضت إعطاء حق اللجوء لأغلب الطلبات وتركت أصحابها يخوضون غمار الموت كي يصلوا إلى سواحلها، وكأنها في الواقع تشجع بشكلٍ غير مباشر على اتباع طرق الهجرة غير الشرعية.

وفي حين أن المناوشات السياسية ما زالت مستمرة داخل أروقة مراكز الاقتراع ما بين اليمين المتطرف والأحزاب التقليدية، لا يزال عدد من اللاجئين عالقين عند الحدود، يعانون الأمرين وينتظرون مصيرهم المجهول، كما قامت تركيا بإغلاق حدودها البرية في وجه السوريين سعيًا منها لتطبيق اتفاقها مع الاتحاد الأوروبي، وتركتهم عرضةً للموت. وما يدفع للدهشة هنا أنه كيف يمكن للدول الغربية التي تتغنى بمواثيق حقوق الإنسان أن تعتمد سياسة لا إنسانية، وتترك اللاجئين عرضةً للموت، سواء عبر الرحلات التي يخوضونها، أو مثلما يحدث في مخيمات اللجوء في صربيا واليونان وبيلاروسيا، حيث يعاني اللاجئون من موجات بردٍ اكتسحت القارة العجوز، قد تودي بحياة بعضهم[٤]. وقد تستمر إقامة طالبي اللجوء في هذه المخيمات لعدة سنوات، كما تعاني هذه المخيمات من سوء الأوضاع الداخلية والخدمات ونقص اللقاحات المقدمة والرعاية الطبية[٥]. وقد تم بالفعل تسجيل العديد من حالات الوفاة نتيجة البرد القارص والإصابة بفيروس كورونا على حدود بيلاروسيا مع الاتحاد الأوروبي وغيرها من مخيمات اللجوء. ويبقى دور منظمة الهجرة العالمية والمساعدات التي تقدمها لطالبي اللجوء والمهاجرين محل تساؤل[٦].

إن الصعود المتنامي لتيار اليمين المتطرف والذي بات يسبب تهديدًا صارخًا بكل المعايير القانونية الدولية للمهاجرين المسلمين، يمكن رصد تداعياته ومخاطره فيما يلي:

(١) مصطفى شفيق علام، صعود اليمين واللاجئين، التقرير الاستراتيجي الخامس عشر الصادر عن مجلة البيان: الأمة وصعود اليمين المتطرف في الغرب المركز العربي للدراسات الإنسانية بالقاهرة، ٢٠١٨، ص٢٦٧.

(٢) محمد مطاوع، الاتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة: الإشكاليات الكبرى والاستراتيجيات والمستجدات، مرجع سابق.

(٣) المرجع السابق.

(٤)مصطفى شفيق علام، صعود اليمين واللاجئين، مرجع سابق.

(٥) دانا البوز، مخيمات اللجوء في شمال اليونان.. عزلة تامة"، مهاجر نيوز، ٤ أكتوبر ٢٠٢١، تم الاطلاع عليه في: ١٣ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي:https://bit.ly/3vZ4vS9

(٦) " أزمة بيلاروسيا وبولندا: حقوق الانسان للمهاجرين المحاصرين"، الأمم المتحدة، ١٢ نوفمبر ٢٠٢١، تم الاطلاع عليه في: ١٣ مارس ٢٠٢٢، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/L9toO

للمزيد حول أزمة اللاجئين على حدود الاتحاد الأوروبي انظر:

"حصاد عام ٢٠٢١: ارتفاع عدد اللاجئين والمهاجرين رغم القيوم المفروضة على السفر"، الأمم المتحدة، ٣٠ ديسمبر ٢٠٢١، تم الاطلاع عليه في: ١٣ مارس ٢٠٢٢. متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/UG8nv

-تدهور أوضاع المهاجرين غير الشرعيين واللاجئين: من المتوقع أن تؤدي النزعة اليمينية على الصعيدين الاجتماعي والسياسي إلى المزيد من القيود على الحقوق الاجتماعية والسياسية والثقافية للأقليات والجاليات، خاصةً العربية والمسلمة. فقد تم إصدار تشريعات تشدد من إجراءات حق اللجوء وتخفض من الامتيازات التي قد يستفيد بها المهاجرون واللاجئون.

-التركيز على البعد الأمني في إدارة ملف الهجرة: وذلك من خلال إقرار تشريعات، ووضع سياسات بالتعاون مع دول جنوب المتوسط التي تعتبر مصدرًا وممرًا للهجرة لتشديد الرقابة على الحدود لمنع تدفق موجات الهجرة غير الشرعية واحتجاز المهاجرين في ظروف غير إنسانية.

-محاولة للخلط بين اللاجئين السياسيين والمهاجرين الاقتصاديين: تحاول بعض القوى المناوئة للمهاجرين الادعاء بأن القادمين للقارة الأوروبية هم مهاجرون وليسوا لاجئين سياسيين قادمين من مناطق نزاع وصراع وحروب[١].

خاتمة:

لقد تناول التقرير تأثير ظاهرة صعود اليمين المتطرف الشعبوي في أوروبا على الإسلام وعلى اللجوء والهجرة من خلال عدة محاور؛ أولا تعريف اليمين المتطرف والأسس الفكرية التي تنطلق منها الأحزاب المنتمية إليه: فبالرغم من أنه لا يوجد اتفاق واضح حول تعريف أحزاب اليمين المتطرف، إلا أنه يمكن القول إن هناك اتفاق نسبي حول بعض الأسس الفكرية التي تقوم عليها هذه الأحزاب. عامةً يشكل العداء للأجانب ورفض الأقليات وفكرة التعددية الثقافية، ورفض سياسات المساواة للنساء وسياسات حماية البيئة، والاعتقاد بمفهوم الاستعلائية والتفوق والدونية، والدفاع عن الهوية الوطنية والتقاليد القومية التاريخية، والدعوة إلى الحد من الهجرة والشعبوية ورفض الاندماج الاوروبي قاعدة مشتركة لأي برنامج سياسي لحزب يميني متطرف.

وبشأن عوامل صعود اليمين المتطرف، فقد تعددت الاقترابات التي تسعى لتفسير الظاهرة ويشير هذا التعدد إلى تعقد الظاهرة وضرورة الدمج بين الاقترابات المختلفة لتحليل وفهم هذا الصعود. وقد تعددت الاقترابات ما بين مداخل ثلاثة: الاقتصاد السياسي، السياسي المؤسسي، الثقافي الحضاري. تؤدي تلك الاقترابات إلى مجموعة من العوامل التي تفسر صعود اليمين المتطرف تمثلت في:

-قضية المهاجرين واللاجئين الذين يتدفقون إلى أوروبا، سواء بشكل شرعي أو غير شرعي.

-الصعوبات الاقتصادية التي تعانيها القارة الأوروبية، وموجة السياسات التقشفية التي تتبعها العديد من دولها.

-عدم قدرة الأحزاب والتيارات السياسة التقليدية على تقديم الحلول أو البدائل الناجحة لتلك الإشكاليات.

-انتشار الفكر المتطرف والإرهاب على مستوى العالم.

وفيما يتعلق بتداعيات صعود اليمين المتطرف على المسلمين في أوروبا، فلقد اقترن صعود اليمين المتطرف بظاهرة تصاعد الكراهية ضد المسلمين (الإسلاموفوبيا). وقد تجذرت الظاهرة في أوروبا بعد أحداث سبتمبر. وقد تم التمييز ضد المسلمين على مستويات عدة كان أكثرها وضوحًا جرائم الكراهية والعداء ضدهم، كما تم إصدار القوانين التي تقيد حرياتهم مثل قوانين منع الحجاب ومنع المآذن.

وقد وُجدت تداعيات لصعود اليمين المتطرف على الهجرة واللجوء بشكلٍ خاص، حيث أدى صعود اليمين المتطرف في أوروبا إلى الممارسات المتشددة تجاه المهاجرين واللاجئين العرب والمسلمين. وتم تصوير اللاجئين والمهاجرين كمصدر تهديد

(١) ناجي عبد النور، تداعيات صعود أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا، الحوار المتوسطي، المجلد ١٠، العدد ٣، ديسمبر ٢٠١٩، ص ص ٣٠٨-٣٠٩.

اقتصادي واجتماعي وثقافي وهوياتي. وقد انعكست هذه الرؤية على القوانين والتشريعات.

تلخيصًا لما سبق ذكره، يمكن رصد تداعيات اليمين المتطرف على المسلمين في أوروبا، وعلى اللاجئين والمهاجرين في عدة نقاط:

-انتشار ظاهرة الإسلاموفوبيا واستغلالها من جانب أحزاب اليمين المتطرف واستغلال مشاعر الخوف لدى الجماهير لتأجيج الكراهية والعداء للمسلمين، الأمر الذي انعكس في أحداث عنف وكراهية تجاه المسلمين وأيضًا في إصدار تشريعات تقيد المسلمين وتميز ضدهم.

-تدهور أوضاع المهاجرين غير الشرعيين واللاجئين، وفرض مزيد من القيود على الحقوق الاجتماعية والسياسية والثقافية للأقليات والجاليات خاصةً العربية والمسلمة.

-التركيز على البعد الأمني في كل ما يخص المسلمين، وإغفال أي أبعاد ثقافية أو اجتماعية أو إنسانية.

أما بالنسبة لمستقبل اليمين المتطرف في أوروبا، هناك اتجاه متفائل يرى على المدى البعيد أن صعود اليمين المتطرف ربما يكون بداية النهاية لهذه الظاهرة، وذلك استنادًا إلى أن الجيل الأوروبي الحالي، الذي نما وترعرع في ظل الرفاهية والحرية والسلام والديمقراطية وحقوق الإنسان كمسلمات، سيشعر بخطر صعود هذه التيارات، ومن ثم سيرفضها. كما أن إتاحة المجال لأحزاب اليمين المتطرف لنيل التمثيل السياسي، والمشاركة في التداول على السلطة، من شأنه أن يعرض هذا اليمين جديًا لما ظل يتجنبه، وهو أن يُوضع أمام اختبار عقلاني عملي سيكشف أنه لا يملك البديل الحقيقي للقوى السياسية التقليدية.

ولكن الأهم من ذلك هو تغير المناخ السياسي. فلقد شهد المناخ السياسي تغييرات محلية وعالمية قد تؤدي إلى تراجع اليمين المتطرف في أوروبا لفترة طويلة. فعلى المستوى المحلي سيطر كوفيد ١٩ على المشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي وتم إعادة تشكيل المناخ السياسي، حيث صرف الانتباه عن هجمات اليمين المتطرف على الهجرة والأقليات وأصبح التركيز على الأوضاع الاقتصادية والرعاية الصحية وكيفية تعاطى الحكومات مع الوباء. وعلى المستوى العالمي خسر اليمين المتطرف حليفًا مهمًا: الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب". نتيجة لتلك المعطيات شهد حزب البديل من أجل المانيا في انتخابات يونيو ٢٠٢١ تراجعًا ملحوظًا، وكذلك تراجع حزب التجمع الوطني في الانتخابات الإقليمية الفرنسية في نفس العام[١].

كما أنه على الرغم من انتشار أفكار اليمين المتطرف المعادية للهجرة والمسلمين بشكل خاص، إلا أنه توجد مقاومة من الداخل الأوروبي ومن الخارج. فعلى سبيل المثال، نظمت العديد من الحركات مسيرات مضادة تدافع عن التعددية الثقافية في ألمانيا، كما أنه وعلى الرغم من تصاعد الخطاب والهواجس المرتبطة باللاجئين قد تم استقبالهم بالترحيب والهدايا في أماكن متعددة.

أما على مستوى الأحزاب التقليدية، يمكن القول إن الجهود المبذولة لمواجهة اليمين المتطرف في أوروبا تنحصر في عدة محاور: **أولا:** تجاهل الحركات والأحزاب اليمينية. **ثانيًا:** التركيز على قصور الخطاب اليميني والتركيز على انتقاده، حيث تقوم أفكاره على العنف ورفض الآخر والشعبوية ورفض الديمقراطية. **ثالثًا:** استخدام سياسة "اقتراض العباءات"، حيث تقوم الأحزاب الاخرى باقتراض عباءة الأحزاب اليمينية لتحقيق أهدافها وتفكيك القاعدة الشعبية لليمين المتطرف[٢].

*****

(١) ند تيمكو، " أوروبا.. أسباب تراجع اليمين المتشدد"، جريدة الاتحاد، ١٣ يوليو ٢٠٢١، تم الاطلاع عليه في: ١٣ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3CM7I8X

(٢) ريناس بنافي، صعود اليمين المتطرف الاسباب والتداعيات: دراسة تحليلية، مرجع سابق.

ب- أوروبا والعلاقات مع العالم الإسلامي

التوترات الأوروبية – التركية: مشاهد ودلالات ومآلات

دعاء حسين حسين(*)

محمد جمال علي(*)

مقدمة:

تُمثل العلاقات الأوروبية التركية منذ نشأة الدولة العثمانية مسرحًا للتقلبات والموجات المتتالية من التعاون والتلاقي في بعض الأحيان، ومن التوتر والصراع في غالب الأحيان؛ حيث مثّلت العلاقات التركية الأوروبية في أوقات كثيرة الانعكاس السياسي والعملي للصراع أو التدافع الحضاري بين الشرق والغرب.

ومنذ بناء الدولة التركية الحديثة في أعقاب الحرب العالمية الأولى شهدت العلاقات الأوروبية التركية تقدمًا كبيرًا؛ إذ فضلت النخب الحاكمة في تركيا الدخول في الحاضنة الأوروبية على المستويات الثقافية والسياسية والعسكرية والاقتصادية؛ والابتعاد بشكل كبير عن الدائرة المشرقية والجذور الحضارية المشتركة مع الدول والمجتمعات العربية والإسلامية.

ومع سطوع نجم القوى الإسلامية في تركيا متمثلة في تيار "الملي جورش" بزعامة نجم الدين أربكان بدأت تظهر بوضوح على الساحة السياسية التركية تلك الأصوات المعارضة للارتماء التركي في الحاضنة الأوروبية والدعوات الصريحة للتوجه شرقًا على حساب التوجه الغربي السائد منذ بناء تركيا الحديثة؛ إلا أنه ومع صعود حزب العدالة والتنمية في تركيا إلى السلطة في بدايات الألفية الثالثة جمعت النخبة الحاكمة في تركيا بين الاتجاهين: التوجه غربًا والجدية الكاملة في السعي للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وتطبيق معاييره سياسيا واقتصاديًا، إلى جانب التوجه شرقًا واستعادة العلاقات مع العمق الاستراتيجي المتمثل في الدول العربية والإسلامية في المشرق.

ومع التطورات السياسية على المستوى العالمي والاضطرابات الكثيرة التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط منذ ثورات الربيع العربي في عام ٢٠١١، بدأت التوترات الأوروبية التركية تظهر وتتواتر بصورة كبيرة خاصة منذ المحاولة الانقلابية الفاشلة في تركيا عام ٢٠١٦، والتحول الراديكالي في العلاقات الأوروبية التركية على المستوى الخطابي والاتهامات المتبادلة بين الطرفين.

يسعى هذا التقرير لرصد أبرز ملامح التوترات الأوروبية التركية في السنوات الأخيرة، ودلالات هذه التوترات في التطور التاريخي للعلاقات الأوروبية التركية، والمآلات المستقبلية المتوقعة لهذه التطورات.

أولًا- ملامح التوترات الأوروبية التركية:

تتعدد مظاهر وأسباب الخلافات التركية الأوروبية، ويُمكن تصنيف هذه الخلافات ضمن ثلاثة محاور رئيسية، أولها الخلاف حول المساعي التركية للانضمام للاتحاد الأوروبي، وما يرتبط بها من خلافات تاريخية وثقافية بين الطرفين، بينما يتمثل المحور الثاني في المعارضة الأوروبية للسياسة الخارجية التركية تجاه بعض الدول الأوروبية والدور التركي في بعض الصراعات الدولية في الشرق الأوسط وفي جوارها الإقليمي الآسيوي، وأخيرًا الاعتراض الأوروبي على السياسة الداخلية التركية واتهامها للنظام التركي باختراق معايير حقوق الإنسان وانتهاك الديموقراطية، في مقابل الانتقادات التركية الحادة للدول الأوروبية خاصة بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة في ٢٠١٦.

(*) باحثة ماجستير في العلوم السياسية.

(*) باحث دكتوراه في العلوم السياسية.

١) الخلافات حول الانضمام للاتحاد الأوروبي:

تُعد تركيا أحد الحلفاء الرئيسيين للمعسكر الغربي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية؛ فقد انضمت إلى حلف الناتو في عام ١٩٥٢، وكانت أحد أعضاء مجلس أوروبا منذ عام ١٩٥٠، ووقعت اتفاقًا للشراكة يتضمن إمكانية العضوية مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية في عام ١٩٦٣، التي كانت التكتل الأوروبي الأساسي قبل نشأة الاتحاد، وهو الاتفاق الذي تم تجميده عقب الانقلاب العسكري في تركيا عام ١٩٨٠[١].

وفي عام ١٩٨٧ قدمت تركيا طلبًا بالترشح لعضوية الاتحاد الأوروبي، إلا أنه تم رفض طلبها، لأسباب سياسية واقتصادية، وفي ١٩٩٦ دخل اتفاق الاتحاد الجمركي بين تركيا والاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ ليصل الطرفان إلى درجات متقدمة من التعاون؛ حيث يمثل هذا الاتفاق العنصر الرئيسي في العلاقات بين الطرفين، وفي عام ١٩٩٩ أصبحت تركيا مرشحًا للانضمام للاتحاد الأوروبي بعد تسجيل طلب ترشحها وبدء مفاوضات الانضمام للاتحاد الأوروبي المتعلقة بقيام تركيا بإصلاحات في مجال حقوق الإنسان والمجال الاقتصادي[٢]، وتزامن ذلك مع أزمات اقتصادية حادة في تركيا تسببت في تجميع الشعب والنخب التركية حول هدف الانضمام للاتحاد الأوروبي من خلال تطبيق "معايير كوبنهاجن" التي تتضمن إصلاحات سياسية واقتصادية متعددة، وهو الهدف الذي عمل حزب العدالة والتنمية على تطبيقه منذ وصوله إلى السلطة في عام ٢٠٠٣[٣].

وقد مرت عمليات التفاوض حول الانضمام التركي للاتحاد الأوروبي بمراحل متعددة وواجهت عراقيل كثيرة نتجت عن اعتراض بعض دول الاتحاد وخاصة قبرص واليونان وفرنسا على فتح بعض أبواب التفاوض في مراحل مختلفة[٤]؛ وتعطلت بعض الخطوات المتقدمة نحو التكامل بين تركيا وأوروبا نتيجة الخلافات السياسية بين الطرفين في عدد من الملفات كما سيوضح التقرير لاحقًا؛ ومع مرور السنوات دون حدوث تقدم كبير في هذا الملف بدا وكأن الانضمام التركي للاتحاد الأوروبي أمرًا مستحيلًا وتبنت النخب التركية خطابًا معاديًا للاتحاد الأوروبي واتهامات له بكونه "ناديا مسيحيا" باعتبار أن السبب الأساسي لرفض انضمام تركيا للاتحاد هو كونها دولة مسلمة؛ فقد علق أردوغان على استقبال زعماء زعماء الاتحاد الأوروبي لـ "بابا الفاتيكان "فرانسيس الأول" في ٢٤ مارس ٢٠١٧، في ذكرى تأسيس معاهدة روما. حيث قال أردوغان "لقد التقى زعماء الاتحاد الأوروبي في الفاتيكان. منذ متى أصبح البابا عضوًا في الاتحاد الأوروبي؟. لقد أظهر هؤلاء أخيرًا تحالفهم الصليبي. أنتم لا تأخذون تركيا إلى صفوف الاتحاد لأنها مسلمة"[٥].

وعلى الرغم من الحضور والتأثير الفعلي للجذور الحضارية والخلافات الثقافية التاريخية بين تركيا والاتحاد الأوروبي والتي تتجلى في مناسبات مختلفة؛ مثل الأزمة التي أثارها تحويل متحف آيا صوفيا إلى مسجد في عام ٢٠٢٠[٦]؛ إلا أنه لا يُمكن التسليم بالخطاب الشعبوي الذي يُحيل رفض الاتحاد الأوروبي انضمام تركيا له إلى الأسباب الثقافية والدينية فحسب؛ وإنما

---

(١) سجل العلاقات التركية الأوروبية.. تقارب بطعم النفور، أحوال تركية، ٥ إبريل ٢٠٢١، تاريخ الاطلاع: ١٠ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3pNxAMt

(٢) العلاقات التركية مع الاتحاد الأوروبي، الموقع الرسمي لوزارة الخارجية التركية، تاريخ الاطلاع: ١٠ مارس ٢٠٢٢.، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3vWvGNd

(٣) محمد جمال على، تركيا وطرق التحول الديموقراطي والإصلاح الإسلامي، (في): نادية مصطفى وآخرون (محررون)، أمتى في العالم السياسات العامة في نظم ومجتمعات العالم الإسلامي نماذج وخبرات، (القاهرة: مفكرون الدولية للنشر والتوزيع، ٢٠٢٠)، صـ ٧٩.

(٤) العلاقات التركية مع الاتحاد الأوروبي، الموقع الرسمي لوزارة الخارجية التركية، مرجع سابق.

(٥) محمد نور الدين، العلاقات التركية - الأوروبية: تأثيراتها ومآلاتها، شؤون عربية، عدد ١٧٠، صيف ٢٠١٧، ص ٨٨.

انظر أيضًا: إبراهيم خليل العلاف، الاتحاد الأوروبي.. هل هو نادي مسيحي؟، دنيا الوطن، ٢١ فبراير ٢٠٠٧، تاريخ الاطلاع: ١٩ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3pQDr3l

(٦) لماذا أثار تحويل آيا صوفيا إلى مسجد كل هذا الجدل والانقسام؟، BBC عربي، ١٢ يوليو ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ٤ أبريل ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/bQvV5

ثمة خلافات سياسية حادة بين الطرفين تمنع إتمام التكامل التركي الأوروبي وهي التي تستند إليها دول الاتحاد في تبريرها لتعطيل الخطوات المتقدمة نحو التكامل بين الطرفين؛ وأبرز هذه الأسباب كما سيلى بيانه في التقرير هي المعارضة الأوروبية للسياسة الخارجية التركيا تجاه جوارها الإقليمي في اليونان وقبرص والصراع حول غاز شرق المتوسط؛ إلى جانب الخلافات بشأن قضية اللاجئين والسياسات التركية في أزمات الشرق الأوسط، فضلًا عن الأوضاع الداخلية في تركيا والاتهامات الأوروبية للحكومة التركية بالتحول نحو السلطوية.

٢) المعارضة الأوروبية للسياسة الخارجية التركية في محاور متعددة:

تعارض القوى الأوروبية الكثير من الممارسات التركية تجاه جوارها الإقليمي في الاتجاهات الأوروبية والآسيوية والشرق أوسطية؛ فعلى المستوى الأوروبي تحتل القضية القبرصية والخلافات التركية اليونانية المتعلقة بالتنقيب عن الغاز الطبيعي رأس قائمة الخلافات الأوروبية التركية؛ وكذلك يُمثل التدخل التركي في الصراعات الليبية والسورية والعراقية محلًا للخلاف مع القوى الأوربية؛ فضلًا عن سياسات تركيا في جنوب القوقاز ودعمها لأذربيجان في مواجهة أرمينيا والصراع حول إقليم ناغورني كرباخ، وفيما يلي يستعرض التقرير بشيء من التفصيل أبرز ملامح الخلاف حول هذه القضايا.

- **الصراعات التركية مع قبرص واليونان وقضية غاز شرق المتوسط:**

تُعد القضية القبرصية أحد أقدم القضايا الخلافية بين تركيا والقوى الأوروبية؛ إذ فرضت تركيا سيطرتها على الجزء الشمالي من قبرص عام ١٩٧٤ بعد مواجهة عسكرية خاضتها ضد القوات اليونانية التي كانت تفرض سيطرتها على كامل الجزر القبرصية، ولاحقًا أعلنت تركيا اعترافها بما يسمى "جمهورية شمال قبرص التركية" في عام ١٩٨٣ من جانب واحد؛ وتُمثل هذه القضية أحد أهم عوامل التواتر في العلاقات بين تركيا وكل من قبرص واليونان، وهما عضوان في الاتحاد الأوربي؛ وقد أسفر انزعاج اليونان من السيطرة التركية على شمال قبرص عن تعليق الاتفاق الجمركي بين تركيا والاتحاد الأوروبي الذي تم توقيعه عام ١٩٩٥ في أعقاب التوقيع عليه[١].

وفي السنوات الأخيرة مثّل الصراع حول غاز شرق المتوسط محور الاهتمام الرئيسي في العلاقات بين تركيا وكل من قبرص واليونان؛ حيث ارتبط ذلك النزاع بقضايا قديمة ومتجددة تتعلق بالخلافات الحدودية بشأن تحديد المياة الإقليمية والجرف القاري بين البلدان الثلاثة؛ حيث تدعي تركيا أن جرفها القاري يمتد لجزر بحر إيجه، وتحاول السيطرة عليها تطبيقًا لإستراتيجية "الوطن الأزرق"[٢]، كما تطالب تركيا بتعديل "اتفاقية باريس للسلام" لعام ١٩٤٧ والتي أعطت اليونان سيادة كاملة علي جزر بحر إيجه. ومن أهم أركان الخلافات التركية اليونانية بخصوص هذه القضية رفض تركيا للتوقيع علي اتفاقيتي "الأمم المتحدة لتقسيم أعالي البحار" في ١٩٨٢، و"اتفاقية الأمم المتحدة لتقسيم الجرف القاري" في ١٩٠٢. وقد تم إجراء ٦٥ جولة للمفاوضات بين تركيا واليونان منذ ٢٠٠١ وحتي يناير ٢٠٢١، وانتهت جميعها بالفشل في حل الخلاف التركي اليوناني[٣].

وقد قوبلت عمليات التنقيب التركي عن الغاز في المناطق التي اعتبرتها تركيا ضمن جرفها القاري قبالة السواحل اليونانية برفض أوروبي واسع؛ حيث اعتبرتها قوى الاتحاد الأوروبي استفزازات تركية غير قانونية وغير مقبولة، وأعربت ألمانيا عن

(١) تركيا والاتحاد الأوروبي.. تاريخ من العلاقات المتوترة، اندبندنت عربية، ٥ أبريل ٢٠٢١، تاريخ الاطلاع: ١٦ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3JTuFcH

(٢) هو مصطلح وضعه عسكري تركي يدعى "كيم جوردينيز" في عام ٢٠٠٦، ويعبر عن المناطق البحرية التي يجب أن تكون ضمن الحدود التركية، وتشمل "المناطق الاقتصادية التركية" في بحر إيجه والبحرالمتوسط والبحرالأسود، وتقُدر بمسافة ٢٠٠ ميل بحري في الاتّجاهات المختلفة.

(٣) أيمن سمير، مستقبل العلاقات التركية الأوروبية، ٥ يوليو ٢٠٢١، تركيا الآن، تايخ الاطلاع: ١٠ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3BTX2ov

قلقها إزاء هذه الخطوات التركية داعية إلى خفض التصعيد[١]؛ بينما تبنت فرنسا خطابًا أكثر حدة في مواجهة هذه الممارسات التركية حيث أدانت ما اعتبرته "انتهاكا تركيًا لسيادة قبرص واليونان" مطالبة بمعاقبة كل من يهدد الفضاء البحري لأحد أعضاء الاتحاد الأوروبي[٢].

وفي ديسمبر ٢٠٢٠ قرر قادة الاتحاد الأوروبي خلال اجتماعهم في بروكسل فرض عقوبات اقتصادية ضد مجموعة من الأفراد والكيانات الاقتصادية المؤثرة في تركيا بسبب ما اعتبروه تصرفات عدوانية ضد اليونان وقبرص[٣]، وفي نوفمبر ٢٠٢١ قرر الاتحاد الأوروبي مد العقوبات الاقتصادية على تركيا لعام إضافي؛ وتشمل هذه العقوبات تجميد أصولهم المالية ومنعهم من السفر للاتحاد الأوروبي ومنع الأشخاص والكيانات التابعة للاتحاد الأوروبي من إتاحة الأموال للأفراد والكيانات التركية التي تستهدفها هذه العقوبات[٤].

كما اتجهت اليونان وقبرص إلى عقد اتفاقيات لترسيم الحدود بينها وبين كل من مصر وإسرائيل بما يطوق قدرة تركيا على التنقيب عن غاز شرق المتوسط، في مقابل اتجاه تركيا للتدخل العسكري في ليبيا وعقد اتفاقية ترسيم حدود مع حكومة فايز السراج في سعي للتأكيد على ما تعتبره حقًا لها في غاز شرق المتوسط[٥].

- **الدور التركي في الشرق الأوسط والمخاوف الأوروبية:**

يثير النفوذ التركي المتزايد في ليبيا مخاوف القوى الأوروبية خاصة في جنوب أوروبا من استغلال تركيا لنفوذها في ليبيا من أجل تهديد القوى الأوروبية بأوراق ضغط متعددة عسكرية واقتصادية بالإضافة إلى التحكم في تدفق اللاجئين العرب والأفارقة من ليبيا إلى جنوب أوروبا[٦].

وثمة خلافات أوروبية تركية بشأن الأزمة السورية؛ وخاصة بشأن وضع ومستقبل الأكراد في سوريا؛ حيث يدعم الاتحاد الأوروبي قوات سوريا الديمقراطية التابعة لأكراد سوريا، بالإضافة لسعيه لإدماج الأكراد في الحل السياسي للأزمة السورية، وهو ما ترفضه تركيا خوفًا من تأسيس قوة كردية جديدة مهددة لها على حدودها الجنوبية[٧].

ومما يزيد مستويات التوتر الأوروبي التركي ارتفاع مستويات التنسيق والتقارب الروسي التركي في بعض الملفات؛ حيث تتجه تركيا للتنسيق مع كل من روسيا وإيران في الأزمة السورية في بعض الأحيان[٨]؛ ويتزامن ذلك مع التعاون العسكري الروسي التركي المتمثل في شراء تركيا لبعض لصواريخ S 400 الروسية؛ الأمر الذي يثير مخاوف واعتراضات أوروبية وأمريكية كثيرة لكون منظومات التسليح الروسية لا تتوافق مع أنظمة الدفاع لحلف الناتو الذي تتمتع تركيا بعضويته[٩].

---

(١) تركيا واليونان.. صراع على ثروات شرق المتوسط، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٦ أغسطس ٢٠٢٠ ، تاريخ الاطلاع: ١٧ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3pdPoju

(٢) تركيا واليونان: ما أسباب التوتر بين البلدين؟، BBC عربي، ٢٩ يوليو ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ٢٠ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/fXaod

(٣) اتفاق في القمة الأوروبية على فرض عقوبات على أنقرة، DW، ١١ ديسمبر ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ٢١ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3MDYX5g

(٤) الاتحاد الأوروبي يمدد العقوبات على تركيا بسبب أعمال التنقيب شرق المتوسط، روسيا اليوم، ١١ نوفمبر ٢٠٢١، تاريخ الاطلاع: ٢٤ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3KxoN9d

(٥) تركيا واليونان.. صراع على ثروات شرق المتوسط، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، مرجع سابق.

(٦) كرم سعيد، المسارات المحتملة للتوترات بين تركيا والاتحاد الأوروبي، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ١٥ سبتمبر ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ٢٥ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3skoAQs

(٧) المرجع السابق.

(٨) المرجع السابق.

(٩) صواريخ "إس ٤٠٠".. ورطة أردوغان بين واشنطن وموسكو، DW، ٦ يوليو ٢٠٢١، تاريخ الاطلاع: ١٦ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3M52r0j

كما يرى البعض أن قيام تركيا بهذه الخطوة هي بمثابة تهديد منها للولايات المتحدة وأوروبا وأنه بإمكانها أن تدير ظهرها للغرب وتتجه للتحالف مع روسيا في ظل اعتقاد الإدارة التركية بتورط الولايات المتحدة وأوروبا في دعم المحاولة الانقلابية في عام ٢٠١٦[١].

تعارض القوى الأوروبية أيضًا الدور التركي في النزاع بين أذربيجان وأرمينيا حول إقليم ناغورني كرباخ وتتهم القوى الأوروبية تركيا بتعمدها تضخيم الأزمة والتسبب في تفاقمها، وثمة ضغوط كبيرة على المستوى الشعبي والبرلماني داخل الدول الأوروبية لمطالبة الحكومات بالتحرك بشكل أقوى على مستوى ردع تركيا عن تدخلها في هذا النزاع؛ وخاصة من قبل الجاليات الأرمينية في البلدان الأوروبية والتي تتهم تركيا بمحاولة تكرار مذابح الأرمن مجددًا وبإرسال مقاتلين إسلاميين إلى المنطقة؛ وعلى الرغم من التحركات الدبلوماسية الطفيفة التي تسعى لوقف النفوذ التركي في النزاع حول إقليم كراباخ إلا أن الحضور التركي يبدو أقوى من أن توقفه هذه المواقف الأوروبية التي توصف بـ"الضعيفة"[٢].

ويرتبط بهذا الموضوع إقرار معظم القوى الأوروبية لـ"قانون الإبادة الأرمنية" الذي يتهم الدولة العثمانية بارتكاب مذابح ضد الأرمن في فترة الحرب العالمية الأولى تُقدر بحوالي مليون وأربعمائة ألف أرميني، بينما تنكر أنقرة وتقول أن عددهم بلغ ثلاثمائة ألف أرميني وكان ذلك بسبب ظروف الحرب[٣].

- **قضية اللاجئين:**

في مارس ٢٠١٦ وقَّع كلٌ من الاتحاد الأوروبي وتركيا اتفاقًا من أجل إيقاف تدفق المهاجرين إلى أوروبا، حيث وافقت تركيا علي عودة اللاجئين – الذين اعتُبروا غير المؤهلين للجوء- والذين دخلوا اليونان عبر أراضيها، وفي المقابل يعطي الاتحاد الأوروبي تركيا ٦ مليار يورو لمساعدتها لدعم أكثر من ٢,٥ مليون لاجئ سوري يقميوا في تركيا، هذا بالإضافة إلى تنشيط طلب عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، ورفع مستوى الاتحاد الجمركي بين تركيا والاتحاد الأوروبي، والسماح للمواطنين الأتراك للسفر للاتحاد الأوربي بدون تأشيرة[٤].

وبعد انقلاب ٢٠١٦ في تركيا ولجوء الحكومة التركية إلى عدد من الإجراءات السلطوية التي تمثلت في اعتقال عدد كبير من المتهمين بالانضمام لجماعة فتح الله كولن والذي بلغ عددهم حوالي ٧٨٠٠٠ شخص، وإقالة حوالي ١١٠,٠٠٠ موظف مدني، بالإضافة إلى توسيع صلاحيات الرئيس، وتقليص سلطات البرلمان بإقرار النظام الرئاسي، بعد الاستفتاء الدستوري في إبريل ٢٠١٧، وهي إجراءات لاقت انتقادات أوروبية واسعة خاصة في ظل ما ارتبط بها من اتهامات تركية للقوى الأوروبية بالتورط في دعم المحاولة الانقلابية؛ ويرى البعض أن هذه الأحداث أسفرت عن فقدان القوى الأوروبية شهيتها لتنفيذ اتفاق اللاجئين مع تركيا؛ بالإضافة إلى تحفظ الدول الأوروبية على السماح بسفر الأتراك دون تأشيرة إلى أوروبا بحجة أن تركيا لم تنفذ معايير مكافحة الفساد وتشريعات مكافحة الإرهاب والتعاون القضائي وحماية البيانات بالصورة المطلوبة؛ ونتج عن

(1) Howard Eissenstat, Neither East nor West: Turkey's calculations in the Ukraine crisis, the Middle East Institute, 25 FEB 2022, accessed: 15 March, available at: https://bit.ly/3vSceRW

(٢) كيف تنظر أوروبا "الضعيفة" إلى النزاع في ناغورني كاراباخ؟، دويتشه فيليه، ٨ أكتوبر ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ١١ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3I2ZFp8

وانظر أيضًا: مايكل يونغ، اللعب بالنار في جنوب القوقاز، كارنيجي، ١٦ نوفمبر ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ١١ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/F147y

(٣) خورشيد دلي، مرحلة مغايرة: ما هي حدود التوتر في العلاقات التركية-الأوروبية؟، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، الإثنين، ٠٣ أبريل ٢٠١٧، تاريخ الاطلاع: ١٣ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3KpZ2I3

(4) Luigi Scazzieri, FROM PARTNERS TO RIVALS? The Future of Eu-Turkey Relations, center for European reform, 23 Jun 2021, accessed: 20 March 2022, available at: https://bit.ly/3I0DJeo

هذا التوتر في العلاقات تهديد أردوغان بوقف التعاون مع الاتحاد الأوروبي بخصوص ملف الهجرة؛ واتُهمت تركيا بأنها شجعت عشرات الآلاف من المهاجرين للتوجه إلى الحدود اليونانية في بدايات عام ٢٠٢٠، كما أدان الاتحاد الأوروبي إستخدام الهجرة كورقة ضغط سياسية، وأعلن التضامن مع اليونان(١).

٣) التحول السلطوي وانتهاكات حقوق الإنسان موضوعًا للخلاف الأوروبي التركي:

تتعرض تركيا لانتقادات أوروبية قاسية فيما يتعلق بملف حقوق الإنسان خاصة بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة كما سبق ذكره؛ كما تنتقد القوى الأوروبية ما تعتبره قيودًا مفروضة على الحريات الدينية والمذهبية تحدث للعلويين والمسيحيين في تركيا؛ فضلًا عن اعتقالات الحكومة التركية لزعماء ونواب حزب الشعوب الديموقراطي الكردي واتهامه بدعم حزب العمال الكردستاني؛ كما تتهم بعض القوى الأوربية الحكومة التركية بتزويرها للاستفتاء الدستوري الذي أقر بتحويل نظام الحكم إلى نظام رئاسي؛ حيث ترى لجنة مراقبة الانتخابات التي تم أرسلتها منظمة الأمن والتعاون الأوروبي، أنه تم التلاعب بحوالي مليوني ونصف صوت، وهذا الرقم كان كافيا لنجاح نعم في التعديلات الدستورية التي تمت للتحول للنظام الرئاسي(٢).

ثانيًا- مستقبل العلاقات التركية الأوربية... السيناريوهات المتوقعة:

في مقابل التوترات المتعددة التي تشهدها العلاقات التركية الأوروبية بشأن الكثير من الملفات، إلا أن كلا الطرفين لا يزالان يحتفظان بالعديد من المصالح المشتركة التي تفرض عليهما معالجة التوترات والحرص على إبقائها ضمن حدود ضيقة لا تتعادها؛ خاصة بعد الحرب الروسية الأوكرانية التي وحّدت الدول الأوروبية وأعضاء حلف الناتو حول المخاوف من خطر التمدد الروسي والصيني من ورائه.

ومع هذا؛ فإن السياسة الخارجية التركية تجاه الحرب الروسية الأوكرانية تجمع بين الانسجام مع مواقف دول الناتو والاتحاد الأوروبي -المنددة للغزو الروسي لأوكرانيا والداعمة لمعاقبة روسيا سياسيًا واقتصاديًا إلى جانب الدعم العسكري لأوكرانيا- وبين الخروج عن الإجماع الغربي والسعي لرسم سياسة مغايرة تتمثل في لعب دور الوساطة بين طرفي النزاع والحفاظ على العلاقات مع روسيا وعدم الذهاب بعيدًا في مواجهتها على غرار القوى الغربية؛ خاصة أن العلاقات الجيدة لتركيا مع روسيا تعتبرها الأولى ورقة ضغط على الولايات المتحدة والغرب، وفي ظل اعتقاد النخبة الحاكمة في تركيا بتورط القوى الغربية في المحاولة الانقلابية الأخيرة عام ٢٠١٦(٣).

وبذلك يمكن القول إن السيناريوهات المتوقعة لتطور العلاقات الأوروبية التركية تحتمل طيفًا متنوعًا من التطورات المتعارضة من توافق وتعاون أو مزيد من الصراع والتوتر، وفيما يلي نستعرض أبرز هذه السيناريوهات:

السيناريو الأول.. تصاعد التوتر وصولًا إلى العداء الكامل:

يتحقق هذا السيناريو حالة إصرار القوى الأوروبية على تمديد العقوبات الاقتصادية على تركيا وتعميق هذه العقوبات بما يفاقم التأثيرات السلبية على الاقتصاد التركي، إلى جانب مواصلة تركيا أعمال الحفر والتنقيب عن الغاز الطبيعي في السواحل المتنازع عليها؛ وقد تصل العقوبات الأوروبية على تركيا إلى حد تجميد الوحدة الجمركية بين تركيا وأوروبا وحظر استخدام الشركات التركية للموانئ الأوروبية بما يزيد من أوجاع الاقتصاد التركي(٤).

ويعد احتمال تحقق هذا السيناريو احتمال ضعيف خاصة في ظل وجود إدارة ديموقراطية في البيت الأبيض تتبني نهجًا أكثر

(1) Ibid.

(٢) محمد نور الدين، العلاقات التركية - الأوروبية: تأثيراتها ومآلاتها، مرجع سابق، ص ٨٧.

(3) Howard Eissenstat, Neither East nor West: Turkey's calculations in the Ukraine crisis, Op. cit.

(٤) أيمن سمير، مستقبل العلاقات الأوروبية التركية، مرجع سابق.

احتواءً للحكومة التركية؛ بالإضافة إلى ظروف الغزو الروسي لأوكرانيا والأهمية الاستراتيجية لتركيا في حلف الناتو كحائط صد أمام الخطر الروسي وتهديداته لأوروبا والولايات المتحدة.

السيناريو الثاني.. تصفية الخلافات والعودة التركية إلى الحاضنة الأوروبية:

في مواجهة المراهنة الروسية على تفكك الناتو وانقسام القوى الغربية التي استمدت روسيا منها جرأتها في إعلان الحرب على أوكرانيا؛ قد تعمل القوى الغربية على تصفية كافة الخلافات داخل قوى حلف الناتو والبلدان الاستراتيجية في المواجهة الأوروبية للخطر الروسي؛ وتأتي تركيا في مقدمة هذه البلدان نظرًا لموقعها الجغرافي على الحدود مع روسيا وأهمية هذا الموقع بالنسبة للناتو كموقع استراتيجي في التصدي لأية هجمات روسية محتملة على الغرب(١).

ومن ثم فإن القوى الغربية ستبذل جهودًا كبيرة بكل تأكيد من أجل احتواء تركيا ومنع تحويلها إلى حليف استراتيجي لروسيا في مواجهة أوروبا(٢)؛ وقد تجد تركيا في هذا السيناريو أيضًا بديلاً جيدًا عن الصدام مع أوروبا وحلًا للتخلص من وطأة العقوبات الاقتصادية المفروضة على تركيا، ومع ذلك تظل احتمالات نجاح هذا السيناريو ضعيفة بالنظر إلى الطموحات التركية للعب أدوار سياسية تتجاوز مجرد التبعية لمواقف القوى الغربية وإصرارها على رسم خطوط مستقلة لسياساتها الخارجية بهدف التحول إلى أحد الأقطاب الرئيسية في السياسة الدولية.

السيناريو الثالث.. استمرار التوتر في نطاقات محدودة:

يتضمن هذا السيناريو الحفاظ على التحالف الاستراتيجي بين الغرب وتركيا فيما يتعلق بالعلاقات العسكرية والتعاون الأمني في إطار حلف الناتو لمواجهة التهديدات الروسية أو الصينية المحتملة مستقبلًا؛ مع بقاء مساحات التوتر والخلاف القائمة بشأن قضية غاز شرق المتوسط أو قضايا اللاجئين وغيرها من الخلافات ضمن حدود ضيقة لا تتعداها؛ مع حرص الطرفين على عدم تفاقم هذه الخلافات بما يُضعف موقفهما في مواجهة الخطر الروسي.

ومما يدعم هذا السيناريو تلك الرغبة التركية في تبني سياسات خارجية مستقلة عن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والاحتفاظ بعلاقاتها المتوازنة مع روسيا دون التخلي عن الحفاء الأوروبيين؛ كما أنه من غير المتوقع تخلي تركيا عن رغباتها في الحصول على نصيب من غاز شرق المتوسط أو إمكانية التوصل إلى حلول دبلوماسية فيما يتعلق بهذه القضية في المستقبل القريب؛ ومن ثم فإن سيناريو استمرار التوترات مع الاحتفاظ بها ضمن حدود ضيقة هو السيناريو الأقرب من وجهة نظر الباحث، وقد يُمثل الخطر الروسي على أوروبا فرصة لتركيا من أجل تحقيق أهدافها المتعلقة بغاز شرق المتوسط واستئناف عمليات التنقيب قبالة السواحل اليونانية دون الخوف من رد فعل أوروبي قوي.

*****

(١) عبد اللطيف حجازي، لماذا لن تسحب واشنطن رؤوسها النووية من تركيا؟، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٢٢ أكتوبر ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع: ٢١ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3tH5gfQ

(2) Kemal Kirişci, Can the Russia-Ukraine crisis offer an opportunity to re-anchor Turkey in NATO?, Brookings, 16 FEB 2022, accessed: 22 March 2022, available at: https://brook.gs/3sXA9xw

الملف النووي الإيراني: السياسة الأوروبية تجاه قوة نووية إسلامية

شيماء بهاء الدين(*)

مقدمة:

يُعد الملف النووي الإيراني واحدًا من أبرز الملفات الشائكة، ليس فقط على الساحة الإقليمية وإنما العالمية أيضًا. فهو مرآة لحال النظام العالمي من عدة أوجه؛ على سبيل المثال: غياب مصداقية القيم العالمية وما يتصل بازدواجية المعايير (حيث السماح لإسرائيل بامتلاك ما تشاء من قدرات نووية ومنع غيرها)، توظيف الأبعاد المذهبية والعرقية في إدارة الصراعات والمساومات بدلا من بناء الجسور (السياسات الإقليمية الإيرانية والتلاعب بدول وشعوب المنطقة بما يخدم صفقاتها النووية)، هذا فضلا عن كون هذا الملف يعكس حال التنافس بين القوى العالمية ومن بينها الفاعل الأوروبي الذي يبحث عن مكانة عالمية ومكاسب اقتصادية عبر محاولة توجيه الأحداث في ملف حيوي كالملف النووي الإيراني، وهنا محور هذا التقرير الذي يركز على السياسة الأوروبية فيما يتصل بأزمة الملف النووي لإيران كنموذج لقوة نووية إسلامية. وذلك في ضوء الموقف الأوروبي من الاتفاق النووي (أو خطة العمل الشاملة) المبرم بين إيران والغرب في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق "باراك أوباما". حيث يبدو الحرص الأوروبي على الإبقاء على هذا الاتفاق، خاصةً عقب انسحاب الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب" منه في عام ٢٠١٨، ليتجدد الأمل في إحياء الاتفاق مع وصول "جو بايدن" للبيت الأبيض، ذلك الأمل الذي تجلى في مفاوضات فيينا، رغم ما تواجه من عقبات على رأسها الحرب الروسية–الأوكرانية.

وفي هذا السياق، يحاول التقرير الإجابة عن التساؤلات التالية: ما دوافع أوروبا للحرص على استمرار الاتفاق النووي مع إيران؟ وما أبرز الآليات التي صاغتها في هذا الصدد؟ وماذا عن محادثات فيينا التي ترعاها أوروبا، وتعد طوق الإنقاذ للاتفاق النووي في الوقت الراهن؟ وهل يدعم السياق الدولي الجهود الأوروبية أم يعرقلها؟

المحور الأول- الاتفاق النووي الإيراني ٢٠١٥: دوافع التمسك الأوروبي وآلياته

أولا- دو افع التمسك الأوروبي بالاتفاق

يؤدي الاتحاد الأوروبي، سواء من خلال مؤسساته أو دوله مفردة، دورًا يحتل مساحة غير قليلة –بغضِّ النظر عن الخلاف حول تقييم فاعليتها- في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي بخصوص برنامج إيران النووي. وكانت أبرز مراحل التفاعل الأوروبي ما يلي[١]:

في الفترة من ٢٠٠٣-٢٠٠٥، كان الاتحاد الأوروبى مفاوِضًا مستقلًا مع إيران فى ظل رفض الولايات المتحدة الأمريكية فكرة التفاوض من الأساس. فعقب الكشف عن البرنامج النووي الإيراني في أغسطس ٢٠٠٢، تجسدت المخاوف الأوروبية ليس فقط من التهديد النووي الإيراني ولكن أيضًا من احتمال تكرار المأساة العراقية فى مارس ٢٠٠٣. ولهذا قررت دول الترويكا (بريطانيا وفرنسا وألمانيا) التدخل الدبلوماسي[٢]. وانطلاقًا من الاعتقاد الأوروبي في تلك الفترة بأن العقوبات والعزل ومحاولات تغيير النظام السياسي فى إيران لن تساعد فى إنهاء الأزمة، جاءت

(*) باحثة بمركز الحضارة للدراسات والبحوث.

(١) د.محمد مطاوع، السياسات الأمريكية– الأوروبية تجاه الاتفاق النووى الإيرانى: الإدراكات والتفسيرات، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية –جامعة القاهرة، المجلد ٢١، العدد ٤، أكتوبر ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/GGYrP

(٢) المرجع السابق.

المبادرات الأوروبية للتفاوض مع إيران. على سبيل المثال: اتفاقية باريس عام ٢٠٠٤ والتي ألزمت إيران بإيقافٍ تامٍّ لأنشطتها النووية طيلة فترة التفاوض مع الترويكا مقابل تجنب إحالة الملف النووي إلى مجلس الأمن[٣].

وفي الفترة من ٢٠٠٦-٢٠٠٨ أصبح دور الاتحاد الأوروبي منسِّقًا للمو اقف وذلك بعد دخول مجموعة ٥+١ في الأزمة في محاولة التفاوض بشكل جماعي مع إيران والضغط عليها بعقوبات من مجلس الأمن الدولي. فعلى خلفية صعوبة التفاوض مع "أحمدي نجاد" الرئيس المحافظ، جاء اتفاق وزراء الدول الأوروبية الثلاث (بريطانيا، ألمانيا، فرنسا) في يناير ٢٠٠٦ على أنه يجب إحالة ملف طهران النووي إلى مجلس الأمن الدولي[٤].

ثم تأكد دور الاتحاد الأوروبي بوصفه واضعًا للعقوبات بشكل مستقل عن مجلس الأمن في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، فرض الاتحاد الأوروبي في يوليو ٢٠٠٨ مجموعة من العقوبات على إيران[٥]، كما اتخذت تدابير قمعية أوروبية ضد إيران منذ انعقاد مجلس الشؤون الخارجية يوليو ٢٠١٠[٦]. وتم توسيع نطاق هذه الجزاءات المستقلة عدة مرات، ولا سيما إبّان انعقاد مجلس الشؤون الخارجية في أول ديسمبر ٢٠١١؛ حيث قرّر تشديد الجزاءات في ٢٣ يناير ٢٠١٢. ليطالب المجلس الأوروبي إيران في ٢٩ يونيو ٢٠١٢ أن تقرّر على نحو عاجل إذا كانت مستعدة لاستهلال عملية مفاوضات جدية[٧].

وفي الفترة من ٢٠١٣ وحتى ٢٠١٨ لعبت القوى الأوروبية دور الوسيط والشريك للوصول إلى الاتفاق في ٢٠١٥ وكذلك دور المسهِّل لتنفيذ بنوده حتى ٢٠١٨. ذلك في إطار رئاسة "أوباما"؛ حيث لاقى الانتقال من سياسة العزلة إلى سياسة الانخراط والحوار مع إيران ترحيبًا كبيرًا من جانب الدول الأوروبية[٨]. وفي ٢٤ نوفمبر ٢٠١٣، توصلت مجموعة ٥+١ وإيران إلى اتفاق مؤقت لمدة ستة أشهر في جنيف فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني. وتمثلت أهم بنود هذا الاتفاق في التزام إيران بوقف تخصيب اليورانيوم لنسبة أعلى من ٥٪[٩]. كما تم تعليق بعض الجزاءات الأوروبية والأمريكية والتي تشمل -على سبيل المثال- الجزاءات التي تستهدف قطاع السلع البتروكيميائية الإيرانية[١٠]. هذا ليتم الاتفاق على خطة العمل الشاملة بين إيران والغرب في يوليو ٢٠١٥.

لكن فيما بعد عام ٢٠١٨، ومع انسحاب "ترامب" من الاتفاق، كانت مرحلة جديدة من الدفاع الأوروبي عن الاتفاق النووي لعام ٢٠١٥، حيث وقف الأوروبيون في الصف الأول للدفاع عن تطبيقه، حيث يعتبر مؤيدوه أنه الحل الأمثل لتفادي حيازة إيران السلاح النووي. وكل ذلك رغم ما سنرى من مآخذ أوروبية على السياسات الإيرانية، لكن دون الوصول إلى درجة قصوى من التصعيد على النمط الأمريكي. وهو ما جعل المواقف الأوروبية من إيران، توصف أحيانًا بالتردد والغموض، ومن جهة ثانية بتباين المصالح بين الدول الأوروبية وسياساتها (على سبيل

(٣) د.علاء رزاك النجار، سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه تطورات الملف النووي الإيراني ٢٠١٥- ٢٠١٩، مدارات إيرانية، المركز الديمقراطي العربي، العدد ١٠، المجلد ٣، ديسمبر ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي:https://cutt.us/E3rn2

(٤) أوروبا تتفق على إحالة ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن، dw، ١٣ يناير ٢٠٠٦، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/nKxnz

(٥) د.علاء رزاك النجار، سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه تطورات الملف النووي الإيراني ٢٠١٥- ٢٠١٩، مرجع سابق، ص١٨٥.

(٦) أوروبا تشدد العقوبات ضد إيران، الإمارات اليوم، ٢١ يوليو ٢٠١٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/O0KhZ

(٧) الاتحاد الأوروبي وإيران، وزارة أوروبا والشئون الخارجية- فرنسا، ٢٢ يونيو ٢٠١٥، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/igKlZ

(٨) محمد مطاوع، السياسات الأمريكية – الأوروبية تجاه الاتفاق النووى الإيرانى: الإدراكات والتفسيرات، مرجع سابق.

(٩) المرجع السابق.

(١٠) الاتحاد الأوروبي وإيران، مرجع سابق.

المثال التقارب البريطاني في عهد "جونسون" مع الولايات المتحدة)[١١].

تجدر الإشارة بدايةً إلى مسائل عامة تشترك فيها أوروبا مع الولايات المتحدة، للعمل لمنع إيران من أن تتحول إلى قوة نووية؛ مثل إدراك أن حصول إيران على القنبلة النووية يعني تحول منطقة الشرق الأوسط إلى ساحة للسباق النووي، فضلا عن تهديد لتدفق النفط إلى الدول الغربية[١٢].

أما فيما يتعلق بالفاعل الأوروبي وتمسكه بالمسار الدبلوماسي ممثلا في اتفاق عام ٢٠١٥ لمواجهة هذه المخاطر، حتى عقب الشريك الأمريكي، فنرصد الأسباب التالية:

- **الرغبة في إثبات المكانة الدولية للاتحاد الأوروبي وقدرته على التأثير**؛ حيث يتماشى هذا الاتفاق مع استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، والتي اعتمدها في ديسمبر ٢٠٠٣، والتي أكدت على الآليات السياسية للقضاء على هذه الأنواع من الأسلحة، ومن هذه الآليات التعاون مثلًا مع الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية. وقد تجلت نصوص هذه الاستراتيجية بوضوح من خلال الاتفاق النووي الإيراني[١٣].

ومن ثم يعتبر الاتّحاد أن خطّة العمل الشاملة المشتركة عام ٢٠١٥ تمثل نجاحه الدبلوماسي الأهمّ في الماضي القريب؛ حيث اقتنصت الخطة موافقة طهران على لجْم نشاطات برنامجها النووي وأخضعته لنظام تفتيش صارم. بالمقابل، ألغت الدول الأعضاء الخمسة الدائمة العضوية في مجلس الأمن، بالإضافة إلى ألمانيا، العقوبات الاقتصادية المرتبطة بالملف النووي بعد تطبيق خطّة العمل الشاملة المشتركة بدءا من عام ٢٠١٦[١٤].

يُشار في هذا الإطار أيضًا إلى مشروع «الاستقلال الإستراتيجي»، الذي طرحته فرنسا؛ إذ ترى باريس أنَّ هذا المشروع سيُحوّل الاتحاد الأوروبي من قوّة اقتصادية إلى لاعب جيوسياسي دولي مستقِلّ عن الولايات المتحدة. وقد حظِيت هذه الفكرة بشعبية في أوروبا، لا سيّما خلال عهد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب[١٥]. ويعتبر الموقف الأوروبي المتمسك بالاتفاق النووي واحدا من تمثلات هذا الاستقلال.

- **المصالح الإستراتيجية والأمنية وأمن الطاقة خاصةً:** يرتبط ذلك برغبة أوروبا في توظيف القدرات الإيرانية بمناطق تقاطُع النفوذ والتأثيرات المتبادلة، على وجه الخصوص في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط[١٦]. كما أن من شأن الحفاظ على الاتفاق النووي ضمان الأمن والاستقرار في تلك المنطقة التي تُعَدّ ذات أهمّية قصوى لإمدادات الطاقة العالمية. **وبالتالي يمكن وصفها بأنها مفتاح أمن الطاقة**؛ ذلك إضافةً إلى رغبة دول الاتحاد الأوروبي في تنويع مصادر الطاقة، وتخفيض

---

(١١) سام منسي، حماة إيران وارتباك المقاربات الغربية، الشرق الأوسط، ٥ أبريل ٢٠٢١، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/9fukO

(١٢) محمد مطاوع، السياسات الأمريكية– الأوروبية تجاه الاتفاق النووي الإيراني، مرجع سابق.

(١٣) "كورنيليوس أديباهر"ركيزة مستقبلية: الدور الأوروبي في الاتفاق النووي الإيراني، عرض: منى مصطفى، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ١٣ فبراير ٢٠١٦، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/jhhxm

- انظر النص الأصلي:

Cornelius Adebahr, "The Linchpin to the Iran Deal's Future: Europe", The Washington Quarterly, Vol.38, No.4 (Washington: The Elliott School of International Affairs, Winter 2016), pp. 115-131.

(١٤) علي فتح الله، أوروبا ومستقبل سياستها إزاء إيران: التعامل مع أزمة ثنائية، معهد بروكنجز، ٢٢ أكتوبر ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/YaK13

(١٥) مستقبل «الناتو» ومشروع «الاستقلال الإستراتيجي» الأوروبي، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، ٣ نوفمبر ٢٠٢١، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/LjLh3

(١٦) سليمان حسين الوادعي، الأطراف الأوروبية والاتفاق النووي مع إيران: تراجع الأهمّية واحتمالات المستقبل، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، ١١ يونيو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/9dSRs

اعتمادها الكبير على روسيا[١٧]. فضلا عن أن حلحلة الصراعات الإقليمية بشكل عام في الشرق الأوسط يسهم في تأمين الحماية لأوروبا ضدّ معضلات الهجرة واللجوء، على غِرار ما حدث نتيجة الأزمة السورية.

- **المكاسب الاقتصادية**، لم تمنع الأزمة النووية من تطوير العلاقات الاقتصادية بين الجانبين، على سبيل المثال: احتل الاتحاد الأوروبي المرتبة الرابعة من بين شركاء إيران التجاريين في عام ٢٠١٢، إذ بلغ حجم واردات البضائع من إيران ٥,٥ مليارات يورو، وبلغ حجم الصادرات إليها ٧,٤ مليارات يورو. ومثّل النفط ومشتقاته ٩٠ في المائة من الواردات الأوروبية من إيران؛ لذا يؤدي فرض الحظر على إيران إلى تراجع حاد في المبادلات التجارية[١٨].

ومن ثم فمع إبرام الاتفاق النووي عام ٢٠١٥ تعضدت رؤية الأوروبيين لإيران كشريك تجاري. كون إيران تمثِّل فرصة ذهبية أمام الشركات الأوروبية، في ظلّ اقتناص الشركات الأمريكية لمعظم الفرص الاستثمارية في منطقة الشرق الأوسط[١٩].

أيضًا تكمن نقاط القوّة لعلاقة أوروبا الاقتصادية مع إيران في الدور الرئيسي الذي اضطلعت به أوروبا في تحديث البنية التحتية الصناعية لإيران[٢٠]. وقد قام الوزير الألماني للشؤون الاقتصادية والطاقة آنذاك، "زيجمار جابريل"، بزيارة إلى إيران في ١٤ يوليو ٢٠١٥ بعد الإعلان عن الاتفاق مباشرة، مصطحبًا معه وفدا كبيرًا من رجال الأعمال ومنسوبي القطاعات التجارية، بُغية عقد الصفقات والتوقيع على عقود الاستثمار مع الطرف الإيراني. كذلك زار وزير الخارجية الفرنسي "لورنت فابيوس"، بعد أسبوعين من توقيع الاتفاق، طهران للغرض ذاته، كما أرسلت إيطاليا وفدًا مكوَّنًا من ٣٠٠ رجل أعمال إلى طهران في بداية أغسطس ٢٠١٥. وقد تم تسويغ تلك الخطوات كجزءٍ من سياسة التغيير عبر التبادل التجاري والعلاقات الودِّية (CTTR)، وهو ما منح هذا الاستئناف مناعةً ضدّ أيّ تقييم موضوعي يرتبط بسياسات إيران الإقليمية على سبيل المثال[٢١].

وفي عام ٢٠١٧، بلغت قيمة إجمالي الصادرات الأوروبية إلى إيران من البضائع والخدمات ١٠,٨ مليارات يورو (١٢,٩ مليار دولار)، وبلغت قيمة الواردات ضعف أرقام عام ٢٠١٦ تقريبا[٢٢]. كما أعلن الموقع الإخباري للمفوضية الأوروبية أن التجارة بين إيران والاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٢١ بلغت نحو خمسة مليارات يورو، بنسبة نمو بلغت ٩٪ مقارنة بالعام السابق[٢٣].

ويدرج الاتحاد الأوروبي ذلك في سياق سياسة التغيير من خلال التبادل التجاري والتقارب التي تهدف إلى تسهيل إحداث تغيير في الدول ذات النظام السلطوي عبر التعاون والتبادل التجاري معها، ومن خلالها تُبرر علاقات الاتّحاد الأوروبي مع الأنظمة السلطوية[٢٤].

لهذه الأسباب أخذ الاتحاد الأوروبي على عاتقه مهمة الحفاظ على الاتفاق النووي عقب الانسحاب الأمريكي وذلك عبر سبل عدة سنتطرق إليها فيما يلي.

ثانيًا- آليات الإنقاذ الأوروبي للاتفاق النووي:

شكَّلت الصفقة النووية منعطفًا مهمًّا في مجرى العلاقة الأوروبية–الإيرانية؛ للأسباب السابق ذكرها. وكانت "فيدريكا

(١٧) المرجع السابق.

(١٨) الاتحاد الأوروبي وإيران، مرجع سابق.

(١٩) سليمان حسين الوادعي، الأطراف الأوروبية والاتفاق النووي مع إيران، مرجع سابق.

(٢٠) علي فتح الله، أوروبا ومستقبل سياستها إزاء إيران: التعامل مع أزمة ثنائية، مرجع سابق.

(٢١) سليمان حسين الوادعي، الأطراف الأوروبية والاتفاق النووي مع إيران، مرجع سابق.

(٢٢) صفقات تجارية ضخمة بين أوروبا وإيران مهددة بسبب العقوبات الأمريكية، بي بي سي عربي، ١٢ مايو ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/hS6AY

(٢٣) ارتفاع حجم الواردات الأوروبية من إيران بنسبة ٢٩٪، روسيا اليوم، ١٩ فبراير ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://n9.cl/4vnjd

(٢٤) علي فتح الله، أوروبا ومستقبل سياستها إزاء إيران: التعامل مع أزمة ثنائية، مرجع سابق.

موغيريني"، الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية الأوروبية، قد أكدت على أهمية الاتفاق في مؤتمر صحفي بواشنطن في نوفمبر ٢٠١٧ من خلال تصريحها بأن هذا الاتفاق "ليس اتفاقًا ثنائيًا ولا هو حتى اتفاق بين ست أو سبع أطراف دولية، ولكنه قرار ملزم من مجلس الأمن الدولي؛ وبالتالي تصبح كل دول الأمم المتحدة ملتزمة بضمان تنفيذ بنوده". وبالتالي، مثل قرار الانسحاب الأحادي الذي اتّخذه الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب" من خطّة العمل الشاملة المشتركة في ٨ مايو ٢٠١٨ تحدّيًا كبيرًا لسياسة التعاون والتقارب الأوروبية مع إيران. وبدأ التأثير الاقتصادي للعقوبات الأمريكية يظهر حتّى قبل إعادة فرضها. فقد أُجبرت الكثير من الشركات والمؤسّسات المالية الأوروبية على وقف أنشطتها مع إيران فيما تدهورت العملة الوطنية الإيرانية[٢٥].

رغم ذلك بقي للفاعل الأوروبي قوته وحجيته للتمسك بالاتفاق النووي؛ **على جانبٍ**، بقاء الخيار العسكري مستبعدًا حتى في أوقات التلويح به أمريكيًا أو إسرائيليًا، وذلك في ضوء قراءات موضوعية للسياقات الإقليمية والدولية التي لا تحتمل ذلك. **على الجانب الآخر**، فعلى الرغم من أنّ اتّباع واشنطن نهجًا متشدّدًا مع إيران قد قوّى أوساط متشدّدة في إيران معادية لخطّة العمل الشاملة المشتركة، يُظهر قادة الجمهورية الإسلامية الإيرانية استعدادًا للإبقاء على الاتّفاقية. ففي ٢٣ مايو ٢٠١٨، طلب المرشد الأعلى الإيراني من أوروبا أن تقدّم ضمانات ملموسة. وكان ذلك بمثابة مؤشر على حاجة الجمهورية الإسلامية إلى أوروبا من أجل مساعدتها في التخفيف من حدّة الضغط الأمريكي، وعدم العودة إلى العزلة الدولية ثانيةً[٢٦].

لكن لا يعني ذلك أن الأمور قد تطورت على وتيرة واحدة، حيث تنوعت الآليات الأوروبية للحفاظ على الاتفاق بين أسلوب الترغيب، وأسلوب الترهيب الذي لجأت إليه نتيجة سياسات التصعيد الإيراني في مقابل سياسة الضغوط القصوى الأمريكية، ومن أبرز الآليات الترغيبية:

- التحايل على نظام العقوبات الذي فرضه "ترامب"[٢٧]؛ حيث قررت المفوضية الأوروبية وضع خيارات أوروبية؛ ومنها التشريع الذي يمنع أية شركة أوروبية من الالتزام أو تنفيذ العقوبات الأمريكية المفروضة على إيران؛ لأن ذلك يمثل تقويضًا للمصالح الأوروبية. وفي ٧ أغسطس ٢٠١٨، قررت دول الاتحاد الأوروبي تمرير مشروع القانون هذا تحت مسمى a Blocking Statute[٢٨].

تدشين آلية التعامل المالي «إنستيكس – INSTEX»: في سبتمبر ٢٠١٨، أعلنت مسؤولة السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي السابقة "فيديريكا موجيريني" عن أداة قانونية تُدعى (Special Purpose Vehicle SPV)، أو ما يمكن تسميته قناةً مالية لأغراضٍ محدَّدة، تهدف إلى إبقاء عمليات التجارة قائمةً مع إيران وفق القانون الأوروبي ودون التعرُّض للعقوبات الأمريكية. غير أنّ الاتحاد الأوروبي في اجتماع مجلسه في ٢٨ من يناير ٢٠١٩، فشِل في الوصول إلى إجماعٍ بشأن الإعلان عن آلية التعامل المالي (SPV).

---

(٢٥) المرجع السابق.

(٢٦) المرشد الإيراني يطرح شروطه على أوروبا للبقاء في الاتفاق النووي، العربي الجديد، ٢٣ مايو ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/ThIw6

(٢٧) القوى الأوروبية والملف الإيراني.. عجز في مواجهة أمريكا، أخبار الخليج، ١٠ يوليو ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/xd3mG

(٢٨) انظر الآتي:

- محمد مطاوع، السياسات الأمريكية– الأوروبية تجاه الاتفاق النووي الإيراني، مرجع سابق.

- The "New" Iran E.O. and the "New" EU Blocking Statute – Navigating the Divide for International Business, gibsondunn, 9 August٢٠١٨, available at: https://2u.pw/YnXV2

وكان هذا هو التشريع الذي كان قد استخدمه الاتحاد الأوروبي في التسعينيات عندما تعرضت مصالح شركاته لأضرار نتيجة العقوبات الأمريكية الأحادية المفروضة على كوبا في تلك الفترة.

لذلك جاء الإعلان عن آلية تبادلٍ مالي «آلية دعم التبادل التجاري» (إنستيكس– INSTEX)؛ إذ أعلنت كلٌّ من ألمانيا وفرنسا وبريطانيا (علمًا أن المملكة المتحدة التي خططت لمغادرة الاتحاد الأوروبي أقل حماسة من السياسيين الفرنسيين والألمان لرؤية الآلية باعتبارها بداية لحملة أوسع لإنشاء منفذ قائم على اليورو بدلًا من الدولار[٢٩] على هامش اجتماع وزراء خارجية الدول الأوروبية في بوخارست ٣١ يناير ٢٠١٩، عن تدشين هذه الآلية[٣٠]. وكان الهدف الأساسي لهذه الآلية قيام إيران بتسليم النفط أو منتجات أخرى إلى أوروبا، وبدلًا من دفع الأموال إلى البنوك الإيرانية ستذهب الأموال إلى الشركات الأوروبية التي تبيع الدواء أو الغذاء إلى إيران[٣١].

وقد عرقلت إيران كثيرًا هذه الآلية برفضها وقف تمويل مليشياتها في المنطقة[٣٢]. لكن قد جرت أوّل عملية تبادُل لأغراض إنسانية عبر آلية «إنستيكس» من جانب ألمانيا في أبريل ٢٠٢٠[٣٣].

أيضًا كان البرلمان الأوروبي قد وافق في ٤ يوليو ٢٠١٨ على إضافة إيران إلى قائمة الدول المؤهلة للدخول في الأنشطة الاستثمارية التي يقوم بها بنك الاستثمار الأوروبي (إلا أنه على أرض الواقع قررت الشركات الأوروبية الكبرى الخروج من السوق الإيراني خوفًا من العقوبات الأمريكية التي قد يتم فرضها من قبل وزارة الخزانة الأمريكية عليها)[٣٤].

ذلك الاتجاه الذي عبر عنه فيما بعد الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون"، حين أكد أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٣ سبتمبر ٢٠٢٠ أن بلاده وشركاءها الأوروبيين "لن يقبلوا" بوجهة نظر الولايات المتحدة بأن بإمكانها إعادة فرض عقوبات الأمم المتحدة على إيران لأنها انسحبت من هذا الاتفاق "بمبادرة منها"[٣٥].

- تفعيل آلية فضّ النزاع المنصوص عليها بالاتفاق: جاء القرار الذي أعلنت عنه فرنسا وألمانيا وبريطانيا في ١٤ يناير ٢٠٢٠، المتعلّق باللجوء إلى أحكام تلك الآلية بعدما كشفت إيران عن الخطوة الخامسة في سلسلة خروقاتها للالتزامات النووية، التي سبق أن ابتدأتها منذ ٨ مايو ٢٠١٩[٣٦]. ورغم أن هذه القرارات تعتبر أن إيران تشكّل تهديدًا "للأمن والسلام الدوليين"، إلا أنها من وجهة نظر الدول الأوروبية الثلاث، يمكن أن تؤدي إلى توفير مساحة للحوار مع إيران قد ينجم عنها حلّ يحفظ ماء وجه واشنطن وطهران على حدّ سواء[٣٧].

- الإبقاء على قنوات التفاهُم وتقديم الضمانات لإيران: حيث راهنت الأطراف الأوروبية على بقاء الصفقة بحُكم شرعيتها الدولية. بناءً على هذه المنطلقات، قدمت أوروبا مبادرات للوساطة بين الولايات المتحدة وإيران: على خلفية تصاعد التوتُّر في الخليج العربي، وإعلان إيران عن خطّتها لتخفيض الالتزامات النووية، أوفدت فرنسا "إيمانويل بون" المستشار السياسي للرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى طهران، ليقدِّم مُقترَح «الوقف مقابل الوقف»، ويعني به وقف العقوبات مقابل وقف تخفيض الالتزامات النووية.

(٢٩) ما هي الآلية المالية الأوروبية للتجارة مع إيران؟، العربي الجديد، ١٣ مارس ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/7hqg9

(٣٠) سليمان حسين الوادعي، الأطراف الأوروبية والاتفاق النووي مع إيران، مرجع سابق.

(٣١) د.أيمن سمير، إيران والاستدارة الأوروبية الكاملة.. أسباب وتداعيات، العين الإخبارية، ١٢ يناير ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/yn72m

(٣٢) المرجع السابق.

(٣٣) سليمان حسين الوادعي، الأطراف الأوروبية والاتفاق النووي مع إيران، مرجع سابق.

(٣٤) محمد مطاوع، السياسات الأمريكية– الأوروبية تجاه الاتفاق النووي الإيراني، مرجع سابق.

(٣٥) كيف انتفض الأوروبيون في وجه العقوبات الأمريكية ضد إيران، dw، ٢٥ سبتمبر ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/zSuhV

(٣٦) سليمان حسين الوادعي، الأطراف الأوروبية والاتفاق النووي مع إيران، مرجع سابق.

(٣٧) مايكل يونغ، ماذا يعني أن تفعّل الدول الأوروبية آلية فضّ النزاع في الاتفاق النووي مع إيران؟، مركز مالكوم كير –كارنيجي للشرق الأوسط، ٢٣ يناير ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/Kejg7

ومع الأخذ بالاعتبار موقف إيران الرافض للمُقترَح الفرنسي، إلّا أنّ الإيرانيين سعوا إلى إبقاء الباب مفتوحًا أمامه. فعندما حاول الرئيس الفرنسي في نهاية أغسطس ٢٠١٩ الجمع بين وزير الخارجية الإيراني السابق محمد جواد ظريف وممثِّلي قمّة مجموعة الدول السبع بمن فيهم الرئيس الأمريكي ترامب، أسرع وزير الخارجية الإيراني إلى فرنسا لتحقيق هذا الهدف. لكن المحاولة لم لرفض الجانب الأمريكي على ما يبدو لهذه المبادرة[٣٨]. كما سعت فرنسا إلى ترتيب لقاء بين الرئيسين الأمريكي السابق دونالد ترامب والإيراني حسن روحاني على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠١٩، إلا أن ذلك لم ينجح في تحقيق نتائج تذكر في هذا السياق، في ظل إصرار كلا الطرفين على التمسك بمواقفه وعدم تقديم أية تنازلات مسبقة[٣٩].

- **استراتيجية "غض الطرف":** حيث غض أوروبا الطرف في بعض الأحيان –وليس كل الأحيان- عن تجاوزات النظام الإيراني، سواء في الداخل أو في الخارج.

<u>على مستوى الداخلي الإيراني:</u> مع حلول يناير ٢٠١٧، وُجد أنه من أصل حوالي ١١٠ اتّفاقيات وُقّعت بعد خطّة العمل الشاملة المشتركة وبلغت قيمتها ٨٠ مليار دولار أمريكي على الأقلّ، تمّ توقيع ٩٠ اتّفاقية منها مع شركات تملكها أو تتحكّم بها تلك الكيانات التابعة للدولة الإيرانية أو شبه التابعة لها. وذلك بخلاف التوقّعات عقب الاتفاق بإتاحة المزيد من المساحة للمجتمع المدني وتحسين وضع حقوق الإنسان نتيجة تحسن الأوضاع الاقتصادية للجميع. ما حدث هو تركيز للثروة حكوميا ومن ثم مزيد من تدهور حقوق الإنسان. في هذا الإطار، دخلت الجمهورية الإسلامية الإيرانية الأزمة الأكثر حدّة في تاريخها إذ نشبت الاحتجاجات في خلال العام ٢٠١٧/٢٠١٨[٤٠].

لم تتخذ الدول الأوروبية مواقف منددة بالنظام الإيراني على نحو ما قامت به الولايات المتحدر. وبدلا من ذلك، ركزت الدول الأوروبية على مواقف سطحية مثل مطالبة النظام بمراعاة مطالب المحتجين وعدم انتهاك حقوق الإنسان في التعامل مع الاحتجاجات، مثل تأكيد الخارجية البريطانية ضرورة احترام حرية التعبير، والحق في التظاهر السلمي، بعد استمرار المظاهرات في شوارع المدن الإيرانية ضد فساد وديكتاتورية النظام[٤١]. كما وجهت الدول الأوروبية إشارات عديدة أفادت أنها ما زالت حريصة على علاقاتها مع إيران، والتي رأت أنها تطورت بشكل كبير منذ توقيع الاتفاق النووي في ١٤ يوليو ٢٠١٥؛ حيث شارك مسئولون أوروبيون سابقون في المؤتمر الدولي الثاني للأمن الذي عقدته إيران في ٨ يناير ٢٠١٨[٤٢].

وقد تم إرجاع تلك المو اقف الحذرة التي اتبعتها العواصم الأوروبية في التعامل مع الاحتجاجات الإيرانية في ضوء عوامل عديدة، بينها:

- إعطاء الأولوية للاتفاق النووي، حيث ترى الدول الأوروبية أن التدخل في أزمة الاحتجاجات الإيرانية، سيمنح الفرصة للمتشددين داخل إيران من أجل ممارسة ضغوط على حكومة روحاني لاتخاذ خطوات أكثر تصعيدًا خلال المرحلة القادمة[٤٣].

(٣٨) سليمان حسين الوادعي، الأطراف الأوروبية والاتفاق النووي مع إيران، مرجع سابق.

(٣٩) انعكاسات التصعيد: هل تتراجع العلاقات الإيرانية- الأوروبية في عهد بايدن؟، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ٢٤ يناير ٢٠٢١، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/eTcZB

(٤٠) علي فتح الله، أوروبا ومستقبل سياستها إزاء إيران: التعامل مع أزمة ثنائية، مرجع سابق.

(٤١) هايدي صبري، السر وراء الحماس الأمريكي لمواجهة إيران مقارنة بأوروبا؟، العين الإخبارية، ٢ يناير ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/YLcLp

(٤٢) د.محمد عباس ناجي، المواقف الأوروبية من الاحتجاجات الإيرانية... محاولة للفهم، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١١ يناير ٢٠٢١، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/QEymz

(٤٣) إن العلاقات بين إيران وبريطانيا سبق أن قُطعت في عام ٢٠١١ عقب اقتحام مجموعة من الإيرانيين للسفارة البريطانية في طهران في ٢٩ نوفمبر من ذلك العام، بعد أن وجهت إيران اتهامات لبريطانيا بدعم الجهود

- التخوف من التأثير على بعض القضايا العالقة بين الطرفين والتي تحظى باهتمام خاص من جانب الدول الأوروبية، مثل القضايا الخاصة بأحكام السجن التي صدرت ضد بعض مزدوجي الجنسية، مثل نازانين زغاري البريطانية من أصل إيراني[٤٤].

على مستوى السياسات الإقليمية: لم تتهم دول الترويكا الأوروبية الحكومة الإيرانية صراحة بالوقوف وراء الهجمات الخطيرة التي شهدتها منطقة الخليج قبالة ميناء الفجيرة في ١٢ مايو ٢٠١٩، ولم تشجب بعدها التربص الإيراني بالسفن التجارية في ١٣ يونيو ٢٠١٩، كما تعاملت بريطانيا والدول الأوربية "بصبر استراتيجي" مع خطف السفينة البريطانية "ستينا إمبيرو"[٤٥]؛ ردًا على احتجاز سلطات حكومة جبل طارق السفينة الإيرانية (جريس ١) التي خرقت العقوبات الأمريكية على صادرات النفط الإيرانية وكذلك عقوبات الاتحاد الأوروبي على الحكومة السورية التي بدأت في مايو ٢٠١١[٤٦].

– **دعم دمج إيران في المجتمع الدولي**، وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أنه قد أيّد تقرير الاستراتيجية العالمية للاتحاد الأوروبي، الصادر بعد عام واحد على توقيع خطّة العمل الشامل والمشترك، التزامًا متوازنًا: بحيث يتابع الاتّحاد الأوروبي التعاون مع مجلس التعاون الخليجي والبلدان الخليجية منفردة. وانطلاقًا من الاتّفاق النووي الإيراني وعملية تنفيذه، سيُشرك الاتّحادُ الأوروبي أيضًا تدريجيًا إيران في مجالات مثل التجارة والأبحاث والبيئة والطاقة ومكافحة الاتّجار والهجرة والتبادلات المجتمعية. وسيعزّز الحوارَ مع إيران وبلدان مجلس التعاون الخليجي[٤٧].

رغم ذلك هناك بعض الخطوات التصعيدية بعينها التي اتخذتها أوروبا (بالتوازي أحيانًا مع خطوات التقارب)، مع إصرار إيران على التصعيد في مقابل سياسة الضغوط القصوى الأمريكية. ومن تلك السياسات الإيرانية:

- **تجارب الصواريخ البالستية الإيرانية:** أثارت تجارب الصواريخ البالستية الإيرانية مخاوف الأوروبيين، إذ تُمثِّل هذه الصواريخ تهديدًا عسكريًّا للأراضي الأوروبية. فمع بداية فبراير ٢٠١٩، أظهرت الحكومة الإيرانية في مقطع مرئي قصير تجربة إطلاق صاروخٍ بالستي مسمى «هويزه». وفي تصعيدٍ آخر، أجرَت إيران تجربةً على الصاروخ البالستي متوسط المدى «شهاب-٣» في ٢٤ يوليو ٢٠١٩[٤٨]. أيضًا أعلن الحرس الثوري الإيراني في أبريل ٢٠٢٠[٤٩] عن النجاح في إطلاق أول قمرٍ صناعيٍّ عسكريٍّ إلى مداره الواقع على بعد ٤٢٥ كم من سطح الأرض[٥٠].

- **تهديد أمن الملاحة في الخليج:** وعلى الجبهة الجيوسياسية الإقليمية، سعت إيران إلى تحقيق هدفها بالحفاظ على قوّتها الإقليمية وتوسيعها مع المزيد من التعنّت، الذي تجلت مؤشراته في العراق وسوريا كما استمرت طهران في تصعيد التوتّرات مع المملكة العربية السعودية وإسرائيل، وهما شريكان مهمّان

الدولية لفرض عقوبات عليها بسبب أزمة ملفها النووي، قبل أن تعيد الدولتان العلاقات الدبلوماسية بينهما مرة أخرى في ٢٣ أغسطس ٢٠١٥، عقب توقيع الاتفاق النووي.

(٤٤) د.محمد عباس ناجي، المواقف الأوروبية من الاحتجاجات الإيرانية... محاولة للفهم، مرجع سابق.

(٤٥) د.أيمن سمير، إيران والاستدارة الأوروبية الكاملة.. أسباب وتداعيات، مرجع سابق.

(٤٦) احتجاز ناقلة نفط إيراني متجهة لسوريا في جبل طارق، العين الإخبارية، ٤ يوليو ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/GMGyE

(٤٧) علي فتح الله، أوروبا ومستقبل سياستها إزاء إيران: التعامل مع أزمة ثنائية، مرجع سابق.

(٤٨) سليمان حسين الوادعي، الأطراف الأوروبية والاتفاق النووي مع إيران، مرجع سابق.

(٤٩) الحرس الثوري الإيراني: نجاح إطلاق أول قمر صناعي عسكري، بي بي سي عربي، ٢٢ أبريل ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/RlySF

(٥٠) إطلاق إيران صاروخًا يحمل قمرًا صناعيًّا.. الأهمية والدلالات، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، ٢٦ أبريل ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/Du7Q1

للاتّحاد الأوروبي[٥١]. كما أن الحرس الثوري الإيراني لم يستهدف القوات الأمريكية فقط في قاعدتي عين الأسد وحرير في كردستان العراق، بل استهدف قوات التحالف الدولي بالكامل، وهو ما دفع بريطانيا لإرسال مزيد من القوات للعراق والمنطقة، في حين قلصت ألمانيا عدد مستشاريها العسكريين، وقامت فرنسا بإجراءات احترازية جديدة لحماية قواتها وقواعدها العسكرية في المنطقة[٥٢].

- تقليص إيران لالتزاماتها النووية بين كل فترة والأخرى، مثلا منذ بداية عام ٢٠٢٠، صدرت تصريحات من مسؤولين إيرانيين تهدِّد بخرق الاتفاق النووي والعودة إلى تخصيب اليورانيوم، كنوعٍ من الضغط على الأوروبيين؛ لدفعهم إلى تسريع عملياتهم الدبلوماسية وتنفيذ وعودهم[٥٣]. علمًا أنه انتهت مهلة حددها قانون أقره البرلمان الإيراني، مطلع ديسمبر ٢٠٢٠، يلزم الحكومة باتخاذ خطوات إضافية من انتهاك الاتفاق، وذلك في محاولة للضغط على إدارة "بايدن" لرفع العقوبات المفروضة. وقبل انتهاء المهلة رسميًّا، باشرت المنظمة الذرية الإيرانية تنفيذ القانون، برفع نسبة تخصيب اليورانيوم إلى ٢٠٪، وأنتجت معدن اليورانيوم، الوارد استخدامه في صنع الأسلحة النووية، وزادت من أجهزة الطرد المركزي في منشأة نطنز[٥٤].

ومن الخطوات الأوروبية في المقابل، والتي كانت محدودة نوعًا ما:

-تأييد العمليات العسكرية الأمريكية ضد إيران، كان لافتًا أن ألمانيا التي لها علاقات خاصة مع إيران هي أول دولة في الإتحاد الأوروبي تؤيد مقتل قاسم سليماني، بل واعتبرت برلين سليماني مصدرا لعدم الاستقرار في الشرق الأوسط، وقدمت دعما كاملا وغير مشروط للهجمات الأمريكية ضد مليشيات الحشد الشعبي في معبر القائم. وهو ما دفع الحكومة الإيرانية لاستدعاء القائم بالأعمال الألماني في طهران[٥٥]. أيضًا مع تولي "بوريس جونسون" رئاسة الحكومة البريطانية حدث تحول ضد إيران، حيث دعم الحملة الأمريكية على مليشيات إيران في العراق، وتحميل إيران وسليماني مسئولية الهجمات على القوات الأمريكية وقوات التحالف في العراق[٥٦].

-التصريحات المنتقدة لتخفيض إيران التزاماتها النووية: على سبيل المثال تصريحات مسئول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي "جوزيب بوريل"، في يناير ٢٠٢١، والتي حذر فيها من أن "الاتفاق النووي عند منعطف خطير"، وذلك في تعقيبه على قيام إيران برفع مستوى تخصيب اليورانيوم إلى ٢٠٪[٥٧].

-الدعوة إلى خطوات بشأن البرنامج الصاروخي الإيراني، والذي يشكِّل خطرًا نوعيًّا على الأراضي الأوروبية، لكن رغم ذلك لم يُضمَّن في الاتفاق النووي، والعلّة تكمُن في اعتبارات ارتأت أوروبا والولايات المتحدة في عملية التكامل ما بين الاقتصاد الإيراني ونظيره الغربي والعالمي عاملًا مؤثِّرًا لخلق سياسات أكثر

(٥١) علي فتح الله، أوروبا ومستقبل سياستها إزاء إيران: التعامل مع أزمة ثنائية، مرجع سابق.

(٥٢) د.أيمن سمير، إيران والاستدارة الأوروبية الكاملة.. أسباب وتداعيات، مرجع سابق.

(٥٣) سليمان حسين الوادعي، الأطراف الأوروبية والاتفاق النووي مع إيران، مرجع سابق.

(٥٤) د. طارق فهمي، أوروبا بين التردد الأمريكي والمراوغة الإيرانية، العين الإخبارية، ٢٥ فبراير ٢٠٢١، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/lyK4I

(٥٥) د.أيمن سمير، إيران والاستدارة الأوروبية الكاملة.. أسباب وتداعيات، مرجع سابق.

(٥٦) المرجع السابق.

(٥٧) انعكاسات التصعيد: هل تتراجع العلاقات الإيرانية- الأوروبية في عهد بايدن؟، مرجع سابق.

اعتدالًا للحكومة الإيرانية؛ عبر تداخُل المصالح الغربية والإيرانية وتوافقها[٥٨].

انتبهت الدول الأوروبية إلى خطورة الأمر. وهنا، فإن تلك الدول اعتبرت أن التغاضي عن تلك الملفات فرض ارتدادات سلبية في مرحلة لاحقة، حيث استندت إليها طهران في الرد على العقوبات الأمريكية وتوجيه تهديدات علنية ومباشرة إلى كل الأطراف بما فيها الدول الأوروبية ذاتها[٥٩].

ومن أبرز الخطوات التي اتخذتها القوى الأوروبية على صعيد هذا الملف خلال السنوات الماضية، الدعوة التي وجَّهها الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون" نوفمبر ٢٠١٧ إلى إيران لإجراء حوار بشأن صواريخها الباليستية، حيث أعلنت المتحدثة باسم الخارجية الفرنسية "أنيس إسباين" حوار "صريح لا يقبل المساومة". إلا أن تلك الدعوات واجهت عاصفة من الرفض الإيراني شارك فيها جميع المسؤولين الإيرانيين، المحافظين منهم والإصلاحيين؛ بدعوى أن الشؤون الدفاعية غير قابلة للتفاوض[٦٠]. لكن الأهم أن الرفض الثاني للمبادرة الفرنسية جاء من "فردريكا موغيريني" منسقة السياسة الخارجية للاتِّحاد الأوروبي التي اعتبرت أن هذه المبادرة سوف تعرِّض الاتِّفاق النووي للخطر، وهو الاتِّفاق الذي تَوَصَّل إليه المجتمع الدولي مع إيران بصعوبة بالغة[٦١]. لكن مع تأكيد "إبراهيم رئيسي" أن برنامج الصواريخ الباليستية الإيراني غير قابلٍ للتفاوض، وهي التصريحات التي تبدو معاكسة للتوجهات الأوروبية[٦٢]، تكشَّفت ملامح موقف أوروبي جديد في البيان الذي صدر عن الاتحاد في ٤ فبراير ٢٠١٩، ليعرب عن قلقه إزاء برنامج الصواريخ البالستية، وتدخُّلات إيران الاقليمية، وعدم التزام إيران بتعهُّداتها في إطار الاتفاق النووي، ويطالب بكفّ الأنشطة العدائية لطهران في بعض العواصم الأوروبية[٦٣].

- **التلويح بملفّي حقوق الإنسان والإرهاب:** رغم تغاضي الاتحاد الأوروبي أحيانًا، إلا أن مصداقيته القيمية فرضت عليه أحيانًا أخرى اتخاذ بعض الإجراءات في هذا الصدد؛ نظرا إلى التدهور المستمر في وضع حقوق الإنسان في إيران[٦٤]. ومؤخرًا فرض الاتحاد الأوروبي بعض العقوبات أثناء محادثات فيينا التي استهدفت ثلاثة كيانات حكومية إيرانية وثمانية مسؤولين أمنيين، بمن فيهم القائد العام للحرس الثوري الإيراني حسين سلامي، وذلك على خلفية حملة القمع «العنيفة» التي شنَّتها إيران في أعقاب الاحتجاجات التي اندلعت في عام ٢٠١٩[٦٥].

أمّا في إطار الضغوط المتعلِّقة بملفّ الإرهاب، فقد فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات على أجهزة الاستخبارات الإيرانية في يناير ٢٠١٩ بعدما اتهم طهران بالضلوع في مخططات لاغتيال معارضين للنظام في الأراضي الهولندية والدنماركية والفرنسية. أيضًا فرضت برلين في الشهر ذاته عقوبات على إيران بسبب

---

(٥٨) سليمان حسين الوادعي، الأطراف الأوروبية والاتفاق النووي مع إيران، مرجع سابق.

(٥٩) انعكاسات التصعيد: هل تتراجع العلاقات الإيرانية- الأوروبية في عهد بايدن؟، مرجع سابق.

(٦٠) انظر الآتي:

- فرنسا وإيران: التسوية التي لا تقبل المساومة، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، ١٧ نوفمبر ٢٠١٧، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/hb3Hz

- إيران ترفض دعوة الرئيس ماكرون لإجراء محادثات حول صواريخها الباليستية، مونت كارلو الدولية، ١٢ نوفمبر ٢٠١٧، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/Y88PU

(٦١) فرنسا وإيران: التسوية التي لا تقبل المساومة، مرجع سابق.

(٦٢) محمد بن صقر السلمي، أوروبا ورئيسي المؤتمنُ على إرث الثورة، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، ٦ يوليو ٢٠٢١، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/rwFsr

(٦٣) فرزين نديمي، المجابهة الصاروخية الإيرانية: تهديداتٌ محتملة على أوروبا والخليج، معهد واشنطن، ٢٩ مارس ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/JXJCQ

(٦٤) العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وإيران، مرجع سابق.

(٦٥) تداعيات عقوبات الاتحاد الأوروبي على إيران وسط استمرار محادثات فيينا، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، ٤ مايو ٢٠٢١، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/bOn35

تخطيط أجهزة الاستخبارات الإيرانية لعمليات اغتيال في أوروبا[٦٦].

وكان للجانب المدني مساحته في هذا الصدد؛ فعلى سبيل المثال دعا ما يزيد عن ٢٠ دبلوماسيًا ووزير خارجية أوروبيين سابقين، إلى تحميل وزير الخارجية الإيراني السابق "محمد جواد ظريف" «مسؤولية مباشرة، ومحاسبته» عن تعديات إيران في أوروبا، خاصة محاولة تفجير مؤتمر المعارضة الإيرانية في فرنسا[٦٧].

المحور الثاني- محادثات فيينا: المسار وسياق تفاعلات القوى الدولية

أولا- محادثات فيينا: مسار الإنقاذ

وبناءً على ما سبق بيانه من حرص أوروبا على الاتفاق المبرم عام ٢٠١٥، وما سلكته من مسارات وآليات لعدم انهياره، توسطت أوروبا مع وصول "جو بايدن" إلى سدة الحكم من أجل فتح باب المفاوضات لإعادة إحياء الاتفاق النووي، بوصفها تمتلكُ مفتاح الوصول إلى نتيجةٍ ناجحة، وبدأت المفاوضات في فيينا في أبريل٢٠٢١ بمشاركة أمريكية غير مباشرة[٦٨].

وقد عُقدت ست جولات في الفترة بين أبريل ويونيو ٢٠٢١، وتوقفت لأجل الانتخابات الرئاسية الإيرانية. ورغم عدم الوصول إلى اتفاقات نهائية، إلا أنه قد أعربت وزارة الخارجية الإيرانية في تقريرها الدوري للبرلمان حول المفاوضات النووية في ١٢ يوليو ٢٠٢١، عن أملها أن تُستكمل المفاوضات المتعلقة بإحياء الاتِّفاق النووي بعد تَسلُّم حكومة إبراهيم رئيسي السلطة[٦٩].

خلال الفترة الانتقالية قبل استئناف المفاوضات، أجرى مساعد وزير الخارجية الإيراني وكبير المفاوضين "باقري كني" جولة في عواصم الترويكا الأوروبية؛ للتأكيد على الاقتراحات السابقة التي طرحها الرئيس الإيراني "إبراهيم رئيسي" على الدول الأوروبية، بالعمل على تعزيز العلاقات الثنائية وتطوير التعاون السياسي والاقتصادي بعيدًا من المسار التفاوضي بشأن الملف النووي. وذلك يصب في إطار وضع رؤية استباقية تقوم على فتح قنوات تعامل وتفاهم مع هذه الدول وفصل مواقفها عن الموقف الأمريكي، والاستعداد إلى استئناف المفاوضات[٧٠].

على الجانب الآخر، طالبت الولايات المتحدة والقوى الأوروبية أن تستأنف المفاوضات من حيث توقفت في يونيو ٢٠٢١، خاصة أن الطرف الأوروبي أعلن إن الجولات الستّ السابقة أنجزت ما بين ٧٠-٨٠ في المائة من الاتفاق المنشود[٧١]. وقد حذر وزير الخارجية الفرنسي "جان إيف لودريان" طهران من أي موقف تفاوضي "مراوغ" في هذا الإطار[٧٢].

واستؤنفت المحادثات في نوفمبر ٢٠٢١ بعد توقف دام خمسة أشهر، وبالفعل لم تسر الأمور كما يجب، حيث: كانت ثمة تطورات أخرى. فحسب تصريحات للمتحدث الرسمى باسم المنظمة الإيرانية للطاقة الذرية "بهروز كمالوندي"، قبيل ثلاثة أسابيع فقط من استئناف محادثات فيينا وبالتحديد فى ٤ نوفمبر ٢٠٢١، فإن إيران ضاعفت مخزونها من اليورانيوم على التخصيب بنسبة ٢٠٪ ووصل إلى ٢١٠ كيلو جرامات، كما أعلن

(٦٦) تقارير: الحكومة الألمانية تفرض عقوبات جديدة على إيران، dw، ٢١ يناير ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/Y3KYZ

(٦٧) دعوات أوروبية لمحاسبة ظريف عن تورط سفارات إيران في «الإرهاب»، الشرق الأوسط، ٢٩ يناير ٢٠٢١، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/X4XeU

(٦٨) الاتفاق النووي الإيراني: ما الذي يريده اللاعبون الأساسيون من محادثات فيينا؟، بي بي سي، ٢٩ نوفمبر ٢٠٢١، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/mpLI7

(٦٩) المرجع السابق.

(٧٠) حسن فحص، إيران والبحث عن ضمانات أوروبية قبل الأميركية، ١٢ نوفمبر ٢٠٢١، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/hb4Xl

(٧١) مفاوضات فيينا النووية: حسابات واشنطن وطهران المتعارضة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٦ ديسمبر ٢٠٢١، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/dzg27

(٧٢) الاتفاق النووي الإيراني: ما الذي يريده اللاعبون الأساسيون من محادثات فيينا؟، مرجع سابق.

ما هو أخطر من ذلك؛ وهو أن إيران تحتفظ بـ ٢٥ كيلو جراما من اليورانيوم المخصب بنسبة ٦٠٪؛ ما يعني أن المسافة باتت محدودة للوصول، إن أرادت، إلى تخصيب اليورانيوم بنسبة ٩٠٪ اللازمة لإنتاج القنبلة(٧٣).

وقد صرح وزير الخارجية الأمريكي "أنتوني بلينكن" أن الإشارات القادمة من المباحثات النووية في فيينا "لا تبعث على التفاؤل". ووجه "بلينكن" انتقادات لإيران قائلا: "لن نقبل أن تواصل إيران برنامجها النووي، بينما تجري مباحثات في فيينا". بينما قال الرئيس الفرنسي "ماكرون" إن الجولة الحالية من المحادثات النووية مع إيران في فيينا لم تكن ناجحة على ما يبدو(٧٤).

أيضًا قدمت إيران رؤية مغايرة للمتوقع من الغرب، وذلك من خلال مسودتين قدمتهما: وفي هذا الصدد، قال المنسق الأوروبي للمحادثات غير المباشرة بين إيران والولايات المتحدة بمفاوضات فيينا "إنريكي مورا" أن إيران "تطالب بتغييرات كبيرة" تتعارض في بعضها مع اتفاق ٢٠١٥، ومن غير الواضح كيف يمكن سد الفجوات الجديدة في إطار زمني واقعي بناء على المسودات الإيرانية"(٧٥). ومن ثم رفضت الدول الأوروبية المسودتين بشأن العودة للاتفاق النووي واعتبرتهما مخيبتين للآمال، حتى وصفت إيران بأنها تتخذ موقفا مدمرا في المفاوضات(٧٦).

ورغم الشد والجذب المتواصل، استمرت نبرة أوروبية **تتسم بالتفاؤل الحذر**. في هذا الإطار، أعلن سفير فرنسا لدى الأمم المتحدة "نيكولا دي ريفييه" في ديسمبر ٢٠٢١ أنه لا يزال من الممكن إحياء الاتفاق النووي مع إيران، مشيرا إلى أنه يتم السير لإنقاذه بسرعة، و"أنه يجري الاقتراب من النقطة التي يكون فيها تصعيد إيران لبرنامجها النووي قد أفرغ تماما خطة العمل الشاملة المشتركة من مضمونها"(٧٧).

وإذا كانت الجولة السابعة من المحادثات قد انتهت بقدر من الإحباطات المتبادلة بين إيران ومفاوضيها من القوى الدولية خاصة الترويكا الأوروبية والولايات المتحدة، فإن إقبال الوفود التفاوضية على **"الجولة الثامنة" التى بدأت يوم ٢٧ ديسمبر ٢٠٢١** جاء ضمن حزمة مهمة من التطورات بعضها حمل مؤشرات إيجابية، وبعضها الآخر يحمل حزمة المؤشرات التي تُنبئ بالعكس؛ أي بفشل المفاوضات(٧٨). من المؤشرات الإيجابية تصريح "إنريكي مورا" بُعيد ختام اللجنة المشتركة للاتفاق النووي في ١٨ ديسمبر ٢٠٢١، أن المشاركين في الاجتماع توصلوا إلى نص مشترك للتفاوض حول إحياء بنود اتفاق عام ٢٠١٥. وأضاف "مورا": "إن هذا لا يعني التوصل إلى اتفاق، بل سيكون الأساس لمواصلة المفاوضات"(٧٩).

ومن المؤشرات التي قد تبدو سلبية في هذا الإطار، أنه بالتزامن مع انطلاق الجولة التفاوضية أجرت إيران مناورات "الرسول الأعظم ١٧"، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ ديسمبر ٢٠٢١،

(٧٣) د. محمد السعيد إدريس، محادثات فيينا النووية وتحديات المشروع الإيراني، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٥ يناير ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/T9eBd

(٧٤) فيينا.. ماذا دار في الأيام الخمسة وما الذي ينتظر إيران؟، سكاي نيوز عربية، ٥ ديسمبر ٢٠٢١، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/aLvRH

(٧٥) د. محمد السعيد إدريس، محادثات فيينا النووية وتحديات المشروع الإيراني، مرجع سابق.

(٧٦) "موقف مدمر للمفاوضات".. القوى الأوروبية ترفض مقترحات إيرانية بشأن العودة للاتفاق النووي، الجزيرة، ٤ ديسمبر ٢٠٢١، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/CL8qn

(٧٧) سلطات فرنسا: نقترب من إنقاذ الاتفاق النووي الإيراني بسرعة، قناة النشرة، ١٤ ديسمبر ٢٠٢١، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/CVIDl

(٧٨) د. محمد السعيد إدريس، محادثات فيينا النووية وتحديات المشروع الإيراني، مرجع سابق.

(٧٩) مفاوضات فيينا.. تنازل الدول الأوروبية الثلاث عن مواقفها تجاه إيران، وكالة نادي المراسلين الشباب للأنباء، ١٨ ديسمبر ٢٠٢١، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/tM2xP

بالإضافة إلى إطلاق صاروخ "سيمرغ" إلى الفضاء في ٣٠ من الشهر نفسه، وهو ما تم تفسيره بأن هذه الخطوات التصعيدية جاءت بالتوازي مع التهديدات المتواصلة التي توجهها إسرائيل بأن كل الخيارات مطروحة لمواجهة التهديد النووي الإيراني[٨٠]. كما تم تفسير ذلك التصعيد بأنه يأتي في ظل رؤية إيران بأن المشاركة الأوروبية في المفاوضات "غير بناءة"، وبالتالي أرادت طهران إيصال رسالة مفادها أن "أى محاولات خارجية للحد من أنشطتها الصاروخية تخاطر بتجاوز خط أحمر أساسي"؛ حيث تبرر دائمًا حقها بامتلاك منظومة صواريخ باليستية متطورة وذلك من منظور ردعي فحسب[٨١].

وفي الفترة التالية تأرجحت المؤشرات والتصريحات بين توقعات بأن إنجاز الاتفاق بات وشيكًا والعكس:

ففي فبراير ٢٠٢٢ أعلنت مصادر أوروبية أن المحادثات دخلت مرحلة حاسمة، فيما تحدثت طهران عن تقدم لافت في المفاوضات[٨٢]. وقد صرح زير الخارجية الإيراني: نحن نقترب من الاتفاقية، وهناك بعض القضايا المتبقية؛ وهي خطوطنا الحمراء. وإذا قلنا اليوم إننا أقرب من أي وقت مضى إلى التوصل إلى اتفاق؛ فذلك لأننا أبلغنا الأمريكيين (عبر وسطاء) والدول الأوروبية الثلاث، بأننا نقول لهم بكل وضوح إن دوركم قد حان الآن، إنه الوقت المناسب لنرى المبادرات والمرونة من قبل الجانب الغربي[٨٣].

وفي مارس ٢٠٢٢ كان الإفراج عن الصحفية الإيرانية البريطانية نازنين زغاري-راتكليف، التي كانت إيران قد حكمت عليها بالسجن لعدة سنوات بتهمة التجسس، بالإضافة إلى مواطن إيراني بريطاني آخر، كما تواردت أنباء أن الولايات المتحدة تدرس إزالة اسم الحرس الثوري الإيراني من قائمة "الإرهاب" بعد أن كانت إدارة ترامب قد أضافته إلى القائمة في عام ٢٠١٩[٨٤].

لكن على الجانب الآخر، فإن الإعلان عن احتجاز الولايات المتحدة شحنتي نفط إيرانيتين أسهم سلبيًّا في تعليق المفاوضات[٨٥]. فضلًا عن المطالب الروسية ثم الحرب الروسية الأوكرانية –كما سنرى- وهذا ما يدفع إلى طرح التساؤل التالي: هل السياق الإقليمي والدولي وما يعج به من تنافسات، بل صراعاتٍ وحروب، داعم أم معرقل للجهود الأوروبية في هذا الملف؟!

ثانيًا- السياق الإقليمي والدولي: داعم أم معرقل للجهود الأوروبية؟

على الصعيد الإقليمي، فإن استئناف المفاوضات حول الاتفاق النووي هو أيضًا استئناف للمفاوضات حول مجمل القدرات الإيرانية ومن بينها "المشروع الإقليمى لإيران"؛ وهو لا شك أمر ترفضه إيران[٨٦]. وهنا تبرز أهمية جبهة الحلفاء الإقليميين لإيران، وتضم الحلفاء في العراق إلى جانب سوريا وحزب الله فى لبنان وحركة أنصار الله الحوثية فى اليمن. لكن إيران تتعرض إلى خسائر غير قليلة في معظم أطراف جبهة المقاومة؛ سواء في العراق أو في سوريا ولبنان. على سبيل المثال،

(٨٠) شروق صابر، مغزى التوقيت: رسائل صاروخية إيرانية عديدة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١ يناير ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/Zxu7z

(٨١) المرجع السابق.

(٨٢) نتائج مفاوضات النووي على طاولة وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي، الحدث،٢١ فبراير ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/43ADe

(٨٣) وزير الخارجية الإيراني ليورونيوز: نقترب من عقد صفقة مع الغرب وملف تبادل المعتقلين مطروح، يورو نيوز، ٢٢ فبراير ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/S441V

(٨٤) رغم مناورات روسيا.. الغرب وإيران نحو إعادة إحياء الاتفاق النووي!، dw، ٢١ مارس٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/R47hm

(٨٥) رغم جهوزية نص الاتفاق.. ما العوامل الخارجية التي تعيق المفاوضات النووية بفيينا؟، الجزيرة، ١٢ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/tz32c

(٨٦) د. محمد السعيد إدريس، محادثات فيينا النووية وتحديات المشروع الإيراني، مرجع سابق.

فقد أضحى الوضع الداخلى لحزب الله في لبنان أكثر تعقيدًا فى ظل الضغوط الاقتصادية[٨٧].

وفي هذا الإطار -وفقًا لباريس- فإن المحادثات الشاملة الجديدة مع طهران ستؤولُ إلى الفشل في حال استغلَّ الإيرانيون الضغط في الجوانب «الإقليمية» للمماطلة في مسار المفاوضات، علمًا أن باريس تلعبُ دورَ وسيطٍ دبلوماسيٍ بين إيران ودول المنطقة لتهدئة الأمور، واتَّضح ذلك في المؤتمر الإقليمي الذي عُقد في بغداد في ٢٨ أغسطس ٢٠٢١ بعنوان «مؤتمر بغداد للتعاون والشراكة»[٨٨].

ويبقى الأمر في هذا الصدد رهنًا بالسياسات الإيرانية، فإذا أخذت إيران المسار المهادن على جبهاتها الإقليمية لا شك أن ذلك من شأنه تعزيز الجهود الأوروبية في إنقاذ الاتفاق.

أما إسرائيل، فمن المعروف موقفها الرافض للاتفاق ومن ثم مفاوضات استئنافه، فعلى سبيل المثال قال رئيس الوزراء الإسرائيلي "نفتالي بينيت" إن إيران تقدُم على "ابتزاز نووي" –في إشارة إلى الإعلان عن بعض النشاطات النووية الإيرانية بالتزامن مع استئناف جولات المفاوضات- لافتا إلى أن الرد المناسب على ذلك ينبغي أن يكون وقف المفاوضات فورًا، واتخاذ خطوات صارمة من قبل الدول العظمى[٨٩].

وقد تبادلت كل من إيران وإسرائيل خلال الفترة الأخيرة رسائل عسكرية تحذيرية متبادلة. ففي الوقت الذي أعلنت وسائل إعلام إسرائيلية أن اللجنة المالية في الكنيست صادقت على ميزانية دفاع إضافية بقيمة تسعة مليارات شيكل (نحو ٢,٩ مليار دولار) لدعم جهود أجهزة الأمن في تحييد "مخاطر" البرنامج النووي الإيراني، قامت إيران بإجراء مناورات عسكرية كما سبقت الإشارة؛ استهدفت تحذير تل أبيب "حال ارتكابها أي حماقة" حسب تصريحات المسئولين الإيرانيين[٩٠]. ولا ينتظر في اللحظة الراهنة أن يكون لإسرائيل دور جذري، إلا إذا تمادت إيران في الاستجابة للاستفزازات على نحو يضعف موقفها والموقف الأوروبي في المفاوضات.

وبشأن روسيا والصين: فإن روسيا والصين -كقوى ذات سياساتٍ متصادمة مع السياسات الأمريكية ومساندة للموقف الإيراني في الملف النووي- استهجنت الانسحاب الأمريكي من الاتفاق، ونددّت بالعقوبات المفروضة على إيران، وباقترانها بالمساعي الدبلوماسية الإيرانية سعت الأطراف الثلاثة لاستمالة الدول الأوروبية نحو مواقف أكثر معارضة لقرارات "ترامب" الأُحادية[٩١]. لكن هل استطاعت الدولتان التجاوز عن ملفات الخلاف والتنافس مع أوروبا لإنجاز حل للأزمة الإيرانية؟

فعليًا لم تأت سياسات الدولتين داعمة للسياسة الأوروبية، على سبيل المثال فإن الدعم الروسي والصيني لإيران كثيرًا ما جعلها لا تأبه بمسارات التفاوض ومنحها ثقة في القدرة على مواجهة العقوبات، فالاتفاقية الاستراتيجية الإيرانية مع الصين وفرت لإيران القدرة على تحدي حظر تصدير النفط والحصول على مساعدات مهمة، وكذلك فعل الروس فى تقوية الصمود الإيرانى سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا[٩٢].. مثلا كشف مسؤول إيراني خلال الفترة الأخيرة عن موافقة الحكومة الروسية على منح قرض حكومي بقيمة خمسة مليارات يورو لتمويل المشاريع الاقتصادية في بلاده[٩٣]. تجدر الإشارة أيضًا إلى الانضمام الإيراني **لمنظمة شنغهاي**، والملاحظ على المستوى

(٨٧) المرجع السابق.

(٨٨) كليمنت ثيرمي، العلاقات الفرنسية – الإيرانية في عهد رئيسي.. مسارٌ أكثر صِدامًا، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، ٢٠ أكتوبر ٢٠٢١، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/OQumm

(٨٩) فيينا.. ماذا دار في الأيام الخمسة وما الذي ينتظر إيران؟، مرجع سابق.

(٩٠) شروق صابر، مغزى التوقيت: رسائل صاروخية إيرانية عديدة، مرجع سابق.

(٩١) لماذا الأوربيون حذرون في موقفهم من الاحتجاجات الإيرانية؟، dw، ٣ يناير ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/8vSyz

(٩٢) د. محمد السعيد إدريس، محادثات فيينا النووية وتحديات المشروع الإيراني، مرجع سابق.

(٩٣) لتجاوز الأزمة المالية.. هكذا توظف إيران الأموال الروسية للنهوض باقتصادها، الجزيرة، ١٠ فبراير ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/DimXw

الاقتصادي ضعف علاقات إيران الاقتصاديّة مع دول المنظمة باستثناء الصين، بل إنَّ بعض الدول كالهند وباكستان حلفاء للولايات المتحدة التي لا تزال تحتفظ بسلطة العقوبات على إيران، وتفرض على العديد من الدول الالتزام بذلك. من ثم يبدو أنَّ موافقة الدول المؤثّرة في منظمة شنغهاي، كروسيا والصين لانضمام إيران، يأتي في إطار التنافس الحادّ بين الأقطاب الدوليّة المؤثّرة في الشؤون الدوليّة والإقليميّة[٩٤].

وتتمادى طهران في ذلك الاتجاه في الوقت الراهن، خاصة في ظل مقولة رئيسي الشهيرة إنها: لن ترهن اقتصادها لنتيجة المفاوضات النووية الجارية في فيينا، وإنها تريد حلا جذريًّا للقضايا الخلافية واتفاقًا مستدامًا يضع حدًّا للضغوط الغربية على إيران. طهران تفضّل التوجه شرقًا، ولا سيما في ظل ما وصفه بـ"عدم وفاء الدول الغربية بتعهداتها في الاتفاق النووي وانسحاب الإدارة الأمريكية السابقة منه"[٩٥]. ولنتناول كل من الصين وروسيا بشكل منفصل:

الصين وموقع الملف الإيراني من تنافسها مع أوروبا، تعد الصين منافسًا قويًا لأوروبا، وقد كشفت قمَّة «الناتو» الثامنة والعشرين لعام ٢٠٢١ عن تهديد جديد للحلف، يتمثَّل في بروز الصين ونفوذها على الساحة الدولية[٩٦]. ويعد الملف الإيراني واحدًا من أهم الملفات الذي تساوم بها الصين الغرب، ومن مؤشرات الدعم الصيني لإيران ما نُشر مؤخرًا من مسودة اتفاقية تحت عنوان "برنامج التعاون الشامل بين جمهورية الصين الشعبية وجمهورية إيران الإسلامية"، وتشمل هذه المذكرة -التي تم عرض إطارها الأولي منذ يناير ٢٠١٦- التعاون في مجال النفط والطاقة وتطوير البنى التحتية وغير ذلك[٩٧]. وقد شددت لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في البرلمان الإيراني على ضرورة عدم الكشف عن تفاصيل الاتفاق الإيراني الصيني وفقا للمصلحة الوطنية[٩٨]. ولا شك أن ذلك له تأثيرات سلبية بالنسبة لمفاوضات فيينا.

أما بالنسبة إلى روسيا في ظل المواجهات الراهنة مع أوروبا، فحتى -وإن كان من مصلحة روسيا على المدى الطويل إنجاز الاتفاق؛ وهو هدف أوروبي بالطبع- إلا أن موسكو أيضًا تستخدم المفاوضات للمساومة في ملفاتها الخلافية مع أوروبا والغرب عامة. ومن مظاهر تلك العرقلة: الإيعاز إلى "باقري كني" خلال زيارة إلى موسكو في ٢٩ أكتوبر ٢٠٢١، التي وصل إليها آتيًا من بروكسل، عبر رفع سقف توقعاته من الشريك الروسي، الإيعاز له برفض عرض أوروبي للتسوية وتقريب وجهات النظر عبر عقد لقاء بين إيران ودول الترويكا الأوروبية الشريكة في الاتفاق النووي (ألمانيا وفرنسا وبريطانيا)[٩٩].

وتأتي المحطة الأهم محطة الحرب الروسية على أوكرانيا؛ حيث إنه بعد الوصول إلى مرحلة لا بأس بها في المفاوضات مع إيران إذا بروسيا تفجر الأوضاع عبر شن حرب على أوكرانيا، فضلا عن شروطها التي طرحتها فيما يتصل بالمفاوضات النووية. علمًا بأن هذه الحرب لها وجهان فيما يخص أمر إيران: الوجه

---

(٩٤) إيران ومنظمة شنغهاي: مزايا الانضمام وحدود الحركة، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، ٢٩ سبتمبر ٢٠٢١، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/fO30w

(٩٥) الغموض يلفه.. الطاقة والاستثمار أبرز بنود الاتفاق الإيراني الصيني، الجزيرة نت، ١٧ يناير ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/64Fzx

(٩٦) مستقبل «الناتو» ومشروع «الاستقلال الإستراتيجي» الأوروبي، مرجع سابق.

(٩٧) الاتفاق الصيني الإيراني بين الترحيب والرفض.. هل تتحقق أهدافه؟، الجزيرة نت، ٣١ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/dNDGW

(٩٨) انظر حول التعاون الصيني - الإيراني:
- الغموض يلفه.. الطاقة والاستثمار أبرز بنود الاتفاق الإيراني الصيني، مرجع سابق.
- محمود البازي، التوجه شرقًا أستراتيجية إيران الجديدة... دراسة تحليلية نقدية لاتفاقية التعاون المشترك بين الصين وإيران، مدارات إيرانية، المركز الديمقراطي العربي، العدد ١٠، مجلد ٣، ديسمبر ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/clvMV

(٩٩) حسن فحص، إيران والبحث عن ضمانات أوروبية قبل الأميركية، مرجع سابق.

الأول يجعلنا نفترض أن الحرب في أوكرانيا جعلت الانتهاء من أزمة الاتفاق النووي أمرا ملحًّا لحاجة السوق العالمية للنفط الإيراني بعد رفع العقوبات عن إيران. وعلى الجانب الآخر، فإنه ليس سهلا تنفيذ الاتفاق إذا لم تكن الولايات المتحدة وروسيا وأوروبا على درجة معقولة من التوافق أو إذا كانت روسيا خارج الاتفاق وتلعب دورا سلبيا –على نحو ما أشير- فماذا إذا اشتعلت الحرب!

أهمية الموقف الروسي تكمن في أنه كان من المتفق عليه سابقًا منح روسيا دورًا مهمًّا في ضبط النشاط النووي الإيراني؛ نظرا للعلاقات القوية التي تربط روسيا وإيران كما أن تطبيق الاتفاق يحتاج إلى الخبرة التقنية الروسية المطلوبة لتخزين اليورانيوم الإيراني المخصب وفق ما نص عليه الاتفاق[١٠٠]. فهل تستطيع أوروبا إيجاد البديل؟[١٠١]، هذا جانب. على جانب آخر، اتخذت روسيا خطوات من شأنها تعطيل الاتفاق؛ حيث طالبت بضمان تجارتها الحرة مع إيران كشرط لاستمرار مشاركتها في المفاوضات، بمجرد أن ترفع الولايات المتحدة عقوباتها على إيران؛ وذلك كجزء من الحل التفاوضي في فيينا[١٠٢].

ونظرًا لأن روسيا تخضع لعقوبات اقتصادية وتجارية غربية، والتي يُرجح أن يتم تمديدها أكثر من تخفيفها؛ بسبب حربها على أوكرانيا، فقد تم رفض طلب موسكو، وحينها أعلن مسؤول السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي "جوزيب بوريل" توقف المفاوضات بسبب "عوامل خارجية"[١٠٣]. **كما** حذرت ألمانيا وبريطانيا وفرنسا من أن التفاوض مع إيران بشأن إحياء الاتفاق النووي قد ينهار بسبب المطالب الروسية[١٠٤]. وحضت الولايات المتحدة إيران وروسيا على اتخاذ "قرارات" ضرورية للتوصل سريعًا إلى تفاهم بشأن الاتفاق، معتبرة أن الكرة باتت في ملعبهما لتجاوز المأزق[١٠٥].

وبسبب ذلك، سافر وزير الخارجية الإيراني "حسين أمير عبد اللهيان" إلى موسكو ١٥ مارس ٢٠٢٢، وقد صرح: "لن تكون هناك على الإطلاق صلة بين التطورات في أوكرانيا ومحادثات فيينا"[١٠٦]، ولكن لا شك أن ذلك التصريح غير واقعي. ذلك علمًا بأن موسكو أعلنت في هذه الأثناء تلقيها الضمانات المطلوبة من واشنطن بأن العقوبات التي تستهدفها بسبب أوكرانيا لن تشمل تعاونها مع طهران؛ الأمر الذي فُسر بأنه حاولة لرفع عقبة أمام إعادة إطلاق الاتفاق النووي الإيراني[١٠٧].

أما بالنسبة إلى الولايات المتحدة، فإن التطورات في الشرق الأوسط والسياسة الأمريكية بشأنها في ظل إدارة "بايدن" تكشف أن هناك قواعد جديدة للعبة في التعامل مع إيران، أبرز ملامحها أن الخيار العسكري ليس هو الخيار المُفضَّل لدى الولايات المتحدة الأمريكية كبديل لفشل الاتفاق، وذلك لأن

---

(١٠٠) ألفرد عصفور، تداعيات حرب أوكرانيا على مستقبل الاتفاق النووي الإيراني، أخبار الآن، ١٦ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/zdgqo

(١٠١) بعد تفاقم صعوبات مفاوضات نووي إيران.. خبراء يتحدثون عن سيناريوهاتها المحتملة، الجزيرة، ١٥ فبراير ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/1xAmE

(١٠٢) رغم مناورات روسيا.. الغرب وإيران نحو إعادة إحياء الاتفاق النووي!، مرجع سابق.

(١٠٣) توقف المفاوضات.. وعصا روسيا والصين في عجلة "فيينا".. ودفاع خامنئي عن "دور إيران الإقليمي"، إيران إنترناشونال، ١٢ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/37Os0

(١٠٤) رغم مناورات روسيا.. الغرب وإيران نحو إعادة إحياء الاتفاق النووي!، مرجع سابق.

(١٠٥) بسبب المطالب الروسية.. دول أوروبية تحذر من انهيار الاتفاق النووي المتوقع مع طهران واتصال بين وزيري خارجية قطر وإيران، الجزيرة، ١٢ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/KtS2d

(١٠٦) رغم مناورات روسيا.. الغرب وإيران نحو إعادة إحياء الاتفاق النووي!، مرجع سابق.

(١٠٧) موسكو تتلقى ضمانات من واشنطن في شأن "النووي الإيراني"، إندبندنت عربية، ١٥ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/bFlhf

المواجهة مع إيران ستكون بمثابة تورط جديد لها في المنطقة، ولا تعني الجاهزية لهذا الخيار رغبتها فيه[١٠٨].

خاتمة:

تبقى لنا أن نتوقف أمام سيناريوهات المستقبل القريب المحتملة أو المتوقعة، وإشكالات الدور الأوروبي في إدارة الأزمة النووية الإيرانية.

- **سيناريوهات المستقبل القريب**

وفق ما سبق تناوله، جاءت أبرز السيناريوهات حول مستقبل محادثات فيينا التي تحرص القوى الأوروبية على استكمالها بنجاح على هذا النحو:

- **سيناريو نجاح المحادثات**، ومما يدعم هذا الاتجاه أن إيران في حاجة شديدة إلى مثل هذا الاتفاق، خاصة لجهة احتواء أزمتها الاقتصادية المتفاقمة والتي انعكست بشكل قوي على مجمل المستويات الأخرى، لاسيما المستوى الاجتماعي[١٠٩]. في مقابل ذلك، فإن هذه الصفقة تعني بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية إطالة الأمد الزمني الذي تحتاجه إيران للوصول إلى مرحلة امتلاك القدرة على إنتاج القنبلة النووية[١١٠]. وبالتأكيد سيكون لذلك النجاح نتائج إيجابية سياسيًّا واقتصاديًّا بالنسبة لأوروبا.

- أما السيناريو الآخر فيتمثل في **فشل المفاوضات**، حيث ربما تؤدي الخلافات المتراكمة بين القوى المعنية فضلًا عن غياب الثقة، إلى الفشل على نحو سوف يدفع كل طرف إلى التفكير في خيارات أخرى. فمن ناحية إيران، قد لا تنحصر هذه الخيارات في البرنامج النووي، وإنما ستمتد، في الغالب، إلى الملفات الأخرى، على غرار إجراء مزيد من التطوير في برنامجها الصاروخي، فضلًا عن الإمعان في التدخل في الأزمات الإقليمية[١١١].

ومن تداعيات ذلك بالنسبة لأوروبا، أن تأخير التوقيع والمصادقة على الاتفاق النووي يعني تأخير دخول النفط الإيراني إلى الأسواق بطاقة مليوني برميل يوميا فيزيد الضغط في أوروبا على إمدادات النفط الحالية بعد وقف الإمدادات الروسية وارتفاع أسعار خاماته فتتفاقم أزمة أوروبا[١١٢]، ولا شك أن ذلك سوف يؤثر على مكانة أوروبا على الصعيد العالمي.

- **إشكالات الدور الأوروبي في إدارة الأزمة النووية الإيرانية:**

وبناءً على ما سبق أيضا، يمكن بلورة أهم الإشكالات التي تعرقل الدور الأوروبي في إنجاز المحادثات النووية فيما يلي:

- **<u>إشكالات تتعلق بالاتحاد الأوروبي ذاته:</u>**

*** الدافع الاقتصادي لتأسيس الاتحاد الأوروبي يمنع الاتحاد من أن يصبح قوَّةً مستقِلَّةً على المسرح الدولي، ليس لنقص الإمكانات، بل لغياب الإرادة السياسية**؛ إذ لا تُجمِع دولُ الاتحاد الأوروبي على رؤية جيوسياسية واحدة. على سبيل المثال يقوم المشروع الفرنسي على دعم السيادة الأوروبية، بينما بعض الأطراف الفاعلة الأوروبية تعتبر الكيان الأوروبي جزءًا من النظام الاقتصادي الدولي القائم على القواعد الأمريكية[١١٣].

*** يرتبط بما سبق الافتقار إلى سياسة خارجية قوية جامعة للدول الأوروبية**؛ فباستثناء القوى البارزة فيها، فإن بقية الدول لا تولي الأمر أهمية لأنها مقتنعة بوجود مستويين من

(١٠٨) د. محمد عباس ناجي، أحمد عليبة، مسارات رئيسية ثلاثة لمفاوضات فيينا النووية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٣٠ نوفمبر ٢٠٢١، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/HmB8E

(١٠٩) المرجع السابق.

(١١٠) المرجع السابق.

(١١١)فيينا.. ماذا دار في الأيام الخمسة وما الذي ينتظر إيران؟، سكاي نيوز عربية، مرجع سابق.

(١١٢) ألفرد عصفور، تداعيات حرب أوكرانيا على مستقبل الاتفاق النووي الإيراني، مرجع سابق.

(١١٣) مستقبل «الناتو» ومشروع «الاستقلال الإستراتيجي» الأوروبي، مرجع سابق.

الحماية يتمثلان في الحماية الاقتصادية الأوروبية والحماية العسكرية الأمريكية[١١٤].

*** الصعوبات التي تكتنف عملية اتخاذ القرار نتيجة حالة السيولة التي تشوب الساحة السياسية الأوروبية** بسبب التحولات الناتجة عن ظاهرة الهجرة والتهديدات الإرهابية التي تعتبر أحد المصادر الرئيسية لظهور الأحزاب القومية الشعبوية التي تهدف إلى إعادة تشكيل وصياغة المشهد السياسي العام في أرجاء القارة الأوروبية كافة، وربما قد تؤدي إلى تقويض ركائز الديمقراطية الليبرالية في أوروبا[١١٥].

– <u>إشكالات تتعلق بالإدارة الأوروبية لأزمة الاتفاق النووي:</u>

*** إن الدور الأوروبي يعجز عن الانتقال من الوسيط عن بعد إلى الوسيط الفاعل والمباشر والقوي، الذي يستطيع أن يحصل على مساحة حركة حقيقية في التفاوض**، وليس فقط المشاركة على الهامش، فالجانب الأوروبي له تصوراته، ولديه خبرات الممتدة في التعامل مع الجانب الإيراني؛ وهو ما يتيح له مساحات من الانتقال والتفاعل الجاذب والمباشر؛ وهو ما يدركه الجانبان الأمريكي والإيراني، ومع ذلك لا يسعيان إلى ترك الترويكا لفرض خياراتها[١١٦].

*** منحت أوروبا إيران فرصةً بإعادة إحياء الاتفاق النووي دون حسم حقيقي لقضايا الخلاف**، وتركتها لمفاوضاتٍ متابعة، وهو الخطأ نفسه الذي حدث أثناء المفاوضات النووية في عام ٢٠١٥، وذلك مثل المشروف الإقليمي وملف الصواريخ البالستية[١١٧].

- إشكالات تتصل بالتوازن بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة:

*** الضعف النسبي الأوروبي مقابل الولايات المتحدة**، خاصة في مجال الدفاع، ففي عام ١٩٩٧ أنفقت بريطانيا ٢,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على الدفاع، بينما مؤخرًا أضحى لا يصل هذا الإنفاق إلا إلى ٢ في المائة وبريطانيا واحدة من القوتين العسكريتين الرئيسيتين في أوروبا تليها فرنسا[١١٨]. وذلك يؤثر في أي سعي لأوروبا لتأسيس نفوذ ومساحة خاصّة بها لدى إيران وفي الشرق الأوسط ككُل، بعيدًا عن المظلة الأمريكية.

*** الانقسام في التصورات بين الاتّحاد الأوروبي والولايات المتّحدة، والذي هو نتيجة وجهات نظر مختلفة للسياسات الإيرانية السابقة للانسحاب الأمريكي من خطّة العمل الشاملة المشتركة.** وفيما مال الاتّحاد الأوروبي إلى التغاضي في كثير من الأحيان إزاء سياسات إيران، عمدت الولايات المتّحدة تحت إدارة "ترامب" إلى تشويه صورتها، كما كان الحال في خلال إدارة جورج "بوش الابن"[١١٩].

هذه أزمات هيكلية، بل على مستوى الرؤية والتفاعلات أيضًا، يعانيها الاتحاد الأوروبي وقواه المؤثرة، لا تؤثر فقط على أدائه في الشأن النووي الإيراني، وإنما مجمل الملفات التي يضطلع فيها بدور.

*****

(١١٤) القوى الأوروبية والملف الإيراني.. عجز في مواجهة أمريكا، مرجع سابق.

(١١٥) رمزي عز الدين رمزي، سبعة تحديات تواجه الدور الأوروبي، الشرق الأوسط، ٧ يناير ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/f853v

(١١٦) د. طارق فهمي، أوروبا بين التردد الأمريكي والمراوغة الإيرانية، مرجع سابق.

(١١٧) محمد بن صقر السلمي، أوروبا ورئيسي المؤتمنُ على إرث الثورة، مرجع سابق.

(١١٨) القوى الأوروبية والملف الإيراني.. عجز في مواجهة أمريكا، مرجع سابق.

(١١٩) علي فتح الله، أوروبا ومستقبل سياستها إزاء إيران: التعامل مع أزمة ثنائية، مرجع سابق.

السياسات الأوروبية تجاه القضايا العربية:

دراسة في الموقف من القضية الفلسطينية وتدفقات الهجرة

أحمد محمد(*)

مقدمة:

تشير العديد من الكتابات إلى أن بوادر الحوار العربي-الأوروبي (الحديث) ظهرت إبان حرب أكتوبر ١٩٧٣؛ وما رافقها وتبعها من إجراءات عربية للتضامن مع دول المواجهة مع إسرائيل، دفعت الطرفين إلى إجراء جولات حوار على المستويات الرسمية وغير الرسمية(١).

ولعل القمة العربية الأوروبية الأولى التي عقدت بشرم الشيخ يومي ٢٤ و٢٥ فبراير ٢٠١٩؛ من الفعاليات المهمة في مسيرة الحوار العربي الأوروبي، وقد عقدت برئاسة كل من الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، والرئيس السابق للمجلس الأوروبي دونالد توسك، وبمشاركة قادة من ٥٠ دولة عربية وأوروبية(٢).

ويمكن عبر مطالعة بعض أحداث القمة العربية الأوروبية الأولى؛ استشفاف أبرز القضايا العربية التي قد تشكل موضوعًا حيويًا بالنسبة للسياسات الأوروبية، ويأتي في مقدمتها: القضية الفلسطينية، ومكافحة الإرهاب، والهجرة، واللاجئين، وتغير المناخ، بالإضافة إلى الأزمات المستعصية بالمنطقة في كل من سوريا واليمن وليبيا(٣).

في هذا الصدد؛ تستهدف هذه الورقة التعرف على الملامح العامة للمواقف الأوروبية تجاه بعض القضايا العربية؛ على نحو يسهم في بناء تصور حول تطورات الدور العالمي لأوروبا ومكانتها بين القوى السائدة والصاعدة في النظام العالمي.

أي إن الدراسة تسعى للتعرف على ملامح وأبعاد دور أوروبا العالمي من خلال قراءة في مواقفها تجاه القضايا العربية الرئيسية؛ والتي تشكل محور اهتمام للسياسات الأوروبية؛ على النحو الذي أظهرته مطالعة جدول أعمال القمة العربية الأوروبية الأولى التي عقدت في فبراير ٢٠١٩، وذلك بغرض الإجابة عن تساؤلات منها:

كيف تعكس المواقف الأوروبية تجاه القضايا العربية دور القارة العجوز أو فاعليها الرئيسيين في منطقة حيوية ضمن النظام العالمي؟

هل من نهج مستقل أو متفرد يسلكه الاتحاد الأوروبي أو قواه الرئيسية تجاه هذه القضايا؟ أم هو دور تابع للحليف الاستراتيجي- الولايات المتحدة الأمريكية؟

هل تتحرك أوروبا تجاه العالم العربي بشكل موحد ومنسق أم بشكل منفرد على المستويات الوطنية؟ أو: هل نحن بصدد أوروبا موحدة إزاء القضايا العربية، أم بصدد أشكال أوروبية عدة؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات يمكن اختيار بعض القضايا العربية التي تمثل أهمية بالنسبة لأوروبا وفاعليها الرئيسيين؛ لاستقراء ملامح المواقف التي سلكتها هذه القوى. وكما سبقت

---

* باحث في العلوم السياسية.

(١) فيصل الحموي، الحوار العربي الأوروبي (١٩٥٧- ٢٠١٠)، لبنان، دار النفائس، الطبعة الأولى، ١٤٣٢ هـ-٢٠١١م.

(٢) القمة العربية الأوروبية، الهيئة العامة للاستعلامات، مصر، ٢٠١٩/٢/٢٣، الاطلاع: ٢٠٢٢/٣/١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/gKmLU

(٣) المصدر السابق.

الإشارة لفت البيان الختامي الصادر عن القمة العربية الأوروبية الأولى التي عقدت بمصر عام ٢٠١٩؛ إلى مجموعة من القضايا التي تهم الفاعل الأوروبي، ويمكن اختيار بعض القضايا الكاشفة للموقف الأوروبي وملامحه وتخص الدراسة بالذكر هنا القضية الفلسطينية، وكذلك قضية الهجرة واللجوء من العالم العربي؛ جراء التطورات التي تشهدها المنطقة منذ ٢٠١١.

ولأغراض التحديد والإيجاز؛ فإن الدراسة حين تتحدث عن أوروبا فإنها تعني بشكل رئيسي الاتحاد الأوروبي وأعضاءه الرئيسيين؛ وإن لم يمنع ذلك من الإشارة لبعض الدول الأوروبية الأخرى التي تربطها بالاتحاد الأوروبي علاقات خاصة. ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

أولًا- الموقف من القضية الفلسطينية: القلق المستمر و افتقاد الآليات

كيف يمكن استقراء تطورات الموقف الأوروبي من القضية الفلسطينية؟ وكيف تعكس هذه التطورات طبيعة الدور العالمي لأوروبا؟ كيف يتأثر هذا الموقف بالعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية؟ وما مدى التناغم الأوروبي بشأن الموقف من القضية الفلسطينية؟

رصدت دراسة بعنوان "الاندماج السياسي الأوروبي: الهوية والسياسة الخارجية" بعض المبادئ الرئيسية الحاكمة للسياسات الأوروبية تجاه القضايا العربية؛ ومنها[٤]:

- ضرورة النظر إلى صراعات المنطقة وقضاياها المحورية ضمن سياق واحد؛ باعتبارها جزءًا "من معادلة استراتيجية شاملة" على أساس تشابك قضايا المنطقة العربية.
- محورية القضية الفلسطينية بين مختلف القضايا العربية؛ باعتبار تسويتها مفتاحًا لتسوية صراعات أخرى بل والوصول لترتيبات لضمان استقرار منطقة الشرق الأوسط بشكل عام؛ فتسوية القضية الفلسطينية مثلت بالنسبة للاتحاد الأوروبي أحد مفاتيح ضمان أمن الخليج.
- تعدد أبعاد القضية الفلسطينية، ومن ثم عدم اقتصار المشكلة على بعد واحد، وكذلك الحل.

وقد بنت أوروبا -وتحديدًا أوروبا الغربية- موقفًا واضحًا لها من الصراع العربي الإسرائيلي في أعقاب حرب ١٩٦٧ والتي انتهت باحتلال إسرائيل لأراضٍ عربية جديدة تتمثل في الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة وشبه جزيرة سيناء ومرتفعات الجولان؛ فانتقدت أوروبا الغربية الاحتلال الإسرائيلي؛ وأيدت الحق الفلسطيني في تقرير المصير.

كما قام الاتحاد الأوروبي بدور مهم في المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين حتى الوصول لاتفاقات أوسلو، وأصبح أحد المانحين الرئيسيين للسلطة الفلسطينية المنشأة بموجب هذه الاتفاقات، كما حاز الاتحاد عضوية اللجنة الرباعية الدولية المعنية بإرساء السلام في المنطقة[٥].

ويمكن رسم صورة عامة للموقف الأوروبي الجماعي من القضية الفلسطينية، تتمثل أهم ملامحها في:

- التأكيد على حل الدولتين، وقيام دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية.
- الميْل نحو التوسط وعدم الحسم، بدعاوى الحيادية والموضوعية بين أطراف الصراع.
- مطالبة أطراف النزاع بعدم التصعيد ونبذ العنف؛ مع تجاهل الأسباب الجذرية للنزاع.
- عدم المبادرة أو الفعل؛ بسبب التأثر بالمواقف الأمريكية.

(٤) علياء وجدي، الاندماج السياسي الأوروبي: الهوية والسياسة الخارجية، في: نادية محمود مصطفى، العلاقات الدولية في عالم متغير: منظورات ومداخل مقارنة، الجزء الثاني، القاهرة، مركز الحضارة للدراسات السياسية، ٢٠١٦، ص ص٩٨١، ٩٨٢.

(٥) مهند ياسين، الاتحاد الأوروبي وقضية الضم، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية- مسارات، ٢٠٢٠/٥/٢٨، الاطلاع: ٢٠٢٢/٣/٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/bFOpV

- الميْل نحو توظيف الأدوات الاقتصادية؛ عبر ما يسمى تهيئة الأوضاع اللازمة لتشجيع مسار التسوية؛ لكن ذلك يجري في مسار واحد عبر التدخل الإيجابي بالمساعدات لتشجيع الفلسطينيين على التسوية، ولمعاقبة غزة التي تحكمها حماس؛ لكن لا يجري توظيف هذه الأدوات على الجانب الإسرائيلي[٦].

لكن كما يتبين من مراجعة السياسات الأوروبية المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي؛ وكما يشير العديد من الدارسين والباحثين؛ فإن هذه السياسات قد افتقدت لأدوات وآليات التطبيق، ولم تتعدَ مستوى التصريحات إلى التفعيل على أرض الواقع؛ مع استثناءات محدودة للغاية؛ على نحو يعكس تأثير العديد من العوامل وأبرزها رغبة القوى الأوروبية في عدم الوقوع في خلافات عميقة مع الولايات المتحدة الأمريكية؛ طالما أن مصالحها في الشرق الأوسط لا تتضرر جراء الصراع وتطوراته، فضلًا عن افتقاد الدول العربية لأدوات الضغط على أوروبا لدفعها لتبني مواقف سياسية أكثر دعمًا للقضية الفلسطينية[٧].

ويمكن توضيح ذلك من خلال مؤشرات عديدة منها:

أ- الإدانة الأوروبية لقانون الدولة القومية اليهودية:

أقر الكنيست الإسرائيلي فى ١٩ يوليو ٢٠١٨ قانونًا أساسيًا "الدولة القومية للشعب اليهودى"، بموافقة ٦٢ ضد ٥٥ من مجموع ١٢٠ عضوًا، وهو قانون أساسي لأنه يعلو القوانين العادية، وهو يقضي على فكرة حل الدولتين التي تقوم عليها رؤية الاتحاد الأوروبي لحل الصراع، كما أنه يزيد من وتيرة الاستيطان ويرسخ فكرة "القدس الموحدة عاصمة للدولة العبرية"؛ فالقانون بشكل موجز يجعل دولة إسرائيل وطنًا قوميًا للشعب اليهودى، ويجعل اللغة العبرية هي حصرًا اللغة الرسمية للدولة، ويلغي الصفة الرسمية عن اللغة العربية، كما أنه يبيح الاستيطان اليهودي[٨].

لكن الاتحاد الأوروبي أدان مشروع قانون الدولة القومية؛ معلنًا دعمه لحل الدولتين؛ دون اتخاذ أي خطوات تصعيدية ضد إسرائيل أو أي إجراءات إضافية للحفاظ على فكرة حل الدولتين؛ فقد قالت الممثل الأعلى السابق لسياسة الأمن والشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي بعد الخطوة الإسرائيلية: "نحن قلقون وقد أعربنا عن قلقنا لسلطات إسرائيل.. نحترم سيادة إسرائيل، ولكن ينبغي احترام المبادئ الأساسية وبينها حق الأقليات".

واعتبرت أن "حل الدولتين هو الحل الذي يدافع عنه الاتحاد الأوروبي وينبغي القيام بكل ما هو ممكن لتجنب وضع العراقيل ومنع هذا الحل من أن يصبح حقيقة" وأن القانون الإسرائيلي "يهدد بالتأكيد بتعقيد الأمور"[٩].

أي أن الموقف الأوروبي لم يتخطَ مستوى التعبير عن القلق والتخوفات؛ كما أنه صدر وكأنه يحاول تبسيط القضية وإخراجها عن محتواها؛ فبدلًا من توصيف القضية على أنها قضية احتلال؛ يتضح من التصريحات وكأنها مجرد نظام شرعي لا يحترم حقوق الأقليات، وفي ذلك تجاوز وتخطٍ لحقائق التاريخ والواقع.

ورغم هذا التجاوز والتبسيط المخِّل؛ فإن الاتحاد الأوروبي لم يترجم هذا الموقف إلى سياسة عملية لها أدواتها وآلياتها الرامية إلى التطبيق على أرض الواقع.

(٦) علياء وجدي، مرجع سابق، ص ص ٩٨٥-٩٩٦.

(٧) أيمن طلال يوسف، الرؤية الأوروبية لعملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية: الرؤى والمواقف والمستجدات، مركز الأبحاث- منظمة التحرير الفلسطينية، د.ت، الاطلاع: ٢٠٢٢/٣/٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/AsVC5

(٨) نورا فخري أنور، قانون الدولة القومية لليهود فى إسرائيل: الأبعاد السياسية، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٨/١٢/٣١، الاطلاع: ٢٠٢٢/٣/٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/Q6S7b

(٩) قانون "الدولة القومية اليهودية": الاتحاد الأوروبي يبدي "قلقه" والجامعة العربية تصفه "بالعنصري"، فرانس ٢٤، ٢٠١٨/٧/١٩، الاطلاع: ٢٠٢٢/٣/٢٧، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/yOHMy

ب- رفض الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على مرتفعات الجولان:

قام الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب في مارس ٢٠١٩، بتوقيع إعلان تعترف الولايات المتحدة بموجبه بسيادة إسرائيل الكاملة على مرتفعات الجولان، والتي استولت عليها عام ١٩٦٧ وضمتها إليها في ١٩٨١، في خطوة لا يعترف بها المجتمع الدولي[١٠].

وقد دفع اعتراف الإدارة الأميركية بالسيادة الإسرائيلية على مرتفعات الجولان الاتحاد الأوروبي إلى إعادة تأكيد التزامه بقراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و٣٨٨، اللذين يطالبان إسرائيل بالانسحاب من الأراضي التي احتلها عام ١٩٦٧. وكما جاء بتصريحات مسئولين في الاتحاد الأوروبي: "موقف الاتحاد الأوروبي لم يتغير... الاتحاد الأوروبي لا يعترف، كما يتماشى مع القانون الدولي، بسيادة إسرائيل على الأراضي التي تحتلها منذ يونيو ١٩٦٧، بما فيها هضبة الجولان ولا يعتبرها جزءا من السيادة الإسرائيلية".

وقد تبنت فرنسا نفس الموقف من خلال التأكيد على أنها لا تعترف بضم إسرائيل لهضبة الجولان وأن الاعتراف به يتعارض مع القانون الدولي؛ وبخاصة الالتزام بألا تعترف الدول بوضع غير مشروع مؤكدة أن الجولان أرض تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، وفرنسا لا تعترف بضم إسرائيل لها عام ١٩٨١[١١].

لكن رغم ذلك، فإن هذه الإدانات وهذا الشجب لم يكن مقرونًا بأدوات ضغط أو آليات تدافع في أرض الواقع عن حل الدولتين أو تضعف الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية.

ج- القدس عاصمة لإسرائيل: بين الإجماع الرسمي والانقسامات الوطنية

في ديسمبر ٢٠١٧ أعلن الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب اعترافه بالقدس عاصمة لإسرائيل، ونقل سفارة بلاده إلى المدينة المقدسة، وبالفعل تمت عملية الانتقال في مايو ٢٠١٨، وذلك بالمخالفة للأعراف التي سار عليها سابقوه من الرؤساء الأمريكيين الذين تجاهلوا هذه الخطوة؛ رغم صدور قانون سابق من الكونجرس بنقل السفارة إلى القدس سنة ١٩٩٥[١٢]. وقد سلكت ثلاث دول أخرى مسلك الولايات المتحدة الأمريكية، وهي: كوسوفو وهندوراس وغواتيمالا[١٣].

فكيف تصرفت أوروبا وقواها الرئيسية تجاه هذه الخطوة؟

ينص الموقف العام للاتحاد الأوروبي على أن القدس الشرقية أرض فلسطينية تحتلها إسرائيل[١٤]. لكن بعد الخطوة الأمريكية، حث رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق بنيامين نتنياهو حلفاءه في أوروبا على الانضمام للولايات المتحدة في اعترافها بالقدس عاصمة لإسرائيل.

بالنظر إلى رد فعل المؤسسات الجماعية الأوروبية؛ فإن اجتماعًا مغلقًا عُقِد بين نتنياهو ووزراء خارجية الاتحاد الأوروبي يوم ١١ ديسمبر ٢٠١٧، ووفق المعلن عن الاجتماع؛ فإن طلب نتنياهو قوبل برفض قاطع؛ حيث اعتبر وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي الخطوة الأمريكية ضربة لعملية السلام وأن الاعتراف

---

(١٠) ترامب يوقع إعلانا يعترف بسيادة إسرائيل على مرتفعات الجولان، فرانس ٢٤، ٢٠١٩/٣/٢٥، الاطلاع: ٢٠٢٢/٣/٢٧، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/JyotO

(١١) الاتحاد الأوروبي يرفض سيادة إسرائيل على هضبة الجولان، دويتش فيلله، ٢٠١٩/٣/٢٢، الاطلاع: ٢٠٢٢/٣/٢٧، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/pyknd

(١٢) كل ما تريد أن تعرفه عن نقل السفارة الأميركية إلى القدس، يورونيوز، ٢٠١٨/٥/١٤، الاطلاع: ٢٠٢٢/٣/٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/5UrmN

(١٣) هندوراس رابع دولة تنقل سفارتها في إسرائيل إلى القدس وسط تنديد فلسطيني، فرانس ٢٤، ٢٠٢١/٦/٢٥، الاطلاع: ٢٠٢٢/٣/٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/Iw7NB

(١٤) سامي فرادي، رومانيا تعد واشنطن بنقل سفارتها من تل أبيب إلى القدس، يورونيوز، ٢٠١٩/٣/٢٥، الاطلاع: ٢٠٢٢/٣/٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/s8HXh

بالقدس عاصمة لإسرائيل من جانب واحد يهدد بإثارة العنف ويزيد من تقويض فرص السلام.

وقد عبرت مارجو ولستورم وزيرة خارجية السويد آنذاك عن الموقف الأوروبي بقولها "ما من أوروبي واحد في الاجتماع المغلق أبدى تأييده لقرار ترامب وما من دولة يرجح أن تحذو حذو الولايات المتحدة في إعلان اعتزامها نقل سفارتها. لا أعتقد أن أيا من دول الاتحاد الأوروبي ستفعل ذلك"[١٥].

وأكدت فيديريكا موغيريني ممثلة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي السابقة، أن جميع حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي متحدة حول قضية القدس، وأكدت مجدّدا التزامها بدولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية. وقالت موغيريني إنه لا ينبغي نقل السفارات إلى القدس في حين أن الوضع النهائي للمدينة متنازَع عليه. وأشارت أيضا إلى أن ضم إسرائيل للقدس الشرقية يعتبر انتهاكا للقانون الدولي بموجب قرار صادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في عام ١٩٨٠. وأعلنت موغيريني في ١١ ديسمبر أن الدول الأوروبية لن تنقل سفارتها إلى القدس.

لكن كيف بدا الأمر على المستويات الوطنية؟

رغم ما يشبه الإجماع الذي حكي عنه على المستوى الأوروبي الجماعي؛ فإن الموقف على المستوى الوطني داخل دول الاتحاد الأوروبي لم يبدُ بنفس هذا التناغم؛ فمن جهة اعتبر الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون قرار الولايات المتحدة الأمريكية "مؤسفًا وفرنسا لا تؤيده"؛ داعيًا جميع الأطراف إلى الهدوء وضرورة تجنب العنف. واعتبر وزير الخارجية الفرنسي، جان إيف لودريان، القرار «مخالفًا للقانون الدولي»، محذّرا من خطر اندلاع انتفاضة في الأراضي الفلسطينية.

اتفقت ألمانيا مع الموقف الفرنسي؛ فقد أكدت المستشارة الألمانية السابقة أنغيلا ميركل أن ألمانيا لا تؤيد قرار الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل وأن وضع القدس لا يمكن التفاوض بشأنه إلا في إطار حل الدولتين.

أما المملكة المتحدة والتي كانت لا تزال عضوًا في الاتحاد الأوروبي، وقت اشتعال قضية الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، فقد أكّد وزير خارجيتها آنذاك، ورئيس الوزراء الحالي، بوريس جونسون، اعتراض بلاده على قرار الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب باعتبار القدس عاصمة لإسرائيل.

كان هذا هو الموقف السائد بين قوى أوروبا الغربية الرئيسية؛ فمن جهة أبدت هذه الدول تمسكًا بالقانون الدولي وبحل الدولتين وبرفض الإجراءات الأحادية؛ لكن على المستوى الرسمي فقط؛ دون تبني إجراءات رادعة للتنفيذ.

فكيف كان الوضع بالنسبة لدول أوروبا الشرقية؟

قالت وزارة خارجية جمهورية التشيك؛ بعد الإعلان الأمريكي؛ إنها ستبدأ في دراسة نقل السفارة التشيكية من تل أبيب إلى القدس؛ لكنها علقت على ذلك في وقت لاحق بأنها تقبل السيادة الإسرائيلية على القدس الغربية فقط، وأنها تدعم حل الدولتين.

وفي نوفمبر ٢٠١٨ قام الرئيس التشيكي ميلوش زامان بافتتاح بيت الثقافة التشيكي في القدس؛ مع الإشارة إلى أن بيت الثقافة لا يعتبر تمثيلا دبلوماسيا للتشيك[١٦].

أما المجر فقد وقفت حجر عثرة أمام قرار أوروبي يدين الخطوة الأمريكية. ورغم ذلك أعلنت بودابست أن موقفها منذ فترة طويلة هو السعي للتوصل لحل الدولتين في الشرق الأوسط وأن ذلك لم يتغير[١٧]. لكن؛ قامت الحكومة المجرية التي يقودها

(١٥) روبن إيموت وجون دافيسون، الاتحاد الأوروبي يبلغ نتنياهو رفضه خطوة ترامب بشأن القدس، رويترز، ٢٠١٧/١٢/١١، الاطلاع: ٢٠٢٢/٣/٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/qD9Z4

(١٦) دولة جديدة تعلن عن رغبتها في نقل سفارتها إلى القدس، روسيا اليوم، ٢٠٢١/٢/١٩، الاطلاع: ٢٠٢٢/٣/٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/poGdr

(١٧) روبن إيموت وجون دافيسون، الاتحاد الأوروبي يبلغ نتنياهو رفضه خطوة ترامب بشأن القدس، مرجع سابق.

فيكتور أوربان في شهر مارس ٢٠١٩ بفتح مكتب تجاري في القدس، والذي يعتبر امتدادا للسفارة المجرية في تل أبيب، لتكون بذلك ثالث دولة لها تمثيل دبلوماسي في القدس، على الرغم من أن وزير خارجيتها أعلن أن بلاده لم تعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل[١٨].

وفي رومانيا؛ أعلنت رئيسة الحكومة فيوريكا دانتسيلا مرات عديدة عن رغبتها بنقل السفارة الرومانية إلى القدس، إلا أن رئيس الدولة كلاوس يوهانيس الذي يمتلك الصلاحيات أعرب عن معارضته للخطوة. وأعلنت سلوفاكيا خلال مارس ٢٠٢٠؛ عن فتح مكتب تجاري بوضع دبلوماسي في القدس[١٩].

وأخذًا بالاعتبار العلاقات الخاصة التي تربط أوكرانيا بالاتحاد الأوروبي، فقد يكون من الأهمية بمكان الإشارة لموقف البلد -الذي يتعرض لغزو روسي- من مسألة الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل؛ فقد قال السفير الأوكراني لدى إسرائيل "يفغن كورنيشوك" خلال ديسمبر ٢٠٢١؛ "إن أوكرانيا تعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل.. ليس هناك من وزير أجنبي أو سفير يمكنه تسمية القدس أي شيء إلّا عاصمة إسرائيل"؛ متوقعًا قيام كييف بافتتاح فرع جديد لسفارتها في المدينة بعد الحصول على موافقة الحكومة الأوكرانية؛ على أن يخصص الفرع الجديد للعمل على توثيق العلاقات بين أوكرانيا وإسرائيل في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية[٢٠].

أما في صربيا -المرشحة للانضمام للاتحاد الأوروبي- فقد أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق بنيامين نتنياهو عزم صربيا نقل سفارتها من تل أبيب إلى القدس، لتصبح بذلك أول دولة أوروبية تحذو حذو الولايات المتحدة[٢١]؛ لكن هذه الخطوة لم تتحقق حتى الآن.

وتثبت هذه المواقف الفردية المخالفة للموقف الجماعي الأوروبي عدم فاعلية كاملة من جانب المؤسسات الأوروبية بالنظر إلى الموقف من القضية الفلسطينية، وذلك لطبيعة وآليات عمل هذه المؤسسات التي تعتمد على الإجماع كآلية للتصويت اللازم لاعتماد القرارات.

لكن أيضًا هناك تأثير الرؤى الأيديولوجية والسياسية للتيارات الحاكمة؛ فقد عرفت علاقات الاتحاد مع بوخارست توترا بشأن حكم القانون في رومانيا، وتبني مسؤولين رومانيين من الحزب الديمقراطي الاشتراكي الحاكم، خطابا معاديًا للاتحاد الأوروبي[٢٢].

كما أن هذه المواقف وفاعليتها في الواقع تبقى خاضعة للتوازنات السياسية الداخلية والصراعات المتعلقة بها؛ ففي الوقت الذي وعدت فيه رئيسة الوزراء الرومانية "فيوريكا دانتسيلا" واشنطن بنقل سفارة بلادها إلى القدس، عارض الرئيس كلاوس يوهانيس -الذي هو في صراع مفتوح مع الأغلبية اليسارية- أن تتبع الحكومة خطى الولايات المتحدة قائلًا: "إن رئيسة الوزراء برهنت مرة أخرى بكلامها بشأن نقل السفارة إلى القدس، عن جهلها الكامل بالسياسة الخارجية وبالقرارات المهمة للدولة الرومانية"، وذلك على أساس أن تنفيذ ما وعدت به رئيسة الوزراء يتطلب موافقة الرئيس الذي يملك السلطة الحقيقية في هذا المجال.

كما اعتبر الرئيس الروماني أن نقل سفارة بلاده إلى القدس يعد انتهاكا للقانون الدولي، وأنه ينبغي على بلاده أن تحافظ على موقف متوازن، وأن تبقى على مسافة واحدة من كل الأطراف بشأن الشرق الأوسط[٢٣].

---

(١٨) دولة جديدة تعلن عن رغبتها في نقل سفارتها إلى القدس، مرجع سابق.
(١٩) المرجع السابق.
(٢٠) سفير أوكرانيا لدى تل أبيب يرجح فتح فرع لسفارة بلاده في القدس، يورونيوز، ٢٠٢١/١٢/١٧، الاطلاع: ٢٠٢٢/٣/٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/eQ9Bn
(٢١) دولة جديدة تعلن عن رغبتها في نقل سفارتها إلى القدس، مرجع سابق.
(٢٢) سامي فرادي، رومانيا تعد واشنطن بنقل سفارتها من تل أبيب إلى القدس، مرجع سابق.
(٢٣) المرجع السابق.

د- الدور الأوروبي في عملية تسوية الصراع:

وقد عاد الحديث عن دور أوروبي تجاه عملية السلام خلال القمة العربية الأوروبية الأولى التي انعقدت بشرم الشيخ في مصر في فبراير ٢٠١٩، وأكد البيان الختامي للقمة على عملية السلام القائمة على حل الدولتين، ووضع القدس وفق قرارات الشرعية الدولية، وعدم شرعية المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة.

لكن الموقف الأوروبي من مسار التسوية مفتقد لروح المبادرة، وهو ما بدا مثلًا من موقف وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان؛ الذي قال عن صفقة القرن الأمريكية قبل إعلانها رسميًا: "ننتظر بالفعل منذ عدة أشهر المبادرة الأمريكية وإن لم تكن هناك خطة وشيكه سيتعين على الاتحاد الأوروبي الأخذ بزمام المبادرة"[٢٤].

وبالفعل أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية في يناير ٢٠٢٠ الخطوط العريضة للصفقة، والتي تضمنت إقامة دولة فلسطينية منزوعة السيادة والسلاح في صورة "أرخبيل" تربطه جسور وأنفاق بلا مطار ولا ميناء بحري، مع جعل مدينة القدس المحتلة عاصمة موحدة مزعومة لإسرائيل.

ورغم ذلك ورغم الاعتراضات الفلسطينية والعربية والإسلامية عليها وعدم فاعليتها على أرض الواقع؛ لم تصدر مبادرة أوروبية بديلة حتى الآن. ولم يتعدّ الموقف الجماعي الأوروبي مستوى الرفض الدبلوماسي للصفقة. وفي وقت سابق، فقد أعرب الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، جوزيف بوريل، في موقف متكرر دون تفعيل على أرض الواقع؛ عن التزام الاتحاد بحل الدولتين عن طريق المفاوضات، وعلى أساس حدود عام ١٩٦٧.

لكنه في نفس الوقت ربط الموقف الأوروبي بالموقف الأمريكي من خلال التأكيد على أن الاتحاد الأوروبي ملتزم التزاما تاما بالشراكة عبر الأطلسي، للمساعدة في إيجاد حل سلمي للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني؛ معتبرًا أن صفقة القرن تبتعد عن المعايير الدولية المتفق عليها.

ورغم كون إسرائيل المعتدي والولايات المتحدة مسانداً لها في العدوان، وبدلًا من اتخاذ موقف من هذا العدوان؛ ساوى الاتحاد الأوروبي من خلال الممثل الأعلى للسياسة الخارجية بين المعتدي والمعتدى عليه من خلال دعوة الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي إلى "إعادة التواصل والامتناع عن أي أعمال أحادية تتعارض مع القانون الدولي، والتي يمكن أن تؤدي إلى تفاقم التوتر"![٢٥]

ورغم ذلك؛ تحاول بعض القوى الأوروبية الأخذ بزمام المبادرة في تحريك مسار التسوية؛ خاصة فرنسا التي أعلنت أكثر من مرة عن خطوط عامة لمبادرات تسوية قائمة على حل الدولتين، لكن مصيرها كان الفشل بسبب افتقاد الأدوات والآليات فضلًا عن الرفض الإسرائيلي لدور أوروبي في مسار التسوية وافتقاد الدعم المؤسسي من قبل الاتحاد الأوروبي[٢٦].

هكذا؛ بدا الاتحاد الأوروبي على المستوى المؤسسي الجماعي وكأنه يسعى للحفاظ على ما يشبه الإجماع الهش بشأن القضية الفلسطينية؛ لكن مع افتقاد روح المبادرة والأدوات والآليات التي تسهم في تطبيق رؤية الاتحاد الأوروبي لحل الأزمة، كما بدت المواقف على المستويات الوطنية متناقضة مع الموقف الفعلي ببعض الدول. ويتطلب ذلك إلقاء نظرة سريعة على أسباب ضعف الموقف الأوروبي من القضية الفلسطينية.

---

(٢٤) روبن إيموت وجون دافيسون، الاتحاد الأوروبي يبلغ نتنياهو رفضه خطوة ترامب بشأن القدس، مرجع سابق.

(٢٥) أيسر العيس، فلسطين ترحب بموقف الاتحاد الأوروبي تجاه "صفقة القرن" المزعومة، وكالة الأناضول، ٢٠٢٠/٢/٤، الاطلاع: ٢٠٢٢/٣/٢٨، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/xlS97

(٢٦) غرايس ورمنبول، الاتحاد الأوروبي وعملية السلام الإسرائيلية-الفلسطينية في مرحلة ما بعد موغيريني، مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، ٢٠١٩/١٠/٣، الاطلاع: ٢٠٢٢/٣/٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/o5JRI

أسباب ضعف الموقف الأوروبي من القضية الفلسطينية:

إن الحديث عن ضعف في الموقف الأوروبي من القضية الفلسطينية، هو حديث من وجهة النظر العربية وليس بالضرورة من منظور السياسة الأوروبية؛ فهي تسعى في النهاية إلى ضمان المصالح الأوروبية في منطقة الشرق الأوسط بما تفرضه من مواءمات أو مداهنات مع الموقف الأمريكي أو الإسرائيلي؛ وإن كان ذلك لا يمنع من الحديث عن ضعف في البنى المؤسسية الجماعية الأوروبية.

يبدو الاتحاد الأوروبي في هذه الصورة المتعلقة بالموقف من القضية الفلسطينية وكأنه طائر بدون أجنحة، فالمواقف الأوروبية من القضية الفلسطينية تبدو وكأنها سياسة مبادئ تتشح بالتزامات القانون الدولي؛ لكن بلا أدوات تطبيق أو آليات تنفيذ؛ وذلك عبر إجماع هش للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي؛ يصعب الوصول إليه أحيانًا؛ بسبب الانقسام داخل دول الاتحاد الأوروبي، ما يشل قدرة مجلس الشؤون الخارجية، الذي يتخذ قرارات السياسة الخارجية بالإجماع.

لذلك؛ يكتفي الاتحاد الأوروبي والبلدان الأوروبية كثيرًا بمجرد التصريحات الدبلوماسية التي تدين الإجراءات الإسرائيلية، دون فرض أي عقوبات رادعة، وذلك على نحو يلقي بظلال سلبية على الدور العالمي لأوروبا في المنطقة العربية؛ خاصة من وجهة نظر دول المنطقة.

ولهذا الضعف أسباب عديدة، منها على سبيل المثال:

- طبيعة وآليات عمل المؤسسات الأوروبية؛ فاعتماد قرار ملزم على مستوى المجلس الأوروبي يتطلب الإجماع، ومن ثم تميل القرارات إلى التوفيق بين الرؤى المتعارضة؛ التي تعمقت مع توسيع عضوية الاتحاد الأوروبي.
- العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية؛ فيكون الموقف الأوروبي أكثر فاعلية وديناميكية عند عدم التعارض مع السياسات الأمريكية بخصوص القضية الفلسطينية[٢٧].

وتشير الدراسات إلى أن الاتحاد الأوروبي نفسه لا يمتلك الرغبة في القيام بدور منافس للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام وفي القضية الفلسطينية بشكل خاص، وذلك على أساس مبدأ التكلفة والعائد؛ خاصة في ظل حالة الضعف العربي العام؛ ما أدى إلى وجود حالة طمأنينة لدى صناع السياسة الأوروبيين بأن مصالحهم في الشرق الأوسط، وتحديدًا مع الدول العربية، لن تتضرر بسبب هذا الملف، بعكس ما كان عليه الوضع في مراحل سابقة، مثل سبعينيات القرن الفائت[٢٨].

ثانيًا- السياسات الأوروبية تجاه تدفقات الهجرة واللجوء العربية:

بمناسبة الانقسام الأوروبي إزاء القضايا العربية، قد يكون من الأهمية بمكان إلقاء نظرة سريعة على خريطة الانقسامات الأوروبية إزاء تدفقات الهجرة واللجوء من قلب العالم العربي؛ خاصة بسبب الأزمة السورية. وقد تكتسب هذه النظرة السريعة أهمية خاصة بالنظر إلى المواقف الأوروبية من تدفقات الهجرة واللجوء الأوكرانية الناجمة عن الغزو الروسي لأوكرانيا، بشكل يوضح بعض تناقضات السياسات الأوروبية تجاه القضايا العربية.

احتلت قضية الهجرة "غير الشرعية" أهمية محورية على المستويين الأكاديمي والسياسي داخل الدائرة الأوروبية؛ بسبب تفاقم أعداد المهاجرين "غير الشرعيين"، على نحو خلق تحديات للدول المستقبِلة لهم؛ سواء كانت تلك التحديات والفرص واقعية أو مفترضة، سياسية أو أمنية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية.. إلخ؛ على نحو انعكس في الاستجابات الأوروبية تجاه الظاهرة.

(٢٧) علياء وجدي، مرجع سابق، ص ص ٩٨٧-٩٩٦.

(٢٨) غرايس ورمنبول، الاتحاد الأوروبي وعملية السلام الإسرائيلية-الفلسطينية في مرحلة ما بعد موغيريني، مرجع سابق.

اعتبرت منظمة الهجرة الدولية هذه التدفقات "الأكبر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية". وأرجعت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين هذه التدفقات الكبيرة إلى الصراع والعنف المستمرّين في سوريا والعراق وأجزاء أخرى من العالم بالإضافة إلى الاضطهاد والفقر؛ في ظل نقص السبل القانونية المتاحة التي يمكنهم من خلالها الانتقال إلى مكان آمن في أوروبا بطريقة شرعية، بالإضافة إلى السعي للم شمل أسرهم التي يتواجد أفرادها في أوروبا.

أدت هذه التدفقات إلى ردود أفعال واسعة في أوروبا؛ حيث ظهرت جدالات واسعة واختلافات وانقسامات عميقة، سواء على المستوى الجماعي أو الوطني أو المحلي؛ تأثرًا بالعديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والثقافية، المرتبطة بطبيعة السياق الأوروبي العام وخصائصه السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية التي ما فتئت تواجه أزمات وتحديات متعددة منذ بداية الألفية الثالثة.

وقد تعرضت الاستجابات الأوروبية تجاه تدفقات الهجرة إلى انتقادات؛ بدعوى أنها لم تتناسب مع طبيعة الموجة الراهنة من الهجرة، التي تنبع بشكل رئيسي من مناطق الصراعات والنزاعات؛ حيث غلبت عليها المعالجة الأمنية، واللجوء للأدوات العسكرية، وتشديد التحصينات الحدودية؛ انطلاقًا من مقولات المصلحة القومية (بمضمونها المادي)، دون إيلاء أهمية أكبر للأبعاد الأخلاقية والإنسانية (باستثناءات محدودة).

شهدت إدارة ملف الهجرة في أوروبا خلال السنوات الماضية؛ انقسامات واختلافات شديدة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ومن ثم بين عدد من الدول من جهة والمؤسسات الجماعية مدعومة من جانب بقية الدول، كما ظهرت هذه الانقسامات داخل المجتمعات الأوروبية بين القوى السياسية والأحزاب ومنظمات المجتمع المدني.. إلخ؛ بشكل كشف عن العديد من السلبيات الكامنة في السياسات الأوروبية تجاه تدفقات الهجرة التي كانت قادمة بشكل رئيسي من العالمَيْن العربي والإسلامي.

ويمكن في هذا الصدد التمييز بين ثلاثة مواقف وطنية رئيسية تتمثل في:

أ) الترحيب الحذِر (والمتقطع):

فقد أبدت عدة دول أوروبية ترحيبًا حذرًا بتدفقات اللجوء التي تمثل الجزء الأكبر من تدفقات الهجرة "غير الشرعية" إلى أوروبا. وتعتبر ألمانيا في مقدمة البلدان الأوروبية التي رحبت باللاجئين وخاصةً السوريين؛ وتبعتها النمسا ثم فرنسا والسويد والنرويج والدنمارك.

وأثرت الدراسة وصف سياسة الترحيب الصادرة عن هذه الدول بـ"الحذِرة"؛ لأنها تعرضت لتقلبات وتغيرات أدت لانتقال سياسة هذه الدول للتشدد حيال المهاجرين خلال فترات زمنية مختلفة؛ أي أن سياسة الترحيب كانت متقطعةً وارتبطت بشكل أساسي بحوادث الغرق والموت التي تعرض لها المهاجرون، فيما ارتبط التراجع عن هذه السياسة بحوادث العنف التي تعرضت لها أوروبا والمنافسات الانتخابية خاصة في ظل صعود اليمين المتطرف.

ورغم البعد الأخلاقي لهذه السياسة؛ فإن البعض يُرجِعها إلى حاجة بعض دول أوروبا لمعالجة الاختلالات الديمغرافية التي تتعرض لها بسبب ضعف معدلات نمو السكان، وتوفير الأيدي العاملة للمساهمة في استمرار وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، فضلًا عن الضغوط التي مارستها منظمات المجتمع المدني وكذلك الرأي العام جراء الحوادث التي كان يتعرض لها المهاجرون.

ب) الرفض:

في المقابل؛ أبدت العديد من الدول الأوروبية رفضها لاستقبال المهاجرين، وتأتي في مقدمتها دول شرق أوروبا، خاصة المجر وبلغاريا ومقدونيا والتشيك. وقد تعددت دوافع هذا الرفض ومن أهمها: تأثير اليمين المتطرف، والأوضاع الاقتصادية المتردية، والرغبة في الحصول على مساعدات أكبر من المؤسسات الأوروبية.

تستند برامج الأحزاب اليمينية في أوروبا على عدة محاور رئيسية أهمها: رفض الأجانب ومعارضة الهجرة، والإيمان بالوحدة الثقافية ورفض التعددية، والتأكيد على الهويات الوطنية والأصول القومية للشعوب. وتستغل هذه الأحزاب -في هذا الصدد- الأحداث الأمنية والأزمات الاقتصادية موجِّهة الاتهامات بالتسبب فيها إلى المهاجرين[٢٩].

وتدخل قضايا الهجرة واللجوء في قلب البرامج الانتخابية للأحزاب اليمينية المتطرفة في أوروبا؛ تحت شعار الدفاع عن مصالح المواطنين الأصليين في مواجهة الغرباء الذين يزاحمونهم فرص العمل المتاحة؛ بشكل يؤدي إلى زيادة المعروض ومن ثم خفض الرواتب والأجور وإضعاف القوة التفاوضية للتنظيمات العمالية أمام جمعيات وروابط رجال الأعمال. وتنبع المواقف المعادية للهجرة من جانب الأحزاب اليمينية من كوْن قاعدتها الانتخابية ترتكز بشكل رئيسي على العمال ذوي الياقات الزرقاء (القائمين بأعمال يدوية ميدانية) المتضررين من وجود المهاجرين؛ لأن أصحاب الأعمال غالبًا ما يفضلون المهاجرين "غير الشرعيين" للعمل بأجور أقل وبمزايا تأمينية واجتماعية أقل[٣٠].

إن العديد من دول أوروبا الشرقية قد استدعت بقوة الأبعاد الدينية والثقافية والتاريخية- التي لم تكن غائبة أصلًا- عن قضية اللاجئين لكنها انغمست فيها بشدة بتقرير عدة دول استقبال اللاجئين المسيحيين دون المسلمين، الذين يشكلون غالبية السكان في العديد من الدول التي تمثل مناطق صراعات وحروب. وفي مقدمة هذه الدول كل من: بولندا وسلوفاكيا والتشيك؛ التي قدمت التسهيلات للاجئين المسيحيين دون سواهم فيما يتعلق بالانتقال أو الإقامة.

وقد بررت هذه الدول قراراتها بصعوبة اندماج المسلمين في محيط من المسيحيين وعدم وجود المساجد فضلا عن اتهام غالبية معتنقي الإسلام بالإجرام، والرغبة في الحفاظ على وحدة المجتمع. وفي هذا السياق قالت رئيسة منظمة إستيرا ميريام شاديد، المشرفة على مبادرة وافقت عليها الحكومة البولندية لتوطين عائلات مسيحية: "إن اللاجئين المسلمين يشكلون تهديدًا أمنيًا لبولندا، فاللجوء العشوائي طريقة سهلة لتنظيم الدولة الإسلامية لتوزيع جماعاته في مجتمعاتنا.. الكثير ممن يعتنقون الديانة الإسلامية مجرمون". وقال متحدث سابق باسم وزارة الداخلية السلوفاكية: "كان بودنا أن نستقبل ثمانمائة مسلم، لكن لا توجد مساجد في سلوفاكيا، كيف للمسلمين أن يندمجوا؟"[٣١]. وقال زعيم اليمين المتطرف الهولندي غيرت فليدرز: "حشود من الشبان الملتحين في العشرينيات من العمر تهتف الله أكبر في أنحاء أوروبا..إنه غزو يهدد رخاءنا وأمننا وثقافتنا وهويتنا[٣٢].

ج) التحفظ:

وبين الموقفين السابقين للدول الأوروبية؛ أبدت مجموعة من الدول الأوروبية موقفًا وسطًا بين قبول ورفض استقبال المهاجرين؛ فلم يكن بنفس درجة الترحيب التي أبدتها دول مثل ألمانيا، كما أنها لم ترفض تدفقات الهجرة بالكلية بشكل مبدئي كما فعلت دول أوروبا الشرقية. وتعتبر بريطانيا في صدارة هذه الدول التي لجأت أيضًا إلى تفعيل مجموعة من الوسائل

(٢٩) مرسي مشري، أمننة الهجرة غير الشرعية في السياسات الأوروبية: الدوافع والانعكاسات، مجلة سياسات عربية، العدد ١٥، يوليو ٢٠١٥، ص ص ٦٥، ٦٦.

(30) Alexandre Afonso, Whose Interests Do Radical Right Parties Really Represent? The Migration Policy Agenda of the Swiss People´s Party between Nativism and Neoliberalism, In: Korkut, U., Bucken-Knapp, G., McGarry, A., Hinnfors, J., Drake, H. (Eds.), the discourses and politics of migration in Europe, Europe in Transition: The NYU European Studies Series, London, Palgrave Macmillan, 2013, p 17.

(٣١) محمد غلام، بدول أوروبية.. نعم لمسيحي اللاجئين لا لمسلمهم، الجزيرة.نت، ٢٠١٥/٨/٢٧، الاطلاع: ٢٠١٦/٦/١١، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/UFu9Z

(٣٢) فرانس ٢٤، نائب يميني هولندي يعتبر تدفق المهاجرين على أوروبا "غزوا إسلاميا"، ٢٠١٥/٩/١٠، الاطلاع: ٢٠١٧/٧/٥، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/dDif4

والإجراءات بغرض الحد من تدفقات الهجرة "غير الشرعية"، مع إبداء مرونة ولو على مستوى التصريحات من حيث قبول جزء من طالبي اللجوء في إطار خطط إعادة التوزيع الأوروبية.

وتعود قرارات تشديد قبول المهاجرين في بريطانيا إلى سعي الحكومة إلى مغازلة الناخبين خاصة العمال المتضررين من تدفقات الهجرة؛ من خلال الحد من فرص وصول المهاجرين "غير الشرعيين" إلى الخدمات الاجتماعية وفرص العمل المتاحة؛ حيث كانت هذه الإجراءات سابقة على إجراءات الانتخابات التشريعية البريطانية، ومن ثم حرصت حكومة كاميرون على عدم إعطاء الفرصة لليمين المتطرف للاستحواذ على أصوات العمال.

يمكن في هذا الصدد؛ مقارنة المواقف الأوروبية من تدفقات الهجرة واللجوء العربية بمواقف هذه الدول من التدفقات الراهنة القادمة من أوكرانيا؛ بسبب الغزو الروسي وذلك على نحو يكشف تناقضات السياسة الأوروبية.

بالمجمل؛ فتحت الدول الأوروبية ذراعيها للملايين من الأوكرانيين منهم مئات الآلاف في أقل من أسبوع، على نحو دفع للتساؤل عن أسباب التمييز في المعاملة لصالح الأوكرانيين ليكونوا محل ترحيب في كل الدول بينما لا يزال اللاجئون السوريون في المخيمات وتحت الثلوج بسوريا ودول الجوار ليواجهوا الموت؛ ومنهم من فقدوا أرواحهم في البحر وهم يحاولون الوصول لحدود أوروبا؛ دون أن ينظر لهم أحد بعين الاعتبار؛ رغم أن الأزمة السورية تسببت وحدها في تشريد ما يقارب ١٢ مليون سوري.

أمام تدفقات الهجرة الأوكرانية؛ بدأ الاتحاد الأوروبي على الفور إعداد إجراءات ستسمح لهم بتصاريح إقامة مؤقتة إضافة لإمكان الحصول على وظائف وخدمات رعاية اجتماعية، في فتح سريع لأبوابه على عكس ما فعل إزاء الحرب في سوريا ومناطق أخرى.

في المقابل؛ ووفق تقديرات قبل عام من الآن أي مع بداية ٢٠٢١؛ وبعد ١٠ سنوات على نشوب الصراع السوري، لم تستقبل كافة دول الاتحاد الأوروبي سوى مليون لاجئ وطالب لجوء سوري، تجاوز نصيب ألمانيا منهم النصف. ووصل أغلبهم قبل اتفاق بين تركيا والاتحاد الأوروبي في ٢٠١٦ دفع الاتحاد بموجبه مليارات اليورو لتركيا لتستمر في استضافة ٣,٧ مليون سوري(٣٣).

لم يكن التناقض في الموقف من تدفقات الهجرة قاصرًا على أوروبا الشرقية المعروفة بمواقفها المعارضة للمصالح العربية؛ فمنظمة هيومن رايتس ووتش انتقدت الدنمارك أيضًا بسبب هذه التناقضات؛ وذلك بعد طلب دائرة الهجرة الدانماركية من ٩٨ بلدية تقييم قدرتها على استقبال لاجئين أوكرانيين، وذلك بعد وقت قصير من غزو روسيا لأوكرانيا؛ في حين تشير المنظومة الحقوقية إلى أن الدائرة نفسها بدأت مؤخرا سحب الإقامة من لاجئين سوريين، في محاولة منها لإجبارهم على العودة إلى سوريا، مؤكدة أن بعض الأماكن هناك أصبحت آمنة.

أوضحت المنظمة أن الدنمارك في السنوات القليلة الماضية كانت في طليعة الدول الأوروبية في سن قوانين سياسات تمنع الأفراد من طلب اللجوء؛ بدعوى أن سياستها لا تسمح باللجوء إطلاقا، كما سنت ما يُعرف بـ"قانون المجوهرات"، الذي يسمح للحكومة بمصادرة ممتلكات طالبي اللجوء، بما فيها مجوهراتهم، لتمويل إقامتهم.

في المقابل؛ أوضحت الحكومة الدنماركية أن اللاجئين الأوكرانيين سيُعفون من هذا القانون، وهو ما أثنت عليه منظمة هيومن رايتس ووتش لكنها رفضت المعاملة المختلفة للاجئين السوريين، الذين جُرِّد بعضهم من حقوقهم الأساسية وأجبروا

(٣٣) لاجئون عرب يرون معايير مزدوجة في احتضان أوروبا للأوكرانيين، يورونيوز، ٢٠٢٢/٣/٣، الاطلاع: ٢٠٢٢/٣/٢٨، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/p5tcn

على البقاء في مراكز الترحيل، حيث تُركوا في مأزق مؤلم أمام خيار العيش محرومين من حق العمل والحصول على التعليم، أو العودة إلى سوريا[٣٤].

بالعودة مرة أخرى إلى أوروبا الشرقية، وإزاء التشدد الذي أبدته هذه الدول تجاه اللاجئين العرب والسوريين تحديدًا؛ قال رئيس وزراء بلغاريا كيريل بيتكوف مقارنًا بين تدفقات الهجرة السورية والأوكرانية: "ما لدينا هنا ليس موجة اللاجئين التي اعتدنا عليها والتي لا نعرف كيف نتصرف حيالها (حيث كانت تتألف من) أناس ماضيهم غامض"؛ في حين وصف الأوكرانيين بأنهم أذكياء ومتعلمون وعلى درجة عالية من الكفاءة.

استطرد ئيس الوزراء البلغاري في التمييز بقوله "هؤلاء أوروبيون تعرض مطارهم للقصف للتو، وهم تحت النار"؛ وذلك مع وعد بلغاري بمساعدة كل من يأتي إليها من أوكرانيا.

توحي هذه التصريحات العنصرية وكأن اللاجئين السوريين كانوا يأتون من دول الرفاه وليس من ساحة للقتال أصبحت مرتعًا للجميع من كل حدب وصوب، ومن تحت البراميل المتفجرة والطائرات الحربية التي لا تتوقف عن القصف!

في مقابل هذا السخاء البلغاري تجاه الأوكرانيين، فقد استقبلت بلغاريا في ٢٠٢١ نحو ٣٨٠٠ طلب حماية من السوريين؛ لكنها لم تمنح اللجوء أو الوضع الإنساني إلا إلى ١٨٥٠ شخصًا فقط.

وكذلك؛ رحبت حكومة بولندا أيضا بالفارين من الحرب في أوكرانيا، وذلك بعد أن تعرضت لانتقادات دولية حادة العام الماضي لصدها موجة مهاجرين أغلبهم من الشرق الأوسط وأفريقيا.

وفي المجر؛ التي بنت جدارا عازلا على طول حدودها الجنوبية لمنع تكرار التدفق الذي حدث في ٢٠١٥ للاجئين من الشرق الأوسط وآسيا، أثار وصول لاجئين من أوكرانيا المجاورة سيلا من الدعم وعروضا بالنقل والإقامة قصيرة الأمد وتقديم الملابس والغذاء.

لم تكن المجر وبولندا مستقرًا لمن وصلها من اللاجئين العرب أو القادمين من الشرق الأوسط بشكل عام؛ فقد كانت مجرد معبر لدول أخرى بسبب عدم استعداد الدولتين لاستقبالهم. وقد حاول وزير خارجية المجر بيتر سيارتو الدفاع عن هذه التناقضات بقوله: "يجب أن أرفض عقد المقارنات بين من يفرون من الحرب ومن يريدون دخول البلاد بصورة غير قانونية"[٣٥].

هكذا؛ بدت أوروبا متناقضة مع نفسها فيما يتعلق بأزمة اللجوء من العالم العربي إذا ما قورن ذلك بموقفها من الأزمة الأوكرانية الراهنة.

خاتمة:

من خلال مطالعة سريعة للمواقف الأوروبية من بعض القضايا العربية؛ بحثًا عن ملامح الدور العالمي لأوروبا؛ فإن هذا الدور يبدو ضعيفًا بالنظر إلى بعض القضايا العربية؛ فرغم الموقف الأوروبي المؤيد لتطبيق القانون والقرارات الدولية على الحق الفلسطيني، فإن القيام بشيء عملي لفرض تطبيق هذه القرارات يبدو خارج الأجندة الأوروبية؛ ليبقى الاتحاد الأوروبي بعيدًا عن لعب دور أساسي في تسوية الصراع؛ باستثناء دوره الاقتصادي والتمويلي الذي يراهن عليه لكن دون مخرجات ملموسة حتى الآن.

ورغم هذه الحالة من الضعف الأوروبي إزاء القضية الفلسطينية حيث عدم القدرة على فرض الرؤية التي يتبناها الاتحاد الأوروبي أو عدم الرغبة في ذلك؛ في ظل ضمان أمريكي للمصالح الأوروبية في المنطقة وفي ظل غياب الضغوط العربية المطالبة بموقف أوروبي أكثر حزمًا؛ على نحو ما كان عليه الوضع إبان حرب أكتوبر ١٩٧٣؛ فإن هذه المواقف الأوروبية لم تكن

(٣٤) الدنمارك تفرّق في المعاملة بين اللاجئين السوريين والأوكرانيين، هيومن رايتس ووتش، ٢٠٢٢/٣/١٦، الاطلاع: ٢٠٢٢/٣/٢٨،متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/v279e

(٣٥) لاجئون عرب يرون معايير مزدوجة في احتضان أوروبا للأوكرانيين، مرجع سابق.

مرضية تمامًا لإسرائيل التي ترى في الاتحاد الأوروبي وسيطا منحازا، في حين ترى في الولايات المتحدة الوسيط المفضل؛ خاصة في عهد رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق- بنيامين نتنياهو.

كما شهدت العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل حالات من التوتر والشد والجذب خلال السنوات الماضية؛ تُرجِمت مثلًا في عدم قيام الممثل الأعلى السابق للسياسة الخارجية للاتحاد -فيديريكا موغيريني- بأي زيارات عمل إلى إسرائيل منذ عام ٢٠١٤، إذ لم تكن موغيريني مفضلة بالنسبة للسياسيين في إسرائيل الذين كانوا ينظرون إليها على أنها داعمة للفلسطينيين على حسابهم.

يضاف إلى ذلك؛ تعثر الجهود التي هدفت إلى إعادة العمل بمجلس الشراكة الأوروبي–الإسرائيلي وهو عبارة عن حوار سياسي سنوي على المستوى الوزاري، لكنه لم ينعقد منذ عام ٢٠١٢، على الرغم من أنه يُفترض أن ينعقد سنويًا للنظر في العلاقات بين الطرفين[٣٦].

ضعف الدور الأوروبي في القضية الفلسطينية مرده إلى عوامل عدة أبرزها عدم الرغبة أو عدم القدرة على مخالفة التوجهات الأمريكية، أو ربما عدم الحاجة أصلًا إلى ذلك؛ في ظل ضمان المصالح الأوروبية في المنطقة، فضلًا عن الانقسامات الأوروبية الداخلية، وضعف المؤسسات الجماعية في حسم رؤى كلية ووضع أدوات وسياسات للتنفيذ.

وكما بدا من الموقف الأوروبي إزاء القضية الفلسطينية والهجرات العربية وخاصة السورية؛ فإن العالم العربي يكون بصدد تكتلين أوروبيين عند الحديث عن قضاياه من منظور السياسات الأوروبية؛ أحدهما تمثله قوى أوروبا الغربية بشكل رئيسي والتي تسعى لأن تكون مستقلة في سياساتها الخارجية إلى حد ما، كما تسعى لرسم صورة أكثر أخلاقية عن أوروبا، والثاني تمثله بعض دول أوروبا الشرقية، التي تحاول أن تتواءم مع متطلبات السياسة الأمريكية دون ممانعة في التماهي مع التحالف الأطلسي (الأوروبي- الأمريكي)؛ فضلًا عن تأثر سياساتها بخلفيات أيديولوجية ودينية وتاريخية؛ بغض النظر عن الاعتبارات الأخلاقية وما شابه.

إزاء هذه الانقسامات؛ وأخذًا في الاعتبار تناقضات المواقف الأوروبية من تدفقات الهجرة؛ السورية والأوكرانية؛ فإن العالم العربي يكون بصدد أوروبا متناقضة، ومنقسمة على ذاتها، وغير راغبة أو غير قادرة على فرض رؤاها بشأن بعض القضايا مثل القضية الفلسطينية.

لذا؛ فالأجدر بالعالم العربي أن يكون أكثر وعيًا بقضاياه ومصالحه ومتطلباته؛ ومن ثم السعي للحفاظ على هذه المصالح؛ دون مراهنة على دور خارجي يقلب الأوضاع رأسًا على عقب، وإن لم يمنع ذلك إمكانية التنسيق والتعاون الدولي؛ إن كان فيه عائد إيجابي على هذه القضايا.

*****

(٣٦) غرايس ورمنبول، الاتحاد الأوروبي وعملية السلام الإسرائيلية-الفلسطينية في مرحلة ما بعد موغيريني، مرجع سابق.

الاتحاد الأوروبي والديمقراطية في العالم العربي: معضلة القيم والأمن

د. علياء وجدي(*)

مقدمة:

حين يناقَش موضوع العلاقات الأوروبية العربية والسياسات الأوروبية بشأن دعم الديمقراطية في العالم العربي، فإن أول ما يثار ذلك السؤال التقليدي: **لماذا تدافع أوروبا عن الديمقراطية في العالم العربي ولماذا تتغاضى أحيانًا كثيرة؟** فسياسات الاتحاد الأوروبي الرامية إلى دعم الديمقراطية في العالم العربي على تعدُّدها، وعلى الرغم من وفرة الموارد المالية والبشرية المخصَّصة لهذا الهدف، محدودة التأثير والفعالية. في أغلب الأحوال تكون الإجابة أن المصلحة هي العامل الحاكم في نهاية الأمر؛ إذ لن يضحِّي الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بمصالحه الاقتصادية والتجارية والسياسية في علاقاته مع شركائه من نظم عربية من أجل إقامة أنظمة حكم ديمقراطية تحقِّق مصالح المجتمعات والشعوب العربية.

وإذا كانت هذه الإجابة صحيحة في مجملها، فإن الدقَّة تقتضي عدم اعتمادها على إطلاقها. صحيح أن هناك تعارضًا في أحيان كثيرة بين القيم المدونة في الخطاب الأوروبي والمصلحة المتمثلة في ضمان أمن أوروبا وتحقيق أهدافها الاقتصادية والتي تصطدم بسياسات دعم الديمقراطية، لكن الأمر يتطلَّب بحثًا أكثر تفصيلًا في تحديد ماهية هذه المصالح وطبيعتها وأوزانها النسبية في صياغة أهداف السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي بشكل عام، وسياسات التوجُّه الأوروبي نحو المنطقة العربية وأولوياته بشكل خاص.

بناءً على ما سبق، تهدف هذه الورقة إلى دراسة أنماط التوجُّه الأوروبي نحو المنطقة العربية فيما يتَّصل بقضية الديمقراطية على صعيد الخطاب والسياسات. وتفترض الورقة أن من بين الأبعاد المتعددة لشبكة المصالح التي تربط الاتحاد الأوروبي بالعالم العربي فإن الاعتبارات الأمنية هي الدافع الرئيسي والمحدد الأهم لتوجُّه الاتحاد الأوروبي تجاه العالم العربي والمحرِّك لسياساته.

وتنقسم الورقة إلى ثلاثة أقسام: الأول يدرس خطابات دعم الديمقراطية في وثائق الاتحاد الأوروبي. هذا الخطاب يُبنى بشكل رئيسي على تصور الاتحاد الأوروبي لدوره الخارجي بوصفه فاعلًا معياريًّا Normative actor يسعى نحو نشر قيم الديمقراطية الليبرالية داخل حدوده وخارجها؛ إقليميًّا ودوليًّا. القسم الثاني يتناول نماذج لخطابات وسياسات دعم الديمقراطية في المنطقة العربية. وفي هذا الصدد لا تقدِّم الورقة رصدًا شاملًا لتلك السياسات ولكن رسمًا لنمط تلك السياسات عبر نقاط زمنية مختلفة. ويتناول القسم الأخير مواقف الاتحاد الأوروبي إزاء موجات التحول الديمقراطي في العالم العربي وتداعياتها.

والهدف هنا ليس قياس تأثير أو فعالية سياسات الاتحاد الأوروبي لدعم الديمقراطية في العالم العربي، ولا تقييم العلاقة بين الخطاب والسياسات، فهذا موضوع تناولته جُلُّ أدبيات تقييم العلاقات الأوروبية-العربية في مجال الإصلاح السياسي ودعم الديمقراطية، والتي تتَّفق جميعها على وجود فجوة بين الخطاب والسياسات وإشكالية العلاقة بين المصلحة والقيم. وبالتالي ما من جديد تثبته الورقة أو تنفيه في هذا الصدد. إنما الهدف هو اختبار فرضية الدراسة بأن الاعتبارات الأمنية هي المحدِّد الرئيسي لسياسات الاتحاد الأوروبي تجاه المنطقة العربية على النحو السابق ذكره.

(*) المدير التنفيذي لمركز البحوث والدراسات السياسية وحوار الثقافات – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة.

E-mail: aliaa.wagdy@feps.edu.eg

أولًا- رؤية الاتحاد الأوروبي بشأن دعم الديمقراطية

إن أحد أهداف عملية التكامل الأوروبي التي بدأت منذ خمسينيات القرن العشرين تشكيل هوية أوروبية أحد أركانها نبذ الصراعات التي كانت جزءًا من التاريخ الأوروبي، وبناء أوروبا جديدة بعيدة الصلة عن هذا التاريخ. وصار هذا المكون من الهوية قوة دافعة لسياسات الاتحاد الأوروبي الخارجية[١]. وبات دعم الاستقرار من خلال نشر قيم الديمقراطية الليبرالية وبرامج التعاون التجاري والمساعدة المالية في مناطق الجوار الأوروبي إحدى وسائل حماية الأمن الأوروبي ومنع انتقال الصراعات إلى داخل حدوده مجدَّدًا.

وبشكل عام اعتمد الاتحاد الأوروبي على ثلاث أدوات رئيسية لنشر الديمقراطية في المحيطين الإقليمي والدولي[٢]:

* الاتفاقات الثنائية والإقليمية: وتتضمَّن بنودًا تلزم الدول الشريكة بتحقيق إصلاحات سياسية وديمقراطية واقتصادية، وكذلك إصلاحات في الهياكل الإدارية والتشريعية للدولة. وفي المقابل يلتزم الاتحاد الأوروبي بتقديم مزايا تجارية واقتصادية وحزم مساعدات وفقًا لبرامج تمويلية تتحدَّد حسب طبيعة الاتفاق؛ سواء أكان اتفاق عضوية أم اتفاق شراكة وتعاون.

* الأدوات التمويلية التي تستهدف تقديم المساعدات من أجل الديمقراطية وهي؛ الأداة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان European Instrument for Democracy and Human Rights والتي أطلقت عام ١٩٩٤ وتستهدف منظمات المجتمع المدني، والوقف الأوروبي من أجل الديمقراطية European Endowment for Democracy، وأنشئ عام ٢٠١٢ بهدف تشجيع الديمقراطية في الدول التي تمرُّ بمرحلة انتقالية، وأداة التعاون من أجل التنمية Development Cooperation Instrument، والأداة التمويلية من أجل الاستقرار Instrument for Stability.

* الإجراءات العقابية ضد الحكومات والكيانات غير الحكومية، بما في ذلك الأفراد أو الجماعات الإرهابية. وتنظم قرارات المجلس الأوروبي استخدام التدابير العقابية بما يتَّسق مع أهداف السياسة الخارجية والأمنية المشتركة والتزامًا بقواعد القانون الدولي؛ بحيث تكون الإجراءات العقابية هي الملجأ الأخير.

١- دعم الديمقراطية كقضية أمنية في الوثائق الأوروبية:

يعدُّ هدف دعم الديمقراطية أحد ثوابت السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي المذكورة بوضوح في وثائقه التأسيسية. فنصَّت معاهدة ماستريخت المؤسِّسة للاتحاد الأوروبي (١٩٩٢) ومعاهدة أمستردام المعدِّلة لها (١٩٩٧) على أن من أهداف السياسة الخارجية والأمنية المشتركة "دعم الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية"[٣]. ونصَّت معاهدة لشبونة (٢٠٠٨) على استناد

(1) Ben Tonra, "Identity Construction through the ENP: Borders and Boundaries, Insiders and Outsiders", in: R. Whitman, & S. Wolff (eds.), The European Neighbourhood Policy in Perspective: Context, Implementation and Impact, (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2010), pp. 56 & 63.

(٢) انظر:

- رانيا علاء الدين السباعي، القوة المعيارية والسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي في نشر الديمقراطية في منطقة الجوار الأوروبي (دراسة لحالتي مصر وأوكرانيا في فترة ما بعد الثورة)، رسالة دكتوراه، (القاهرة: جامعة القاهرة- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٧)، ص ص ١٢٢ – ١٣٢.

- هايدى عصمت، الاستمرارية والتغير في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه جنوب المتوسط في أعقاب الثورات العربية، رسالة ماجستير، (القاهرة: جامعة القاهرة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٤)، ص ص ١٢٩ – ١٥٩.

وحول الحوافز والأدوات المادية والفنية التي قدَّمها الاتحاد الأوروبي في إطار سياسات تعزيز الديمقراطية ودعم الإصلاح السياسي، انظر:

نسرين خالد الملا، الاتحاد الأوروبي والتحول الديمقراطي في العالم العربي في الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٤، رسالة دكتوراه، (القاهرة: جامعة القاهرة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٧)، ص ٦٧ – ٧١.

See:(٣)

- Treaty on European Union, Council of the European Communities and Commission of the European Communities, Maastricht, 7 February 1992, p. 124, Accessed: 29 January 2020, available at: https://bit.ly/36TMhr4

السياسات الخارجية الأوروبية إلى مبادئ الديمقراطية وسيادة القانون وعالمية وشمولية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والتعاون في جميع مجالات العلاقات الدولية من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف من بينها "دعم وتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان ومبادئ القانون الدولي"[٤].

وعكست تلك المعاهدات وغيرها من الوثائق الأوروبية[*] إدراك الاتحاد الأوروبي للتهديدات الأمنية المرتبطة بنواتج عدم الاستقرار والسلطوية والتدهور الاقتصادى والاجتماعى، وما لذلك من تداعيات على الداخل الأوروبي الذي لم يَعُدْ منفصلًا عن تطورات الأحداث خارجه[٥]. ومنذ نهاية الحرب الباردة صارت حماية الأمن الأوروبي مرتبطة بدفع التحول الديمقراطي في دول الجوار الجغرافي الأوروبي، في غرب البلقان وجنوب القوقاز وجنوب المتوسط، وبالذات بعد سبتمبر ٢٠٠١، لأن افتقاد مقوِّمات الاستقرار السياسي والاجتماعى والرفاهة الاقتصادية داخل دول الجوار أدَّى إلى موجات واسعة من الهجرة حملت مخاطر انتقال التطرف إلى الداخل الأوروبي. واتجه الاتحاد الأوروبي إلى القيام بدور في عمليات إعادة البناء في مراحل ما بعد الصراع، باستخدام وسائل المعونة المالية والمساعدة الفنية والإدارية ودعم منظمات المجتمع المدني ودعم عملية التحول الديمقراطي وتحفيزها[٦].

ومنذ سبتمبر ٢٠٠١ والربط بين الديمقراطية والحريات السياسية من ناحية والأمن الأوروبي والحرب على الإرهاب من ناحية أخرى حاضر في الخطاب الرسمى الأوروبي، سواء أفي تصريحات مسؤولين أوروبيِّين أم في وثائق رسمية أوروبية أهمها "الإستراتيجية الأمنية الأوروبية" ٢٠٠٣[٧].

- Treaty of Amsterdam Amending the Treaty on European Union, The Treaties Establishing the European Communities and Certain Related Acts, European Communities, Amsterdam, 2 October 1997, p. 10. Accessed: 29 January 2020, available at: https://bit.ly/3K7hRjj

(4) Treaty of Lisbon Amending the Treaty on European Union and the Treaty Establishing the European Community, Official Journal of the European Union, 17 December 2007, p. C 306/23, Accessed: 29 January 2020, available at: https://bit.ly/3DFC517

(*) من هذه الوثائق على سبيل المثال الإستراتيجية الأمنية الأوروبية European Security Strategy الصادرة عام ٢٠٠٣:

- A Secure Europe in a Better World: European Security Strategy, Brussels, 12 December 2003, Accessed: 7 February 2015, available at: https://bit.ly/3x2UYtN

وأيضًا الوثائق الخاصة بالمبادرات الأوروبية تجاه المنطقة العربية ودول الجوار، واتفاقات المشاركة وخطط العمل في إطار كل من عملية برشلونة ١٩٩٥ وسياسة الجوار الأوروبية ٢٠٠٤.

(5) Alexandra Gheciu, "Towards Security? The Politics in Managing Risks in Twenty-First-Century Europe", in: Frédéric Mérand, Martial Foucault and Bastien Irondelle (eds.), European Security since the Fall of the Berlin Wall, (Toronto: University of Toronto Press, 2011), pp. 26 – 27.

وأيضًا:

- نادية محمود مصطفى، "البعد الثقافي للشراكة الأوروبية-المتوسطية: الدوافع، الأهداف، المسار (رؤية نقدية)"، في: نادية محمود مصطفى (تنسيق علمي وإشراف)، علياء وجدي (مراجعة وتحرير)، أوروبا وحوار الثقافات الأورومتوسطية: نحو رؤية عربية للتفعيل، (القاهرة: برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، ٢٠٠٧)، ص ٤٧.

- سليم محمد الزعنون، سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الحركات الإسلامية في المنطقة العربية: دراسة حالة حركة المقاومة الإسلامية (حماس) ٢٠٠١ – ٢٠٠٧، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١)، ص ص ١٧-١٨.

- Sven Biscop, "Global Europe: An Emerging Strategic Actor", in: Mérand (et al.) (eds.), Op. cit., p. 127.

(6) Steven Marsh and Wyn Rees, The European Union in the Security of Europe, (London: Routledge, 2012), p. 6.

- حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيًّا، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص ٣٦٨.

(7) Richard Youngs, "Europe's Uncertain Pursuit of Middle East Reform", Carnegie Papers: Middle East Series, No. 45, (Washington: Carnegie Endowment for International Peace, 2004), p. 6.

هذه الرؤية المعبَّر عنها في الوثائق التأسيسية الأوروبية مصدرها تصور الاتحاد الأوروبي لدوره كفاعل معيارى دولي من خصائصه وجود قاعدة من القيم والمعايير التي تنظم هذه العلاقات لا مجموعة من القواعد والمؤسسات التي تدير العلاقات بين الدول الأعضاء فحسْب. كما أن مواجهة الاتحاد الأوروبي لتحديات أمنية من خارج حدوده تجعله في حاجة دائمة إلى تعزيز قنوات التواصل مع دول الجوار الأوروبي. ولكن غالبًا ما تتَّخذ هذه العلاقة بين داخل الاتحاد وخارجه طابعًا فوقيًّا اعتماديًّا كعلاقة المركز بالأطراف، تعتمد فيه دول الجوار على الاتحاد من خلال برامج الدعم المالى والمؤسَّسي وتفعيل منظومة القيم الأوروبية عن طريق هذه البرامج. وبالتالي يكون للاتحاد الأوروبي قدر من الهيمنة يكفل له تحقيق أمنه وحمايته[٨].

ويصف بعض الباحثين سعي الاتحاد الأوروبي نحو نشر قيمه الليبرالية المؤسِّسة خارج حدوده بأنه "توسُّعية ليبرالية Liberal expansionism". فسياسات دعم الديمقراطية في الدول غير الليبرالية هي إحدى وسائل حماية الأمن الأوروبي. وما دام الاتحاد الأوروبي يقدِّم نفسه كفاعل دولي ليبرالي، فيتصور أن يكون الفاعلون غير الليبراليين هم مصدر تهديد أمنه. ومن الوارد استخدام القوة العسكرية لنشر القيم الليبرالية خارج الحدود الأوروبية ولكن في إطار قواعد القانون الدولي[٩].

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة سريعًا إلى مفهوم "القوة المعيارية" الذي يُستخدم أحيانًا لوصف الدور الدولي للاتحاد الأوروبي.

٢- أوروبا كقوة معيارية Normative Power Europe:

في السبعينيات من القرن العشرين أُنتجت أدبيات تعتبر أوروبا "قوة مدنية Civilian power" قائمة على العمل المؤسسي متعدِّد الأطراف ودورها الاقتصادي مؤثر أكثر من دورها العسكري. وتعزَّزت هذه الرؤية بعد الحرب الباردة، وإن كانت تعرَّضت قبلها لانتقادات كونها تنزع الأهمية عن القوة العسكرية في وقت تحتاج فيه أوروبا إلى الاستقلال العسكري عن الولايات المتحدة وإلى قوة تواجه خطر التهديد السوفييتي[١٠].

وفي عام ٢٠٠٠، طرح إيان مانرز Ian Manners مفهوم "القوة المعيارية" الذي انتقل من ثنائية القوة المدنية/القوة العسكرية إلى استدعاء الأبعاد غير المادية والعمليات الإدراكية لدى صانعي القرار. ويحدِّد مانرز أن قوة الاتحاد الأوروبي المعيارية تستند إلى عناصر فكرية وترتكز على مبادئ مشتركة. فمناط الأمور هنا ليس مجرد تعظيم القدرات الاقتصادية والعسكرية، ولكن في التصورات حول كيفية توظيف هذه الأدوات دوليًّا من أجل تحقيق عدالة اقتصادية وتهدئة الصراعات[١١]. وفي الوقت نفسه فإن وصف فاعل دولي بالقوة المعيارية لا ينفي إمكانية كونه قوة عسكرية واقتصادية أيضًا[١٢].

ويحدِّد مانرز "الأسس المعيارية للاتحاد الأوروبي" في خمسة معايير أساسية مستقاة من وثائق الاتحاد (الاتفاقيات والتصريحات والسياسات) هي السلام والحرية والديمقراطية وحكم القانون واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ويضيف إليها أربعة معايير فرعية هي التقدُّم الاجتماعي ومكافحة التمييز والحكم الرشيد والتنمية المستدامة. ويقول

(8) Boyka Stefanova, "The European Union as a Security Actor: Security Provision through Enlargement", World Affairs, Vol. 168, No. 2, 2005, pp. 53-54.

(9) Sten Rynning, "The European Union: Towards a Strategic Culture?", Security Dialogue, Vol. 34, No. 4, 2005, pp. 483 & 486.

(10) Ian Manners, Normative Power Europe: A Contradiction in Terms? Copenhagen Peace Research Institute, 2000, p. 26, Accessed: 23 September 2020, available at: https://bit.ly/3DF9SaI

(11) Ibid, pp. 29 - 30.

(12) Thomas Diez, "Constructing the Self and Changing Others: Reconsidering 'Normative Power Europe'", Millennium: Journal of International Studies, Vol. 33, No. 3, 2005, p. 616.

مانرز إن وصفه الاتحاد الأوروبي بالقوة المعيارية له شقَّان: شقٌّ هيكلي يتَّصل بتكوين الاتحاد الأوروبي القائم في حدِّ ذاته على هذه الأسس المعيارية، وشقٌّ يتَّصل بتشكيل بالسلوك الخارجي للاتحاد الأوروبي كفاعل دولي معيارى[١٣].

لكن هذه الأسس المعيارية في حدِّ ذاتها لا تجعل من الاتحاد الأوروبي قوة معيارية بالضرورة، وإنما يكتسب الاتحاد قوته المعيارية من تصدير تلك الأفكار والمبادئ إلى غيره من الفاعلين الدوليّين، إمَّا لكونه نموذجًا تتطلَّع إليه الدول الأخرى، وإما توجيهًا من خلال التصريحات المعلنة لمسؤولين في الاتحاد أو نصوص مبادرات الاتحاد بسياسات جديدة، وإما إجرائيًّا من خلال اتفاقات التعاون أو العضوية[١٤]. فمُمارسة القوة المعيارية تستلزم وجود فاعل دولي آخر يسعى أيضًا إلى إحداث تغيير على مستوى القيم من خلال استلهام النموذج الأوروبي ويتقبَّل -من ثم- التوجهات والسياسات الأوروبية في هذا السياق[١٥].

وهنا يتعيَّن التمييز بين مستويين لممارسة الاتحاد الأوروبي دوره كقوة معيارية؛ مستوى الدول الراغبة في الانضمام لعضوية الاتحاد (التوسيع)، ومستوى دول الجوار (مبادرات الشراكة والتعاون).

وتشير الخبرة الواقعية إلى أن قدرة الاتحاد الأوروبي على ممارسة قوَّته المعيارية كانت أكبر في حالة اتفاقات العضوية منها في حالات اتفاقات الشراكة والتعاون لدول الجوار، إذ إن العضوية كانت حافزًا لتقبُّل الدول إحداث تغيير على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والقيمي، في حين لم تكن الحوافز المقدَّمة في برامج الشراكة والمساعدة بالقدر الضروري لدفع الدول نحو إحداث التغيير المنشود. كما أن مفاوضات العضوية تمنح الاتحاد الأوروبي الشرعية لفرض أجندته المعيارية على الدول، كما تعطي النخب السياسية في هذه الدول غطاء سياسيًّا للقيام بإصلاحات اقتصادية وسياسية قد لا تكون مقبولة في الداخل في حينها، وهذا النمط من الإصلاحات والتحولات المطلوبة يختلف تمامًا عن ذلك المنصوص عليه في اتفاقات الشراكة والتعاون[١٦].

ومع ذلك يتساءل مانرز: هل تتجاوز القوة المعيارية الأوروبية البعد الخطابى المعبرعن تصورات الاتحاد الأوروبي الذاتية إلى صعيد التطبيق؟ وهو سؤال وثيق الصلة بموضوع هذه الورقة، وخاصة في القسم الثاني المتعلق بالآليات والسياسات.

ويقول توماس ديز Thomas Diez إن مفهوم القوة المعيارية لأوروبا يُنتقد أحيانًا من زاوية أن تلك القيم والمعايير وظيفتها خطابية في الأساس، يسعى من خلالها الاتحاد الأوروبي نحو تعظيم مصالحه عن طريق تغليفها بخطاب قيمى. وتعد قضية الهجرة أحد مظاهر التناقض بين المعايير والمصالح. فإذا تعارض الاستقرار كقيمة مع معايير حقوق الإنسان، فستكون الأولوية للاستقرار كخيار إستراتيجي[١٧].

ووفقًا له فإن تحديد الكفة الراجحة بين المصالح والمعايير يستلزم أولا وضع حدٍّ فاصل وواضح بينهما، ومع ذلك يقرُّ بصعوبة هذا الفصل ومن ثم استحالة دراسة المعايير والقيم

(13) Manners, Normative Power Europe, Op. cit., pp. 31-34
Ian Manners, "The Normative Ethics of the EU", International Affairs, Vol. 84 No. 1, 2008, p. 55.

(14) Manners, Normative Power Europe, Op. cit., p. 35.

(15) Lisbeth Aggestam, "The World in Our Mind: Normative Power in a Multi-Polar World", in: André Gerrits (ed.), Normative Power Europe in a Changing World: A Discussion, Clingendael European Papers (5), (The Hague, Netherlands Institute of International Relations, 2009), p. 29.

(16) Hiski Haukkala, "The European Union as a Regional Normative Hegemon: The Case of European Neighbourhood Policy", Europe-Asia Studies, Vol. 60, No. 9, 2008, pp. 1604 - 1605.

(17) Diez, "Constructing the Self and Changing Others...", Op. cit., pp. 624 - 625.

دون النظر إلى منظومة المصالح الإستراتيجية[١٨]. وبالتالي يمكن تبرير ما قد تحمله السياسات الأوروبية من تناقض بوجود "معايير متنافسة"، مثل الاستقرار والديمقراطية، أو اختلاف المعايير بين الاتحاد الأوروبي والفاعلين الآخرين ورفضهم فرضها عليهم (عدم عالمية المعايير الليبرالية)، أو بوجود سبل متعدِّدة لتحقيق المعايير[١٩].

ثانيًا- خطاب وسياسات الاتحاد الأوروبي بشأن الديمقراطية في العالم العربي

لطالما كان التوجُّه نحو المنطقة العربية من أركان السياسة الخارجية الأوروبية، وبالذات منذ السبعينيات من القرن العشرين، حين بيَّنت أزمة النفط إبان حرب ١٩٧٣ ارتباط أمن أوروبا –لا سيما أمنها الاقتصادي- باستقرار المنطقة العربية التي تمدُّ أوروبا بحوالي ثلثي احتياجاتها من النفط. وفي مبادرة الحوار العربي-الأوروبي (١٩٧٣) ارتكز الاهتمام الأوروبي على تأمين انتظام إمدادات النفط إليه من المنطقة العربية، في حين طغى البعد السياسي على اهتمام الطرف العربي، لا سيما الأمور المتعلقة بمسار القضية الفلسطينية[٢٠].

ولقد تزامنت نهاية الحرب الباردة وإعادة توحيد أوروبا مع دخول التكامل السياسي الأوروبي مرحلة جديدة بإقرار معاهدة ماستريخت المنشئة للاتحاد الأوروبي (١٩٩٢) والتوسيع الثالث لعضويَّته إلى خمس عشرة دولة عضوًا. وعلى الصعيد العربي تزامن تصدُّع النظام الإقليمي العربي بفعل تداعيات الغزو العراقي للكويت وحرب الخليج الثانية بقيادة أمريكية مع انطلاق عملية التسوية السياسية للصراع العربي-الإسرائيلي برعاية أمريكية أيضًا. وبات الأمن الأوروبي مرتبطًا بشكلٍ كبيرٍ بدعم الاستقرار في المنطقة العربية من خلال دفع عملية التسوية، وكذا من خلال تحفيز الإصلاح السياسي والديمقراطي في المنطقة.

في ظل تلك التطورات كان ضروريًّا أن يضطلع الاتحاد الأوروبي بدور سياسي جديد -إقليميًّا ودوليًّا- خارج إطار الهيمنة الأمريكية، واستجابة لأشكال جديدة من التهديدات الأمنية غير تلك التي سادت خلال الحرب الباردة.

وإحدى الإشكاليات المرتبطة بهذا الدور إشكالية العلاقة بين الديمقراطية والاستقرار، وهي إشكالية ذات مستويين[٢١]:

– هل الديمقراطية وسيلة لتحقيق الاستقرار في المنطقة، كون المشاركة السياسية لجميع فئات المجتمع عبر الآليات الديمقراطية المتعارف عليها تحمي المجتمع والدولة من انتشار العنف السياسي؟ أم أنها –أى الديمقراطية- قد تكون أحد عوامل زعزعة الاستقرار إذا ما أتت بالإسلاميّين إلى الحكم؟

– أي استقرار؟ استقرار الدول، عن طريق دعم الإصلاح الاقتصادي والسياسي وفقًا للمعايير الليبرالية الغربية؟ أم استقرار النظم الحاكمة، من خلال التعاون الاقتصادي والتنسيق السياسي والأمني لاحتواء التهديدات النابعة من المنطقة، وخاصة التطرف والهجرة؟

وظلَّت هذه الإشكالية قائمة في مسار التوجُّه الأوروبي نحو المنطقة العربية عبر مراحله المختلفة، وكانت حماية أمن أوروبا هي الهدف الموجه لهذا المسار والمحدِّد لسياساته وأدواته.

---

(18) Ibid, p. 625.

(19) Thomas Diez, "Normative power as hegemony", Cooperation and Conflict, Vol. 84, No. 2, 2013, pp. 201 - 202, DOI: 10.1177/0010836713485387

(٢٠) تنظر:

- محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية – الأوروبية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١)، ص ٢٠٣.

- نادية محمود مصطفى، أوروبا والوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص ٦٧-٦٨.

(٢١) سمعان بطرس فرج الله، مصر والدائرة المتوسطية: الواقع والمستقبل حتى عام ٢٠٢٠ م، دراسات منتدى العالم الثالث، (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٢)، ص ص ١٣٨ – ١٤١.

١- نهاية الحرب الباردة وبداية توجُّه أوروبي جديد: الشراكة الأوروبية المتوسطية (١٩٩٥)

تُعتبر الشراكة الأوروبية المتوسطية (١٩٩٥) حصيلةً للمبادرات الدبلوماسية الأوروبية تجاه المنطقة العربية وحوض المتوسط منذ نهاية الحرب الباردة. وكان الدافع الأمني حاضرًا في هذه المبادرة خشية أن يكون عدم الاستقرار السياسي في المنطقة تربة خصبة لتنامي الحركات الأصولية بما لذلك من توابع سلبية من أهمِّها تزايد موجات الهجرة من جنوب المتوسِّط إلى شماله وتزايد دور الحركات الأصولية داخل أوروبا، وفي ذلك تهديد للأمن الأوروبي(٢٢).

باختصار، كان البعد الاقتصادي هو المحرِّك للتوجُّه الأوروبي تجاه العالم العربي إبان الحرب الباردة، في حين كان البعد السياسي-الأمني هو المحرِّك لعملية برشلونة انطلاقًا من محورية قضايا "الهجرة من الجنوب والإرهاب والتطرف" في رؤية الاتحاد الأوروبي لجواره الجنوبي(٢٣). وكانت عملية برشلونة هي القناة الرئيسية -إن لم تكن الوحيدة- التي يولي من خلالها الاتحاد الأوروبي الاهتمام بالإصلاح السياسي. فعلى صعيد دول مجلس التعاون الخليجي، كانت القضايا التجارية هي محور العلاقات، ولم ينشئ الاتحاد الأوروبي برامج أو منحًا لتعزيز الإصلاح السياسي والديمقراطي(٢٤).

ونصَّ إعلان برشلونة ١٩٩٥ على أن الهدف الأساسي للمبادرة هو تحويل حوض المتوسط إلى ساحة للحوار والتعاون لضمان السلام والاستقرار والازدهار. كما نصَّ على أن تحقيق هذا الهدف يتطلَّب دعم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة ومستدامة، وإجراءات للقضاء على الفقر وتعزيز التفاهم بين الثقافات(٢٥).

وأشار بيان قادة الدول الأورومتوسطية الصادر عام ٢٠٠٥ بمناسبة مرور عشر سنوات على برشلونة، وكذلك برنامج العمل لخمس سنوات حتى ٢٠١٠، إلى عمل الدول الأعضاء على تعزيز السلم والاستقرار والأمن في المنطقة من خلال آليات عديدة من بينها احترام سيادة القانون والديمقراطية وحقوق الإنسان. كما أشارت الوثيقتان إلى عزم الاتحاد الأوروبي التعاون مع الدول الشريكة من أجل تحقيق الإصلاحات السياسية استنادًا إلى "المبادئ العالمية والقيم المشتركة [...] بما يتوافق مع الأولويات القومية" للدول الشريكة(٢٦).

لكن وثائق الشراكة الأوروبية المتوسطية المتعدِّدة لم تعبِّر عن رؤية أحادية للاتحاد الأوروبي، بل كانت نتاج مفاوضات وتوافق بين الأطراف المختلفة أسْفرت عن خطاب عام وفضفاض عن الالتزام بمبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

وبقراءة الوثائق الأوروبية الصادرة في إطار عملية برشلونة، ومتابعة السياسات المنبثقة عنها منذ العام ١٩٩٥، يمكن إيراد عدَّة ملاحظات(٢٧):

---

(٢٢) محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية – الأوروبية، مرجع سابق ، ص ٢٠٦.

(٢٣) المرجع السابق، ص ص ٢١١ – ٢١٢.

(٢٤) Youngs, "Europe's Uncertain Pursuit of Middle East Reform", Op. cit., p. 4.

(25) Barcelona declaration adopted at the Euro-Mediterranean Conference - 27-28/11/95. Accessed: 23 May 2021, available at: https://bit.ly/3K9aS9K

(26) See:

- Chairman's Statement 10th Anniversary Euro-Mediterranean Summit (Barcelona), 28 November 2005. Accessed: 23 May 2021, available at: https://bit.ly/3NJQFcF

- Euro-Med Five Year Work Programme, Accessed: 23 May 2021, available at: https://bit.ly/3j0yaTc

(٢٧) لقراءة تفصيلية لمحتوى وثائق عملية برشلونة واتفاقيات المشاركة الثنائية مع دول عربية، وتحديدًا فيما يخص قضية الديمقراطية، انظر: علياء وجدي، الأمن الأوروبي وقضية الديمقراطية في جنوب المتوسط بعد الحرب الباردة (١٩٩٥ – ٢٠١٥): دراسة في مفهوم الثقافة الإستراتيجية،

أ) ظلت تلك الوثائق تؤكِّد على أن تحقيق الأمن في المنطقة رهن بتسوية الصراع العربي-الإسرائيلي (المسار الفلسطيني على وجه الخصوص). وعلى الرغم من التأكيد الدائم والمتواصل على أهداف دعم الديمقراطية وحكم القانون واحترام حقوق الإنسان، إلا أن الإشارة إليها في تلك الوثائق ظلَّت شديدة العمومية، ولم تنصَّ الوثائق على آليات محدَّدة لإنجاز تلك الأهداف أو قياس مدى التزام الدول الشريكة بتحقيق تقدُّم في ذلك الملف.

ب) كان الهدف النهائي من عملية برشلونة هو إنشاء منطقة تجارة حرة أورومتوسطية بحلول العام ٢٠١٠، وبالتالي بدتْ جميع الأهداف المبتغاة في تلك الفترة سبيلًا إلى تحقيق هذا الهدف الكبير والأساسي. وذكرت الوثائق الصادرة عن الاجتماعات الوزارية الدورية لعملية برشلونة آليات محددة لتحقيق هذا الهدف، وظلت وثائقها أكثر وضوحًا وتحديدًا في تقييم المسار المتعلق بالمسائل الاقتصادية والتجارية، بل وجعلت إنجاز اتفاقات المشاركة الثنائية بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية مرتبطًا بتحقيق تقدُّم في مفاوضات هذا المسار، في حين لم تحدَّد أي خطوات عملية أو آليات واضحة لمتابعة ملفات الإصلاح السياسي والديمقراطي، ولم تضع خططًا زمنية لتنفيذ الأهداف ومعايير لقياس التقدُّم[٢٨].

ج) إلى جانب الإشارات العابرة شديدة العمومية لقضية الديمقراطية في وثائق عملية برشلونة، **لم تربط أيٌّ من تلك الوثائق بين عملية الإصلاح السياسي وتعزيز الديمقراطية من ناحية وتقديم حو افز مالية و اقتصادية من ناحية أخرى**، إلا في الوثيقة الصادرة عن المؤتمر الوزارى السادس في مدينة نابلس الإيطالية عام ٢٠٠٣، إذ ورد فيها أن الاتحاد الأوروبي سوف يأخذ في الاعتبار درجة التعاون المتحقِّق من جانب الدول الشريكة في مجال الإصلاح السياسي والديمقراطي حين توزيع المخصَّصات المالية في إطار برامج "ميدا" (الأداة التمويلية للشراكة الأوروبية-المتوسطية)[٢٩].

ويرجع هذا الأمر إلى غياب "التضمين الواضح والمنتظم لتقييم التقدُّم المُحْرَز والانتكاسات المتَّصلة بدعم وتطبيق حقوق الإنسان" في جدول اجتماعات الهيئات المسؤولة عن متابعة اتفاقيات المشاركة الثنائية، وافتقار تلك الاتفاقيات إلى "معايير دقيقة تحدد أي نوع من 'الإجراءات المناسبة' يجب استخدامه في التعامل مع هذه الانتهاكات"[٣٠].

بناءً على ما سبق، نلاحظ أن وثائق عملية برشلونة لم تحدِّد دعم الديمقراطية في جنوب المتوسط كأولوية، وإن أشارتْ إليها كمسألة أمنية مهمَّة لدعم الاستقرار في المنطقة. بل كانت التسوية السياسية للصراع العربي-الإسرائيلى هي القضية

رسالة دكتوراه، (القاهرة: جامعة القاهرة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٢٢)، ص ص ١٢٣ - ١٣٥.

(٢٨) اجتماع مالطا (أبريل ١٩٩٧):

Second Euro-Mediterranean Ministerial Conference, Malta 15-16 April 1997, Accessed: 23 May 2021, available at: https://bit.ly/3j12OvB

اجتماع مارسيليا (نوفمبر ٢٠٠٠):

Fourth Euro-Mediterranean Conference of Foreign Ministers (Marseilles 15-16 November 2000), Presidency's Formal Conclusions. Accessed: 23 May 2021, available at: https://bit.ly/3DDQGua

اجتماع فالنسيا (أبريل ٢٠٠٢):

Vth Euro-Mediterranean Conference of Ministers of Foreign Affairs (Valencia 22-23 April 2002), Presidency Conclusions, p. 2. Accessed: 23 May 2021, available at: https://bit.ly/3u4WrOe

(29) Euro-Mediterranean Conference of Ministers of Foreign Affairs (Naples 2- December 2003), Presidency Conclusions, p. 6. Accessed: 23 May 2021, available at: https://bit.ly/38szmgb

(٣٠) خميس شمارى وكارولين ستايني، دليل حقوق الإنسان في الشراكة الأوروبية-المتوسطية، كوبنهاجن: الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان، (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان/ ٢٠٠٠)، ص ١٠٢. تاريخ الاطلاع: ٧ يوليو ٢٠٢١. متاح على الرابط: https://bit.ly/3NLFz77

الأمنية الأهم، وازدادت أهميةً وإلحاحًا بعد اندلاع الانتفاضة الثانية في سبتمبر ٢٠٠٠.

٢- ما بعد سبتمبر ٢٠٠١: أجندة جديدة للسياسة الخارجية الأوروبية

منذ أحداث سبتمبر ٢٠٠١، صار انتشار التطرف والإرهاب هو التحدِّي الأمني الأكبر أمام الاتحاد الأوروبي. وصار الإصلاح السياسي والاقتصادي، إلى جانب الحوار الثقافي، ضرورة ملحَّة لمعالجة جذور التطرف ونشر ثقافة الديمقراطية في جنوب المتوسط.

وقد سعى الاتحاد الأوروبي معظم الوقت إلى أن تتميَّز سياساته وتختلف عن السياسات الأمريكية الداعية إلى التدخُّل لفرض الديمقراطية في المنطقة العربية بالقوة العسكرية في إطار ما سُمِّيَ حينئذ بالحرب على الإرهاب عن طرق انتهاج سياسات الإصلاح التدريجي. وبينما تكرَّرت الإشارة إلى "تغيير النظام" في الخطاب الأمريكي، استخدم الخطاب الأوروبي (القومي والجماعي) مفردات "نشر القيم الليبرالية" و"التعددية" و"سيادة القانون". فالمساعدات المالية والدعم الأوروبي للدول العربية لم تخصَّص صراحة تحت اسم دعم الديمقراطية أو الإصلاح السياسي، وإنما وجِّهت إلى جوانب أشمل وأعم، مثل حقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الرشيد، إضافة إلى المشروعات الثقافية والتعليمية والتنموية، وذلك بهدف إعداد بيئة ملائمة لتغيير ديمقراطي جذري(*). وكان التوجُّه الأوروبي نحو المنطقة العربية يتَّخذ شكل مبادرات متعدِّدة الأطراف واتفاقات شراكة وتعاون، عكس المبادرات أحادية الجانب التي طرحتْها الولايات المتحدة في تلك الفترة مثل "الشرق الأوسط الكبير" بلا تشاور مع شركائها المحليِّين من الحكومات وممثلي منظمات المجتمع المدني(٣١).

معني ذلك أن الرؤية الأوروبية لا ترى جدوى من برامج دعم الديمقراطية في غياب أطر ثقافية واجتماعية حاضنة وداعمة لثقافة الديمقراطية وقيمها.

لكن اتجاهًا آخر من الرأي يرجِّح العكس؛ فيقول إن "تكريس ثقافة احترام حقوق الإنسان لا يتحقَّق إلا في إطار عملية تحول ديمقراطي حقيقي"، إذ إن أوضاع المجتمعات في النظم السلطوية لا تساعد على انتشار قيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان(٣٢).

وتميل الباحثة إلى ذلك الرأي الأخير؛ يقينًا بأن محاولات نشر قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان -من خلال قنوات مدنية أو تعليمية أو دينية أو غيرها- لن تجدي في ظل أطر سياسية وقانونية تحدُّ من ممارسة هذه القيم وتضع المخالفين تحت طائلة القانون، وتكرِّس المنابر الإعلامية لوصْم المدافعين عن هذه القيم إما بالعمالة لحساب أطراف معادية وإما بتبنِّيهم أجندات تستهدف النَّيْل من أصالة المجتمع وتشويه هُويته واقتلاعه من جذوره الحضارية والثقافية. لذلك فإن السياسات الأوروبية لدعم الديمقراطية ينبغي أن تسير بالتوازي في هذين المسارين المتكاملين: المسار الثقافي والمجتمعي من خلال برامج نشر الديمقراطية عبر القنوات المدنية والتعليمية وساحات الحوار الثقافي، والمسار السياسي من خلال مبادرات التعاون السياسي والاقتصادي مع الحكومات. مع الوعي بأن الخلل في أحد المسارين من شأنه التأثير في فعالية سياسات دعم الديمقراطية في مجملها.

كما أن سياسات دعم الديمقراطية لن تحقِّق أهدافها ما لم تتقبَّلها ابتداءً النخب الحاكمة والشركاء المجتمعيُّون في العالم العربي على حدٍّ سواء، الذين استقبل جانبٌ منهم محاولات تصدير منظومة القيم الليبرالية بشيء من التردُّد، نظرًا

(*) في هذا الإطار تأسست مؤسسة أنا ليند للحوار بين الثقافات الأورومتوسطية عام ٢٠٠٥، ومقرها مدينة الإسكندرية، بهدف فتح قنوات للتواصل والحوار الثقافي من أجل تعزيز التفاهم بين جانبي المتوسط.

(31) Youngs, "Europe's Uncertain Pursuit of Middle East Reform", Op. cit., pp. 8 - 11.

(٣٢) حسنين توفيق إبراهيم، "المتغير الثقافي في تحليل السياسات العربية: قضايا وإشكاليات"، في: نادية محمود مصطفى ومحمد صفار (تنسيق علمي وإشراف)، علياء وجدي (مراجعة وتحرير)، الخصوصية الثقافية: نحو تفعيل التغيير السياسي والاجتماعي، (القاهرة: مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، ٢٠٠٨)، ص ٣٤٦.

لخصوصية السياق الثقافي للمجتمعات العربية. وبالتالي فإن تقديم منظومة القيم الأوروبية كحزمة واحدة وباعتبارها قيمًا عالمية ليستْ محلًّا للاشتباك معها أو تفكيكها هو أحد أوجه النقد للسياسات الأوروبية لدعم الديمقراطية.

وعلى الرغم من وجاهة –بل وضرورة- طرح قضية الخصوصية الثقافية في مواجهة دعاوى عالمية القيم الغربية، فإنها توظف سياسيًّا حين تتَّخذها بعض النظم العربية ذريعةً لرفض مطالب للطرف الأوروبي بمراجعة حالة حقوق الإنسان فيها.

فعلى سبيل المثال، حين أصدر البرلمان الأوروبي قرارًا في يناير ٢٠٠٨ انتقد أوضاع حقوق الإنسان والتحول الديمقراطي في مصر، وطالب السلطات المصرية بإنهاء العمل بحالة الطوارئ في نهاية مايو ٢٠٠٨، وهو الموعد المقرَّر لإنهائها، اعتبرت السلطات المصرية هذا القرار "تدخُّلًا سافرًا" في شؤون مصر الداخلية. واستدعتْ وزارة الخارجية المصرية سفراء الدول السبع والعشرين الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وإبلاغهم برفض مصر التام لقرار البرلمان الأوروبي ورفضها قيام أي دولة أو مؤسسة التعليق على حالة حقوق الإنسان في مصر. كما أخطرت الخارجيةُ المصرية المفوضيةَ الأوروبية بتعذُّر انعقاد اللجنة الفرعية للمشاورات السياسية بين الجانبين كونه "ليس ملائمًا في المرحلة الحالية". كما قرر مجلس الشعب المصري مقاطعة اجتماع المنتدى البرلماني الأورومتوسطي[٣٣]. ومع ذلك زادت الصادرات المصرية للاتحاد الأوروبي خلال العام نفسه بنسبة ١٣,١٪، كما زادت الواردات الأوروبية لمصر بنسبة ٢٢,٢٪ بما جعل الاتحاد الأوروبي الشريك التجارى الأول لمصر للعام ٢٠٠٨ بنسبة ٣٥٪ من إجمالى حجم التجارة المصرية[٣٤].

ولقد أُطْلِقَتْ **سياسة الجوار الأوروبية European Neighbourhood Policy (٢٠٠٤) في** سياق داخلى أوروبي متغير، وفي زخم من التطورات الإقليمية والدولية، دفعا الاتحاد الأوروبي إلى تطوير أدوات التوجُّه نحو جواره الجنوبي لتحقيق أهداف الأمن الأوروبي.

على الصعيد الأوروبي، كانت سياسة الجوار الأوروبية وسيلة لحماية الأمن الأوروبي من خلال إقامة "منطقة أمنية عازلة Security buffer zone" لحماية حدود الاتحاد الأوروبي الممتدَّة بفعل توسيع العضوية. فتلك الحدود الجديدة تعني تهديدات جديدة محتملة[٣٥].

وعلى الصعيد الإقليمي تزايدت المخاوف الأوروبية من أن يفاقم انهيار عملية التسوية السياسية للصراع العربي-الإسرائيلي(*) من عدم الاستقرار في المنطقة بما لذلك من تداعيات على الأمن الأوروبي.

وعلى الصعيد الدولي، بعد سبتمبر ٢٠٠١ ازداد الاتحاد الأوروبي تمسُّكًا برؤيته بشأن محاربة الإرهاب من خلال المعالجة الجذرية لأسباب التطرف في المجتمعات، وفي مقدِّمتها عدم الاستقرار السياسي وتردِّي الظروف الاقتصادية والاجتماعية.

وكان الباعث على تطوير سياسة الجوار الأوروبية حاجة الاتحاد الأوروبي إلى تحقيق الاستقرار في المناطق المجاورة (الجمهوريات السوفييتية السابقة في شرق أوروبا، والقوقاز، وجنوب وشرق المتوسط) دون أن تنضم هذه الدول إلى عضويَّته

(33) M. Gülce Kumrulu, "Can the EU Become a Normative Power in the South? The Egyptian Case", Perceptions, 2008. Accessed: 2 October 2020, available at: https://bit.ly/3J3y5IZ, pp. 10-12.

(34) Implementation of the European Neighbourhood Policy in 2008 - Progress Country Report: Egypt, Brussels: European Commission, High Representative of the European Union for Foreign Affairs and Security Policy, 23 April 2009, Accessed: 12 May 2021, available at: https://bit.ly/3LBQNJq

(35) Giuliana Laschi, "A Larger and More Secure Europe? Security, Space, Borders and New Neighbours in Historical Perspective", Eurolimes (15), 2013, p. 191.

(*) وذلك بعد اندلاع انتفاضة الأقصى في سبتمبر ٢٠٠٠ وفشل كامب ديفيد ٢، والعدوان الإسرائيلي على السلطة الفلسطينية ٢٠٠٢، ثم الانسحاب الإسرائيلي المنفرد من غزة في ٢٠٠٥.

ويحدث ما يسمَّى بـ"الإنهاك الناتج عن التوسيع Enlargement Fatigue"[٣٦]. ومن ثم فإن العضوية ليست حافزًا تقدِّمه هذه السياسة، لكن الحوافز تتمثَّل في فتح الأسواق الأوروبية لمنتجات هذه الدول، والاشتراك في برامج الاتحاد الأوروبي المتخصِّصة، والتعاون في مجال شبكات النقل والطاقة[٣٧].

ومن أهداف سياسة الجوار الأوروبية تحفيز الاستقرار السياسي في مناطق الجوار وتفعيل قيم سيادة القانون[٣٨]. فلا أفضل من تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد في دول العالم لحماية الأمن الأوروبي[٣٩]. لذا يُشار إلى دعم الديمقراطية في الجوار الأوروبي، وبالذات بعد سبتمبر ٢٠٠١، بأنه "هدف إستراتيجي للسياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي"، لا سيما وأن الهجمات الإرهابية التي تمَّت داخل أوروبا[*] ارتبطت بما شهده جوارها الجنوبي من مشكلات اقتصادية واجتماعية وعدم استقرار سياسي[٤٠].

وبخلاف عملية برشلونة، مثَّلت سياسة الجوار الأوروبية أول إطار تعاون يعالج قضية الإصلاح السياسي وتعزيز الديمقراطية بشكل محدَّد ومنفصل ويناقش في إطار ثنائي من خلال خطط العمل الثنائية الموقعة بين الاتحاد الأوروبي والدول الشريكة[٤١].

ومن ركائز خطط العمل هذه "الالتزام بالقيم المشتركة" للتأكيد على احترام الدول الشريكة للاتفاقات الدولية الإقليمية الخاصة بالديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون. ومن الركائز أيضًا البرامج المجتمعية الموجهة إلى الشعوب "People-to-people"، وتهدف إلى بناء قدرات الأفراد في المجالات المختلفة من أجل تحسين أوضاعهم[٤٢]. وهذه البرامج، إضافة إلى برامج التبادل الثقافي والاجتماعي، هي أحد مداخل الاتحاد الأوروبي لتطوير ثقافة مجتمعية حاضنة لقيم الديمقراطية وداعمة لها، استنادًا إلى الرؤية السابق الإشارة إليها بأن محاولات نشر القيم الأوروبية في مناطق الجوار، ومن بينها الديمقراطية، لن تجدي في غياب ثقافة مجتمعية منفتحة على تلك القيم ومتقبِّلة لها.

وبقراءة تقارير تقدُّم الدول العربية التي أصدرتْها المفوضية الأوروبية سنويًّا في إطار سياسة الجوار الأوروبية قبل العام ٢٠١١[٤٣]، يُلاحظ ما يلي:

أ) غلبة تفاصيل التعاون الاقتصادي والتجاري على محور الإصلاح السياسي والديمقراطية.

ب) على الرغم من استحداث مبدأ "المزيد من أجل المزيد More for more" في سياسة الجوار الأوروبية، أي المزيد من الإصلاحات مقابل المزيد من المساعدات، يبدو البُعدان

(*) هجمتا مدريد (٢٠٠٤) ولندن (٢٠٠٥).

(36) Ronald Dannreuther, ""Developing the Alternative to Enlargement: The European Neighbourhood Policy", European Foreign Affairs Review (11), 2006, pp. 185 & 187.

(37) Benita Ferrero-Waldner, "The European Neighbourhood Policy: The EU's Newest Foreign Policy Instrument", European Foreign Affairs Review (11), 2006, p. 140.

(38) Wider Europe — Neighbourhood: A New Framework for Relations with our Eastern and Southern Neighbours, Communication from the Commission to the Council and the European Parliament, Brussels: Commission of the European Communities, 11 March 2003, p. 3, Accessed: 7 February 2015, available at: https://bit.ly/3Kdh6W4

(39) A Secure Europe in a Better World: European Security Strategy, Op. cit.

(40) Assem Dandashly, "EU democracy promotion and the dominance of the security–stability nexus", Mediterranean Politics, 23:1, 2018, p. 63, DOI:10.1080/13629395.2017.1358900

(٤١) نسرين الملا، الاتحاد الأوروبي والتحول الديمقراطي في العالم العربي، مرجع سابق، ص ٦٤.

(42) Richard G. Whitman and Stefan Wolff, "Much Ado About Nothing? The European Neighbourhood Policy in Context", in: Whitman and Wolff (eds.), Op. cit., p. 7.

(٤٣) للتفصيل حول محتوى هذه التقارير انظر:
علياء وجدي، الأمن الأوروبي وقضية الديمقراطية في جنوب المتوسط بعد الحرب الباردة، مرجع سابق، ص ص ١٩٢ - ١٩٦.

السياسي والاقتصادي في تقارير التقدُّم وكأنهما مساران منفصلان، إذ لا تذكر التقارير إجراءات اقتصادية أوروبية مترتّبة على التقدُّم أو التباطؤ في تحقيق إصلاحات سياسية وديمقراطية في الدول الشريكة.

فعلى سبيل المثال، أشارت تقارير التقدُّم عن تونس للأعوام ٢٠٠٧ وحتى ٢٠٠٩ إلى وقائع لانتهاكات حقوق الإنسان وعدم التزام السلطات بتدابير الإصلاح السياسي والديمقراطي المنصوص عليها في خطة العمل الأوروبية التونسية. ومع ذلك لم ينصَّ أيٌّ من هذه التقارير على إجراءات أو حتى توصيات بخطوات أوروبية تجاه السلطات التونسية في هذا الصدد، بل ذكر تقرير ٢٠٠٩ اتخاذ خطوات نحو منح تونس وضعًا متقدِّمًا في إطار سياسة الجوار الأوروبية، وإن تراجع الموقف الأوروبي طفيفًا حيال هذا الأمر في تقرير العام ٢٠١٠[٤٤].

كما عبَّرت جميع تقارير التقدُّم السنوية المتعلِّقة بمصر عن اهتمام أوروبي بدورها الإقليمي في تهدئة الصراعات في المنطقة، سواء الصراع العربي-الإسرائيلي من خلال جهود الوساطة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، أم جهود الحفاظ على وحدة السودان قبل التقسيم، أم مكافحة القرصنة في القرن الأفريقي، ولاحقًا الصراعات في ليبيا وسوريا واليمن والعراق منذ ٢٠١١. وجميعها قضايا ملحَّة تهدِّد استقرار المنطقة وتمسُّ الأمن الأوروبي مباشرة. وبالتالي ليس الإصلاح السياسي والديمقراطي هو وحده المحدِّد للتقدُّم في مسار علاقات الاتحاد الأوروبي مع مصر، إن جاز اعتباره محددًا.

ثالثًا- مواقف الاتحاد الأوروبي تجاه موجات التحول الديمقراطي في العالم العربي

أسفرت الثورات العربية في ٢٠١١ عن مراجعات أوروبية للسياسات الخارجية تجاه المنطقة العربية، وقامت المفوضية الأوروبية بمراجعة سياسة الجوار الأوروبية وأصدرت نسخة معدَّلة وسَّعت فيها من برامج الشراكة والمساعدة المقدَّمة إلى بعض الدول العربية من أجل دعم عملية التحول الديمقراطي[٤٥]. ثم أسفرت التفاعلات اللاحقة في المنطقة عن تداعيات عديدة (ازدياد أعداد اللاجئين - التحالف الدولي الجديد ضد الإرهاب...) دفعت الاتحاد الأوروبي إلى إجراء مراجعة ثانية لسياسة الجوار أُصدرت صيغتها الجديدة في نوفمبر ٢٠١٥[٤٦].

والواقع أن بداية مشاورات المراجعة الأولى لسياسة الجوار الأوروبية وإن تزامنت مع انطلاق الثورات العربية في نهاية عام ٢٠١٠، فإنها لم تكن نتيجة لها. لكن الثورات كانت دافعًا لتلك المراجعة بهدف تشجيع التحول الديمقراطي في الجوار الجنوبي، والتأكيد على دور سياسة الجوار الأوروبية في تحفيز المجتمع

(44) Inconsistent European policies fail to address human rights abuses in Tunisia, Copenhagen: Euro-Mediterranean Human Rights Network (EMHRN), September 2010, p. 48, Accessed: 30 July 2017, available at: https://bit.ly/3ja6wDb

(٤٥) كانت سياسة الجوار الأوروبية قد خضعت للمراجعة عام ٢٠١٠ بعد إقرار معاهدة لشبونة الحاكمة لعمل الاتحاد الأوروبي ودخولها حيز التنفيذ. وقد أقرت معاهدة لشبونة قيام الاتحاد الأوروبي بإدخال التعديلات المناسبة على الأدوات التنفيذية لسياسته الخارجية، والتي من بينها سياسة الجوار الأوروبية، بما يحقق فعالية تلك السياسة الخارجية وقدرتها على تحقيق أهدافها. نقلًا عن:

A New Response to a Changing Neighbourhood: A review of European Neighbourhood Policy, Joint Communication by the High Representative of The Union For Foreign Affairs And Security Policy and the European Commission, Brussels, 25 May, 2011, p. 1, Accessed: 27 April 2015, available at: https://bit.ly/3DDUThq

(46) Review of the European Neighbourhood Policy, Joint Communication to the European Parliament, The Council, the European Economic and Social Committee and the Committee of the Regions, Brussels, 18 November 2015, Accessed: 30 January 2017, available at: https://bit.ly/3NLDHuW

الدولي على تشجيع التحول الديمقراطي والتقدم الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة[٤٧].

وصرَّح شتيفان فول، المفوض الأوروبي لشؤون التوسيع وسياسة الجوار الأوروبية، أن الاتحاد الأوروبي كثيرًا ما اختار الأمن والاستقرار في جنوب المتوسط على حساب قيمه الداعية إلى دعم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وأن الأحداث التي تشهدها المنطقة منذ نهاية ٢٠١٠ أكَّدت أن الاستقرار لن يتحقَّق إلا بوجود ديمقراطية حقيقية[٤٨].

١- المواقف الأوروبية من الثورات العربية: من التردد إلى الترقب إلى الدعم الكامل

تباينت المواقف والسياسات الأوروبية تجاه الثورات العربية عام ٢٠١١، ما بين ردِّ فعل متأخِّر في حالة تونس، واستجابة متردِّدة في حالة مصر(*)، إلى الرفض المتصاعد "لقمع الاحتجاجات السلمية" في ليبيا وسوريا وصولًا إلى إدانة النظامين الليبى والسورى مع تصاعد العنف المسلَّح تجاه المدنيّين بلغ حدَّ التدخُّل العسكرى في ليبيا من خلال حلف شمال الأطلنطي.

أما في اليمن والبحرين بقِيت قضية أمن الخليج هي أساس المواقف الأوروبية تجاه الثورتين. ففي اليمن كانت هناك حالة من الترقُّب الأوروبي بشأن مصير تنظيم القاعدة هناك إذا ما نجحت الثورة في الإطاحة بنظام علي عبد الله صالح. ولأن الاحتجاجات في البحرين قامت على خلفية مذهبية، إذ قامت بها الأغلبية الشيعية ضد الأقلية السنية الحاكمة، كان التردُّد الأوروبي حينئذ بين إدانة قمع المحتجين من قبل السلطات البحرينية من ناحية، ودعم إيران للاحتجاجات واحتمالات قيام تحالف إيراني بحريني وتغلغل النفوذ الإيراني في الخليج في حالة تحقيق الاحتجاجات البحرينية أهدافها من ناحية أخرى.

ومع اندلاع الموجة الثانية من الثورات العربية في العام ٢٠١٩، لم تُصدر الممثلة العليا للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي فيدريكا موجيريني أي تصريح بشأن احتجاجات الشعب الجزائري على مدار شهرين حتى صدور بيان الرئاسة الجزائرية في ٢ أبريل ٢٠١٩ معلنًا عن استقالة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة من منصبه[٤٩]. وفي ٢٥ أكتوبر ٢٠١٩ وصف بيان المجلس الأوروبي حراك الشارع اللبناني بـ"التطلُّعات المشروعة للشعب اللبناني" وطالب الحكومة اللبنانية بالاستجابة لها

(47) See:

- Laure Delcour, "The 2015 ENP Review: Beyond Stocktaking, the Need for a Political Strategy", College of Europe Policy Brief, No. 1, 15, December 2015, p. 2.

- A New Response to a Changing Neighbourhood, Op. cit., p. 1.

(48) Štefan Füle European Commissioner for Enlargement and Neighbourhood Policy Speech on the recent events in North Africa, Committee on Foreign Affairs (AFET), European Parliament, Brussels, 28 February 2011. Accessed: 9 May 2012, available at: https://bit.ly/37k4L40

(*) صدر أول بيان أوروبي عن تونس في ١٠ يناير ٢٠١١، أي بعد حوالي أربعة أسابيع من اندلاع الاحتجاجات التي بدأت في ١٧ ديسمبر ٢٠١٠. أما في حالة مصر، فقد صدر عن المفوضية بيان في ٢ فبراير، ثم بيان عن المجلس الأوروبي في ٤ فبراير، ودعا البيانان الحكومة المصرية إلى الاستجابة لمطالب الشعب المصري والبدء فورًا في عملية انتقال منظم للسلطة. ثم صدر أول بيان رسمي عن الاتحاد الأوروبي يدعم فيه المطالب الشعبية برحيل النظام بعد تصريح الرئيس الأمريكي باراك أوباما بأن على الرئيس مبارك الرحيل الآن.

نقلًا عن: نسرين الملا، الاتحاد الأوروبي والتحول الديمقراطي في العالم العربي، مرجع سابق، ص ص ٧٦ و٧٨. وأيضًا رانيا السباعى، القوة المعيارية والسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، مرجع سابق، ص ١٥٠ و١٥١.

وللتفصيل حول تباين استجابات الاتحاد الأوروبي للاحتجاجات في الدول العربية المختلفة انظر:

Sally Khalifa Isaak, "Europe and the Arab Revolutions: From a Weak to a Proactive Response to a Changing Neighborhood", KFG Working Paper Series, No. 39, Kolleg-Forschergruppe (KFG) "The Transformative Power of Europe", (Berlin: Freie Universität Berlin, May 2012), pp. 8-10, available at: https://bit.ly/3795PHH

(49) Luigi Lonardo, Bouteflika's resignation means Algeria is ready to turn a page... or is it?, 3 April 2019, Accessed: 9 March 2022, available at: https://bit.ly/3xaDziG

بسرعة بحكمة[٥٠]. كما اتَّخذ الاتحاد الأوروبي خطوات جدية نحو الانفتاح على السودان بعد ثورة ديسمبر ٢٠١٨ التي أطاحت بنظام البشير في أبريل ٢٠١٩. وفي أكتوبر ٢٠١٩ زار السودانَ وفدٌ رفيع المستوى من الاتحاد الأوروبي للتشاور والتنسيق حول دعم الاتحاد الأوروبي لإجراءات المرحلة الانتقالية[٥١].

وعقب اندلاع ثورات ٢٠١١ استحدث الاتحاد الأوروبي أدوات تمويلية جديدة لدعم التحول الديمقراطي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية تستهدف كلًّا من الحكومات والفاعلين غير الحكوميّين. من هذه الأدوات "الوقف الأوروبي للديمقراطية European Endowment for Democracy" الذي أُنشئ بهدف "مساعدة الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني الناشئة والنقابات وغيرها من الشركاء الاجتماعيّين" لتمكين الفاعلين الاجتماعيّين والسياسيّين في الدول العربية من خلال توفير الدعم المالي للمبادرات الجديدة[٥٢]. وتعمل هذه الآلية جنبًا إلى جنب مع آلية "دعم الشراكة والإصلاح والنمو الشامل SPRING" والمخصَّصة لدعم عملية التحول الديمقراطي والإصلاح الاقتصادي في دول الثورات ومساعدتها في تلبية الاحتياجات الفورية لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تعانيها في المرحلة الانتقالية[٥٣]. ولم تكن دول الثورات فقط (تونس ومصر وليبيا) هي المستهدفة من آلية SPRING، إذ استفادت منها أيضًا كل من الجزائر والمغرب والأردن ولبنان في الفترة (٢٠١١ – ٢٠١٣) لدعم الإصلاحات السياسية والاقتصادية فيها، مع وعد باستمرار التمويل حال الالتزام بتحقيق تلك الإصلاحات[٥٤].

٢- أوروبا والإسلاميون: انفتاح حذر

على الرغم من دعم الأوروبيين للتحول الديمقراطي في الدول العربية، فهم يعلمون أن نتيجة هذا التحول قد تأتي بقوى محافظة إلى الحكم تحمل رؤى مختلفة عن العلاقة بين الدين والدولة، وعن حقوق الإنسان وبالأخص الحريات الدينية وحقوق المرأة[٥٥]، وأيضًا عن العلاقة مع إسرائيل ومستقبل عملية التسوية.

ولطالما دعم الاتحاد الأوروبي الأنظمة السياسية السلطوية في المنطقة العربية بدعوى أن البديل سيكون أنظمة راديكالية معادية للغرب، داعيًا في الوقت نفسه إلى تحقيق التحول الديمقراطي التدريجي باعتباره البديل السلمي الإصلاحي ونمط التغيير المقبول[٥٦].

---

(50) Declaration by the High Representative on behalf of the EU on the latest developments in Lebanon, Brussels: Council of the European Union, 25 October 2019, Accessed: 9 March 2022, available at: https://bit.ly/3uQsqAV

(٥١) علاقات السودان مع الاتحاد الأوروبي: حالة تعاف، وكالة السودان للأنباء (سونا)، ٥ نوفمبر ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع: ٩ مارس ٢٠٢٢. متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3LGWCFG

See:(٥٢)

- A New Response to a Changing Neighbourhood, Op. cit., pp. 5-6.

- Susi Dennison and Anthony Dworkin, Europe and the Arab Revolutions: A New Vision for Democracy and Human Rights, Policy Brief, European Council on Foreign Policy, November 2011, pp. 10-11. Accessed: 28 April 2012, available at: https://bit.ly/3DC4e9m

(٥٣) تعرف المبادرة باسم " Support for Partnership, Reform and Inclusive Growth (SPRING)". انظر:

EU response to the Arab Spring:, new package of support for North Africa and Middle East, 27-09-2011. Accessed: 9 May 2012, available at: https://bit.ly/3NMarnN

(٥٤) رانيا السباعي، القوة المعيارية والسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، مرجع سابق، ص ص ١٦٤ – ١٦٥.

(٥٥) عبد النور بن عنتر "أوروبا وصعود الإسلاميين إلى الحكم في الجوار العربي المتوسطي"، مركز الجزيرة للدراسات، يناير ٢٠١٢، ص ٥. تاريخ الاطلاع: ٨ مايو ٢٠١٢. متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3NMA9bV

وأيضًا:

Dennison and Dworkin, Europe and the Arab Revolutions, Op. cit.

(٥٦) نادية محمود مصطفى، "السياسة الخارجية المصرية والثورة: دراسة في تأثير الأبعاد الخارجية (٢٥/١- ٢٠١١/٥/٣٠)"، بحث مقدم إلى مؤتمر

وكان الموقف الأوروبي من الحركات الإسلاموية* في العالم العربي معبّرًا عن إشكالية داخلية أوروبية. فمن المعروف قبل الثورات العربية أن أي تحرك حقيقي في اتجاه الديمقراطية لن يتمَّ في غياب الإسلاميين، كونهم قوى منظمة ومؤثرة سياسيًّا في مجتمعات دول الجوار الجنوبي. وتكْمن الإشكالية في المراوحة بين أمرين: الأول هو فتح قنوات التواصل الأوروبي مع الإسلاميين المعتدلين بما يثير حفيظة الأنظمة الحاكمة والمرتبطة باتفاقات للشراكة والتعاون مع الاتحاد الأوروبي على مستويات عدَّة. الأمر الآخر هو مقاطعة جميع التيارات الإسلاموية في الدول العربية، بما يحمله ذلك من خطر فتح المجال أمام القوى السياسية العنيفة في المنطقة، وبما يضفي على أوروبا من صبغة إقصائية ويؤكِّد الانطباع السائد بأن الاتحاد الأوروبي يفضل استمرار الوضع القائم تحقيقًا لاستقرار المنطقة، ومن ثم أمْنه، على حساب قيم الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان[٥٧].

وحين نجح الإسلاميون في الوصول إلى الحكم في عددٍ من دول الثورات، اختُبرت طبيعة الرؤية الأوروبية عن الديمقراطية المقبولة في المنطقة. ولم يعدْ في إمكان الاتحاد الأوروبي حينئذ تجاهل تغير توازنات القوى الداخلية في المنطقة العربية أو مقاطعة القوى الإسلاموية التي وصلت إلى السلطة.

لم تكن تلك هي المرة الأولى التي يصل فيها إسلاميون إلى الحكم في دول عربية بطريق الانتخابات، لكن بيَّنت التجربة أن الديمقراطية تظلُّ قيمةً عُليا ما لمْ تأتِ بقوى سياسية تتبنَّى قيمًا مغايرة للقيم الغربية. فلقد أسْفرت الانتخابات التشريعية في الجزائر عام ١٩٩١ عن فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وفي فلسطين عام ٢٠٠٦ عن فوز حركة حماس. وفي الحالة الأولى غضَّت الجماعة الأوروبية الطرف عن الانقلاب على نتيجة الانتخابات، وفي الثانية انضمَّ الاتحاد الأوروبي إلى الحملة الغربية لمقاطعة حكومة حماس[٥٨]، على الرغم من أن تقرير التقدُّم الصادر عن المفوضية الأوروبية عام ٢٠٠٦ بشأن التعاون مع السلطة الفلسطينية في إطار سياسة الجوار الأوروبية قد أشاد بالعملية الانتخابية التي خضعت لمراقبة بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات وشهدت نسبة مشاركة عالية من جانب الناخبين، ووصفها بـ"التنافس النزيه Fairly contested"[٥٩].

وربما كانت هذه الإشكالية حاضرة في الوعي الأوروبي الذي بات مدركًا أنه في ظلِّ التطورات التي تشهدها المنطقة العربية وتغيُّر موازين القوى داخلها، صار من غير الممكن تكرار ما سبق وقامت به أوروبا من رفضٍ لنتائج الانتخابات ومقاطعة الحكومات الجديدة.

وبمتابعة التصريحات الأوروبية حول وصول الإسلاميين إلى السلطة في تونس ومصر(*)، نلاحظ إيجابية الخطاب

"الثورة المصرية: الملامح والمآلات"، ٣٠ مايو – ١ يونيو ٢٠١١، (القاهرة: جامعة القاهرة - مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات)، ص ١٥، (غير منشور).

* تعتمد الباحثة هذا المصطلح للدلالة على الحركات الإسلامية التي تسعى للوصول إلى السلطة وتمارس العمل السياسي، في حين ترى أن مصطلح (الإسلامي) يشير إلى المعنى الديني بشكلٍ عام.

(٥٧) عماد الدين شاهين، "الاتحاد الأوروبي والإسلام السياسى: هل هناك حاجة للحوار؟"، في نادية مصطفى (إشراف علمي وتنسيق) وعلياء وجدي (مراجعة وتحرير)، أوروبا وحوار الثقافات الأورومتوسطية، مرجع سابق، ص ص ١٠٤ - ١٠٥.

(58) Alvaro de Vasconcelos, "Introduction - Egypt: dealing with unfamiliar voices", in Esra Bulut Aymat (ed.), Egyptian Democracy and the Muslim Brotherhood, Report No. 10, (Paris: European Union Institute for Security Studies, 2011), p. 3, Accessed: 28 April 2012, available at: https://bit.ly/3797E7v

(59) ENP Progress Report on the Palestinian Authority, Brussels, Commission of the European Communities, 4 December 2006, pp. 2-3. Accessed: 13 November 2021, available at: https://bit.ly/38rMulM

(*) لمتابعة تفصيلية للتصريحات والمواقف الأوروبية خلال هذه المرحلة انظر:

الرسمي الأوروبي من حيث المفردات المستخدمة للتعبير عن موقف الاتحاد الأوروبي الداعم للتحول الديمقراطي في البلدين. وفي الوقت نفسه حرصَ المسؤولون الأوروبيون على التأكيد على قيم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وبدا الخطاب الرسمي الأوروبي وكأنه يستبطن ترقُّبًا –أو بالأحرى قلقًا- أوروبيًّا إزاء أداء الإسلاميّين بعد أن تمكَّنوا من الوصول إلى السلطة. وبشكل عام لم يكن الخطاب الرسمي الأوروبي منتقدًا أو رافضًا لصعود الإسلاميّين إلى السلطة في تونس ومصر، بقدر ما هو مترقِّب لسياساتهم، فيما يمكن أن نسمِّيه "الانفتاح الحذر".

٣- مواقف الاتحاد الأوروبي تجاه تراجع مسارات التحول الديمقراطي في دول عربية: تجدُّد معضلة الديمقراطية أم الاستقرار

نظريًّا، المفترض أن للاتحاد الأوروبي موقفًا سياسيًّا مبدئيًّا ضدَّ إجراءات نقل السلطة بغير الطريق الدستوري، وهو الموقف الذي يشكِّل جزءًا من الهوية الأوروبية. وتجلَّى ذلك في بيانات عدَّة أدانتْ بلغة واضحة تلك الإجراءات في مناطق مختلفة. فعلى سبيل المثال في سبتمبر ٢٠١٥ أدانت فيدريكا موجيريني الانقلاب العسكري في بوركينا فاسو وطالبت قادة الانقلاب بإعادة السلطة فورًا إلى الحكومة المدنية وإطلاق سراح رئيسي الجمهورية والوزراء وأعضاء الحكومة المعتقلين[٦٠]. وفي فبراير ٢٠٢١ أصدر البرلمان الأوروبي قرارًا أدان فيه بشدَّة الانقلاب العسكري في ميانمار، وحثَّ القوات المسلحة على إعادة السلطة فورًا للحكومة المدنية[٦١].

أمَّا في العالم العربي، فقد اختلفت خطابات استجابة الاتحاد الأوروبي للإجراءات الاستثنائية لتغيير السلطة في بعض الدول.

ففي مصر، وتعقيبًا على بيان الثالث من يوليو ٢٠١٣ الذي بموجبه أوقف العمل بالدستور وأُعلن عن خارطة طريق تتضمَّن تعيين رئيس مؤقَّت للجمهورية وإجراء تعديلات دستورية وانتخابات رئاسية مبكرة تعقبها انتخابات تشريعية، أصدر البرلمان الأوروبي بيانًا عبر فيه عن قلقه العميق إزاء الوضع في مصر، داعيًا إلى العودة في أسرع وقت إلى المسار الديمقراطي بإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية حرة ونزيهة يُنقل من خلالها الحكم إلى سلطة مدنية منتخبة، على أن تضمَّ هذه الانتخابات جميع أطراف العملية الديمقراطية[٦٢].

وفي تونس، وعقب إصدار الرئيس التونسي قراراته في يوليو ٢٠٢١ بتعليق عمل البرلمان وإقالة رئيس الحكومة، معلنًا استناد تلك الإجراءات إلى إحدى مواد الدستور التونسي، وما اتَّخذه من إجراءات لاحقة، أصدر البرلمان الأوروبي قرارًا في أكتوبر من العام نفسه عبَّر فيه أعضاء البرلمان عن "قلقهم العميق" إزاء تركُّز السلطات الثلاث في يد رئيس الجمهورية، ودعا القرارُ الرئيسَ التونسي إلى الاحترام الكامل للحقوق والحريات واحترام التزامات تونس الدولية[٦٣].

علياء وجدي، الأمن الأوروبي وقضية الديمقراطية في جنوب المتوسط، مرجع سابق، ص ١٦٧ – ١٧٠.

(60) Déclaration de la Haute représentante/Vice-présidente Federica Mogherini sur le coup d'Etat au Burkina Faso, Bruxelles, 17 September 2015, Consulté le 12 mars 2022, available at: https://bit.ly/3jljIpf

(61) MEPs strongly condemn continuing violence in Yemen and military coup in Myanmar, European Parliament, 11 February 2021, Accessed 12 March 2022, available at: https://bit.ly/38rnET3

(62) Situation in Egypt: European Parliament resolution of 4 July 2013 on the crisis in Egypt, Accessed: 23 November 2020, available at: https://bit.ly/3uQDmyB

(63) European Parliament resolution on the situation in Tunisia, European Parliament, 18 October 2021, p. 4, Accessed: 8 March 2022, available at: https://bit.ly/3j3Ikmg

أمَّا في السودان، فعلى إثر الإجراءات التي اتَّخذها المجلس الانتقالي السوداني في أكتوبر ٢٠٢١ بإبعاد قيادات مدنية من الحكومة الانتقالية واعتقال رئيسها وسيطرة الجيش على السلطة وإعلان حالة الطوارئ، أدان الاتحاد الأوروبي استهداف المتظاهرين وطالب بإطلاق سراح المعتقلين مهدِّدًا بمحاسبة السلطات على انتهاكات حقوق الإنسان وبأن تلك الإجراءات سيكون لها "عواقب جدية" فيما يخصُّ الدعم الأوروبي للسودان(٦٤). وفي ٢١ يناير ٢٠٢٢ أقرَّ البرلمان الأوروبي مشروع قرار بـ"حظر تصدير وبيع وتحديث وصيانة أي من أشكال المعدَّات الأمنية إلى السودان، بما في ذلك تكنولوجيا مراقبة الإنترنت"(٦٥).

وربما يعزى هذا التباين في الاستجابة الأوروبية للتطورات في الدول العربية الثلاث إلى تباين أهمية كل دولة بالنسبة إلى الأمن الأوروبي؛ إذ إن مصر وتونس شريكتان للاتحاد الأوروبي في التنسيق الأمني لملف الهجرة وضبط الحدود، إلى جانب ما يربط البلدين من شراكة اقتصادية وتجارية بالاتحاد الأوروبي وعلاقات ممتدَّة بدوله الأعضاء. أما السودان فلا يزال في مرحلة مبكرة من بناء علاقات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بعد عقود من العقوبات المفروضة دوليًّا.

وعلى صعيد السياسات قرَّر الاتحاد الأوروبي سحب الدعم المقدَّم لمصر في إطار برنامج SPRING، وذلك على إثر اتساع نطاق العنف بعد إزاحة الإخوان المسلمين من السلطة وانتقاد الاتحاد الأوروبي "الاستخدام المفرط للقوة" والتضييق على المجتمع المدني، وكذلك انتقاد إصدار قانون تنظيم التظاهر. كما أوقِف التمويل الذي تقدِّمه أداة الجوار الأوروبية (الأداة التمويلية لسياسة الجوار الأوروبية) لهدف الإصلاح السياسي للعامين ٢٠١٤ و٢٠١٥ ليقتصر التعاون على مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعليم والبيئة. وقرَّر المجلس الأوروبي استمرار المساعدات في تلك المجالات مراعاة للفئات المحرومة والأكثر احتياجًا في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي شهدتها مصر خلال تلك الفترة(٦٦).

لكن تخفيض التمويل، في تقدير الباحثة، لم يكن أداةً للضغط من أجل تعزيز قيم الديمقراطية ولا خفضًا لمستوى الشراكة دفاعًا عن حقوق الإنسان بقدر ما كان تخفيضًا لكثافة الاشتباك الأوروبي مع مصر بالانسحاب من ساحة التعاون في برامج الإصلاح السياسي والاقتصار على مجال دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وإذا كانت حماية الأمن الأوروبي هي الدافع والغاية من هذا التعاون، فهذا أمر قابل للتحقق بنسبة كبيرة من خلال برامج التنمية وما تحقِّقه من خفض لمعدلات البطالة وزيادة دخل الأفراد ودعم الفئات المهمَّشة والأقل حظًّا، بما لهذه البرامج من نتائج تنعكس إيجابًا على حالة الاستقرار المجتمعي في مصر، وبما يحجِّم من التهديدات الموجَّهة إلى الأمن الأوروبي.

وكما سبقت الإشارة، كان لاندلاع الصراعات المسلَّحة في المنطقة العربية منذ العام ٢٠١١ تداعيات مباشرة على الأمن الأوروبي، تمثَّلت بشكل أساسي في تحديات الإرهاب والهجرة، حيث حمل تدفُّق اللاجئين إلى الأراضي الأوروبية خطر انتقال أعضاء الجماعات المتطرفة إلى الداخل الأوروبي، لا سيما مع اكتشاف تجنيد التنظيمات المتطرفة مواطنين أوروبيين وضلوعهم في أعمال إرهابية داخل وخارج أوروبا. هذا إلى جانب تراجع مسارات الإصلاح السياسي والديمقراطي في بعض دول المنطقة وتصدير بعض النظم الحاكمة إشكالية الديمقراطية مقابل الأمن، ما استلزم إعادة نظر شاملة في سياسات التوجُّه الأوروبي نحو المنطقة.

(٦٤) الاتحاد الأوروبي يدين قتل متظاهرين في السودان ويحذِّر العسكريين من "عواقب جدية"، مونت كارلو الدولية، ١٥ نوفمبر ٢٠٢١، تاريخ الاطلاع ٨ مارس ٢٠٢٢. متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3u2Vs13

(٦٥) الاتحاد الأوروبي يحظر تصدير وبيع المعدات الأمنية إلى السودان، سكاي نيوز عربية، ٢١ يناير ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ٨ مارس ٢٠٢٢. متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3JchVgu

(66) Dandashly, "EU democracy promotion...", Op. cit., pp. 73 - 74.

وفي هذا الإطار أكَّدت الصيغة المعدَّلة لسياسة الجوار الأوروبية (٢٠١٥) على معالجة جذور المشكلات المسبِّبة للتهديدات الأمنية المتمثِّلة في الهجرة الجماعية والإرهاب الدولي، وهي في جوهرها عوامل اقتصادية واجتماعية تتضمَّن الفقر ونُدرة الفرص لدى الشباب وكلها عوامل دافعة للتطرُّف ومن ثم اللاأمن. وفي الوقت نفسه أكَّدت الوثيقة الحاجة الماسَّة إلى التعاون مع الدول الشريكة في المجالات التقليدية للأمن؛ إصلاح القطاع الأمني وسياسات محاربة الإرهاب والتطرف، وهي القضايا التي تقدمت أولويات النسخة الجديدة من سياسة الجوار الأوروبية[٦٧].

ولقد بيَّنت الوثائق الأوروبية الصادرة في سنوات ما بعد الثورات العربية أن المفهوم التقليدي للأمن (أي الأبعاد السياسية والعسكرية للأمن) لا يزال حاضرًا بقوة في التوجُّه الأوروبي نحو المنطقة العربية. فقد كانت مراجعة سياسة الجوار استجابةً للتحولات السياسية في العالم العربي ليحتلَّ هدف دعم الديمقراطية مركزًا متقدِّمًا فيها وفقًا لآليات جديدة عبَّرت عن دعم أوروبي واضح للانتقال الديمقراطي والإصلاح السياسي عبر قنوات حكومية ومدنية. لكن اندلاع الصراعات في المنطقة لاحقًا، وما نتج عنها من تدفُّق اللاجئين إلى أوروبا، والربط بين الهجرة والإرهاب بسبب وقوع عدد من الهجمات الإرهابية داخل الدول الأوروبية (مثل فرنسا وألمانيا وبلجيكا) بعضها قام بها مهاجرون؛ كلُّ ذلك دفع بقضايا الهجرة والإرهاب إلى مقدِّمة أجندة سياسات الاتحاد الأوروبي من جديد وأعاد ترتيب أولويات التوجُّه الأوروبي تجاه المنطقة.

ففي ديسمبر ٢٠١٤ أعلنت كلٌّ من المفوضية الأوروبية وإيطاليا عن إنشاء **الصندوق الائتماني الإقليمي لمواجهة الأزمة في سوريا "مدد"**، بتمويل مبدئي قدره ٢٠ مليون يورو من موازنة الاتحاد الأوروبي وثلاثة ملايين يورو من إيطاليا باعتبارها مانحًا مؤسِّسًا للصندوق. والهدف من إنشاء الصندوق هو دعم اللاجئين السوريين وتحسين أوضاعهم في المجتمعات المضيفة في دول الجوار السوري؛ في لبنان والأردن وتركيا والعراق ومصر، وفي سوريا نفسها[٦٨].

كما أعلنت قمة فاليتا عن الهجرة (نوفمبر ٢٠١٥) عن إطلاق **الصندوق الائتماني الأوروبي للطوارئ من أجل إفريقيا EU Emergency Trust Fund for Africa** ليعمل تحت إدارة المفوضية الأوروبية باعتماد قدره ١,٨ مليار يورو من موازنة الاتحاد الأوروبي وصندوق التنمية الأوروبي إلى جانب مساهمات الدول الأعضاء. وكانت **ليبيا** المستفيد الرئيسي من الصندوق بإجمالي مخصَّصات قدرها ٤٥٥ مليون يورو حتى نهاية ٢٠٢١، وُجهت لأهداف حماية ومساعدة المهاجرين واللاجئين والنازحين، واتِّخاذ الإجراءات اللازمة لدعم المناطق الواقعة في مسار رحلات الهجرة، وكذلك دعم آليات ضبط وإدارة الحدود[٦٩]. وإذا كان الخطاب الأوروبي يؤكد أن سياسات الاتحاد الأوروبي في ليبيا منذ ٢٠١١ تستهدف دعم الاستقرار والتحول الديمقراطي وبناء المؤسسات، ففي الواقع وُجِّهَتْ معظم المساعدات المالية إلى ملفات الهجرة واللاجئين وضبط الحدود، وهي القضايا ذات الصدارة على أجندة قضايا الأمن الأوروبي خلال السنوات الأخيرة.

(67) Review of the European Neighbourhood Policy, Op. cit., pp. 3-4,12.

(68) European Commission and Italy launch first ever EU Regional Trust Fund in response to the Syrian Crisis, Press Release, Brussels, European Commission, 15 December 2014, Accessed: 12 December 2021, available at: https://bit.ly/3u9q4hm

(٦٩) للتفصيل انظر:

- A European Agenda on Migration: Valletta Summit on Migration 2015, European Commission, Accessed: 11 December 2021, available at: https://bit.ly/3r7fYM7

- Libya: Southern Neighbourhood, Accessed: 6 December 2021, available at: https://bit.ly/3uZodea

- EU Support on Migration in Libya. Accessed: 27th November 2021, available at: https://bit.ly/3JfZyHw

وبينما دأبت تقارير التقدُّم عن مصر على انتقاد التراجع في حالة الحقوق والحريات فيها منذ عام ٢٠١٣ (تقرير ٢٠١٣[٧٠] وتقرير ٢٠١٤[٧١]، بدأت في فبراير ٢٠١٦ جولة مفاوضات لتعريف "أولويات الشراكة" بين مصر والاتحاد الأوروبي في إطار المراجعة الثانية لسياسة الجوار الأوروبية. تضمَّنت الأولويات الإصلاح الاقتصادي والحوكمة وسيادة القانون وحقوق الإنسان، والهجرة والأمن/مكافحة الإرهاب، إلى جانب دعم "إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠"[*]. ووفق ما ذكره تقرير التقدم الصادر عام ٢٠١٧ عن الفترة من يناير ٢٠١٥ إلى مايو ٢٠١٧[٧٢]، توفر أولويات الشراكة إطارًا لمزيد من تقوية العلاقات المصرية-الأوروبية في إطار مراجعة سياسة الجوار الأوروبية، وستحدد أولويات الدعم الأوروبي لمصر والتي سوف تنعكس مستقبلًا في برامج التعاون الثنائي تحت مظلَّة آلية الجوار الأوروبية، كما ستكون أساسًا لتقارير التقدم ومعيارًا للتقييم في المستقبل.

لكن وثيقة أولويات الشراكة لم تغفل محور الديمقراطية وحقوق الإنسان، بل أكَّدت أن احترام المواثيق الدولية والدستور المصرى لهما إحدى سبل تحقيق الاستقرار في المنطقة. وأشارت الوثيقة إلى التعاون بين الطرفين في مجالات تنظيم الهجرة ومكافحة تهريب المخدرات والسلاح والاتجار بالبشر ومحاربة الإرهاب من خلال معالجة جذور التطرف في المجتمع[٧٣].

وقدَّمت "الإستراتيجية الأوروبية الشاملة Global European Strategy" الصادرة في يونيو ٢٠١٦ تصورات عن رؤى الأمن الأوروبي ومسارات السياسة الخارجية الأوروبية للدفاع عن الأمن الأوروبي في ظل تحديات كبيرة باتت تواجه الاتحاد الأوروبي على الصعيد الإقليمي، وتهدِّد تكامله، بل ووجوده، على الصعيد الداخلى في ظل تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد[٧٤].

أما بيان القمة العربية الأوروبية في شرم الشيخ (فبراير ٢٠١٩) فقد حمل تراجُعًا كبيرًا في الخطاب الأوروبي بشأن الديمقراطية في العالم العربي. وعلى الرغم من أن التوجُّه الأوروبي نحو المنطقة العربية فيما يخصُّ قضية الديمقراطية لم يتجاوز البُعد الخطابي إلا في لحظة زمنية قصيرة في ٢٠١١، يشير بيان قمة شرم الشيخ إلى غياب هذا الخطاب –الضعيف أصلًا- كليةً، ربما لأول مرة في مسار العلاقات العربية-الأوروبية منذ نهاية الحرب الباردة. فالبيان الذي حمل عنوان "الاستثمار في الاستقرار" لم يذكر لفظ "الديمقراطية" ولا مرة واحدة، وإنما

(70) ENP Country Progress Report 2013 – Egypt, European Commission, 27 March 2014, available at: https://bit.ly/3DHexZS

(71) Implementation of the European Neighbourhood Policy in Egypt: Progress in 2014 and recommendations for actions, Brussels: European Commission, High Representative of the European Union for Foreign Affairs and Security Policy, 25 March 2015, pp. 2-8, Accessed: 12 May 2021, available at: https://bit.ly/3JcJhTR

(*) الوثيقة صادرة عن مجلس المشاركة المصرية الأوروبية، وتهدف إلى تحديد "التهديدات المشتركة التي تواجه مصر والاتحاد الأوروبي وتعزيز المصالح المشتركة وضمان الاستقرار طويل الأمد على جانبي المتوسط" استنادًا إلى "الالتزام المشترك بالقيم العالمية للديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان"، للاطلاع على الوثيقة، انظر:

EU-Egypt Partnership Priorities 2017 – 2020, Brussels, Association between the European Union and Egypt: The Association Council, 16 June 2017, Accessed: 16 May 2021, available at: https://bit.ly/37kVc4s

(72) Report on EU-EGYPT relations in the framework of the revised ENP, Brussels: European Commission, High Representative of the European Union for Foreign Affairs and Security Policy, 13 July 2017, Accessed: 12 May 2021, available at: https://bit.ly/3r5uvYD

(٧٣) EU-Egypt Partnership Priorities 2017–2020, Op. cit., pp. 6-8.

(74) Shared Vision, Common Action: A Stronger Europe, A Global Strategy for the European Union's Foreign and Security Policy, June 2016, Accessed: 24 July 2021, available at: https://bit.ly/3x2bLNH

أشار إلى أن "السلام والأمن من ناحية وحقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية من ناحية أخرى يدعمان بعضهما البعض". وذكر البيان أن الهدف من القمة تدشين مرحلة جديدة من التعاون والتنسيق من أجل دعم استقرار وازدهار العالم العربي وأوروبا والعالم بأسره، من خلال تكثيف التعاون من أجل الأمن وتسوية الصراعات والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومعالجة التحديات المشتركة مثل الهجرة غير النظامية وتهريب المهاجرين والاتجار بالبشر، ومواجهة التهديدات الأمنية الممثلة في "الإرهاب والتطرف والأفعال المهددة للاستقرار destabilising actions والانتشار النووي وتجارة السلاح والجريمة المنظمة"[٧٥].

وبالتالي فإن الخطاب التقليدي حول الأمن في بعده السياسي/العسكري، وربطه بالتنمية الاقتصادية صار محيطًا بالعلاقات الأوروبية-العربية. وصار الاستقرار في ذلك الخطاب مرادفًا لإنهاء الصراعات المسلحة وضبط الحدود وبرامج الشراكة التجارية والمالية، ولم يعد مرتبطًا بإرساء قيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

وهنا نكرِّر ما أشارت إليه مقدمة الورقة حول تباين الأوزان النسبية للمصالح الأوروبية، ومن ثم ترتيب أولويات سياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية. فاتفاقات الشراكة والتعاون وبرامج التمويل والصفقات التجارية هي –على أهميتها- ليست غاية أوروبية في حدِّ ذاتها، ولكنها أدوات لتعزيز الأمن الأوروبي وحمايته.

فعلى الرغم ممَّا يربط الاتحاد الأوروبي من مصالح اقتصادية قوية مع روسيا، نجد أن الخطاب الأوروبي يصف الحرب الدائرة حاليًّا في شرق أوروبا بـ"العدوان العسكري الروسي على أوكرانيا"، ويصرح جوزيب بوريل، الممثل الأعلى للسياسة الخارجية الأوروبية، بأن اعتماد أوروبا على الغاز الروسي لن يُثنيها عن الدفاع عن حقوق الإنسان[٧٦]. هذا الخطاب الصريح بشأن الحرب على أوكرانيا يعزى -في جزء منه- إلى كونها حربًا دائرة على الأراضي الأوروبية، بما يستدعي أحداثًا تاريخية من المفترض أن تكون أوروبا قد تجاوزتها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وبداية مشروع التكامل الأوروبي، الذي بدأ فكرته كمشروع سلام يهدف إلى منع اندلاع الصراعات المسلحة مجدَّدًا داخل أوروبا.

أما على صعيد المنطقة العربية، فالخطاب الأوروبي بشأن الحرب الدائرة في اليمن منذ سيطرة جماعة الحوثيين على العاصمة صنعاء في سبتمبر ٢٠١٤ ثم بدء عملية "عاصفة الحزم" في العام ٢٠١٥ كان أقل وضوحًا ومباشرةً من الخطاب بشأن الحرب في أوكرانيا، من حيث إدانته أعمال العنف بشكل عام والتركيز على البعد الإنساني للأزمة. فبينما دعا المتحدث الرسمي باسم الممثِّلة العليا للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي في أكتوبر ٢٠١٦ "جميع الأطراف إلى الالتزام بوقف الأعمال العدائية ووقف جميع الأعمال العسكرية [...] واستئناف محادثات السلام"[٧٧]، أشارت الممثلة العليا فيديريكا موجيريني في نوفمبر ٢٠١٧ إلى الحاجة الملحَّة إلى حماية المدنيين اليمنيين وإيصال المساعدات الإنسانية والغذائية في ظلِّ تهديدات خطر المجاعة وتفشِّي وباء الكوليرا، داعية إلى استئناف المفاوضات برعاية الاتحاد الأوروبي من أجل الوصول إلى تسوية نهائية للصراع[٧٨]. كما أصدر البرلمان الأوروبي قرارًا في فبراير ٢٠٢١ يدين تدهور الوضع الإنساني في اليمن ويطالب بضرورة إنهاء

(75) Sharm El-Sheikh summit declaration: Investing in Stability, 25.02.2019. Accessed 15th March 2022, available at: https://bit.ly/38o2aX3

(76) Josep Borrell, The Future of Europe is being defined now, 03 March 2022, Accessed: 13 March 2022, available at: https://bit.ly/3KfWV9S

(77) Statement by the spokesperson on the latest developments in Yemen, Brussels, European Union External Action Service, 06 October 2016, Accessed: 15 March 2022, available at: https://bit.ly/3LHrh5x

(78) Statement by HR/VP Mogherini on the situation in Yemen, Brussels, European Union External Action Service, Accessed: 15 March 2022, available at: https://bit.ly/3x2BRjy

"العنف"، وأن يكون الحل يمنيًا بلا تدخُّل خارجي[٧٩]، ولكن دون أي ذكر أو إشارة للفاعلين المحليين أو الإقليميين المنخرطين في الصراع الدائر في اليمن.

وربما يكون التفسير الأقرب لهذا الموقف الأوروبي من الحرب في اليمن هو وجود شبكة من المصالح الاقتصادية والتجارية الأوروبية في منطقة الخليج العربي، والأهم علاقات المصالح المتبادلة بين الأطراف العربية والاتحاد الأوروبي من أجل حماية أمن الخليج العربي وكبح محاولات نشر النفوذ الإيراني في المنطقة والملف النووي الإيراني، بما له من انعكاسات على أمن أوروبا.

وبالتالي، فمواقف الاتحاد الأوروبي من هاتين الحربين في منطقتين مختلفتين من الجوار الأوروبي مدفوعة باعتبارات حماية الأمن الأوروبي؛ خوفًا من احتمالات تجدُّد اندلاع الصراعات العسكرية في القارة الأوروبية، وخوفًا من انتشار التنظيمات المتطرفة[*] وتمدُّد النفوذ الإيراني في الخليج العربي.

خاتمة:

سعت هذه الورقة إلى إثبات فرضية أن اعتبارات حماية الأمن الأوروبي هي المحدد الرئيسي في العلاقات الأوروبية-العربية، وتحديدًا في ملف دعم الديمقراطية، والمحرك لسياساته. وهذا يبرِّر التناقض بين الخطاب والسياسات، كما يفسِّر فشل المبادرات الأوروبية المختلفة والمتوالية في إحداث تحول ديمقراطي حقيقي في المنطقة العربية. وفي معظم الحالات استمرَّ الدعم الأوروبي لأنظمة سياسية مناوئة للإصلاح السياسي والديمقراطي.

فبعد نهاية الحرب الباردة كان أمن المنطقة مرتبطًا –من وجهة النظر الأوروبية- بتسوية القضية الفلسطينية، وكان جُلُّ السياسات الأوروبية يدور في هذا الفلك. فكان الاتحاد الأوروبي يتعاون اقتصاديًّا وسياسيًّا مع أنظمة غير ديمقراطية، إمَّا لأن لهذه الأنظمة دورًا في دفع عملية التسوية، أو لأن تكلفة التغيير قد تكون أعلى إذا ما جاء ذلك التغيير بتيارات تتبنَّى قيمًا مناوئة للقيم الديمقراطية الليبرالية، وقد تعود بمسار عملية التسوية إلى نقطة الصفر.

وبعد سبتمبر ٢٠٠١ كانت المعالجة الجذرية لأسباب التطرُّف هي السبيل –في الرؤية الأوروبية- نحو تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة عن طريق دعم الإصلاح السياسي والاقتصادي إلى جانب الحوار الثقافي. فمن ناحية كان هذا التوجُّه يهدف إلى تهيئة المجتمعات لتقبُّل قيم الديمقراطية الليبرالية. ومن ناحية أخرى فإن دعم المؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون –بالتوازي مع دعم الإصلاح الاقتصادي- من شأنه القضاء على الفساد، وبالتالي تحقيق التوزيع العادل لعوائد التنمية. فشعور مواطني هذه الدول بالعدالة الاجتماعية قد يُثنيهم عن الرغبة في الهجرة إلى أوروبا أو الانضمام إلى التنظيمات المتطرفة التي تتَّخذ من الإحباطات الاقتصادية والاجتماعية مدخلًا لتجنيد أعضائها.

ولكن التعاون الاقتصادي والتجاري مع دول المنطقة كان محددًا بأهداف وخطط عمل ذات أطر زمنية، في حين ظل البعد السياسي –وبالذات المتعلق بالتحول الديمقراطي- خطابيًّا وفضفاضًا وشديد العمومية. ولم يستخدم الاتحاد الأوروبي المشروطية لتحفيز التقدم في ملف الإصلاح السياسي والديمقراطي في الدول الشريكة.

---

(79) MEPs strongly condemn continuing violence in Yemen and military coup in Myanmar, Op. cit.

(*) في ١٦ مارس ٢٠٢٢ أدرج الاتحاد الأوروبي ميلشيا الحوثي ضمن القائمة السوداء الخاصة بالاتحاد مع تجميد أرصدة المنتمين للحركة وأصولها وحظر تمويلها، وذلك بعد أيام من قرار الأمانة العامة لمجلس وزراء الخارجية العرب بتصنيف جماعة الحوثيين جماعة إرهابية. وكان مجلس الأمن الدولى قد أصدر القرار ٢٦٢٤ في ٢٨ فبراير ٢٠٢٢ باعتبار الحوثيين جماعة إرهابية. نقلًا عن:
الاتحاد الأوروبي يدرج الحوثيين ضمن قائمته السوداء ويجمد أصولهم، الشرق الأوسط، العدد ١٥٨١٤، ١٦ مارس ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع ٢٠ مارس ٢٠٢٢. متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/36RpCMb

وخلال الفترة القصيرة التي تلت اندلاع الثورات العربية منذ نهاية ٢٠١٠ احتلَّ هدف دعم الديمقراطية –لأول مرة- ترتيبًا متقدمًا في أجندة سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه دول الثورات.

فعلى مستوى الخطاب، حدَّدت الوثائق الأوروبية أهدافًا ملموسة ومؤشرات قابلة للقياس، خاصة فيما يتعلَّق بالإجراءات الانتخابية. وعلى مستوى السياسات استُحدثت آليات لتخدم تحقيق هذه الأهداف استندت إلى أسس المشروطية وتقديم حوافز تجارية ومالية مقابل التزام الدول الشريكة بإحراز تقدم في ملف التحول الديمقراطي.

ولكن التداعيات التالية وما نتج عنها من صراعات مسلحة وموجات واسعة من النزوح والهجرة، كل ذلك أدَّى إلى تراجع في الموقف الأوروبي الداعم للديمقراطية، لصالح دعم الاستقرار والتحالف ضد الإرهاب، درءًا للتهديدات وحماية للأمن الأوروبي.

ولقد دأبت الأنظمة الحاكمة في دول جنوب المتوسط على تقديم نفسها للطرف الأوروبي باعتبارها صمام أمن واستقرار المنطقة، وحائط الصدِّ أمام توغل التنظيمات المتطرفة. هذا فضلًا عن التعاون بين الطرفين في مجال الحد من الهجرة غير الشرعية.

لذلك نلاحظ أن الاتِّساق بين الخطاب الأوروبي وسياسات دعم الديمقراطية كان مؤقتًا ومرتبطًا بلحظة الثورات العربية، وما لبث أن زال هذا الاتساق بفعل ما شهدته المنطقة من أحداث مثلت تهديدًا حالًّا ومباشرًا للأمن الإقليمي والأوروبي.

والواقع أن اقتراب الاتحاد الأوروبي من المنطقة العربية يتنازعه خطابان أمنيان متعارضان: خطاب "الإصلاح الليبرالي Liberal reform discourse" وخطاب "التعاون الأمني Cooperative security discourse". الخطاب الأول يقدم الدول العربية في صورة "الآخر" مصدر التهديد الذي يتعيَّن إصلاحه اقتصاديًّا وسياسيًّا لاحتواء التهديدات الأمنية النابعة من المشكلات التي تعانيها مجتمعات تلك الدول. أما خطاب "التعاون الأمني" فيقدِّم الدول العربية كشريك متعاون مع الاتحاد الأوروبي في صَدِّ التهديدات الأمنية المشتركة. ووفقًا لهذا الخطاب الأخير فالعلاقة ندية بين الطرفين والهدف هو حماية أمن الجميع، في حين يبقى الاتحاد الأوروبي الطرف الأقوى ذا اليد العليا في خطاب الإصلاح الليبرالي، ويبقى الأمن الأوروبي هو الهدف(٨٠). وخلال السنوات الأخيرة توارى خطاب الإصلاح الليبرالي وساد خطاب التعاون الأمني في مسار العلاقات الأوروبية-العربية.

ولقد أكَّدت التجربة، وخاصة في العقدين الأخيرين، أن دعاوى الإصلاح من الخارج ليست مجديةً، وأن المبادرة تبدأ وتنتهي من داخل الدول العربية، وعلى مستوى الشعوب وليس النخب. كما أن أي إصلاح ديمقراطي حقيقي لا بد أن تتضافر له جهود نشر قيم الديمقراطية داخل المجتمعات العربية وبين النخب على حدٍّ سواء، وإدراكًا لواقع التنوع الفكري والأيديولوجي والسياسي للفاعلين الاجتماعيِّين والسياسيِّين داخل الأقطار العربية ودون إقصاء أو تمييز.

*****

(80) Irene M. Gonzalez, "Arab Reform: What Role for the EU?", Egmont Paper 8, Brussels: Egmont Institute, 2005, pp. 17 – 18, Accessed: 20 June 2017, available at: https://bit.ly/3r3wJI9

أفغانستان وقضايا الاتحاد الأوروبي تجاه العالم الإسلامي: اللجوء والإرهاب

مروة يوسف(*)

مقدمة:

بعد ما يقرب من عشرين عامًا من احتلالها أكملت الولايات المتحدة الأمريكية انسحابها من أفغانستان، لتعود حركة طالبان تلقائيًا إلى حكم البلاد منذ أغسطس ٢٠٢١؛ فيما وصفه كثير من الخبراء بالفشل في مهمة الولايات المتحدة وحلفائها وخاصة الأوروبيين في هذا البلد القاصي شرقًا. لقد بدا الانسحاب الأمريكي من أفغانستان واحدًا من تحديات العلاقات الأوروبية-الأمريكية؛ حيث اعتادت أوروبا الاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية في تأمينها من التهديدات، إلا أن الانسحاب بذلك الشكل طرح تهديدات وتحديات أمنية على أوروبا يمكن من خلالها استشراف ليس فقط السياسات الأوربية تجاه أفغانستان ولكن تجاه دول العالم الإسلامي كافة.

رفضت حكومات العالم الاعتراف بحكومة طالبان، وتم تعليق المساعدات الدولية التي كانت تموّل نحو ٨٠٪ من ميزانية أفغانستان، في حين جمّدت الولايات المتحدة أصولا بقيمة ٩,٥ مليارات دولار في المصرف المركزي الأفغاني[1]. وعلى إثر ذلك حاول الاتحاد الأوروبي صياغة سياسة مختلفة نسبيًا عن الولايات المتحدة الأمريكية فيما يخص أفغانستان تبعًا لأولوياته؛ ومنها ما تجسد في مجموعة من الشروط الموجهة إلى الحكومة الطالبانية لكي تحصل على الاعتراف الدولي ومن أجل الدخول معها في مفاوضات واستئناف تقديم المساعدات إلى أفغانستان تحت حكمها.

يركز هذا التقرير على السياسات الأوروبية تجاه أفغانستان بعد الانسحاب الأمريكي، والقضايا ذات الأولوية لدى أوروبا في التعامل مع أفغانستان، وهل تلك القضايا مؤثرة في السياسات الأوروبية تجاه دول العالم الإسلامي؟ وكيف ذلك؟

أولًا- مواجهة تهديدات ما بعد الانسحاب الأمريكي أوروبيًا:

كما سبقت الإشارة، كشف الانسحاب الأمريكي من أفغانستان مدى اعتماد الأوروبيين على القدرات الأمريكية والصعوبة التي يواجهها الاتحاد في ملف الأمن، خاصة مع الصعوبات التي واجهها الأوروبيون في إجلاء رعاياهم من أفغانستان، ما عكس عدم الجاهزية لمواجهة مثل هذه الأزمات، وأنه بدون الدعم العسكري الأمريكي لم يكن للأوروبيين أن يتمكنوا من إجلاء أفرادهم والأفغان المتعاونين معهم من كابول. وتبين أن ضغوطًا جديدة على الدول الأوروبية ستجد طريقها المباشر إلى أوروبا ذاتها جراء هذا الوضع الجديد.

من ناحية أخرى وجدت أوروبا نفسها –نتيجة للانسحاب الأمريكي العام عبر العقد الأخير ومن أفغانستان خاصة- عالقة في خضم منافسة جيوسياسية متصاعدة تضم الصين وروسيا وبعض قوى الشرق بإزاء الولايات المتحدة الأمريكية، مع تراجع قدرتها الاعتماد بشكل كلي على الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة مثل هذه التهديدات في منطقة تتزايد فيها التوترات

(*) باحثة بمركز الحضارة للدراسات والبحوث

(1) Oz Hassan, Reassessing the European Strategy in Afghanistan, Carnegie Europe, 17/11/2021, accessed at 1 /3/2022, available at: https://cutt.us/1mvRP

والتحالفات والتحالفات المضادة،[٢]، ما أوجب على أوروبا -ليس فقط تحديد ومواجهة التهديدات الناتجة عن عودة طالبان- وإنما إعادة التفكير في سياساتها تجاه الشرق بما فيه من قوى كبرى ومتوسطة، ضمن التفكير المستمر في استراتيجياتها لمواجهة التهديدات الأمنية العالمية والإقليمية.

بتلك الرؤية حددت أوروبا مجموعة من التهديدات التي تتجدد بتغيرات الأوضاع في أفغانستان؛ وعلى رأسها تدفق اللاجئين الأفغان إلى أراضيها والهجرة غير الشرعية، بالإضافة إلى مخاوفها من زيادة تجارة الأفيون التي كانت أحد أهم مصادر التمويل للدولة والمجتمع في أفغانستان، فضلا عن التهديدات الإرهابية متنوعة المصادر[٣].

أ- تهديد اللجوء والهجرة:

تعد قضية اللجوء والهجرة إحدى أهم الركائز الأوروبية في تعاملها -ليس مع قضية أفغانستان فحسب- ولكن مع العديد من الدول الإسلامية والشرقية، الأمر الذي اتسعت جبهاته بالحرب الروسية الأوكرانية الراهنة. فقد نتج عن عودة طالبان خوف أوروبي من تدفقات اللاجئين الأفغان إلى أراضي القارة خاصة مع استرجاع مشهد تدفقات اللاجئين السوريين إلى أوروبا في ٢٠١٥[٤].

حاولت أوروبا خلال العقد الماضي وضع قواعد أكثر صرامة فيما يتعلق بالهجرة غير الشرعية والتعامل مع اللجوء داخل أراضيها، حيث اتفق زعماء الاتحاد الأوروبي البالغ عددهم ٢٧ على ضرورة تغيير سياسات الهجرة الخاصة بالاتحاد، لكنهم اختلفوا حول كيفية القيام بذلك، فالبعض يقترح قواعد أكثر صرامة والبعض الآخر يحاول إبداء قدر من المرونة، ولكن في جميع الأحوال تتفق كل الدول على ضرورة التحكم في حجم الهجرة واللجوء في أراضيها خاصة القادمة من الدول الإسلامية، وقد شهد هذا الملف سجالا في خلال السنوات الماضية[٥].

في وقت مبكر من بداية شهر أغسطس العام الماضي، وقبل استيلاء طالبان على كابول بأيام، عبرت رسالة إلى المفوضية الأوروبية موقعة من قبل وزراء الهجرة من النمسا وبلجيكا والدنمارك وألمانيا واليونان وهولندا عن أهمية عودة أفغان أوروبا إلى بلادهم. ففي حين دعا سفير الاتحاد الأوروبي في كابول الدول الأعضاء إلى تعليق إعادة الأفغان من أوروبا، بسبب العنف المتزايد في أفغانستان، أصرت الدول الست على أن البلاد مكان آمن للعودة إلى الوطن. وحتى بعد أن استولت طالبان على كابول منتصف أغسطس ٢٠٢١، ورغم كل المخاوف التي خلفها الموقف، فمن الواضح أن قادة الاتحاد الأوروبي فضلوا ترك المشكلة للمنطقة؛ حيث تحدث الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون ضد "تدفقات اللاجئين غير المنظمة"، ومن جانبه شدد المستشار النمساوي، سيباستيان كورتس، على أنه لن يكون هناك قبول آخر للأفغان في النمسا "تحت رئاسته"؛ وأكد وزير الهجرة اليوناني نوتيس ميتاراكيس أن بلاده لن تصبح "بوابة الاتحاد الأوروبي للأشخاص الذين يرغبون في المغادرة إلى أوروبا"[٦].

لقد أصبح لموضوع اللجوء تأثير كبير على الوضع الداخلي الأوروبي؛ فقد أثر بشكل حاد مثلا على الحملة الانتخابية البرلمانية الألمانية؛ حيث وجد اليمين ضالتهم بالحديث عن التهديد القادم من الشرق وتدفق اللاجئين، وأصبح شعار "يجب

(2) Asli Aydıntaşbaş, Julien Barnes-Dacey et la, the fall of the Afghan government and what it means for Europe, European Council on Foreign Relations, 25 August 2021, accessed at 1march 2022, available at: https://cutt.us/yKJmA

(٣) الانسحاب من أفغانستان مشكلة أكبر لـ "أوروبا" من أن تكون للولايات المتحدة، اقتصاد الشرق، ١ سبتمبر ٢٠٢١، تاريخ الاطلاع ٢ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/AfhdS

(٤) أوروبا لا تريد أن يتكرر نزوح عام ٢٠١٥ في أفغانستان، الإمارات اليوم، ٣ سبتمبر ٢٠٢١، تاريخ الاطلاع ٣ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/4JFoC

(٥) ماكرون يدعو لقواعد جديدة لوقف تدفق الهجرة إلى أوروبا، euro news، ٣ فبراير ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع ١٠مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/ebXIr

(6) Asli Aydıntaşbaş, Julien Barnes-Dacey (et al.), the fall of the Afghan government and what it means for Europe, Op.Cit.

ألا يتكرر عام ٢٠١٥" هو الشعار للمرشح لمنصب المستشار الألماني أرمين لاشيت زعيم الاتحاد المسيحي الديمقراطي[٧]، وما قد يعنيه ذلك من مخاوف أوروبية من أن أزمات اللاجئين الأفغان قد تزيد من حدة صعود اليمين إلى سدة المشهد السياسي في العديد من الدول الأوروبية.

ولمواجهة ذلك التهديد المحتمل، أعلن الاتحاد الأوروبي أنه يعتزم العمل على تجنُّب الهجرة الجماعية من أفغانستان إلى أوروبا، عبر دعم الدول التي ستستقبل اللاجئين الأفغان، وجاء في البيان الختامي الصادر عن اجتماع مجلس الاتحاد الأوروبي على مستوى وزراء الخارجية في ٣١ أغسطس ٢٠٢١، أن "الاتحاد الأوروبي وأعضاءه سيعملون معًا من أجل تجنُّب تدفق المهاجرين غير القابل للسيطرة مثل تلك التي واجهها الاتحاد في وقت سابق"[٨].

وعلى نفس المنوال، قرر وزراء الداخلية والعدل للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تعزيز وزيادة الدعم للدول المجاورة لأفغانستان؛ لمساعدتها على استقبال اللاجئين الأفغان الفارين من البلاد بعد سيطرة حركة طالبان عليها، فاجتمع هؤلاء الوزراء في بروكسل في سبتمبر ٢٠٢١ من أجل مناقشة احتمالية تدفق اللاجئين الأفغان إلى الأراضي الأوروبية، وانقسمت النقاشات في هذا الاجتماع إلى رأيين؛ الأول: دعوة بعض الدول إلى الاستمرار بترحيل الأفغان إلى دول الجوار، والثاني دعوة دول أخرى إلى اعتماد نموذج الاتفاق الأوروبي-التركي الموقع عام ٢٠١٦، لإدارة أزمة الهجرة المتوقعة من أفغانستان. وفي ختام الاجتماع في بروكسل، تعهد وزراء الداخلية والعدل لدول الاتحاد الأوروبي بتقديم كامل الدعم للدول المجاورة لأفغانستان، لمساعدتها على استقبال المهاجرين والفارين من نظام حركة طالبان، وتفاديا لموجة هجرة جديدة إلى دول الاتحاد، وأكدوا أنهم عازمون على العمل المشترك لإعداد خطة استجابة منظمة، لتفادي موجات هجرة واسعة النطاق، كتلك التي حصلت خلال السنوات الماضية.

وعقب الاجتماع، قالت المفوضة الأوروبية للشئون الداخلية إيلفا يوهانسون: "لم نشهد وصول أعداد كبيرة من الأفغان إلى البلدان المجاورة، لكننا لا نعرف ما الذي سيحدث في غضون أسبوع أو شهر وعلينا الاستعداد لسيناريوهات مختلفة"، وأوردت أن "أفضل طريقة لمنع أزمة الهجرة هي منع حدوث أزمة إنسانية"[٩].

وتتابعت التصريحات في نفس السياق من المسئولين الأوروبيين ومنهم وزير الداخلية الألماني هورست زيهوفر الذي قال: "يجب أن نعمل على نطاق عالمي لإبقاء الأشخاص قريبين من ديارهم وثقافتهم"؛ مشيرا إلى أن "الأشخاص الأكثر عرضة للخطر فقط سيتمكنون من المجيء إلى الاتحاد الأوروبي". كذلك اتخذ الوزير النمساوي كارل نهامر موقفا حازما للغاية إلى جانب نظيريه الدنماركي والتشيكي، وشدد على أن "الرسالة التي يجب بعثها هي: ابقوا في مكانكم وسندعم المنطقة"[١٠].

من جانبها، أكدت فرنسا على ضرورة "التوفيق بين استقبال اللاجئين وصرامة الضوابط"، وقال الوزير الفرنسي جيرالد دارمانان إن الهدف هو "مساعدة كل الأشخاص الذين ساعدونا والذين تلاحقهم طالبان، لكننا لا نقبل بهجرة غير منضبطة"[١١].

من الملاحظ أن تلك القرارات والاجتماعات والتصريحات كانت استباقية قبل أي تدفق للاجئين، بل قبل أن تتضح

(7) Ibid.

(٨) الاتحاد الأوروبي: لن نسمح بالهجرة الجماعية من أفغانستان إلى أوروبا، روسيا اليوم، ٣١ أغسطس ٢٠٢١، تاريخ الاطلاع ٦ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/jWVj3

(٩) شريف بيبي، لمواجهة أزمة هجرة متوقعة.. أوروبا تزيد دعمها للدول المجاورة لأفغانستان وتقرر تعزيز أمن حدودها الخارجية، مهاجر نيوز، ١ سبتمبر ٢٠٢١، تاريخ الاطلاع ٦ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/kSoMi

(١٠) ماجدة بو عزة، اللجوء إلى أوروبا...مقارنة في تعامل الدول الأوروبية مع الأزمة الأوكرانية وأزمات اللجوء السابقة!، مهاجر نيوز، ٤ مارس ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع ١٥ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/UELkf

(١١) المرجع السابق

الصورة في أفغانستان والوضع الأمني والإنساني بعد عودة طالبان، ومن جانبها دعت الأخيرة الأشخاص لعدم مغادرة أفغانستان وتعهدت بتوفير السلامة والأمان للجميع.

أما بالنسبة للهجرة واللجوء الخاصين بالمسلمين والقادمين من العالم الإسلامي، فقد بدأت أزمة المهاجرين المعروفة أيضًا بأزمة اللاجئين إلى أوروبا، منذ عام ٢٠١٥ بوصول عدد كبير من الأشخاص إلى الاتحاد الأوروبي عبر البحر الأبيض المتوسط أغلبهم من سوريا[١٢]. وبناء على ذلك نفذ الاتحاد الأوروبي منذ ذروة أزمة الهجرة في عام ٢٠١٥ تدابير للسيطرة على الحدود الخارجية وتدفقات الهجرة بشكل أفضل. ونتيجة لذلك، انخفض عدد الوافدين غير النظاميين إلى التكتل لأوروبي بأكثر من ٩٠٪. ويكثف الاتحاد والدول الأعضاء الجهود لوضع سياسة هجرة أوروبية فعالة[١٣]، تشمل على العديد من الأدوات منها:

- آلية للحد من تدفق المهاجرين إلى بلدان الاتحاد، ومن ضمن الوسائل التي اتخذتها أوروبا للحد من تدفق المهاجرين واللاجئين الدخول في مفاوضات مع دول الحدود مع الاتحاد لمنع تدفق المهاجرين واللاجئين ولعل أشهر تلك الاتفاقات، الاتفاق مع تركيا في ٢٠١٦، وبموجبه تتلقى أنقرة بموجبه مساعدات سياسية ومالية من الاتحاد الأوروبي مقابل التصدي للمهاجرين غير الشرعيين أو اللاجئين الذين يسعون لدخول دول الاتحاد، وأدى الاتفاق بالفعل إلى خفض أعداد المهاجرين الذين يصلون إلى أوروبا، وتلقت تركيا الجزء الأكبر من ستة مليارات يورو (١٥,٧ مليارات دولار) خصصها الاتحاد الأوروبي كمساعدات لأنقرة بموجب الاتفاق[١٤]. وهناك دائما مفاوضات مع دول الجوار الأوروبي من أجل منع تدفق اللاجئين عبر أراضيها سواء في الشمال الأفريقي أو في الجوار الشرقي.
- تشديد مراقبة الحدود، تحاول دول حدود الاتحاد الأوروبي تشديد القيود ومراقبة حدودها من أجل منع تدفق اللاجئين والمهاجرين من حدودها إلى دول الاتحاد، فعلى سبيل المثال قامت اليونان ببناء سياج من الإسمنت والأسلاك الشائكة أقامته عام ٢٠١٢ على حدودها الشمالية مع تركيا لمنع المهاجرين من دخول البلاد، ومع عام ٢٠٢٠ فقد قامت بزيادة طول ذلك السياج لمزيد من الفاعلية، كما تحاول منع وصول قوارب المهاجرين أيضا إلى شواطئها[١٥].

ومن جانب آخر زادت حدة الاحتجاز الإداري للمهاجرين في عدد من الدول الأوروبية ومنها إيطاليا وإسبانيا واليونان وألمانيا، عمليات الاحتجاز غير الرسمية وغير القانونية اكتسبت أهمية متصاعدة وباتت جزءا أساسيا من عمل نظام الحدود للاتحاد الأوروبي، للحد من تدفق اللاجئين إلى دول الاتحاد. حيث بلغت عدد الأشخاص الذي تم احتجازهم في إيطاليا إلى ٧,٥٠٠. في عام ٢٠١٩، واليونان التي بلغت أعداد المهاجرين المحتجزين فيها ٣٨,٤٢٣ موزعين على أكثر من ستة آلاف مركز، ومقرات الاستقبال المؤقت للأجانب في إسبانيا التي بلغت أعدادها أكثر من ألف وتستقبل أكثر من ١٥ ألف مهاجر، والهدف منها تسريع عمليات طرد المهاجرين واللاجئين من الحدود[١٦].

(١٢) سوسن مهنا، أزمة الهجرة واللجوء ملف إنساني أم سياسي؟، اندبندنت العربية، ٢١ ديسمبر ٢٠٢١، تاريخ الاطلاع ١ أبريل ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/0Gm70

(١٣) الهجرة واللجوء تثير الانقسام داخل الاتحاد الأوروبي، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، ١٣ سبتمبر ٢٠٢١، تاريخ الاطلاع ٣٠ مارس ٢٠٢١، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/x3gAY

(١٤) بعد خمسة أعوام- اتفاقية اللجوء بين أوروبا وتركيا على مفترق طرق، دويشيه فيليه، ١٨ مارس ٢٠٢١، تاريخ الاطلاع ٣٠ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/fx90I

(١٥) اليونان تزيد من طول السياج الحدودي مع تركيا لمنع دخول المهاجرين، مهاجر نيوز، ٢٥ أغسطس ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع ٣٠ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/u5WyX

(١٦) ارتفاع أعداد عمليات احتجاز المهاجرين غير القانونية في إيطاليا واليونان وإسبانيا وألمانيا، مهاجر نيوز، ٧ يناير ٢٠٢١، تاريخ الاطلاع ٣٠ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/zKFEn

ولكن يتضح الفرق في التعامل مع اللاجئين القادمين من دول إسلامية والقادمين من دول أوروبية مع تصاعد الأزمة في أوكرانيا حيث تم الترحيب باللاجئين الأوكرانيين دونما إشكال، حيث اتفقت الاتحاد الأوروبي على ضرورة توفير حماية مؤقتة للأوكرانيين الهاربين من الحرب في بلادهم، وذلك من خلال اللجوء إلى مذكرة تعود إلى العام ٢٠٠١ تسمح لهم بالبقاء لمدة تصل إلى ثلاث سنوات في الاتحاد الأوروبي وبالعمل فيه. هذا الإجماع الأوروبي على الترحيب باللاجئين الأوكرانيين، اتضح بعد أيام قليلة فقط من بدء الحرب على أوكرانيا، إذ بدأ الاتحاد الأوروبي بالتفكير بإجراءات ستسمح للأوكرانيين بالحصول على تصاريح إقامة مؤقتة إضافة لإمكانية الحصول على وظائف وخدمات رعاية اجتماعية.

وصدرت عن مسؤولين وسياسيين أوروبيين العديد من التصريحات المرحبة بالأوكرانيين كلاجئي حرب في عموم الدول الأوربية. كان من بينها تصريح للرئيس البلغاري رومين راديف الذي قال "لا توجد دولة أوروبية واحدة الآن تخشى الموجة الحالية من اللاجئين"[١٧]، في إشارة للموجات السابقة من اللجوء التي تضم لاجئين من دول إسلامية في معظمها

ب- التهديد الأمني: الإرهابي والاستراتيجي

أما التهديد الآخر البارز الذي يواجه أوروبا كما يتضح من الخطابات السياسة للأوروبيين؛ فهو التهديد الأمني، والذي أضحى -مع الانسحاب الأمريكي من أفغانستان- تهديدًا مزدوجًا؛ فمن جانب تأتي عودة طالبان مرة أخرى لتجدد احتمالية عودة تحالفها مع الحركات التي يعدها الاتحاد الأوروبي إرهابية، ومن جانب ثانٍ عدَّ الانسحاب الأمريكي وسياسة "أمريكا أولًا" في عهد بايدن، تلك السياسات التي بدأها ترامب، تخليًا عن الدور التقليدي الأمريكي في حماية أوروبا؛ تلك الحماية التي بدأت مع الحربين العالميتين في بدايات القرن الماضي.

وفيما يتعلق بالجانب الأول من تهديد الإرهاب لأوروبا، أعرب منسق الاتحاد الأوروبي عن خشيته من أن تتحول أفغانستان إلى ملاذٍ لجماعات جهادية؛ حيث يعتبر الاتحاد التهديد الأول الذي يواجهه هو الإرهاب الذي مصدره جماعات إسلامية[١٨]، ومن جانبه أعلن بيان للبرلمان الأوروبي أن متطرفي العالم سعداء نتيجة لعودة طالبان، وأن أوروبا بذلك تواجه مزيدًا من التهديدات الإرهابية[١٩]، وأكدت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لايين "لقد حان الوقت لتنتقل أوروبا إلى المستوى التالي" أي من درجات الاستعداد للتهديدات الأمنية[٢٠].

أما فيما يتعلق بتهديدات تراجع الحماية الأمريكية لأوروبا، فقد حذر "جوزيب بوريل" وزير خارجية الاتحاد الأوروبي في ٢٣ أغسطس ٢٠٢١ من أن مأساة تحدث في أفغانستان، ويجب أن تدفع الأوروبيين إلى تجهيز أنفسهم بقدرة "تدخُّل عسكري" لمواجهة الأزمات المقبلة التي تهدد العديد من المناطق على غرار العراق والساحل الأفريقي. وتابع "بوريل": "نقترح تزويد الاتحاد الأوروبي بقوة تدخل أولى؛ قوامها (٥٠) ألف جندي قادرة على العمل في ظروف مثل تلك التي نعيشها في أفغانستان"[٢١].

(١٧) ماجدة بو عزة، مرجع سابق.

(١٨) الوضع في أفغانستان أولوية لمنسق الاتحاد الأوروبي لمكافحة الإرهاب، مونت كارلو الدولية، ١٢ سبتمبر ٢٠٢١، تاريخ الاطلاع ١٥ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/lqeoW

(١٩) برلمان أوروبا يحذر من وضع أفغانستان: متطرفو العالم سعداء، العربية، ١٦ سبتمبر ٢٠٢١، تاريخ الاطلاع ١٨ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/FIc04

(٢٠) الاتحاد الأوروبي يعلن قمة دفاعية ومساعدات إضافية لأفغانستان، فرانس ٢٤، ١٥ سبتمبر ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع ١٨ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/CKYmk

(٢١) للمزيد حول تطوير أوروبا لقوة عسكرية، انظر الآتي:

- الاتحاد الأوروبي يتجه لتأسيس "قوة ردع عسكرية" بعد تطورات أفغانستان، روسيا اليوم، ٢ سبتمبر ٢٠٢١، تاريخ الاطلاع ٣ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/lYgXP

- الاتحاد الأوروبي: الانسحاب الفوضوي من أفغانستان يجب أن يكون حافزا لتطوير الدفاع المشترك، روسيا اليوم، ٢ سبتمبر ٢٠٢١، تاريخ الاطلاع: ٢ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/pDvib

- "الهزيمة الأفغانية تؤكد حاجة أوروبا لتطوير قدرات دفاعية مستقلة"، دويتشه فيله، ٢ سبتمبر ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ٢ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/bDES1

وليست هذه المرة الأولى التي يحاول فيها الاتحاد الأوروبي إنشاء جيش أو قوة خاصّة به، فقد ظلّ قادة الاتحاد يتحدّثون عن ذلك منذ أكثر من ثلاثة عقود، أولًا في أعقاب سقوط الاتحاد السوفياتي مباشرة، لاستعادة النظام في بلدان المعسكر السوفياتي السابق إذا لزم الأمر؛ ثم في عام ١٩٩٩ في ذروة حرب كوسوفو، حيث جرت مناقشة إنشاء مجموعات قتالية مشتركة. وخلال الحروب اليوغوسلافية، كانت هناك محاولة لإنشاء جيش يصل قوامه إلى ٥٠٠٠٠ جندي بحلول عام ٢٠٠٣، لكن ذلك لم يحدث حتى الآن. فقط في عام ٢٠٠٧، تمّ تشكيل مجموعتين قتاليتين من التكتل الأوروبي، ولكن لم تستخدما مطلقًا[٢٢].

إلا أنه في ٢١ مارس ٢٠٢٢ أعلن الاتحاد الأوروبي اتفاق وزراء خارجيته ودفاعه على استراتيجية أمنية تهدف إلى تعزيز الحضور العسكري للتكتّل، تتضمّن إنشاء قوة للرد السريع يصل قوامها إلى خمسة آلاف جندي، يمكن نشرهم بسرعة في حال التعرض لأزمات بعيدًا عن الناتو والأمم المتحدة، على أن تبدأ قوة الرد السريع التي سيطلق عليها اسم "البوصلة الاستراتيجية" العمل بحلول عام ٢٠٢٥. ولا شك أن سبب رئيسيا للحديث عن بدء تنفيذ مقترحات تشكيل قوة عسكرية يكمن في الغزو الروسي لأوكرانيا وهو الذي أعطى زخمًا جديدًا إلى المناقشات الأوروبية الخاصة بالسياسة الدفاعية[٢٣].

ثانيًا- السياسات الفعلية تجاه أفغانستان والعالم الإسلامي:

بالنسبة للخطوات الفعلية التي اتخذتها الدول الأوروبية للتعامل مع الوضع في أفغانستان، بعد عودة طالبان وقبل تشكيلها لحكومة انتقالية، فقد وضعت الدول الأوروبية شروطًا من أجل الاعتراف بحكومة طالبان ومن أجل الدخول في مفاوضات معها. وعلى الرغم من عدم تنفيذ تلك الشروط إلا أن الدول الأوروبية منفردة وتحت راية الاتحاد الأوروبي دخلت تدريجا في مفاوضات مع الحكومة الطالبانية عقب تشكيلها[٢٤]. كان الدخول الأوروبي في مفاوضات مع طالبان رغم الرفض المسبق لذلك؛ رغبة من القادة الأوروبيين في التخفيف من العواقب الإنسانية الوخيمة لاستيلاء طالبان على السلطة في أفغانستان وذلك على المدى القصير؛ تاركين الخيارات الاستراتيجية الأكثر أهمية للمديين المتوسط والطويل[٢٥].

أ- استئناف المساعدات الإنسانية ومفاوضة دول الجوار

تمثلت تلك الخطوات في: أولًا استئناف المساعدات الإنسانية لأفغانستان؛ حيث تواجه أفغانستان كارثة إنسانية

- تداعيات الانسحاب الأميركي من أفغانستان على حلف الناتو، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، تقرير، ٢ سبتمبر ٢٠٢١، تاريخ الاطلاع ٢مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/8jE9y

- بوريل: التطورات في أفغانستان أظهرت ضعف أوروبا، وكالة الأناضول، ١٤ سبتمبر ٢٠٢١، تاريخ الاطلاع ١ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/TAtGB

- الاتحاد الأوروبي يفكر باستقلاله العسكري بعد الانسحاب من أفغانستان، اندبندنت عربية، ١ سبتمبر ٢٠٢١، تاريخ الاطلاع ٢ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/GP52G

(٢٢) «الجيش الأوروبي» يستفيق مجدّدًا: عقبات الماضي لا تزال حاضرة، موقع الأخبار، ٢٣ مارس ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع ٣٠ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/Dfe43

(٢٣) الاتحاد الأوروبي يعلن تشكيل قوة عسكرية موحدة للتدخل السريع وقت الأزمات، دويشيه فيليه، ٢١ مارس ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع ٣٠ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/8pLUo

(٢٤) مدحت ماهر، ومروة يوسف، الطريق إلى تشكيل حكومة انتقالية في أفغانستان وشروط الاعتراف بها، قضايا ونظرات، العدد ٢٤، يناير ٢٠٢٢، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/RywI4

(٢٥) طلحة كوسا، هل يستطيع الاتحاد الأوروبي صياغة سياسة مستقلة في أفغانستان؟، DAILY SABAH، ٣ سبتمبر ٢٠٢١، تاريخ الدخول ١ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/qTxyZ

وشيكة، بينما حذرت المنظمات الأممية من مجاعة خطيرة مقبلة على البلاد؛ حيث يواجه نصف السكان في البلاد جوعًا حادًا في ظل تفاقم الأزمة المالية التي تشهدها البلاد منذ توقف التمويل الأجنبي بالتزامن مع الانسحاب الأمريكي[٢٦]؛ حيث أكد كل من وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشئون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ مارتن غريفيث، مع المفوض السامي للأمم المتحدة لشئون اللاجئين فيليبو غراندي، وجود قرابة ٢٣ مليون أفغاني بحاجة إلى مساعدات إنسانية داخل البلاد؛ أي أكثر من نصف الشعب الأفغاني. كما أكد أن الخطة ستساعد كذلك قرابة ستة ملايين أفغاني يعيشون في خمس دول جوار؛ من بينها: باكستان وإيران، في الحصول على مساعدات طارئة[٢٧].

وقد كان تركيز الاتحاد الأوروبي منذ عودة طالبان على تفادي الكارثة الإنسانية من أجل دعم أهدافها ومواجهة التهديدات الإرهابية والهجرة؛ حيث أفادت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لايين، بأن الاتحاد الأوروبي سيقدم برنامج مساعدات بقيمة مليار يورو للشعب الأفغاني ودول الجوار لتجنب انهيار إنساني، وقالت في بيان: "علينا القيام بكل ما بوسعنا لتجنب انهيار إنساني واجتماعي واقتصادي كبير في أفغانستان"[٢٨].

وعقد الاتحاد الأوروبي -ودوله منفردة- عددًا من اللقاءات والمفاوضات مع الحكومة الطالبانية –دون إعلان الاعتراف بها- في كل من: روسيا وإيران وقطر وباكستان وفي كابول نفسها، وتركزت المحادثات على الوضع الإنساني، وتقديم المساعدات الأوروبية، كما تعهدت طالبان بضمان "الوصول الآمن" للعاملين في المجال الإنساني[٢٩].

ومع بداية العام الحالي ٢٠٢٢ -ولأول مرة منذ سيطرة طالبان على أفغانستان في أغسطس الماضي- تعقد الحركة اجتماعات مع الأوروبيين داخل أوروبا نفسها، حيث أكدت طالبان أن المحادثات الرسمية الأولى لها مع الغرب على الأراضي الأوروبية ستساعد على "تغيير جوّ الحرب"، ومن جانبها أكدت وزيرة الخارجية النرويجية أنيكين هويتفيلدت أن المحادثات "لن تمثل شرعنة لحركة طالبان أو اعترافا بها"، لكن الوزيرة النرويجية استدركت بقولها إن "على الدول التحدث مع السلطات التي تدير البلاد بحكم الأمر الواقع"، مشددة على ضرورة "عدم السماح للوضع السياسي بأن يؤدي إلى كارثة إنسانية أسوأ"[٣٠].

ليس هذا فقط بل جرى الحديث عن حضور أوروبي على الأراضي الأفغانية لأول مرة بعد الانسحاب الأمريكي؛ من أجل تدعيم خطط المساعدات الإنسانية، هذا الحضور سيتم دون اعتراف أي دولة أوروبية بالحكومة الطالبانية، حيث قال المتحدث باسم الشؤون الخارجية للمفوضية الأوروبية بيتر ستانو إن الاتحاد الأوروبي بدأ في إعادة إنشاء حدٍّ أدنى من الحضور الدولي لوفد الاتحاد الأوروبي لتسهيل إيصال المساعدات الإنسانية ومراقبة الوضع الإنساني"[٣١].

الخطوة الثانية التي اتخذها الاتحاد الأوروبي لمواجهة تلك التهديدات كانت الدخول في مفاوضات مع دول الجوار الأفغاني؛

(٢٦) هاجر العرفاوي، أكبر تمويل أممي لتفادي كارثة إنسانية في أفغانستان، موقع الشرق، ١٣ يناير ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع ١٩ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/g9zQ9

(٢٧) ابتسام عازم، الأمم المتحدة تطلق أكبر خطة إنسانية لتقديم مساعدات لأفغانستان، العربي الجديد، ١١ يناير ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع ١٩ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/TTMWh

(٢٨) الاتحاد الأوروبي يخصص مليار يورو لبرنامج مساعدات لأفغانستان، الخليج، ١٢ أكتوبر ٢٠٢١، تاريخ الاطلاع ٢٥ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/kyh7h

(٢٩) مدحت ماهر، مروة يوسف، الطريق إلى تشكيل حكومة انتقالية في أفغانستان وشروط الاعتراف بها، مرجع سابق.

(٣٠) محادثات وفد طالبان بأوسلو.. الاتحاد الأوروبي يعتزم استئناف تقديم المساعدات الإنسانية لأفغانستان، الجزيرة نت، ٢٥ يناير ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع ٢٠ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/M293X

(31) European Union re-establishes physical presence in Afghanistan –spokesman, Reuters, 21 Jan 2022, accessed at 31 march 2022, available at: https://cutt.us/uR0cy

لمنع تدفق الهجرة الأفغانية، ولمنع الهجمات الإرهابية؛ ومنها على سبيل المثال: طاجيكستان؛ حيث تباحث كل من وزير الخارجية الطاجيكي "سراج الدين مهر الدين" والممثل الأعلى للسياسية الخارجية بالاتحاد الأوروبي "جوزيب بوريل" حول سبل الحفاظ على الأمن في منطقة الحدود الطاجيكية مع أفغانستان، بما في ذلك عمليات تهريب المخدرات والأسلحة، وأكدا أهمية تقديم الاتحاد الأوروبي المساعدة لدعم الحدود الطاجيكية(٣٢).

تلك الخطوات اتخذتها ومازالت دول الاتحاد الأوروبي من أجل مواجهة التهديدين الأساسيين في أفغانستان تدفق الهجرة والمخاوف من الإرهاب في محاولة منها لتخفيف الأزمة الاقتصادية فلا يتدفق اللاجئون عبر الحدود، ومن جانب آخر تمنعهم دول الجوار من العبور إلى أراضيها، ومواجهة التهديدات الأمنية عن طريق المفاوضات مع دول الجوار من أجل محاربة التطرف على الحدود مع أفغانستان وملاحقته.

ب- تطوير آليات مواجهة الإرهاب والتطرف

تعد قضية الإرهاب والتطرف أحد أهم المحددات للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه العالم الإسلامي خاصة إذا كان المصطلح الذي يستخدم هو "الإرهاب الإسلامي أو الجهاديين"، وبشكل كبير بعد عدد من الهجمات الإرهابية التي شهدتها أوروبا في العقد الأخير خاصة مع صعود تنظيم الدولة الإسلامي في العراق وسوريا (داعش)، فالعقد الماضي تزايد في أعداد الهجمات الإرهابية داخل الأراضي الأوروبية، حيث شهدت كل من بريطانيا وألمانيا وفرنسا وإسبانيا وغيرها من الدول الأوروبية العديد من الهجمات الإرهابية على أراضيها، وتزايد حجم القلق الأوروبي مع تزايد الهجمات التي نفذها أوروبيين من أبناء الجيل الثاني والثالث من المهاجرين، وأولئك الذين انضموا لتنظيم الدولة في العراق وسوريا، مما جعل قضية الإرهاب من أهم أولويات الاتحاد الأوروبي(٣٣).

وعليه، فإن الاتحاد الأوروبي يعمل على استباق وتعطيل الهجمات الإرهابية، من خلال منع الإرهابيين من شراء الأسلحة أو صنع القنابل، وصولًا إلى محاولة مكافحة التطرف في المقام الأول من خلال سياسات محددة للتعامل مع الأقليات المسلمة أو التعامل الأمني معها، أو تقليل حجم تدفق الهجرة المسلمة إلى داخل أراضيه، ونتج عن تلك السياسات دلائل تشير على أن عمل الاتحاد الأوروبي في مكافحة الإرهاب يؤتي ثماره، فبين عامي ٢٠١٨ و ٢٠٢٠، قُبض على ما يقرب من ٢٠٠٠ شخص في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي للاشتباه في ارتكابهم جرائم تتعلق بالإرهاب، إلى جانب ٧٣٩ آخرين في المملكة المتحدة. وفي خلال تلك الفترة نفسها، تم إحباط حوالي ٤٤ مؤامرة جهادية أو يمينية متطرفة في كل من الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة. لكن الخطر لا يزال قائما، حيث شهد عام ٢٠٢٠ ما يقرب من٥٧ حادثة إرهابية في الدول الأعضاء(٣٤).

يعي الاتحاد الأوروبي أن الوضع المستقر نسبيًا داخل أراضيه مهدد دائما من قبل المتطرفين أو الراديكاليين حسب تسميته، لذلك فإن مكافحة الإرهاب لا تتعلق فقط بالتعامل مع التهديد داخل أراضيه ولكنه يتجاوزه إلى خارجها، فسنجد أن سياساتها المختلفة تجاه العديد من الدول الإسلامية تركز على قضية الإرهاب ومنها على سبيل المثال:

دعم الاستقرار في المنطقة العربية، يهدف الاتحاد الأوروبي لدعم الاستقرار في المنطقة العربية حتى لو تعارض مع أهدافه المعلنة مثل الديمقراطية من أجل تقليل حجم التهديد الأمني، حيث يهدف إلى منع تحوّل الكثير من الأوضاع غير المستقرة في دول المنطقة العربية إلى حروب جديدة، وكوارث إنسانية وأزمات

---

(٣٢) طاجيكستان والاتحاد الأوروبي يبحثان سبل الحفاظ على أمن الحدود مع أفغانستان، اليوم السابع، ٢٣ نوفمبر ٢٠٢١، تاريخ الاطلاع ٢٢ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/bwuOG

(33) A. Yashlavskii, Islamist Terrorism in Europe: Trends and Prospects, Primakov National Research Institute of World Economy and International Relations, Russian Academy of Sciences (IMEMO), No. 6, Vol. 63, 2019, p. 93.

(34) The EU's work to tackle terrorism, European Council, 17 November 2021, accessed at; 30 march 2022, available at: https://cutt.us/gN6Ud

جديدة للاجئين. لذلك فقام الاتحاد الأوروبي مثلًا بتدريب خفر السواحل الليبي، وتمويل البرامج الداعمة للاجئين السوريين، والمجتمعات المضيفة لهم، والحفاظ على التواصل مع دول جنوب المتوسط. وتأتي السياسة الأمنية في الأولوية، لذلك ولمواجهة الكثير من التهديدات الآتية من المنطقة العربية فإنه يتعاون مع الأنظمة العربية في مجالات مثل أمن الحدود، حركة المرور، مكافحة الإرهاب، والهجرة غير الشرعية، وتأمين إمدادات الطاقة، حتى ولو تعارُض هذا التعاون في كثير من الأحيان مع سياسة الاتحاد الأوروبي للترويج للديموقراطية، فمقابل التعاون الأمني، كان الاتحاد الأوروبي يتغاضى عن بعض الممارسات غير الديموقراطية لهذه الدول[٣٥].

إعلاء السياسة الأمنية في الساحل الأفريقي: السياسة الأمنية الأوروبية في منطقة الساحل الأفريقي والذي يضم دول مالي، النيجر، موريتانيا، ويواجه الاتحاد الأوروبي مجموعة من التهديدات في الساحل الأفريقي منها: الجريمة المنظمة العابرة للحدود والهجرة غير الشرعية، وتجارة الأسلحة والمخدرات، وتجارة البشر، وأهمها الإرهاب حيث تضاعف حجم الجماعات والعمليات الإرهابية، خاصة بعد سقوط داعش في العراق وسوريا مما حول المنطقة إلى فناء خلفي للجماعات الإرهابية، كتنظيم القاعدة في بلاد المغرب، جماعة بوكو حرام التي تمثل أكبر تهديد لدول المنطقة كنيجيريا والكاميرون[٣٦]. ومثل السياسات الأوروبية في أفغانستان، نجد أن الاتحاد الأوروبي يتخذ خطوتين الأولى هي الحوار والمفاوضات مع الدول من أجل منع التهديدات من الوصول إليه، الثانية تقديم المساعدات من أجل تخفيف وطأة الأزمات داخل تلك الدول، إضافة إلى التأكيد على ضرورة انخراط الاتحاد الأوروبي بشكل أكبر في منع الأزمات وتدبيرها[٣٧].

خاتمة:

يواجه الاتحاد الأوروبي الكثير من التهديدات والتحديات لعل أخطرها الآن الوضع في أوكرانيا والحرب الروسية، إلا أن قضيتي اللجوء والهجرة في جهة والإرهاب في الجهة الأخرى، يعدان من أهم محددات السياسة الخارجية عامة وتجاه دول العالم الإسلامي وأفغانستان خاصة، وتتزايد أهمية القضيتين منذ الانسحاب الأمريكي من أفغانستان، ليس فقط لزيادة التهديد القادم من أفغانستان ولكن لأن الحماية الأمريكية لأوروبا أصبحت محل شك، تلك الحماية التي تمتعت بها الاتحاد الأوروبي منذ الحرب العالمية الأولى.

وبناء على التتبع السابق، يمكن القول إن الاتحاد الأوروبي يعيش حالة من إعادة النظر والترتيب في سياسته الخارجية تجاه محيطه الإقليمي والعالمي، إلا أنه هناك قضايا أساسية يرتكز عليها في توجهاته خاصة تجاه دول العالم الإسلامي، ومنها قضيتي اللجوء والهجرة والإرهاب، يتضح ذلك بالخطوات الفعلية التي يتخذها الاتحاد في أفغانستان الآن حتى استراتيجيته في التعامل مع المنطقة العربية ودول ساحل الصحراء في أفريقيا.

وللاتحاد الأوروبي أداتان أساسيتان في مواجهة هذه التهديدات التي ينظر إليها من منظور أمني بالأساس؛ ألا وهما: التعاون والتفاوض مع الأنظمة بصرف النظر عن توجهاتها، الأداة الثانية هي تقديم المساعدات لتخفيف حدة الأزمات؛ وذلك من أجل دعم استقرار تلك الدول ومن ثم محاصرة

(٣٥) للمزيد حول هذا الموضوع، انظر:
- د. أمين لبوس، الاتحاد الأوروبي في الشرق الأوسط: التغيير في الأولويات؟، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد ١١١، يناير ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع ٣٠ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/puC7o
- آفاق السياسة الامنية للاتحاد الأوروبي في منطقة الشرق الأوسط، جمعية الصداقة العربية الألمانية، د.ت، تاريخ الاطلاع ٣٠ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/aB4mR

(٣٦) بروال الطيب، إستراتيجية الاتحاد الأوروبي-الفرنسي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الأفريقي، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، الجزائر، المجلد ٦، العدد١، ٢٠١٩، ص ص٦٨٩-٦٩٠.

(٣٧) د. كبايب صليحة، زهرة جريدي، مقاربة الاتحاد الأوروبي في تدبير الأزمة في الساحل الأفريقي، مجلة العلوم الإنسانية، الجزائر، المجلد ٣٢، عدد١، ٢٠٢١، ص ص١٥١-١٥٩.

الأزمات في دواخلها، فلا تزيد موجات التطرف والإرهاب أو ينتج عن عدم الاستقرار تدفق في اللاجئين تجاه القارة الأوروبية.

لا يمكن إنكار مصالح الاتحاد الأوروبي مع دول العالم الإسلامي وبعض دوله المنفردة، ولكن الأساس كما يتضح من هذه الورقة أن المصالح الأوروبية هي التي تحكم هذه السياسات والعلاقات وخاصة رغبة الاتحاد الأوروبي في إيجاد استقلال نسبي عن الحماية الأمريكية وعن سياساتها، استقلالا يمكن القول إنه لا يزال محل تساؤل على كافة الأصعدة.

*****

الأقليات المسلمة في أوروبا: ما الجديد؟

نبيل شبيب(*)

أولًا- تمهيد: بين الأحداث والدراسات

ليس سهلا الحديث المنهجي عن الوجود الإسلامي (أو الأقليات المسلمة) في أوروبا ومستقبله، عموما وفي الوقت الحاضر على وجه التخصيص.

أ- طبيعة تبدل المعطيات

إن استيعاب جانب من جوانب الواقع وتحليل معطياته من خلال الدراسات والبحوث يتطلب -كما هو معروف- الالتزام بشروط منهجية أثبتت جدواها لزمن طويل، إنما أصبحت هذه المعطيات تتأثر بما طرأ على مسار الأحداث والتطورات، في أوروبا وسواها، فهو في القرن الميلادي الحادي والعشرين لا يماثل ما كان عليه قبل قرن واحد، بل تجاوزه إلى حد كبير، من حيث ازدياد حجم التأثير المتبادل بين المتغيرات والتأثير على بعضها بعضا، ومن حيث ازدياد تعقيد تشابكها نوعيا، مع تعاقب التبدلات الطارئة عليها تعاقبا متسارعا.

يعني ذلك فيما يعنيه أن الأساليب المتبعة في الدراسات والبحوث حول قضية بعينها، والتي أثبتت نجاحها من قبل، أصبحت في كثير من الحالات ضعيفة الجدوى، بل بات من النادر أن تصل حصيلة الدراسة لأعين القراء، قبل ظهور معطيات جديدة تختلف عما كان معتمدا عليه في بداية إجراء تلك الدراسة، فلم يكن ممكنا أخذها بعين الاعتبار ولو أمكن فربما تبدلت النتائج.

أصبح من الضروري مراعاة ذلك في شروط إجراء الدراسات والبحوث، لتحقيق الهدف المطلوب، وهذا مما يضع لهذا التقرير حدودا، تدفع إلى الاكتفاء بهدف بيان وجهة التطورات الجارية قدر الإمكان، ومن ثمّ محاولة ترجيح ما يمكن بناؤه من توقعات.

ب- أرضية البحث

إن الحديث عن الوجود الإسلامي في أوروبا لا يحقق الهدف منه دون ربطه بأرضية الأوضاع الأوروبية نفسها، وهنا لا نجد أرضية مستقرة ثابتة المعالم تصلح لبناء رؤية مستقرة للوجود الإسلامي.

من ذلك في حدود ما يتعلق بهذا التقرير: ازدياد تأثير العلاقات البينية الأوروبية على بعضها، في اتجاه ساهم في تراجع نسبة القرارات الأوروبية الجماعية -بما فيها ما يمس الوجود الإسلامي- سواء في نطاق منظومة الاتحاد الأوروبي، أو المجموعة الأوروبية في حلف شمال الأطلسي، أو في نطاق التفاعل الأوروبي مع الأحداث والتطورات العالمية.

ويشهد على ذلك تأثر التعامل مع الوجود الإسلامي بتطور مسارات التعامل مع قضايا أخرى، منها مثلا حصيلة الأزمات المالية والسياسية وما ارتبط منها بأزمة اليونان ثم خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، ولم يكن قد تحقق ترميمها بعد، عندما توالى ظهور معالم اضطرابات جديدة مفاجئة نتيجة غياب تعامل أوروبي فاعل مع ربيع الثورات الشعبية العربية، ثم ما تبعها مباشرة مع جائحة كورونا، ولاحقا ما بدأ ينتشر من تداعيات العدوان العسكري الروسي ضد أوكرانيا.

ج- التأثير على الوجود الإسلامي

إن غالب ما نصل إليه من نتائج عبر المتابعة والتحليل المنهجي العلمي، معرّض للتبدل السريع قبل جعله منطلقا للتخطيط

(*) كاتب ومفكر.

والتنفيذ، وهذا ما يجعل مسار التطورات ونتائجها في حالة "سيولة" دائمة، تشمل ما يتعلق بالوجود الإسلامي في أوروبا.

بل يسري ما سبق بشكل خاص على ما يتعلق بالوجود الإسلامي في أوروبا. ومن الشواهد العملية على ذلك مسار ما وقع من تطورات مرتبطة بموجة جديدة لتيارات التشريد والهجرة، كانت بدايتها على خلفية الثورات الشعبية منذ مطلع العقد الثاني من القرن الحالي، إذ بدأت دراسة ما يعنيه الحدث من تبدل في صميم البنية الهيكلية للوجود الإسلامي في أوروبا التي سبق تطورها من جاليات وافدة إلى غالبية مستوطنة ومستقرة، وهو ما يؤثر على التعامل المجتمعي والسياسي مع هذا الوجود الإسلامي وتبدل معالمه. ولكن قبل أن تستقر عبر الدراسة معالم رؤية موضوعية ورؤية استشرافية على هذا الصعيد، وقعت أحداث تطرح تساؤلات جديدة حول تلك البنية الهيكلية، من محاورها التعامل مع جائحة كرونا أو ما تعلق منها بالعلاقات مع الآخر في المواطن الأوروبية المشتركة، ثم لم يستقر بعدُ استشراف ذلك بصورة مستقرة وكافية، عندما ظهرت موجة تشريد جديدة، من أوكرانيا باتجاه أوروبا، فكان من تداعياتها الأولى التساؤل عن حقيقة ما انتشر من أقاويل بصدد التمييز بين التعامل مع "المنكوب والمشرد الأوروبي الأصل" وسواه.

د- حصيلة أولية

إن ازدياد التعقيدات والتسارع في مجرى الأحداث والتطورات عنصر أساسي، ولكن ليس هو الوحيد فيما ينطوي عليه السؤال عن الجديد على صعيد "الأقليات المسلمة" في أوروبا، إذ توجد إشكاليات أخرى عديدة، منها القديم من صنع فوضى استخدام المفاهيم والمصطلحات، ومنها عملي على محور صعوبة صياغة حصيلة "مشتركة"، لرؤية استشرافية أو مجرد صياغة "توصيات" تشمل عموم الأقليات المسلمة، فهي لا تمثل كتلة متجانسة، بل تتعدد مواصفاتها واحتياجاتها كما تتعدد روابطها العقدية والوطنية وأوضاعها الاجتماعية والثقافية، فضلا عن تعدد رؤى نخبها الفاعلة.

في السؤال عن الجديد أو عن المتغيرات في مرحلة زمنية معينة بشأن الوجود الإسلامي في أوروبا، يمكن في هذا التقرير اعتماد حقبة العقد الثاني من القرن الميلادي الحادي والعشرين، دون إغفال أن مسار التطورات انسيابي، لا تتحدد بدايته ونهايته بلحظة تاريخية عابرة، وإنما تتصل بما قبلها وما بعدها.

والحصيلة مما سبق في هذا التمهيد أن ما يتحدث التقرير عنه، وما يطرحه من رؤى وتوقعات، يبقى في نطاق طرح أوليّ، يتطلب المتابعة الأعمق والأوسع نطاقا، إنما هو من جهة أخرى جزء من كلّ في نسيج السؤال المطروح عن التطوّر الحالي لدور أوروبا ومكانتها العالمية في المستقبل المنظور.

ثانيًا- الوجود الإسلامي بين ٢٠١٠ و٢٠٢٠م:

رغم وفرة الدراسات يصعب القول بوجود معالم ثابتة تجعل كلمة "الأقليات المسلمة" مصطلحا يعبر بدقة عن واقع المقصود بهذه الكلمة في البلدان الأوروبية بالذات.

يتضح ذلك عند المقارنة مثلا مع استخدام تعبير "أقلية مسلمة" في الهند، وهي من حيث العدد أضعاف ما يوجد في القارة الأوروبية من المسلمين، ولكن نجد عناصر وصف "الأقلية" للوجود الإسلامي هناك أقرب إلى التجانس منه في أوروبا، سواء من حيث الانتماءات أو من حيث مجرى الأحداث ذات التأثير المباشر على عموم المسلمين المعنيين.

في أوروبا نتحدث عن بضع وأربعين دولة، مختلفة عن بعضها بعضا، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وفكريا، وتتعامل بين بعضها ومع سواها بمعايير المصالح الذاتية، المادية الأنانية غالبا، كما نتحدث عن تجمعات مسلمة متعددة ومختلفة عن بعضها بعضا حتى في نطاق الدولة الواحدة، وإن كان هذا لا ينفي العثور على حدود متدنية من التوافق الأوروبي ضمن منظومة مشتركة كالاتحاد الأوروبي، على صنع "بعض" القرارات.

أ- الوجود الإسلامي عدديًّا

يتطلب السؤال عن الجديد النظرَ أولا في تعداد من يُراد وصفهم بالأقلية المسلمة، مع مراعاة أنه لا توجد إحصاءات دقيقة ومضمونة لأعداد المسلمين في أوروبا، ناهيك عن التفصيل في تعداد فئاتهم، كالأطباء والإعلاميين والمهندسين

وغيرهم، وحتى ما ينشر في هذا المجال بوصفه إحصاءات يقوم على أساس التقديرات المرجحة من خلال الربط بالجنسيات المتعددة إن وجدت، واعتماد عمليات استطلاع الرأي، ولكن جميع ذلك لا يفضي إلى أرقام قطعية، تصلح لاعتمادها في بحث علمي.

الثابت عموما هو تنامي تعداد المسلمين في أوروبا، ويتبين مثلا فيما يقدّره موقع "إحصاءات - Statista" من أن نسبة المسلمين في أوروبا ارتفعت بين عامي ٢٠١٠ و٢٠٢٠م من ٥,٩ ٪ إلى ٦,٨٪، أي من حوالي ٢٦ مليون مسلم من أصل ٤٤٠ مليون نسمة، إلى حوالي ٣٠ مليونا من أصل ٤٤٧ مليون نسمة، وهذا مقابل ارتفاع نسبة المسلمين عالميا خلال الفترة نفسها من ٢٣,٢٪ إلى ٢٤,٩٪، وذلك في إطار ارتفاع سكان العالم في الفترة نفسها من ٦,٩ مليار إلى ٧,٧ مليار نسمة[١].

الجدير بالتنويه امتناع دول أوروبية عديدة عن تسجيل بيانات الديانة في وثيقة رسمية كالهوية أو جواز السفر. وهذا من الدواعي الإضافية لأخذ "التقديرات الإحصائية" بتحفظ، يستدعيه أيضا أن الأرقام المذكورة آنفا، ليست دقيقة، إذ توجد مثلا مصادر عديدة تقول إن في فرنسا على الأرجح زهاء ١٠ ملايين وليس ٦ ملايين مسلم، لهم حقوق المواطنة وعليهم واجباتها.

ويسود حذر معروف من المبالغة في تقدير الحجم الكمي للوجود الإسلامي في أوروبا؛ من أسبابه أن المبالغة تصبّ في زيادة ذرائع الحملات العدوانية الصادرة عن التطرف اليميني، لا سيما من يحذرون من "أسلمة" أوروبا.

ب- الجنسية والمواطنة

إذا ربطنا بين تعبير "أقلية" وبين عنصر المواطنة، مع الجنسية أو بدونها، فإن صعود النسبة المئوية عدديا يبقى ملحوظا أيضا، وهذا ما يؤخذ مما يورده المركز السويدي للمعلومات / Swedish Center for Information اعتمادا على تقديرات استندت إلى استطلاعات قام بها موقع SE 24؛ إذ يحدد أعداد المسلمين من المواطنين ذوي الجنسيات الأوروبية أو المقيمين إقامات دائمة عام ٢٠٢٢م، ويذكر ما وصلت إليه الدول العشر التي تتصدر قائمة البلدان الأوروبية بهذا الصدد، وفيها زهاء ٢٢ مليون مسلم يحمل الجنسية أو مقيم إقامة دائمة، وهي:

فرنسا: ٦ ملايين / ألمانيا: ٥ ملايين / المملكة المتحدة (بريطانيا): ٣,٥ مليون / إسبانيا: ٢,٥ مليون / إيطاليا: ١,٨ مليون / هولندا: ١ مليون / بلجيكا: ٧٥٠ ألفا / السويد: ٦٠٠-٨٠٠ ألف / الدانمارك: ٤٠٠ ألف / اليونان: ١٥٠-٥٠٠ ألف[٢].

رغم أن متوسط النسبة المئوية للمسلمين "المواطنين" في البلدان العشرة المذكورة لا تزيد على ٦ في المئة، وفق هذه التقديرات، إلا أن عامل المواطنة وعامل الجنسية في هذه النسبة، يلعبان دورا أساسيا وراء حجم تأثير ما نسميه الأقليات المسلمة في الدول الأوروبية، إذ ينطويان على كثير من المؤثرات المتفرعة عنهما، كاللغة وحقوق الانتخاب والترشح، وازدياد القدرة على العطاءات الفكرية والثقافية والعلمية والاجتماعية، ويحتاج بيان ذلك بشكل منهجي إلى دراسات تفصيلية وميدانية مكتملة الأركان، وإلى جهود ونفقات كبيرة.

وإن عكَس عامل الجنسية والمواطنة تأثيرا إيجابيا في تحديد معالم الإطار العام لنوعية الوجود الإسلامي في أوروبا كجزء من مجتمعاتها عموما، فمن الجدير بالذكر أن عامل التشريد والهجرة يلعب دوره أيضا، سلبا وإيجابا. بهذا الصدد ينقل موقع دويتشه فيلله (DW) عن مركز بيو (Center Pew research) الأمريكي للبحوث أن نسبة المسلمين في أوروبا يمكن أن ترتفع إلى ١١,٢ ٪ عام ٢٠٥٠م، وهذا ما يشمل حركة الهجرة والاستيطان

(1) Anteil der Muslime an der Bevölkerung in Europa und der Welt von 1990 bis 2020 und Prognose bis 2050, de.Statista.com, available at: https://bit.ly/3sRxOEh

(٢) تقرير : تعرف علي نسبة المسلمين في السويد ودول أوروبا في عام ٢٠٢٢!، المركز السويدي للمعلومات، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3hmRMjN

الاعتيادية، ولكن لا يُستبعد أن تصل إلى ١٤ ٪ إذا تكررت موجة اللجوء والتشريد بأعداد كبيرة كما وقع عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦[٣].

ج- الإطار العام

من حيث الجانب الديني المحض تتباين التحديات والاحتمالات المستقبلية أمام الوجود الإسلامي في أوروبا تحت تأثير عوامل عديدة ترسم معالم إطار العمل القُطري والعابر للحدود. على صعيد الرأي العام وفي المؤسسات، ومن تلك العوامل مثلا:

العامل الدستوري، بمعنى الإطار الدستوري العام لعلاقة المؤسسة الدينية بالسلطات، من صيغة التعاون كما في ألمانيا، إلى صيغة الفصل الحاد كما في العلمانية الفرنسية، إلى الفصل الودّي -إن صح التعبير- كما في بريطانيا.

العامل الحكومي، بمعنى تبدل الائتلافات الحكومية عبر الانتخابات، وبالتالي تبدل صناعة القرار وفق الرؤى الحزبية السياسية على صعيد التعامل مع الأديان، ومن ذلك الإسلام.

عامل القضايا المشتركة، الذي يعبر عن نفسه في نوعية القضايا التي تتجاوز الحدود البينية في أوروبا، ومن ذلك مكافحة الإرهاب الناجم عن تعصب ديني، والعمل متعدد الأشكال والدوافع والنتائج، وتأثير ذلك على اندماج المسلمين في المجتمعات الأوروبية.

هذه تعددية في منطلقات أوروبية واقعية، يُفترض أن تنعكس في استيعاب وجود تعددية معاصرة، في نطاق "الوجود الإسلامي" أو ما يوصف بالأقليات الإسلامية في البلدان الأوروبية، وهدا ما نرصده على أرض الواقع وتشهد عليه المقارنة بين مسارات الأحداث ذات العلاقة بالمسلمين في كل من ألمانيا وبريطانيا من جهة وفي فرنسا من جهة أخرى خلال العقد الثاني من القرن الميلادي الحادي والعشرين.

ومن الأمثلة التوضيحية لذلك ما كان من تقنين حظر المآذن في سويسرا قبل فترة، مقابل مبادرات حديثة نسبيا في أكثر من مدينة ألمانية لتقنين انطلاق الأذان من مكبرات الصوت من المساجد، لا سيما أيام الجمعة، واعتبار ذلك من حرية العقيدة التي ضمنتها المادة الرابعة من الدستور[٤].

د- تحول فكري في أوروبا التعددية؟

تنعكس التعددية الأوروبية في تعدد نوعي لصناعة القرارات التي تمسّ الوجود الإسلامي في أوروبا، وتنعكس في تعدد أشكال التعامل السياسي والمجتمعي والثقافي معه، وجميع ذلك إلى جانب تأثير حواضن صناعة القرار الأوروبي، أي الديمقراطية والعلمانية، إذ يسود تفاوت نوعي وتطبيقي في مدى اتخاذ الديمقراطية نظاما للسلطة والعلمانية نهجا يساهم في صياغات منظومة القيم والمنظومة التربوية وغيرها، فهنا أيضا يتفاوت تجسيد الديمقراطية والعلمانية مضمونا وتطبيقا بين دولة أوروبية وأخرى، وجميع ذلك يؤثر على نوعية التعامل مع الوجود الإسلامي في أوروبا.

في الفترة المذكورة لهذا التقرير بين ٢٠١٠ و٢٠٢٠، بدأت تظهر تدريجيا نقلة فكرية بين إرث متشدد من منطلق علماني وبين ظهور بدايات مواقف أقل تشددا إلى درجة الانفتاح على المعتقد الديني في المجتمع الأوروبي، بما لا يستثني موقع الإسلام على هذا الصعيد.

الانطلاق من نظرة علمانية متشددة في بداية ذلك العقد من السنوات واضح للعيان، بما في ذلك الطرح القائل بضرورة حدوث تغيير علماني أبعد مدى في البلدان التي لا تتشدد علمانيا مثل ألمانيا، كما يعبر عن ذلك المؤرخ السويسري بيرند روك Bernd Roeck في كتابه "الإله والسلطة - الدولة والكنيسة" الذي يختمه بهذا المعنى بفصل يحمل عنوان "النهاية

(3) US-Institut: Zahl der Muslime in Europa steigt, DW, 30 Nov. 2017, available at: https://bit.ly/3tDy0WW

(٤) ماتياس روهي / Mathias Rohe، ممارسة شعائر الإسلام لا علاقة لها بالإسلام السياسي، موقع قنطرة الألماني، ١٧ نوفمبر ٢٠٢١م، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3CNNg7w

مفتوحة"[٥]. ويعود هذا التشدد في الكتاب إلى مؤسسة "Vontobel Stiftung" الداعمة، والتي تصدر سلسلة كتب في الاتجاه نفسه، مثل كتاب آخر بعنوان "حول الحرية في الإسلام Über Die Freiheit im Islam" بقلم الكاتبة "نيجلا كيليك Necla Kelek" من ألمانيا، وهي معروفة بتوجهات علمانية متشددة تجاه الوجود الإسلامي في ألمانيا والغرب عموما[٦].

وينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار أن الموقف من الإسلام كدين، هو جزء من الموقف العلماني تجاه الأديان، مع ملاحظة أن التوجهات السلبية تصدر عن غلبة الأبعاد "الدينية / العلمانية" الأوروبية تاريخيا عندما تستهدف "المسلمين"، فهي مواقف عدائية لا تميز بين دين ودين، إذ لا تنطلق ابتداءً من مقارنات بين رؤيتين دينيتين مختلفتين جوهريا أو المقارنة بين إرثين تاريخيين مختلفين جوهريا، قدر ما تنطلق من تطبيق دروس الحصيلة العقدية والتاريخية للمجتمعات الأوروبية وما وصلت إليه، على الوجود الإسلامي في أوروبا من حيث الأساس، فتصل إلى أحكام شمولية لا تراعي الاختلافات ولا التعددية داخل نطاق الوجود الإسلامي نفسه.

بالمقابل نجد طرحا جديدا تنامى خلال الأعوام التالية، وإن بدأت بذوره منذ فترة، وهو يتعامل مع الإسلام من منطلق علمي إيجابي، لعل أبرز محطاته كتابات الأستاذ الجامعي المتخصص في علوم الإسلام ماتياس روهي / Mathias Rohe في ألمانيا، ومن أواخر كتبه: "الكتاب السنوي للشريعة الإسلامية ٢٠٢١- Jahrbuch für islamische Rechtswissenschaft 2021"[٧].

ويمكن الاطلاع على جانب من أطروحاته بهذا الصدد في العدد ١٦٦ من دورية "نماء لعلوم الوحي والدراسات الإنسانية"، في مقالة مترجمة بعنوان "تطبيق أحكام الشريعة في أوروبا (النطاق والحدود)" ترجمة محمد الريوش، وهي أفكار تضمنها مجلد سابق للمؤلف الألماني، بعنوان "الشريعة"، من عام ٢٠١١م، وإن كانت الترجمة المذكورة من خريف ٢٠٢٠م[٨].

لا ينفي هذا وجود توجهات فكرية جديدة وأقرب إلى السلبية نحو المنظور الإسلامي، ويلفت النظر منها ما يركز على ما انتشر بصدد "تجديد قراءة النص القرآني"، مما يعني وفق علماء التفسير تأويلا مرفوضا أو نزع صفة "الوحي" عن النص. ومثال على ذلك مما ظهر حديثا بهذا الصدد، ما ورد بقلم "دينا العمري" بعنوان "تحوّل في تفاسير القرآن"، كفصل شاركت به في كتاب بعنوان "التحول كموضوع في التفسير الديني الذاتي" واستندت فيه إلى أطروحات الفيلسوف عبد الكريم سوروش الإيراني، وفكر نصر حامد أبو زيد، وغيرهما[٩].

ثالثًا- مستقبل الوجود الإسلامي في أوروبا

يشهد التعامل الرسمي والمجتمعي مع الوجود الإسلامي في أوروبا تحولات تدريجية، تختلف من بلد إلى بلد، إنما يمكن استخلاص بعض المشتركات بينها، عند المقارنة بين ما كان يتركز عليه الاهتمام قبل عقد ونيف وما أصبح عليه في الوقت الحاضر.

أ- الأجواء العامة

كان ما يشغل الجهات الرسمية والإعلامية والفكرية يتركز في الدرجة الأولى على جوانب تتصل بالهاجس الأمني تحت عنوان مكافحة الإرهاب وداعميه، أو تتصل بما يعتبر من المظاهر والرموز وفق المنظور الغربي، لا سيما انتشار الحجاب، بالإضافة إلى ما ركزت عليه التيارات اليمينية باحتجاجاتها ضد المآذن وضد بناء المساجد عموما، هذا علاوة على ما لم ينقطع

(5) Bernd Roeck, Gott und Macht Staat und Kirche, (Zürich: Vontobel, 2009), p. 95.

(6) Necla Kelek, Über die Freiheit im Islam, Vontobel Stiftung, 2010.

(7) Mathias Rohe, Jahrbuch für islamische Rechtswissenschaft, C.H.Beck, 2021.

(٨) ماتياس روهه، تطبيق أحكام الشريعة في أوروبا، ترجمة: محمد الريوش، دورية نماء لعلوم الوحي والدراسات الإنسانية، العدد ١١، خريف ٢٠٢٠م، ص ١٦٦، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/0HXMj

(9) Dina El Omari, Wandel koranischer Interpretationen, in: Judith Könemann, Michael Seewald, Wandel als Thema religiöser Selbstdeutung, Verlag Herder, 2021, p. 92.

من معارضة التزام المسلمين وأطفالهم بالمدارس بلوازم التربية الأخلاقية كاللباس المحتشم.

مع انتشار جائحة كورونا، ساهمت تداعياتها في اضمحلال التركيز على هذه الميادين، ومع ارتفاع نسبة حمَلَة الجنسيات الأوروبية ازدادت نسبة الاحتكاك المباشر على مستوى الناشئة والشبيبة في المدارس والمعاهد العليا، فساهم ذلك في تخفيف توتر الأجواء العامة للعلاقات المجتمعية، وبدأت بالظهور دراسات واستطلاعات تؤكد مفعول ذلك في نشأة مناخ أفضل للتعامل مع الوجود الإسلامي، وتؤكد ذلك مثلا عملية استطلاع رسمية أجرتها لجنة الحقوق الأساسية في الاتحاد الأوروبي، وشملت زهاء ١٠٥٠٠ شخص في ١٥ دولة عضوا في الاتحاد، فعبر ٧٦ ٪ من المسلمين عن قوة ارتباطهم بالبلد الأوروبي الذي يعيشون فيه، وهذا رغم استمرار الظواهر السلبية مثل التمييز في حالة البحث عن مكان عمل، وهو ما شكا منه ثلث من شملهم الاستطلاع، وعلق رئيس وكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية ميشائيل أوفلاهرتي / Michael O'Flaherty على نتائج الاستطلاع بقوله "مما يثير السخرية استمرار وجود من يقول بعدم اندماج المسلمين في المجتمعات الأوروبية"[١٠].

ورغم وجود تراجع نسبي في ممارسة الرهاب من الإسلام أو تعميم نشره، ينبغي عدم الاستهانة باستمرار مفعوله واستمرار التهاون في شأن اتخاذ خطوات رسمية فعالة للحد من مخاطره، وهذا ما يلتقي مع وجهات النظر والمواقف الواضحة من جانب جهات عديدة، منها باحثون أمريكيون يتابعون الشأن الإسلامي في الغرب عموما، ومن ذلك ما انعكس في دراسة نشرت في موقع "ميدل إيست آي Middel East Eye" بعنوان "كيف حولت أوروبا الإسلاموفوبيا إلى أسطورة خطيرة؟" وشارك فيها فريد حافظ وجون إسبوزيتو John Esposito[١١].

(10) EU-Studie: Mehrheit der Muslime fühlt sich wohl in Europa, DW, 21 Sep. 2017, available at: https://bit.ly/3hUo0mq

(11) How Europe turned Islamophobia into a dangerous myth, Middel East Eye, 31 May 2021, available at: https://bit.ly/3i4DlRM

ب- الكفاءات والتأهيل

تزداد نسبة أصحاب الكفاءات الجامعية والتأهيلية المهنية بين المسلمين في معظم الدول الأوروبية، لا سيما التي بدأ وجودهم فيها قبل عدة عقود على الأقل، ويرجع ذلك إلى أكثر من سبب؛ فمن ذلك ارتفاع نسبة الجيل الثاني والثالث من الوافدين ومن أولاد المسلمين ذوي الأصول الأوروبية، ومن ذلك أيضا ارتفاع نسبة الدارسين وأصحاب الكفاءات المهنية بصيغة مؤهلات علمية وتدريبية تأهيلية في موجات الهجرة الأخيرة أثناء الثورات الشعبية في البلدان العربية، ومن الأسباب أيضا استفحال الخلل في تطور الهرم السكاني الأوروبي مع هبوط نسبة القادرين على العمل، وهذا الخلل أصبح ظاهرة باتت تأخذ منحى تصاعديا دراماتيكيا. وباتت الحلول في الآفاق متوسطة المدى من أجل ضمان بقاء أوروبا مزدهرة واستمرار توسع اقتصاداتها تعول على زيادة استقطاب المهاجرين وخصوصا من أصحاب الكفاءات. إذ أن الاقتصاد الأوروبي يستمر في النمو في ظل انكماش سنوي لحجم القوى العاملة من أصل أوروبي بسبب زيادة نسبة المتقاعدين والعجائز، فنحو أكثر من ٥٣ في المئة من المجتمع الأوروبي تخطوا سن الخمسين واقتربوا من سن التقاعد، وأكثر من ١٩ في المئة من الأوربيين فوق ٦٥ عاما، والنسبة سنويا في ارتفاع[١٢].

ج- الاندماج ومشاريع عملية

يزداد في أوروبا الاهتمام بجوانب أساسية للوجود الإسلامي، مما يمكن أن يلعب دورا حاسما في تطورات مستقبلية، ويدور الاهتمام المقصود حول ثلاثة محاور: الإسلام في الجامعات والمساجد، تربية الأطفال والناشئة، الاحتياجات الدينية العامة.

من وراء هذه المحاور الثلاثة وما يتصل بها يمكن أن يتخذ الاهتمام صيغة سلبية كممارسة الضغوط وتقنين أساليب

(١٢) مركز دراسات الخليج العربي، بعد ١٠ سنوات... العرب والمسلمون والأفارقة الأكثر حظًا في أوروبا، ٢٩ يناير ٢٠١٩م، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/QjvpX

الحظر، ومثال ذلك ما تشهده فرنسا منذ سنوات، أو صيغة إيجابية تنطوي على فتح أبواب الحوار والتعاون مع السعي للتوجيه الفكري والعملي من خلال ذلك، ومثال ذلك ما تشهده ألمانيا منذ أعوام عديدة.

ويقابل ذلك ازدياد اندماج جيل الناشئة والشبيبة المسلمين في المجتمعات الأوروبية، وقد "أثبتت دراسة أجريت مؤخرا من قبل "مرصد الأديان" أنّ اندماج المسلمين في مجتمعات دول غرب أوروبا حقق تقدما واضحا، وقد تجلى ذلك مع أبناء الجيل الثاني والثالث من المهاجرين المسلمين، وهو ما تؤكده الدراسة التي أجراها "مرصد الأديان" لعام ٢٠١٧، والذي أكد نجاح أبناء الجالية المسلمة من حيث الكفاءات اللغوية والتعليم والحياة المهنية والحوار بين الإسلام وبقية الأديان في فرنسا والمملكة المتحدة والنمسا وألمانيا وسويسرا"[١٣].

وبدأ في بعض البلدان الأوروبية طرح مشاريع محلية تخدم الاندماج بشكل عملي، من مواصفاتها البحث عن شركاء من القادرين من المسلمين على الإسهام في تنفيذ تلك المشاريع، وبعضها ليس كبيرا، ولكنه بداية للمزيد، وينطوي ذلك على تأمين مصادر تمويلية لأنشطة اندماج إسلامية، تتجاوز حقبة سابقة كانت تواجه مشكلات عديدة نتيجة التمويل من خارج الحدود، لا سيما عند ربطه بتوجهات دعوية ما، كما كان يحدث مع الدعم المالي من بعض دول الخليج ومن تركيا. ومن الميادين العملية لهذه المشاريع العمل في قطاع الرعاية النفسانية والاجتماعية مع خلفية دينية، بحيث يقوم بها مسلمون في أوساط من يحتاج إليها من المسلمين.

في مقدمة من يعمل على هذا الصعيد منذ حوالى عشرة أعوام "أكاديمية الإسلام في العلوم والمجتمع Akademie für Islam in Wissenschaft und Gesellschaft" التابعة لجامعة جوته في فرانكفورت بألمانيا[١٤]. وتتميز بنشأة قواسم مشتركة تجمع بين الجهات العلمية والجهات الرسمية وجهات إسلامية في وضع أهداف ومشاريع وأنشطة مدروسة وهادفة، تجاوزت حالات المواجهة القديمة، الناجمة عن عدم الثقة أو عن ضغوط متعمدة.

وأصبحت هذه الهيئة الجامعية المدعومة من عدة وزارات متخصصة كوزارة البحث العلمي في برلين، مطلوبة باستمرار لتقديم المشورة أو وضع مخططات للعمل والإشراف على تنفيذها، بما في ذلك عقد مؤتمرات علمية ورسمية على مستوى عالمي / غربي، ويمكن الاطلاع على المزيد حول ذلك في سلسلة "البرامج العالمية Internationale Programme" في إطار المنشورات الصادرة عن الهيئة[١٥]، التي تشمل علاوة على ذلك تقارير عن ورشات عملية وبعض المشاريع التي تولت الهيئة طرحها ومتابعة تنفيذها.

ومن الميادين التي تشمل هذه المشاريع العمل في إطارها:

١- توحيد مناهج العطاء الجامعي في الكليات المتخصصة بدراسة الإسلام، وذلك بمشاركة جهات إسلامية وجامعية.

٢- إعداد الأئمة والخطباء إعدادا إسلاميا ومهنيا مع زيادة اطلاعهم على البيئة الاجتماعية والثقافية التي يعملون فيها، وهذا ما يستهدف في الوقت نفسه الحدّ من عملية "استيراد" الأئمة والخطباء من خارج الحدود، وهو ما يسري بالنسبة إلى ألمانيا على تركيا في الدرجة الأولى، وبالنسبة إلى فرنسا على الشمال الإفريقي.

٣- دعم اعتبار الشؤون الإسلامية من الشؤون السياسية والاجتماعية الداخلية، وهذا ما يمس الجنسية والمواطنة والثقافة العامة والإعداد الجامعي والتأهيلي باعتبار المسلمين جزءا من المجتمعات التي يعيشون فيها، بدلا من اعتبارها من الشؤون السياسية الخارجية، وهو ما يعني التعامل مع الوجود

(١٣) "المسلمون في أوروبا بين الاندماج والرفض"، النسخة العربية من موقع شبكة "أويرونيوز" الأوروبية، ٢٥ أغسطس ٢٠١٧م، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3N6N48v

(١٤) للمزيد حول "أكاديمية الإسلام في العلوم والمجتمع" راجع موقعها الشبكي، متاح عبر الرابط التالي: https://aiwg.de/

(١٥) منشورات أكاديمية الإسلام في العلوم والمجتمع على موقعها، متاح عبر الرابط التالي: https://aiwg.de/publikationen/

الإسلامي من منظور أمني ومنظور علاقات دولية وقضية وافدين وجاليات وأقليات حتى بعد التجنس واكتساب حقوق المواطنة.

د- قضية أجيال

على هذه الخلفية تتحول قضية الوجود الإسلامي في أوروبا إلى ما يمكن تحقيقه مستقبلا على صعيد أطفال المسلمين وناشئتهم وتدريسهم. في هذا الإطار يسري ما سبق على ألمانيا بالذات، ثم على البلدان الأوروبية التي بدأت تتأثر بأنشطة هذه الهيئة وعبر مؤتمراتها الدولية، مثل النمسا وفرنسا، وبالتالي هي قضية أجيال، على قدر ما يتحقق من الأهداف المرجوة عبر تنشئة جيل من الأساتذة والمربين والأئمة والخطباء أولا، ثم دوره في تنشئة جيل جديد.

ولا يعني ما سبق ذكره والتركيز عليه بشأن الهيئة الجامعية المذكورة أن الأمور تجري دون صعوبة في الاتجاه الصحيح، بل الواقع العملي أن مسيرة الجهود المذكورة واجهت وتواجه عقبات كبيرة، تجعلها أشبه بجولة أو معركة جارية دون ضجيج كبير حولها، ويمكن تلخيص هذه العقبات التي تعترض طريق المشاريع الإيجابية عموما في النقاط التالية:

١- صعوبة التخلي عن أساليب تقليدية للعمل الإسلامي، التي كان كثير منها يصلح للظروف والمعطيات السائدة في حقبة ارتفاع نسبة الوافدين على سواهم خلال القرن الميلادي العشرين، ولم تعد صالحة مع مرور الزمن وتطور المعطيات الاجتماعية والثقافية والسياسية والتقنية[١٦].

٢- يوجد من داخل صفوف المرتبطين بالعمل الإسلامي أو من يتحدثون على هذا النحو من يرصد ما يقع من أحداث فيعمد إلى طرحها بأسلوب مضاعفة سخونتها وبالتالي مضاعفة ردود الأفعال بدلا من العمل على تشخيص المشكلة والتعامل معها بشكل منهجي هادف، ومثال ذلك من مطلع ٢٠٢٢م ما انتشر في منصات ما يسمى وسائل التواصل الاجتماعي بصدد "اختطاف أطفال المسلمين في السويد". ويمكن لبيان المقصود النظر في موضوعين أقرب إلى وصف الواقع الفعلي، دون تجاهل وجود مشكلة كبيرة، إنما لا تجد الحلول من خلال الحملات في العالم الافتراضي، بل تحتاج إلى الاطلاع المباشر والجهد الهادف المتوازن[١٧].

٣- استمرار وجود من يُحسب على العاملين باسم المسلمين في أوروبا ويثير خطاب العداء والكراهية مثلما يوجد من يصنع ذلك من المتطرفين على الطرف الآخر، وهو ما يزداد خطورة عندما يصل إلى مستويات رسمية عليا كما هو الحال في فرنسا، وهذا ما يحذر منه المطلعون على الأوضاع في أوروبا مثل "شدا إسلام" مراسلة الجارديان البريطانية، من مقر الاتحاد الأوروبي في بروكسل[١٨]. وسبق أن حذرت الأمم المتحدة من خطورة خطاب الكراهية ضد المسلمين في الغرب مطلع عام ٢٠٢١م[١٩].

خاتمة: التطور الذاتي والمتغيرات

سبق التنويه باكتفاء هذا التقرير ببيان وجهة التطورات الجارية وترجيح بعض التوقعات قدر الإمكان، مع ملاحظة موقع

---

(١٦) انظر للكاتب: ربيع التغيير في العمل الحركي الإسلامي، موقع مداد القلم، ٢٣ مايو ٢٠٢١م، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3th4pmX

(١٧) توبة خليفي، العرب في السويد: ما حقيقة ما أشيع عن انتزاع أطفال مهاجرين عرب من عائلاتهم؟، بي بي سي ترند، ١٧ فبراير ٢٠٢٢م، متاح عبر الرابط التالي: https://bbc.in/3hvK8mV

علي فتيني، قضية انتزاع الأطفال من عائلاتهم في السويد: المشكلة والحلول، موقع المجلس الأوروبي للأئمة، ١٠ فبراير ٢٠٢٢م، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/rQtke

(18) Shada Islam, Why Europe's Muslims are braced for France's stint running the EU presidency, the Guardian, 3 Jan. 2022, available at: https://bit.ly/3CRFUQo

(١٩) الأمم المتحدة تحذّر من تحوُّل كراهية المسلمين إلى وباء حقيقي، عربي بوست، ٤ مارس ٢٠٢١م، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3tHhMf9

موضوع التقرير من مجموع الخارطة البحثية حول أرضية الأوضاع الأوروبية نفسها، وهي أرضية غير مستقرة.

تبقى الحصيلة الأهم من ذلك هي بيان حاجة الأوساط الإسلامية، الحركية والناشطة عموما، إلى إحداث تغيير مدروس في المناهج والأوضاع الذاتية، ومتجدد يواكب تطور الاحتياجات المتنوعة للوجود الإسلامي في أوروبا ونموها على خلفية متغيرات جارية بتسارع متصاعد، في مختلف الميادين الفكرية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها.

لا يمكن تحقيق ذلك بين ليلة وضحاها، إنما لا ينبغي تأخير العمل على إيجاد الشروط الأولية لإحداث التغيير في مرحلة لاحقة. وفي مقدمة ما يفتقر الوجود الإسلامي في أوروبا إليه ليكون فاعلا في محيطه ومتفاعلا معه:

١- نواة "قاعدة بيانات" حديثة، تكون أساسًا لجمع معلومات موثقة عن الوجود الإسلامي في أوروبا وتنوع الفئات التي يضمها والكفاءات المتوافرة والأدوات التي يمكن اعتمادها أو يجب إيجادها.

٢- تأمين المصادر الأساسية من كتب وتسجيلات وما يتفرع عنها لتثبيت أسس العلم والمعرفة الدينية والفكرية والتاريخية، حول الإسلام والمسلمين، وحول المجتمعات الأوروبية التي ينتشر التواجد الإسلامي فيها ويتعامل معها على كل صعيد.

٣- اعتماد وسيلة التنظيمات لرفع مستويات عطاء التخصصات العلمية والكفاءات المهنية وبرامج التأهيل لما تتطلبه الاحتياجات الذاتية على مستوى العالم والعصر، واعتماد وسيلة التشبيك بديلا عن التنظيم في ميادين الفكر والبحث العلمي والدعوة وما يتفرع عن ذلك.

٤- تطوير شبكات التواصل لتلاقي المسلمين وسواهم على التفاعل والتأثير المتبادل بما تقتضيه المصالح والمشتركات على أرض الواقع، كقضايا حقوق الإنسان والبيئة والمناخ وشؤون التربية والتعليم ورعاية الأسرة والأمومة والطفولة.

*****

السياسات الأوروبية في ساحل الصحراء

ما بين الإرث الاستعماري وأمن الاتحاد الأوروبي

(مالي والسودان نموذجًا)

د. عبيربيع يونس(*)

د. مادي إبراهيم كانتي(**)

مقدمة:

تعتبر منطقة ساحل الصحراء أكثر المناطق الأفريقية هشاشة في مواجهة تحديات الأمن السياسي والإنساني مما ساعد في استمرار نفوذ الدول الأوروبية بل وتدخلها العسكري في شؤون دول منطقة الساحل، فمن الناحية الجغرافية يتكون الساحل من جميع الدول الواقعة على الشريط الساحلي الذي يفصل بين شمال القارة وجنوبها، ويمتد الساحل على طول ٥٩٠٠ كيلومتر من المحيط الأطلسي في الغرب (موريتانيا) إلى البحر الأحمر في الشرق (إرتريا)، وذلك في شكل حزام يتراوح عرضه من عدَّة مئات إلى ألف كيلومتر. وقبل الاستعمار سيطرت الإمبراطوريات الإسلامية على الساحل وكانت حلقة الوصل بين شمال وجنوب القارة.

وداخل منطقة الساحل، ساهم نهر النيجر في تشكيل التفاعلات المجتمعية والسياسية في الصحراء المحيطة به، ففي الخرائط القديمة عرف بأنه نيل السودان لأنه حلقة الوصل بين مناطق غرب القارة ومصر وعرفت مالي الواقعة في غرب نهر النيجر بالسودان الغربي، كما أن فرنسا رسمت سياستها الاستعمارية في القرن التاسع عشر من خلال السيطرة على المناطق المحيطة لنهر النيجر. وحاليًا لا يعتبر الاتحاد الأوروبي والدول الأوروبية منطقةَ ساحل الصحراء منطقة جغرافية واحدة مترابطة، وإنما يتمُّ تقسيمها تأثرًا بالإرث الاستعماري، فمنطقة غرب الساحل هي منطقة النفوذ الفرنسي بينما يتعدَّد الفاعلون الأوروبيون والإقليميون في شرق الساحل الذي يعدُّ جزءًا من القرن الأفريقي.

تواجه منطقة الساحل سلسلة من الأزمات السياسية والاقتصادية لا سيما انعدام الأمن الذي يغذِّيه كلٌّ من تصاعد أنشطة الجماعات الإسلامية المسلحة، والانقلابات العسكرية، وعدم قدرة سلطات الدول على السيطرة على الأراضي الصحراوية الشاسعة، إضافة لذلك تتدخَّل العوامل البيئية في تعريف مدى تمتُّع المنطقة بالأمن؛ حيث تتزايد موجات الجفاف التي تؤثِّر على المجتمعات الرعوية في الساحل، وتساهم في اشتعال الصراعات الداخلية بينهم وبين المجتمعات الزراعية المقيمة على أطراف حزام الساحل.

ونتيجة لهذه الأزمات، جدَّدت الدول الأوروبية رؤيتَها في السيطرة على منطقة الساحل من خلال التأكيد على ضرورة التدخُّل في أزمات الساحل لمنع وصول التهديدات الناتجة عن تلك الأزمات إلى القارة الأوروبية مع استمرار استغلالها لموارد

(*) مدرس العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

(**) محاضر في كلية العلوم الإدارية والسياسية، جامعة باماكو.

الساحل خاصة التعدينية منها، إلا أن السياسات الأوروبية تتنافس فيما بينها ولم تستطع تحقيق أهدافها.

سيتناول هذا التقرير الإجابة على الأسئلة التالية: كيف يعدُّ الساحل الأفريقي منطقةَ تنافس بين الدول الأوروبية؟ وكيف ينعكس ذلك على أدوات التدخُّل؟ وما مدى التنسيق بين الجماعة الأوروبية والقوى الإقليمية الأخرى؟ وذلك في إطار التحولات السياسية والثورية في مالي والسودان.

أولًا- الأوضاع السياسية والأمنية في مالي والسودان

رغم أن كلًّا من مالي والسودان تشهدان عدم استقرار سياسي وأمني واقتصادي إلَّا أن العوامل المؤثِّرة في ذلك تختلف بينهما. فطبيعة الاستعمار الفرنسي في غرب القارة كانت له تبعاته على العلاقات المدنية – العسكرية بعد الاستقلال، حيث أضعف أسلوب الحكم المركزي الفرنسي للمستعمرات تطور القوى المدنية وقدرتها على تولِّي أمور الحكم مما سمح بزيادة التدخُّلات العسكرية من خلال توالي الانقلابات سواء على الحكومات العسكرية أو المدنية. بينما في شرق القارة كوَّن الاستعمار الأوروبي (ألمانيا وإيطاليا ثم بريطانيا) ترتيبات مع قوى إقليمية ذات رغبات توسُّعية مثل (إثيوبيا، ومصر، وعُمان "آل سعيد") مما جعل وتيرة الانقلابات العسكرية في المنطقة أقل من غرب القارة في مقابل تعدُّد القوى المدنية التي تصارعت على أسس هُوياتية (إثنية ودينية). هذا الإرث الاستعماري والتفاعلات السياسية ما بعد الاستقلال ما زالت تؤثر على مظاهر الأوضاع السياسية والأمنية في مالي والسودان.

- **الانقلابات العسكرية والجماعات الإرهابية في مالي**

تاريخيًّا تعدُّ مالي مركزًا للإمبراطوريات الإسلامية التي تأسَّست في غرب القارة وبالتالي يتأصَّل فيها الإرث الإسلامي بأبعاده الثقافية والسياسية فتتعدَّد فيها المراكز الإسلامية مثل تمبكتو وجاو. ورغم حصول مالي على الاستقلال في ١٩٦٠ استمرَّ التدخُّل الفرنسي ليس فقط من خلال الهيمنة الاقتصادية والمالية على مستعمراته السابقة في القارة ومن ضمنها مالي ولكن في التدخُّل العسكري المباشر في البلاد ٢٠١٣ لمواجهة التنظيمات الإرهابية[١].

يمثل عدم الاستقرار السياسي الداخلي أحد العوامل المساعدة على تركُّز التنظيمات الإرهابية في مالي، حيث شهدت البلاد منذ استقلالها سلسلة من الانقلابات العسكرية بعضها كان نتيجة لتدهور الأوضاع الاقتصادية وانتشار الفساد، وبالتالي فشل الدولة في تلبية احتياجات المواطنين (مثل انقلاب ١٩٦٨ بقيادة موسى تراوري)، والبعض الآخر كان انعكاسًا لتصارع القوى داخل الجيش على الحكم وفي القتال مع التنظيمات الإرهابية (مثل انقلاب أمادو هايا سانوغو في ٢٠١٢ وانقلابات ٢٠٢٠ و٢٠٢١ بقيادة أسيمي غويتا). فقد انتهزت الجماعات الإرهابية الفرصة خلال الانقلاب العسكري في مارس ٢٠١٢ للسيطرة على الأقاليم الشمالية والتوجُّه نحو العاصمة باماكو. فأطلقت الحكومة الانتقالية -في حينه- نداء من أجل إنقاذ البلاد من الجماعات الإرهابية بسلاحها وقوتها البشرية. ولكن قدرات القوات المسلحة محدودة ومنقسمة بسبب الموقف من الانقلاب العسكري؛ حيث تبنَّت مجموعة من الجيش موقفًا مضادًّا للانقلاب ممَّا أدَّى للصراع داخل الجيش ونتج عن ذلك فقدان سيطرة الدولة على الحدود وبالتالي دخول التنظيمات الإرهابية للبلاد[٢].

(١) التدخل الفرنسي في مالي: الأسباب والمآلات، مركز الجزيرة للدراسات، ١٦ يناير ٢٠١٣، تاريخ الاطلاع: ٧ أبريل ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/lsq5T

(٢) يونس بورنان، ٤ انقلابات عسكرية في مالي.. فقر يتوسع وإرهاب يتمدد، العين الإخبارية، ١٩ أغسطس ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ٧ أبريل ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/LU4Gr

جدول (١): التطورات السياسي في مالي من الاستقلال في ١٩٦٠

١٩٦٠	استقلال من الاستعمار الفرنسي وتولي "موديبو كيتا" رئاسة البلاد.
١٩٦٨	انقلاب عسكري بقيادة "موسى تراوري".
١٩٩١	انقلاب عسكري بقيادة "أمادو توماني توري"، الملقب بجندي الديمقراطية.
١٩٩٢	انتخاب "ألفا عمر كوناري" كأول رئيس منتخب.
٢٠٠٢	عودة "أمادو توماني توري" للحكم من خلال الانتخابات.
٢٠١٢	انقلاب عسكري بقيادة "أمادو هايا سانوغو".
٢٠١٣	فوز إبراهيم بوبكر كيتا بالانتخابات.
٢٠٢٠	انقلاب عسكري بقيادة "أسيمي غويتا"
٢٠٢١	انقلاب عسكري على رئيس الفترة الانتقالية "باه انداو" بقيادة "أسيمي غويتا".

ومن الدوافع الخارجية التي ساهمت في تصاعد الجماعات الإرهابية انتقال الشبكات الإرهابية المنتشرة في بلاد شمال أفريقيا إلى المناطق الشمالية لمالي، مثل توسع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في نهاية عام ٢٠١٢ بعد إضعافها في الجزائر، وكذلك اتجه تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) إلى مالي بقيادة "أبو وليد الصحراوي" بعد هزيمتها في العراق وسوريا. ويرى مراقبون أن مالي قد تصبح أرض الجيل الثالث لتنظيم "القاعدة" بحيث باتت تكوّن "أفغانستان جديدة" مما يمثل تهديدًا على استقرار منطقة الساحل بأكملها. هذا بالإضافة إلى تغلغل تنظيمات إرهابية محلية ذات صلة بـ"القاعدة" و"داعش" وهذا أدَّى إلى انتقال العمليات الإرهابية إلى وسط البلاد وليس التركُّز فقط في مناطق الشمال، بالإضافة إلى اندلاع الصراعات بين الإثنيات في البلاد ما بين الطوارق والعرب، والفلاتة والبمبارا على سبيل المثال[١].

أثارت هذه التطورات –الانقلابات العسكرية وانتشار التنظيمات الإرهابية- خوف المجتمع الدولي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس) وكذلك الاتحاد الأفريقي، فكان أمامهم اختيار وحيد هو الحرب ضد الإرهابيين وإعادة السيطرة للحكومة المالية[٢]. ولتحقيق ذلك جاء التدخُّل العسكري الأجنبي لإنقاذ مالي بعدما سيطرت التنظيمات الإرهابية تمامًا على المنطقة الشمالية للبلاد وعلى بعض المدن في الوسط. وفي إطار ذلك قرَّرت فرنسا التدخُّل عسكريًّا بناءً على طلب الحكومة الانتقالية ٢٠١٢-٢٠١٣، ومن ثم بدأت التدخُّل العسكري بالعملية (سيرفال - Serval) بعد إصدار القرار ٢٠٨٥ من الأمم المتحدة الذي يسمح لها بالتدخُّل في مالي. وعلى الجانب الآخر قامت قوات الإيكواس بالتدخُّل البري بالتعاون مع الجيش المالي تحت غطاء جوي كثيف من فرنسا، وهدف هذا التدخُّل ضد التنظيمات الإرهابية التي سيطرت على ثلثي أراضي دولة مالي إلى إيقاف زحف المجموعات الإرهابية نحو الجنوب والحفاظ على وحدة الدولة وسيطرة الحكومة المالية، والتحضير لنشر قوة التدخُّل الأفريقية المرخَّص لها بموجب قرار مجلس الأمن، لكن هذه الأهداف لم تتحقَّق كلُّها. حيث اندلعت في ٢٠٢٠ المظاهرات الشعبية ضد الرئيس المنتخب "إبراهيم بوبكر كيتا" لسوء إدارته وفساده، فقام الجيش

(1) Marc-André Boisvert, Forces armées maliennes, une lente reconstruction, Afrique contemporaine, Vol. 260, No. 4, 2016, pp. 87-90.

(2) Ibid.

بالانقلاب عليه في أغسطس ٢٠٢٠ مما ساهم في مزيد من تدهور الأوضاع الأمنية وتوسُّع العمليات الإرهابية في جميع أنحاء البلاد. ولم يقف الجيش عند هذا الحد، فجاء انقلاب آخر على الحكومة الانتقالية في ٢٠٢١ بقيادة كولونيل "أسيمي غويتا" ومجموعته التي اشتركت في الانقلاب السابق.

نتيجة لهذه الانقلابات العسكرية قرَّرت "الإيكواس" فرض عقوبات صارمة على مالي: إغلاق حدود دول الجوار مع مالي، وتجميد أرصدتها لدى المصارف، ومنع التحويلات البنكية، وسحب كافة الدبلوماسيِّين، وإلغاء كافة أشكال التعاون معها، كذلك المساعدات المالية باستثناء الأدوية والمواد الغذائية، بالإضافة إلى قرارات انسحاب القوات الفرنسية والأوروبية من مالي[٣].

- **الانقلابات العسكرية والانتفاضات الشعبية في السودان**

شهدت السودان منذ استقلالها في ١٩٥٦ موجات من الثورات والانقلابات العسكرية المتشابكة كان فيها صراع الهوية الإثنية والدينية كاشفًا لعدم عدالة توزيع عوائد الموارد الطبيعية وأيضًا المناصب السياسية بين المركز (منطقة النيلين) والأطراف (مناطق الشرق وجبال النوبة وكردفان) وبين الشمال وجنوبه. وقد تجلَّى ذلك في عدم استمرار فترات الحكومات المدنية في السودان، فاختلفت القوى المدنية حول تحديد هوية الدولة ما بين شمالية عربية إسلامية أو متعدِّدة العرقيات تشمل الإثنيات المختلفة خاصة في غرب وجنوب السودان. وقد اعتمد نظام "عمر البشير" قبل سقوطه في أبريل ٢٠١٩ على الزبونية السياسية والتي عرفت بسياسة التمكين، التي هدف منها أن يسيطر الموالون له على أجهزة الدولة، وكذلك على المؤسَّسات الممثِّلة للمجتمع مثل النقابات ولجان الأحياء. كذلك أدار "البشير" الصراعات الداخلية بآليات الولاء والتمكين من خلال تشكيل مراكز قوى أمنية وعسكرية متعددة مثل: جهاز المخابرات والأمن الوطني والجنجويد والتي تنافست فيما بينها وذلك كآلية لحماية نفسه ونظامه من الانقلابات العسكرية والفصائل المسلحة في الأقاليم التي تشهد صراعات[٤].

إن سياسة نظام الإنقاذ الداخلية (التمكين والحرب في دارفور وقبلها جنوب السودان) والخارجية (تبني موقف معاد للولايات المتحدة في حرب الكويت ١٩٩١ والتورط في تفجير السفارتين الأمريكيتين في نيروبي ودار السلام في ١٩٩٨ وأحداث ١١ سبتمبر ٢٠١١) استعدى الدول الأوروبية والولايات المتحدة ضد السودان ووضعها في عزلة دولية وأصبح البشير "مجرم حرب" مطلوبًا لدى المحكمة الجنائية الدولية[٥].

(٣) المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تقر عقوبات "قاسية جدا" على المجلس العسكري الحاكم في مالي، فرنسا ٢٤، ٩ يناير ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ٧ أبريل ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/YbtRz

(4) M. Hassan and A. Kodouda, Sudan's Uprising: The fall of a dictator, Journal of Democracy, Vol. 30, No. 4, 2019, pp. 89-103.

(5) International Criminal Court, Situation in Darfur, Sudan the Prosecutor v. Omar Hassan Ahmad Al Bashir, ICC-02/05-01/09, International Criminal Court, July 2021, Accessed: 28 February 2022, 9.00, available at: https://cutt.us/jVJtJ

جدول (٢): التطورات السياسية في السودان منذ الاستقلال ١٩٥٦

١٩٥٦	استقلال السودان، وتولي البلاد حكومة مدنية برئاسة إسماعيل الأزهري
١٩٥٨	انقلاب عسكري بقيادة إبراهيم عبود
١٩٦٤	ثورة أكتوبر وتولي حكومة انتقالية مدنية
١٩٦٩	انقلاب عسكري بقيادة جعفر النميري
١٩٨٥	ثورة أبريل، وتشكيل مجلس عسكري لقيادة البلاد برئاسة عبد الرحمن سوار الذهب
١٩٨٦	تولي الصادق المهدي الحكومة
١٩٨٩	انقلاب عسكري بقيادة عمر حسن البشير وسيطرة نظام الإنقاذ
٢٠١٨	ثورة ديسمبر وسقوط البشير
٢٠١٩	اتفاق مشاركة السلطة بين العسكريين والمدنيين
٢٠٢١	أكتوبر، إقالة رئيس مجلس الوزراء "حمدوك" من قبل رئيس المجلس السيادي "عبد الفتاح البرهان"
٢٠٢١	نوفمبر، عودة "حمدوك" لرئاسة مجلس الوزراء وتوقيع الميثاق الوطني
٢٠٢٢	يناير، استقالة "حمدوك " وسيطرة مجلس السيادة الانتقالي على الحكم منفردًا

وعليه فإن سياسات البشير الداخلية والخارجية كانت من الأسباب المحركة لحالة السخط الشعبي واستمرار الانتفاضات الشعبية ضده. في البداية تمحورت المطالب الشعبية حول تحسين الوضع الاقتصادي حيث أدَّى انفصال جنوب السودان إلى إضعاف علاقات الزبونية داخليًّا. فتبع الانفصال رفع الدعم عن الوقود والسلع الأساسية والدواء مما دفع إلى الانتفاضات الشعبية والعصيان المدني في ٢٠١٣ و٢٠١٦ مع استمرار استخدام العنف ضد المتظاهرين بجانب تقييد حرية الصحافة في٢٠١٧[1]. أدَّت هذه التراكمات من العنف الهيكلي إلى المطالبة بإسقاط النظام بأكمله، وهو ما حدث في ثورة ديسمبر ٢٠١٨ وترديد شعار (تسقط بس) و (حرية.. سلام.. عدالة).

سقط نظام البشير في البداية من خلال انقلاب عسكري في أبريل ٢٠١٩ أعلن فيه وزير الدفاع "عوض محمد أحمد بن عوف" تولي مجلس عسكري انتقالي السلطة لمدة عامين؛ ولكن هذا لم يوقف المظاهرات التي رأت أن تولّي وزير الدفاع لا يعني سقوط نظام البشير، وبالتالي استمرت المظاهرات مستدعية من الذاكرة الجمعية ثورة أبريل ١٩٨٥ ضد نظام جعفر النميري، وتحوَّلت المظاهرات إلى اعتصام أمام القيادة العامة للجيش، وتمَّ استبدال "عبد الفتاح البرهان" بوزير الدفاع "عوض بن عوف"، وأثناء الاعتصام استمرت المفاوضات بين الطرف العسكري و المدنيين ممثلين في "قوى الحرية والتغير" وصولًا إلى توافق من حيث المبدأ على تشكيل مجلس عسكري–مدني لتولّي الفترة الانتقالية. ولكن مماطلة المجلس العسكري في تشكيل المجلس مع تزايد استخدام العنف من قبل الأجهزة الأمنية والتي بلغت ذروتها في فض الاعتصام السلمي أمام القيادة العامة في يونيو ٢٠١٩ أدَّى إلى تدخُّل أطراف إقليمية ممثلة في إثيوبيا

(1) look at:

- M. Hassan and A. Kodouda, Sudan's Uprising: The fall of a dictator, Op. cit.

- Muzan Alneel, It hasn't fallen yet, the rule is military still: Lessons from the Sudanese revolution, Review of African Political Economy, 27 October 2021, Accessed 27 February 2022 9.00, available at: https://cutt.us/nNADb

والاتحاد الأفريقي إلى أن تمَّ الاتفاق في ٥ يوليو ٢٠١٩ على تشكيل مجلس سيادي يتولَّى شؤون البلاد لمدة ٣٩ شهرًا ويشمل ستة أعضاء من الجانب المدني وخمسة من العسكريّين على أن يتم اختيار رئيس المجلس بتوافق الطرفين، فكانت رئاسة المجلس السيادي لـ"عبد الفتاح برهان" خاصة وأنه لا يحظى لدى ذاكرة الشعب حينها بسمعة سيئة[٢]. وتشكَّلت الحكومة الأولى بعد الثورة برئاسة "عبد الله حمدوك"، ولإعادة ترتيب المشهد الداخلي وتفكيك نظام الإنقاذ هدفت حكومة "حمدوك" الأولى إلى تجسير العلاقة بين المركز والأطراف وإنهاء حالة الصراع المسلَّح مع مناطق الأطراف، فتمَّت مفاوضات مع الجماعات المسلحة حول القضايا الأمنية الشاملة ونزع السلاح وتنسيق عمل القوات الأمنية، والقضايا السياسية المتعلقة بمشاركتهم في السلطة في إطار التأكيد على أن السودان دولة فيدرالية، وضرورة عدالة توزيع موارد الدولة وتم تأطير ذلك في اتفاق جوبا للسلام (أكتوبر ٢٠٢٠)[٣]. وكنتيجة للاتفاق تم حلُّ الحكومة وتشكَّلت حكومة "حمدوك" الثانية في أكتوبر ٢٠٢١ لتشمل ممثلي من مناطق الأطراف، كما تم إضافة ثلاثة من قادة الحركات إلى المجلس السيادي. وعلى المستوى الخارجي كانت ضرورة التخلص من العزلة الدولية محددًا في تحركات الحكومة الانتقالية. فسعى "حمدوك" حثيثًا -كجزء من برنامج حكومته الأولى- إلى إنهاء العزلة الدولية وبخاصة من منظور اقتصادي من خلال إزالة العقوبات ورفع اسم السودان من الدول الراعية للإرهاب وتطبيق سياسات تحررية اقتصادية وتم ذلك في ديسمبر ٢٠٢٠.

إلَّا أن الصراع بين المكونيْن المدني والعسكري استمرَّ في ظل حالة من عدم الرضاء الشعبي عن الأوضاع الاقتصادية والاختلاف السياسي مع قرب انتهاء الفترة الانتقالية وضرورة الاتفاق على ترتيبات تشكيل المجلس التشريعي وما يرتبط به من إجراء الانتخابات فظهرت الانشقاقات بين القوى المدنية[٤]. وقد استغلَّ المكوِّن العسكري هذه الخلافات فتمَّ إقالة "حمدوك" وحكومته في ٢٥ أكتوبر ٢٠٢١ من قبل رئيس المجلس السيادي "عبد الفتاح البرهان". وإلقاء القبض على عدد من أعضاء مجلس الوزراء وبعض الأعضاء المدنيين في مجلس السيادة وتحديد إقامتهم، ثم بعد مشاورات سياسية ورفض دولي واستمرار المظاهرات اليومية تحت تنظيم وتنسيق لجان المقاومة[٥] وما صاحبها من استخدام العنف من الأجهزة الأمنية، عاد "حمدوك" لرئاسة الحكومة في ٢١ نوفمبر ٢٠٢١ في إطار اتفاق الميثاق الوطني مبررًا عودته برأب الصدع السياسي وحفاظًا على دماء المتظاهرين. ولكن خلال شهرين استقال حمدوك في يناير ٢٠٢٢ نتيجة لاستمرار الخلاف مع الطرف العسكري وتعقُّد التفاعلات مع القوى السياسية في أقاليم الأطراف (شرق السودان ودارفور)[٦]. وما زال مجلس السيادة

(٢) -انظر الآتي:

- مظاهرات السودان: قوى الحرية والتغيير تعلن وقف التفاوض مع المجلس العسكري والاستمرار في الاعتصام، هيئة الإذاعة البريطانية، ١٩ إبريل ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع: ٢٠ مارس ٢٠٢٢، الساعة ١٧,٠٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/jfnFX

- Peter Beaumont and Zeinab Mohammed Salih, Sudan's military and opposition agree on joint council after Bashir ousting, The Guardian, 28 April 2019, Accessed: 23 March 2022, 11.00, available at: https://cutt.us/rC6J9

(٣) زيد علي، اتفاق جوبا لسلام السودان: ملخص وتحليل، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ٢١ أبريل ٢٠٢١، تاريخ الاطلاع: ٣ مارس ٢٠٢٢، الساعة ١٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/dR7vN

(٤) حمدوك يرجئ استقالته.. هل انتفت الأسباب؟!، جريدة الصيحة، ٢٧ ديسمبر ٢٠٢١، تاريخ الاطلاع: ٢٥ مارس ٢٠٢٢، الساعة ١٠,٠٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/UhVWh

(٥) علاء الدين موسى، السودان: خطوات جديدة للجان المقاومة في طريق إسقاط الانقلاب، صحيفة التغيير، ١١ مارس ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ٢٨ مارس ٢٠٢٢، الساعة ١٣,٠٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/rerv1

(٦) أحمد أمل، كيف كشفت استقالة حمدوك عن مشكلات الانتقال الهيكلية في السودان، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٦ يناير ٢٠٢١، تاريخ الاطلاع: ٢٥ فبراير ٢٠٢٢ الساعة ١٠,٠٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/5ZfRp

الانتقالي بقيادة العسكريّين يدير الدولة بحكومة مؤقَّتة وتظل المظاهرات مستمرة يوميًّا.

ثانيًا- الاستراتيجيات الأوروبية تجاه الساحل الأفريقي

مع تعقُّد أسباب عدم الاستقرار السياسي والأمني في مالي والسودان، كانت السياسات الأوروبية سواء في شرق أو غرب الساحل تهدف إلى تحقيق الأمن الأوروبي المتمثل في منع "تصدير الإرهاب" والمهاجرين إلى أوروبا مع الحفاظ على المصالح الاقتصادية (خاصة السيطرة على القطاع الاستخراجي والمالي).

حيث تهدف كل السياسات والاستراتيجيات الأوروبية إلى منع الهجمات الإرهابية التي يمكن أن تُرتكب على أراضي الاتحاد الأوروبي نتيجة للتدهور الأمني في منطقة الساحل الأفريقي، بالإضافة إلى الحدِّ من وقف تهريب المخدرات وأي شكل آخر من أشكال الاتجار غير المشروع إلى أوروبا، ويصاحب ذلك العمل على تزويد المنطقة بوسائل الاتصالات من طرق وخطوط أنابيب الوقود والغاز التي تعبر منطقة الساحل من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب تيسيرًا لوصول الوقود والغاز الطبيعي إلى الأراضي الأوروبية وإرساء الأسس اللازمة للتجارة والاستثمار في الاتحاد الأوروبي. فالرؤية الأوروبية التي تهدف إلى تحسين الأمن والتنمية في منطقة الساحل لها آثارها المباشرة على حالة الأمن الداخلي في الاتحاد الأوروبي، لذلك من المهم ضمان وتعزيز الاتساق والتكامل بين الجوانب الداخلية والخارجية لأمن الاتحاد الأوروبي[٧].

ففي إطار مبدأ "بناء الأمن في جوارنا" المحدد الأساسي لسياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية، والذي يهدف إلى ربط معادلة بناء الأمن الأوروبي في مقابل الاستقرار الداخلي[٨]، قدَّم الاتحاد الأوروبي الدعم إلى منطقة الساحل من خلال "مرفق السلام الأفريقي" والتدريب العسكري وبعثة الاستشارات الاستراتيجية (EU Training Mission 'EUTM') التي وُجِّهت في البداية إلى مالي ثم تمَّ توسيع النطاق الجغرافي لبعثة الاتحاد الأوروبي ليشمل بوركينا فاسو والنيجر وذلك بعد قيام التنظيمات الإرهابية باعتداءات في الدول المجاورة لمالي[٩].

وتماشيًا مع مفهوم الأمن الإنساني، يتبنَّى الاتحاد الأوروبي استراتيجية "الأمن والتنمية في منطقة الساحل" والتي تهدف إلى الحدِّ من انعدام الأمن وتحسين التنمية في منطقة الساحل من خلال تمويل مشروعات وبرامج عن الحوكمة وتعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان، وكذلك التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولا سيما لصالح السكان المحليين المعرَّضين للخطر في هذه البلدان[١٠]، حيث تمَّ التأكيد على الربط ما بين الأمني والتنموي في "خطة عمل شراكة الساحل لعام ٢٠١٩" التي أعلنها الاتحاد الأوروبي تجاه منطقة الساحل[١١]. ورغم تعدُّد الترتيبات الدولية في مالي وجمعها ما بين الأمن بمفهومه التقليدي والواسع، إلا أن التقارير تفيد عدم نجاح هذه الترتيبات في تحقيق أهدافها؛ صحيح أن القوات الفرنسية والدولية تمكَّنت من إبعاد التنظيمات الإرهابية من السيطرة على العاصمة والحكومة المركزية، ولكن لم يحدث تداول

(7) Service européen pour l'action extérieure, Stratégie pour la sécurité et le développement au Sahel, Service européen pour l'action extérieure, N.D, Accessed: 1 February 2022, 9.00, available at: https://cutt.us/AwVdJ

- محمد سمير عياد، السياسات الأمنية الأوروبية في منطقة الساحل، قراءات أفريقية، ٢٦ فبراير ٢٠١٧، تاريخ الاطلاع: ٥ فبراير ٢٠٢٢، الساعة ١١,٣٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/BJVyV

(٨) صليحة كبابي، مقاربة الاتحاد الأوروبي في تدبير الأزمة في الساحل الأفريقي، مجلة العلوم الإنسانية، مجلد ٣٢، عدد ١، ٧ يونيو، ٢٠٢١، ص ص ١٥١–٦٩.

(9) Ministère de l'Europe et des Affaires étrangères, La Coalition pour le Sahel, France Diplomatie - Ministère de l'Europe et des Affaires étrangères, Mars 2022, Accessed: 15 March 2022, 9.00, available at: https://cutt.us/p7hMk

(10) Service européen pour l'action extérieure, Stratégie pour la sécurité et le développement au Sahel, Op. cit.

(11) Plan d'action du Partenariat pour le Sahel, Elysee, 2019, Accessed: 15 March 2022, 10.00, avilable at: https://cutt.us/rvCTQ

للسلطة وفقًا لعملية انتخابية وتعثُّر جلسات الحوار الوطني بل حدث انقلاب داخلي نتيجة لتنافس وتصارع القوى داخل الجيش، واستمرار الهجمات والعنف ضدَّ المدنيين في القرى وبالتالي لم تتحقَّق سيادة القانون أو حماية حقوق المدنيين كما هو مخطَّط له في البرامج الأمنية والتنموية المتعدِّدة المطبَّقة في مالي[١٢].

وعلى الصعيد السوداني تمَّ تأطير العلاقة أيضًا من منظور الأمن والاستقرار في منطقة شرق ووسط أفريقيا نتيجة للصراعات المسلحة، فعلى سبيل المثال تم توقيع اتفاقية في مارس ٢٠١٨ مع نظام البشير -رغم العزلة الدولية- للتعاون في مكافحة الإرهاب في القرن الأفريقي واليمن[١٣]. ثم بعد ثورة ديسمبر ٢٠١٨ أكَّد الاتحاد الأوروبي ودوله منفردة على دعم عملية التحول الديمقراطي من خلال الرعاية السياسية للمفاوضات بين المكونين العسكري والمدني وتقديم الدعم الاقتصادي. ولكن تظل مواجهة الهجرة غير الشرعية هي الاستراتيجية الأساسية للاتحاد الأوروبي في السودان. ففي ٢٠١٤ أطلق الاتحاد الأوروبي "عملية الخرطوم"، وتتمثل أهدافها في خلق تعاون بين الاتحاد الأوروبي والدول الأفريقية وبخاصة دول القرن الأفريقي ودول المعبر لشواطئ البحر المتوسط حول سياسات الهجرة والاتجار في البشر على أن يتم تخطيط مشروعات ومراكز لتبادل المعلومات وبناء قدرات الأجهزة الأمنية، وتبعها "خطة عمل فاليتا في ٢٠١٥" لمراقبة تنفيذ عملية الخرطوم[١٤]؛ وقد ساهم هذا التعاون في تخفيف العزلة الدولية عن البشير وتدعيم أجهزته الأمنية التي تقوم بمهمة تتبُّع شبكات الهجرة، أما ما بعد الثورة استخدمت الهجرة كورقة ضغط من قبل المكون العسكري ممثلًا في "محمد حمدان دقلو (حميدتي)" لترسيخ نفوذه والحصول على الدعم الأوروبي[١٥].

ثالثًا- سياسات بعض الدول الأوروبية في منطقة الساحل

بجانب انقسام منطقة ساحل الصحراء في الرؤية الأوروبية ما بين غرب الساحل والقرن الأفريقي، تنقسم الدول الأوروبية في إدارة مصالح الاتحاد الأوروبي كجماعة موحدة. فبجانب تواجد الاتحاد الأوروبي في كل من مالي والسودان إلا أن فرنسا تقود المصالح الأوروبية في مالي بينما في السودان يتعدد الفاعلون الأوروبيون ما بين النرويج وألمانيا وبقية الدول الأوروبية.

- **القيادة الفرنسية في مالي**

منطقة غرب الساحل هي منطقة النفوذ الفرنسي منذ تقسيم القارة في مؤتمر برلين ١٨٨٤، ورغم استقلال الدول، إلا أن فرنسا تهيمن على اقتصاد هذه الدول من خلال استغلال مواردها الطبيعية وربط النظم المالية بالاقتصاد الفرنسي. ويرجع استمرار النفوذ الفرنسي إلى نجاحها في حشد القوى الدولية لتكون حليفة وغير مناوئة لسياستها في الساحل، كما أن هدفيْ محاربة الإرهاب والحد من الهجرة غير الشرعية تتَّفق فيه الدول الأوروبية؛ لذلك استطاعت فرنسا أن تحمي نفوذها في منطقة الساحل بتبني أهداف أوروبية ولعب دور القائد الواعي

(12) Look at:
- Peter Hille, Germany mulls end of military mission in Mali, Deutsche Welle (DW), 2 February 2022, Accessed: 25 March 2022, 8.00, available at: https://cutt.us/0lw4q
- United Nation Security Council, Situation in Mali: Report of the Secretary-General, 4 January 2022, MINUSMA, Accessed: 28 March 2022, 9.00, available at: https://cutt.us/TGKag

(١٣) سودان تريبون، اتفاقية بين السودان والاتحاد الأوروبي لمكافحة الإرهاب، سودان تريبون، ١٩ مارس ٢٠١٨، تاريخ الاطلاع: ٦ مارس ٢٠٢٢، الساعة ٨، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/OSbz5

(14) EU/ Horn of Africa Migration Route Initiative, Rome Declaration, Khartoum Process, 2014, Accessed: 20 February 2022, 11.00, available at: https://cutt.us/AYZck

(15) M. Crowther and M. Plaut, Sudan and the EU: Uneasy bedfellows, (in): Van Reisen, Mirjam, et al., (eds.), Mobile Africa: Human Trafficking and the Digital Divide, (Bamenda, Cameroon: Langaa RPCIG, 2019). pp. 593–629.

بتاريخ وتفاعلات المنطقة. ولهذا تعتبر فرنسا ممثلًا أساسيًّا للاتحاد الأوروبي في مالي، فقد دعمت إنشاء البعثتين المدنيَّتين في مالي والنيجر فضلًا عن بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية للمساهمة في تدريب القوات المسلحة المالية، بالإضافة إلى الدور الدبلوماسي لحشْد القوى والمنظمات الدولية لتوفير الدعم المادي للمنطقة.

كان هدف التدخُّل العسكري الفرنسي في ٢٠١٣ مواجهة زحف مقاتلي حركتي التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا المرتبطة بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وحركة أنصار الدين جنوبًا نحو العاصمة باماكو. فوصول التنظيمات الإرهابية لمالي يحمل انعكاسات خطيرة في عدَّة اتجاهات، أبرزها تهديد المصالح الاقتصادية الفرنسية والأوروبية حيث تتمتَّع مالي والنيجر وموريتانيا والجزائر وكوت ديفوار بالموارد التعدينية[١٦]. كما أن فرنسا فهمت لعبة الدومينو التي تلعبها الجماعات الإرهابية في مالي: فإن سقطت مالي في أيديها ستسقط دول أخرى عاجلًا أو آجلًا، ولا ريب في أن التخوُّف من استقرار الجماعات الإرهابية في الساحل لوقت طويل يشكل هاجسًا أمنيًّا لأوروبا بشكل عام. لذلك قرَّرت فرنسا خلق قوة عسكرية في ٢٠١٤ أطلق عليها اسم "قوات البرخان" (Force Barkhane) تتشكَّل من أكثر من ٣٠٠٠ جندي فرنسي، وتقع قيادتها في تشاد، وذلك من أجل محاربة الجماعات الإرهابية والتخلص منها، وبدأت قوات "البرخان" أعمالها الميدانية في مالي وبوركينا فاسو من خلال دعم ومساعدة قوات دول الساحل الخمس (مالي والنيجر وتشاد وبوركينا فاسو وموريتانيا G5 Sahel) لمحاربة الجماعات الإرهابية، والجرائم العابرة للحدود كتجارة السلاح والمخدرات ومهربي البشر عبر الشريط الساحلي[١٧]. وتتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في كثير من المجالات التنموية ومكافحة الإرهاب خاصة في ظل تحدِّي محدودية التمويل[١٨]، ومع هذا استطاعت فرنسا توفير ٤١٤ مليون يورو من خلال حشد الدول الأوروبية في مؤتمر بروكسل في ٢٠١٨[١٩].

على الرغم من كل هذه الجهود لمكافحة الإرهاب في مالي، لا تزال الهجمات الإرهابية مستمرة ليس فقط في الشمال، ولكن أيضًا في وسط البلاد وحتى في العاصمة، ففي شهر يوليو ٢٠٢١ أعلن الرئيس الفرنسي "ماكرون" إنهاء عملية "برخان" في الساحل رغم أن فرنسا كانت تسعى لاستبدال عملية "تاكوبا" بقوات "برخان" والتي تضم مجموعات من القوات الخاصة الأوروبية لذات الهدف، ولكن نتيجة لتوتر العلاقات بين السلطات المالية والفرنسية وثبوت خسائر بشرية وانتهاكات حقوق إنسان وأيضًا اقتناع الحكومة الانتقالية في مالي بأن القوات الفرنسية تدعم الجماعات الإرهابية ذاتها من خلال علاقتها بالحركة الانفصالية في كيدال في شمال مالي، فقد دفع هذا إلى تزايد الرفض الشعبي للوجود الفرنسي بجانب غياب التمويل المستمر والانتقاد الشعبي في الداخل الفرنسي عن جدوى العمليات العسكرية في مالي. وعليه أعلنت فرنسا والدول المشاركة في قوات التدخُّل إنهاء علميتي "تاكوبا" و"برخان" من مالي[٢٠] خلال أربعة لستة أشهر. هذا الانسحاب الأمني متوقَّع أن

(16) Thomas Cantaloube, Au-delà du Mali, les intérêts français au Sahel, Mediapart, 29 janvier 2013, Accessed: 5 March 2022, 11.00, available at: https://cutt.us/3R9v4

(١٧) رئاسة جمهورية تشاد، رئيس الجمهورية يستقبل قائد قوات البرخان، جريدة أحوال تشاد، ٢١ يناير ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ٢٧ فبراير ٢٠٢٢، الساعة ١٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/LLuhh

(18) Interview avec M. Kouldjim Guidio, Expert Résilience et Développement Humain, S.P. du G5 Sahel, Nouakchott, 26 juillet 2018 par le chercheur Madi Ibrahim.

- France sets up anti-Islamist force in Africa's Sahel, BBC, 1 July 2014, Accessed: 3 March 2022, 13.00, available at: https://cutt.us/S0BY6

(١٩) وزارة أوروبا والشؤون الخارجية، أنشطة فرنسا في منطقة الساحل، وزارة أوروبا والشؤون الخارجية- الخارجية الفرنسية، ٢١ ديسمبر ٢٠٢١، تاريخ الاطلاع: ٧ مارس ٢٠٢٢، الساعة ٨، عبر الرابط التالي: https://cutt.us/72k1F

(٢٠)عمر لوسيان كوفي، انسحاب برخان من مالي: هذه الدروس التي لم تتعلمها فرنسا، le journal de la afrique، ١٨ فبراير ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع:

يؤثّر على النفوذ الأمني لا الاقتصادي في العلاقات الفرنسية-المالية، فالاقتصاد ما زال مرتبطًا بالنظام الفرنسي ولكن ستفقد القوات المالية التكنولوجيا العسكرية، مثل الطائرات بدون طيار التي تستخدم في تتبُّع التنظيمات الإرهابية، كذلك لم يتمَّ التنسيق حول إعادة الانتشار الأمني للقوات المالية بعد انسحاب القوات الدولية[٢١].

- **تعدُّد الفاعلين في السودان**

على النقيض من غرب الساحل تبدو النرويج في واجهة الدول الأوروبية فيما يتعلَّق بشؤون السودان من خلال تشكيل مجموعة دول الترويكا والتي تضم النرويج وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي فإن دول الترويكا ليست ممثلة لسياسة الاتحاد الأوروبي. وتشكَّلت هذه المجموعة عام ٢٠٠٠ كمساحة بديلة ومصغَّرة للدول الأوروبية مع الولايات المتحدة الأمريكية في إدارة مفاوضات السلام بين حكومة السودان والجيش الشعبي الممثل لجنوب السودان، وذلك في وقت تزايدت وتضاربت فيه مصالح الدول الخارجية (الدولية والإقليمية) والمحلية في التوافق على بنود السلام بين الدولتين. وبالتالي فإن مصالح دول الترويكا شملت أهدافًا تنموية، والتي قادتها النرويج من منطلق ديني تمثَّل في الدور النشط لمؤسَّسات الإغاثة المسيحية في جنوب السودان، ثم أعيد صياغتها تحت الحوكمة العالمية والتنمية، وبريطانيا بحكم الصلة الاستعمارية مع السودان، والولايات المتحدة بحكم مصالحها الخاصة بمواجهة الإرهاب، ولم تفضِّل النرويج انخراط بقية الدول في المجموعة لضمان سرية وفعالية الدور المفاوض[٢٢]، وبعد انفصال جنوب السودان في ٢٠١١ استمرَّ عمل المجموعة وقامت بتوجيه الانتقادات لسياسات البشير الداخلية[٢٣].

وعلى الرغم من انفصال جنوب السودان وبالتالي زوال الدافع المباشر لتحالف دول الترويكا، إلا أنهم استمرُّوا مراقبين للأوضاع السياسية والأمنية في السودان وجنوب السودان. فدائمًا ما كانت توجِّه دول الترويكا النقد لسياسات البشير في إدارة الصراع في غرب السودان وكذلك عدم نزاهة العمليات الانتخابية أثناء فترة حكم البشير[٢٤]. ومع الثورة عكست بيانات الترويكا المتابعة الدقيقة للأحداث في السودان ليس فقط على مستوى التغيُّرات الكبرى مثل اتفاق جوبا أو انقلاب البرهان في ٢٥ أكتوبر ٢٠٢١، ولكن أيضًا استمرَّت في إصدار بيانات عن الاعتصامات والاعتقالات السياسية. ومع الاتحاد الأوروبي عبَّر بيان الترويكا عن استيائه من استقالة "حمدوك" في يناير ٢٠٢٢ كون ذلك مؤشرًا على عرقلة المشاركة في السلطة وعملية التحول الديمقراطي، والإعلان صراحة بأنهم لن يؤيّدوا تشكيل حكومة غير مدنية، وكذلك التلميح بربط ذلك بالدعم الاقتصادي الموجَّه من دول الترويكا والاتحاد الأوروبي للسودان[٢٥].

وفي إطار التنافس بين القوى الأوروبية فيما بينها على مناطق النفوذ في القارة الأفريقية، وعلى الرغم من استمرار حضور دول الترويكا كمجموعة أو دول منفردة، بادرت ألمانيا في ٢٠١٩ بتشكيل منتدى أصدقاء السودان ليشمل الدول الأوروبية

---

٥ مارس ٢٠٢٢، الساعة ١١، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/sdkUZ

(21) Benedikt Erforth and Julian Bergmann, Three likely changes in Mali after France withdraws – and two options for the junta, The Conversation, 13 March 2022, Accessed: 30 March 2022, 11.00, available at: https://cutt.us/omEyz

(٢٢) للمزيد انظر: هيليدا ف. جونسون، اندلاع السلام قصتي في مفاوضات أطول حروب أفريقيا "نيفاشا"، ميتافرسي للترجمة (مترجم)، (الخرطوم: دار مدارك للطباعة والنشر. ٢٠١١).

(٢٣) البشير: انتقادات "الترويكا" للانتخابات لن تؤثر على مسيرة الديمقراطية والحوار بالسودان، سودان تربيون، ١٤ يونيو ٢٠١٧، تاريخ الاطلاع: ١٩ فبراير ٢٠٢٢، الساعة ١٥,٠٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/cLt0y

(٢٤) الخرطوم ترفض بيان (الترويكا) المندد بالقصف وتصفه بالمنحاز، سودان تربيون، ٢٩ مايو ٢٠١٦، تاريخ الاطلاع: ٢٩ مارس ٢٠٢٢، الساعة ١١,٠٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/svBlv

(25) Royal Norwegian Embassy in Khartoum, Troika and EU statement on 4th January 2022, Norway in Sudan, Accessed: 10 February 2022, 9.00, available at: https://cutt.us/TVUNQ

والإقليمية ذات المصلحة في السودان تحت هدفي دعم عملية التحول الديمقراطي والسلام في السودان. وشملت مجموعة أصدقاء السودان دول الترويكا مع فرنسا والاتحاد الأوروبي ثم تمَّت دعوة مصر والإمارات وإثيوبيا والاتحاد الأفريقي والسعودية وقطر[٢٦]. ويظهر دور المنتدى كالداعم الخلفي لمرحلة التحوُّل وليس دور المفاوض والمراقب عن كثب الذي تقوم به دول الترويكا.

عُقد في مايو ٢٠٢١ مؤتمر باريس للمانحين، والذي تبع خروج السودان من قائمة الولايات المتحدة للدول الراعية للإرهاب، وهدف المؤتمر إلى تنسيق التفاوض مع الدائنين الدوليين والأوروبيّين لتخفيف الديون والدعوة لاستثمار ودمج الاقتصاد السوداني في الاقتصادي العالمي[٢٧]، وأثناء تلك المفاوضات مع المؤسَّسات المالية، التقتْ دول منتدى أصدقاء السودان على هامش الاجتماعات مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتدعم المطالب السودانية وقبل ذلك أكَّدت على ضرورة خروج السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب. ومع تدهور الأوضاع السياسية بعد استقالة "حمدوك" التقت دول المنتدى في السعودية وأوضحت موقفها العام بضرورة الحوار بين القوى العسكرية والمدنية[٢٨]، ولكنها لم تقم بتوجيه اللوم لأحد الأطراف كما جاءت بيانات الترويكا.

رابعًا- التنافس الأوروبي مع القوى المحلية والإقليمية

على الرغم من أن المصالح الأوروبية عكست الإرث الاستعماري في القارة إلا أنها تتنافس مع قوى محلية وإقليمية لها مصالحها في كل من مالي والسودان.

ففي مالي تمثِّل جماعات التطرف الديني العنيف، وبخاصة جماعة "نصرة الإسلام والمسلمين"، القوى المحلية المناوئة لاستراتيجيات الدول الأوروبية وعلى رأسها فرنسا. فأنشطة هذه التنظيمات الإرهابية توسَّعت وانتقلت لدول الجوار، فتبعها توسُّع العمليات العسكرية بقيادة فرنسا في باقي دول الساحل. فعلى سبيل المثال قامت "جماعة نصرة الإسلام والمسلمين" بهجمات ضد العديد من القوى على الأراضي، منها: هجمات ضد القوات المالية في شرق البلاد وكذلك تورُّطها في صراعات إثنية بين البمبارا والفلاتة، وهجمات أدَّت إلى مقتل جنود في قوات "برخان" تحت القيادة الفرنسية، ليس هذا فقط، ولكن قامت بهجمات في بوركينا فاسو في ٢٠١٨، وعلى الرغم من إعلان القوات الفرنسية في أكتوبر ٢٠١٩ أنها قتلت القيادي الثاني في الجماعة[٢٩]، إلا أن هجمات الجماعة استمرت، ولم تنجح

(26) Kurtz, Gerrit, An International Partnership for Sudan's Transition: Mobilizing Support, Preventing Instability, Policy Brief No. 11, German Council on Foreign Relations, June 2020, Accessed: 10 March 2022, 8.00, available at: https://cutt.us/6rupd

(27) International Conference for Sudan Paris, The Ministry of Investments and International Cooperation, 17 May 2021, Accessed: 10 March 2022, 9.00, available at: https://cutt.us/prfTj

(٢٨) للمزيد انظر:

- منتدى أصدقاء السودان أكتوبر الجاري، صحيفة السوداني، ١٩ أكتوبر ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع ٣٠ مارس ٢٠٢٢، الساعة ١٠،٠٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/0ONWd

- العين الإخبارية، "أصدقاء السودان" تطالب برفع الخرطوم من قوائم الإرهاب، العين الإخبارية، ١٢ أغسطس ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع ٣٠ مارس ٢٠٢٢، الساعة ١٠،٠٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/HUVDc

- وكالة السودان للأنباء، السعودية تستضيف مؤتمر اصدقاء السودان، السوداني اليوم، ١٨ يناير ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع ٣٠ مارس ٢٠٢٢، الساعة ١٠،٠٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/oBtG7

(٢٩) للمزيد انظر:

- جماعة نصرة الإسلام والمسلمين الموالية للقاعدة توسّع نفوذها في الساحل الإفريقي، فرنسا ٢٤، ١٠ يناير ٢٠٢١، تاريخ الاطلاع ٢٠ مارس ٢٠٢٢، الساعة ١٠،٠٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/EQzQa

- فرنسا تعلن مقتل الرجل الثاني في "جماعة نصرة الإسلام والمسلمين" في منطقة الساحل، فرنسا ٢٤، ٥ نوفمبر ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع ٢٠ مارس ٢٠٢٢، الساعة ١٠،٠٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/OpJhq

فرنسا في القضاء عليها كلية وهو ما دفع الحكومة المالية إلى التفاوض معها، حيث تحاول الحكومة المالية الانخراط في عملية تفاوضية مع "إياد أغ غالى" و"أحمد كوفا" قياديي الجماعة وحركة "كتيبة ماسينا" اللذين يهددان استقرار مناطق شمال ووسط مالي، وهو ما لا تؤيّده فرنسا، ومن جانبها طالبت تلك الحركات بالانسحاب الفرنسي حتى تبدأ المفاوضات(٣٠).

وإقليميًّا، التزم الاتحاد الأفريقي -انطلاقًا من مبدأ "الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية"- منذ ٢٠١١ تجاه مالي ومنطقة الساحل جنبًا إلى جنب مع منظمة الأمم المتحدة للقيام بمهمة مشتركة ومتعدِّدة التخصُّصات في المنطقة، كما أنشأت جماعة الإيكواس مع الأمم المتحدة بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في مالي (AFISMA) في ٢٠ ديسمبر ٢٠١٢ بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٢٠٨٥(٣١)، ولكن بعد أقل من عام من تفعيلها انتهت هذه البعثة في ١ يوليو ٢٠١٣، مما أفسح المجال لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة (مينوسما)(٣٢) والقوات الفرنسية "سرفال" و"البرخان" للتدخل العسكري لمواجهة التنظيمات الإرهابية. وتزامن مع ذلك في أغسطس ٢٠١٣ إنشاء بعثة الاتحاد الأفريقي لمالي والساحل (MISAHEL) في باماكو لتكون مسؤولة عن التنفيذ الفعَّال لاستراتيجية الاتحاد الأفريقي لمالي ولمنطقة الساحل(٣٣)، وعلى الرغم من إنشاء تلك الوحدات والقوات إلا أنه لم يتمَّ القضاء على تلك الحركات في المنطقة.

أما في منطقة القرن الأفريقي التي تتعدَّد فيها القوى الإقليمية، فدول الترويكا والاتحاد الأوروبي عليهم أن يتحاوروا وينسقوا مع دول الجوار (إثيوبيا ومصر ودول الخليج) بالإضافة إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة من أجل دعم المرحلة الانتقالية في السودان (يونيتامس) والاتحاد الأفريقي.

فبعد سقوط البشير في أبريل ٢٠١٩ وتعثُّر الاتفاق في منح السلطة للمدنيّين، لعبت إثيوبيا دورًا واضحًا في عملية التفاوض بين المكون العسكري وقوى الحرية والتغيير، وهذا الدور لا يرجع فقط إلى سعى رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد في تعزيز دوره وصورته كقائد أفريقي إقليمي، ولكن أيضًا بحكم الجوار الجغرافي واحتضان إثيوبيا العديد من قادة الحركات المسلحة ورعايتها للمفاوضات بين الحركات المسلحة أو بينهم والحكومة السودانية، إلا أن الدور الإثيوبي في الأزمات السياسية اللاحقة بدأ يتلاشى نتيجة لأزمة الحرب الداخلية في إثيوبيا (حرب التيجراي) والتي ترتب عليها نزوح الكثير من الإثيوبيين إلى السودان، بالإضافة إلى تعثر مفاوضات سد النهضة مع مصر والسودان(٣٤).

في حين أن دول الخليج (السعودية والإمارات) سعت إلى تأمين مصالحها كما كانت في فترة حكم البشير، ما بين تقويض الوجود التركي والقطري والإيراني، واستمرار مشاركة الجنود السودانيين في حرب السعودية والإمارات في اليمن. هذا بجانب

- Mapping Militant Organizations. "Jamaat Nusrat al-Islam wal Muslimeen (JNIM)." Stanford University. July 2018, Accessed: 20 March 2022, 10.00, available at: https://cutt.us/NXAyk

(٣٠) عثمان لحياني، مفاوضات الحكومة المالية و"أنصار الإسلام": الدوافع واحتمالات النجاح، العربي الجديد، ٢١ أكتوبر ٢٠٢١، تاريخ الاطلاع ٩ أبريل ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/c8wl2

(31) Conseil de sécurité Résolution 2085, Adoptée par le Conseil de sécurité à sa 6898e séance, Nations Unies, le 20 décembre 2012, Accessed 18 February 2022, 9.00, available at: https://cutt.us/PpqNE

(32) Mission Multidimensionnelle Intégrée des Nations Unies Pour La Stabilisation Au Mali, Historique, MINUSMA, n.d, Accessed:10 March 2022, 9.00, available at: https://cutt.us/tpaSn

(33) Mission de l'Union Africaine Africaine pour le Mali et le Sahel – MISAHEL, Historique De La Misahel, AU- MISAHEL, 9 September 2021, Accessed: 8 February 2022, 9.00, available at: https://cutt.us/jpg78

(34) Shewit Woldemichael, Ethiopia-Sudan border tensions must be de-escalated, Institute for Security Studies, May 10, 2021, Accessed: 8 March 2022, 10.00, available at: https://cutt.us/5Vp5H

المصلحة في تأمين المنتجات الغذائية لها من خلال استمرار الاستثمارات الخليجية في زراعة الأراضي السودانية كما كانت في فترة حكم البشير[٣٥]، لذلك كانت البيانات الرسمية تدعم اتفاق مشاركة السلطة، والمشاركة في المؤتمرات الدولية الداعمة للحكومة الانتقالية مثل ما أعلنته السعودية من إنشاء صندوق استثماري مشترك بقيمة ٣ مليارات دولار بالإضافة إلى دعم عملية تخفيف الديون على السودان، وذلك بخلاف دورها في مجموعة أصدقاء السودان[٣٦].

يبقى أن القوى الإقليمية تتشاور وتتحاور مع السلطة في السودان متغاضية عن المطالب الشعبية، إلا أن القوى العالمية بدأت في التفاوض مع قادة الحراك الشعبي في السودان، وتجلَّى ذلك في التطوُّر الأخير بعد استقالة "حمدوك" فالحراك في الشارع ينسِّقه وينظِّم مطالبه لجان مقاومة الأحياء، وهي ليست جزءًا من القوى السياسية بشكلها التقليدي (الأحزاب السياسية) وبالتالي أَدَّتْ أزمات السلطة إلى تشكيل حراك ثوري مختلف على المستوى "القاعدي" وهو ما وعت به بعثة الأمم المتحدة والدول الأوروبية من خلال سفرائها في الخرطوم فقامت بدعوة لجان الأحياء إلى عقد لقاءات للتحاور والنقاش حول مطالبهم[٣٧].

خاتمة:

تأثَّرت السياسات الأوروبية في منطقة ساحل الصحراء بخبرتهم الاستعمارية في المنطقة ومصالحهم الآنية، فساحل الصحراء ظلَّ منقسمًا في الاستراتيجية الأوروبية ما بين دول غرب الساحل ومنطقة القرن الأفريقي. ومع هذا تشكَّلت المصلحة الكلية للاتحاد الأوروبي والدول الأوروبية في تحقيق الأمن الأوروبي المتمثِّل في محاربة وصول الأنشطة الإرهابية للجماعات المتطرِّفة والمهاجرين والنازحين إلى حدود القارة الأوروبية.

ولتحقيق تلك المصلحة الأوروبية العامة تنوَّعت أدوات النفوذ ما بين استخدام القوة الصلبة (التدخُّل العسكري) والذي تجلَّى في قوات التدخُّل العسكرية الفرنسية والأوروبية في مالي وبقية دول الساحل، وأدوات الهيمنة التقنية من خلال تقديم مساعدات "التنمية" للنازحين على أثر الصراعات في السودان ودول الساحل وبناء قدرات أجهزة الدولة الأمنية للقضاء على شبكات الهجرة غير الشرعية. ومع هذا فإن تنفيذ السياسات الأوروبية يعكس تنافس الدول الأوروبية منفردة في مناطق النفوذ في الساحل، ففي غرب الساحل استمرَّ النفوذ الفرنسي وبدعم من الاتحاد الأوروبي وكذلك المنظمات الإقليمية الأفريقية.

وعلى العكس من ذلك في القرن الأفريقي، فدول الترويكا ليست جزءًا من الاتحاد الأوروبي وأثناء تحرُّكها تنسِّق أحيانًا مع الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، ولكن وجدت نفسها أن عليها التنسيق مع الفاعلين الإقليميّين. ويتَّضح ذلك من الجولات المكوكية التي يقوم بها رئيس مجلس السيادة الانتقالي ونائبه ما بين مصر، وأوغندا، وتشاد، والإمارات، فالدول الأوروبية سياستها ما بين فرض العقوبات والدعوة لعودة الحكومة المدنية وهو مناقض لأهداف العسكريّين في السودان.

---

(35) Kouassi Yeboua and Jakkie Cillers, Development prospects for the Horn of Africa countries to 2040, East Africa Report 42, Institute for Security Studies, September 2021, Accessed: 8 March 2022, 10.00, available at: https://cutt.us/sW7Ur

(٣٦) انظر التالي:

- مسؤول: السعودية ستضغط في اتجاه خفض الديون على السودان، سودان تربيون، ١٦ مايو ٢٠٢١، تاريخ الاطلاع: ٢٧ فبراير ٢٠٢٢، الساعة ١١,٠٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/0nPbS

- أصدقاء السودان يدعون للتفكير مليا فيما إذا كان هناك حاجة لتعديل الوثيقة الدستورية، سودان تربيون، ١٩ يناير ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ٢٧ فبراير ٢٠٢٢، الساعة ١١,٠٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/KJTgw

(٣٧) رئيس بعثة يونيتامس يلتقى لجان المقاومة اليوم، السودان اليوم، ٥ ديسمبر ٢٠٢١، تاريخ الاطلاع ٨ مارس ٢٠٢٢، الساعة ١١,٠٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/NR3eN

وحول مستقبل دور الدول الأوروبية، ففي مالي فإن انسحاب القوات الفرنسية والأوروبية لا يعني انسحابها من منطقة الساحل تمامًا وإنما هو إعادة انتشار في المنطقة. وبالتالي قد تمارس فرنسا هيمنتها من خلال فاعلين آخرين مثل النيجر الحليف القديم والداعم الدائم لفرنسا في منطقة الساحل. ومع هذا سيستمر التحدِّي للدول الأوروبية، فانسحاب التمركز الفرنسي والأوروبي من مالي يمنح فرصة للقوى العسكرية من الدول المنافسة (خاصة القوات المرتزقة الروسية) لإدارة الصراع مع التنظيمات الإرهابية. على الجانب الآخر عدم الاستقرار الأمني يدفع إلى استمرار الجمود السياسي وسيطرة العسكريّين، فلا توجد حكومة مدنية والانتخابات متوقع عقدها في ٢٠٢٥ بعد أن رفض أسيمي غويتا قيامها في ٢٠٢٢.

أما الوضع في السودان فهو في حالة جمود سياسي منذ استقالة حمدوك. كما أن القوى الأوروبية تواجه منافسة واضحة من القوى الإقليمية التي يميل إليها المكون العسكري. أضف إلى ذلك استمرار تدهور الأوضاع الاقتصادية واشتعال الصراعات الداخلية بين فترة وأخرى في مناطق الأطراف.

إن استمرار تعقُّد أزمات الساحل سواء في غربه أو شرقه يعكس عدم فعالية السياسات الأوروبية لأنها أيضًا تتغافل المطالب الشعبية، فالسياسات الأوروبية تهدف إلى التنسيق مع القوى الرسمية والمنافسة الدولية وتخطِّط تحرُّكاتها وفقًا لذلك. إن انتهاكات قوات التدخُّل الفرنسي لشعوب الساحل مع استمرار الهجمات الإرهابية، وتغاضِي القوى الأوروبية عن حراك ومطالب لجان المقاومة في السودان يمكن أن يفسِّر لماذا لا تحقق السياسات الأوروبية أهدافها.

*****